جامعة الدكتور مولاي الطاهر _سعيدة_

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تقييم السياسات الاجتماعية في الجزائر دراسة حالة سياسة التشغيل في ولاية البيــض

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية تخصص السياسات العامة و التنمية

إعداد الطالبة:

عبدلي هوارية

إشراف الأستاذ:

د/ زيـدان جمال

أعضاء لجنة المناقشة

— **الاستاذ:** بن دادة لخضر رئيساً

— **الدكتور:** زيدان جمال مشرفاً ومقرراً

— **الدكتور:** زبيري رمضان عضواً مناقشاً

الموسم الجامعي: 1436هـ /1437 هـ

2015م/2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال اللـــــــــه تعالى :

وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥

صدق الله العظيـــــــــــــم

سورة التوبة ، الآية 105

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

"إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مِنَ
الْعَمَلِ إِلَّا مَا كَانَ لَهُ خَالِصًا
وَابْتُغِيَ بِهِ وَجْهُهُ ".

رواه النسائي

شكر وعرفان

لله عز وجل الحمد والثناء العظيم على عونه وتوفيقه إيانا لإنجاز هذا العمل؛ ونسأله أن يكون في ميزان حسناتنا.

إلهي لا يطيب النهار إلا بطاعتك، و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك و لا تطيب الآخرة إلا بغفرانك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد عليه الصلاة السلام.

نشكر الأستاذ والدكتور المشرف "زيدان جمال " الذي لم يبخل علينا،و كان له الفضل في تقديم التوجيهات القيمة،

فله منا أصدق التحيات وأنبل عبارات التقدير.

ونقدم الشكر الجزيل إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة سعيدة ،خاصة أساتذة ماستر سياسات عامة وتنمية .

و نوجه شكرنا للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة.

وإلى كل من أسدى لنا العون من قريب ومن بعيد أعظم امتنانا.

كذلك لا ننسى عمال الإدارة نتقدم لهم بالشكر الجزيل.

كما نشكر كذلك كل من ساهم من بعيد أو من قريب في إنجاز هذا العمل المتواضع ،خاصة الجامعات و المراكز الجامعية عبر الوطن، و إلى كل و المؤسسات و المديريات التي طرقنا بابها ولم تبخل علينا. خاصة هيئات مديرية التشغيل و مديرية النشاط الاجتماعي بولاية البيض.

الإهـــداء

خير الكلام كلام الله وخير الهدى هدى رسوله، خير القول قول الحقيقة اللهم أنت رجاءنا إذا انقطعت الأسباب ففرج عنا إذا أغلقت الأبواب، ومنك نطلب جزيل الأجر والثواب، فعاملنا يا ربنا بعفوك وأحسن لنا الختام.

والحمد لله الذي أعاننا بالعلم، و زيننا بالحلم و أكرمنا بالتقوى و أجملنا بالعافية

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى :

إلى من سهرا و تعبا و ترقبا النجاح.

إلى من غرسا في روحي قيما و مبادئ هي شريعتي في الحياة

سيبقيان تاجا على جبيني أفتخر بما قدماه لي.

إلى الحضن الدافئ في حياتي والديا الكريمين أكرمهم الله.

إهداء إلى الحاجة الزهرة .

إلى كل الإخوة و زوجاتهن، و الأخوات و أزواجهن

و أفراد العائلة كبيرا و صغيرا .

إلى بسمة الحياة و فرحتها، زهور العائلة .

إلى حلاوة الدنيا و بهجتها: هوارية و ذهيبة .

إليك يا أستاذي والدكتور الفاضل: بواب بن عامر.

إلى كل من أنارني بكلمة ..... بفكرة ....

إلى كل الأصدقاء و كل من قدم يد المساعدة من قريب و من بعيد،

وخاصة عمال قطاع الشباب و الرياضة لولاية البيض

صديقتي عائشة مقطيط. وكل الأصدقاء في بمعهد الحقوق و العلوم السياسية

. قسم الحقوق . تخصص علوم جنائية.

فاطمة

مقدمة

السياسة العامة اهم مجال بحثي ضمن حقول العلوم السياسية ، حيث تعتني ببرامج الحكومات ومدي فعالية هده الاخيرة داخل دولها. وعلي هدا الاساس سعي العديد من الباحثين و مراكز البحث والدراسات بدراسة السياسة العامة من جميع انواعها الاجتماعية الاقتصادية وغيرها من السياسات العامة ناهيك عن مراحل صنعها انطلاقا من اشكاليتها وصوا تالي عملية التقييم و هي اهم مرحلة ضمن تلك العمليات دون اهمال باقي المراحل ودلك للدور الذي تلعبه في صنع سياساتها العامة .

اضافة الي مختلف العوامل الفاعلة فيها سواء كانت الرسمية او غير الرسمية وما ينجم عن دورها الفعال من نتائج مؤثرة في عملية صنع القرار وفق جملة البرامج المشاريع و امخططات التي تدلي بها الدولة لصاح مختلف المجالات خاصة الجوانب المتعلقة بحياة ويوميات المواطن .

وعلي غرار مختلف دول العالم سعت الجزائر الي وضع سياسات عامة تتوافق وبيئتها الداخلية دون اهمال البيئة الخارجية ومدي تأثيرها علي الواقع الجزائري علي جميع الاصعدة.حيث اصدرت الحكومة الجزائرية برامج عامة خاصة في المجال الاجتماعي ودلك بغية كسب شرعية نظامها من جهة و توفير حاجيات مواطنيها من جهة اخري علي مدار عدة سنوات ودلك مند استقلالها الي يومنا هدا وفق جملة من المرتكزات التي استندت عليها اسماها المرتكز القانوني و التاريخي.

وفي إعداد هذه الدراسة تمت الاستعانة **بدراسات سابقة** ذات صلة بالموضوع، غير أن تلك الدراسات في مجملها ذات بعد قانوني او اقتصادي في الغالب ،حيث نجد دراسات الاستاد القانوني احمية سليمان وعلي رأسها كتابه المعنون ب"**اليات تسوية منازعات العمل والضمان الاجتماعي في القانون الجزائري**" و الذي يحدد الاليات القانونية الضابطة والمنظمة للعمل في الجزائر. اضافة الي دراسات اقتصادية ابرزها الدراسة التي حاولت في مجملها وصف التجربة الجزائرية في سياسة التشغيل وهو كتاب للدكتور مدني بن شهرة " **الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل ,التجربة ألجزائرية** اضافة الي اطروحة دكتوراه لدحماني محمد ادريوش دراوسي بعنوان" **اشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**" والتي كانت تتمحور في أهمية البحث عن مدي استيعاب الاقتصاد الجزائري الحالي لمعدلات البطالة الفعلية . وهناك أيضا العديد من الدراسات التي عالجت سياسة التشغيل في مجملها وأبرزها رسالة ماجستير، لقميحة رابح بعنوان "**سياسات التشغيل في الجزائر في ظل برامج التنمية 2001-2012** "حيث ركز في بحثه عن مساهمة برامج التنمية التي تبنتها الجزائر مند 2001 في ترقية سياسات التشغيل فيها. وعلاوة علي دلك نجد مجموعة دراسات هيئة الامم المتحدة و المنجزة من طرف

ازابيل اورتيز بعنوان " **السياسة ألاجتماعية**"، والتي تهدف الي تحديد الاستراتيجيات الانمائية الوطنية للسياسات الاجتماعية خاصة في الدول السائرة في طريق النمو.

وأما بخصوص السياسات العامة فكان لها نصيب من الدراسات وذلك من خلال كتاب الدكتور فهمي خليفة الفهداوي بعنوان:" **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**"، والذي قدم فيه تحليلا فنيا متخصصا حول السياسة العامة علي صعيد المفاهيم والنظريات، بالإضافة إلى أنماط السياسة العامة و مرتكزاتها البنيوية، كما أشار إلى تحليل السياسة العامة كأسلوب علمي وإطار منهجي للتعامل مع القضايا السياسية، وكذا توظيف العلم والمعرفة العلمية وتطويعهما لخدمة السياسة.والأهم في هذا المؤلف هو تشخيص القوى الفاعلة في صنع السياسة العامة الرسمية وغير الرسمية، وكل المتغيرات البيئية التي تدخل في توجيه الفاعلين من ثقافة سياسية وظروف اجتماعية وثقافية... الخ. ومن الأدبيات المتخصصة والإسهامات الفذة في حقل السياسات العامة،و ما جاء به أندرسون جيمس في مؤلفه" **صنع السياسات العامة** "، المترجم من طرف الأستاذ الدكتور عامر الكبيسي، حيث يعد الكتاب من أبرز الأدبيات التي تناولت بأكبر تخصص وتفصيل في النشاط عملية صنع السياسات العامة، وبين كذلك أن السياسة العامة لم تعد مجرد خطة إرشادية آنية، وإنما محصلة لمجموعة من القوى الفاعلة في النظام السياسي سواء كانت رسمية أو غير رسمية ، وهذا عبر جميع مراحل السياسة العامة التي طرحها أندرسون من تحديد المشكل إلى وضع السياسات حيز التنفيذ إلى معرفة آثارها وصداها من خلال التقييم.

ناهيك عن ماحضيت به السياسات العامة الاجتماعية من دراسات ، ودلك من خلال كتاب طلعت مصطفي السروجي تحت عنوان "**السياسة الاجتماعية في اطار المتغيرات العالمية الجديدة** " والدي قدم فيه ماهية السياسة العامة الاجتماعية ، اضافة الي كتاب مذكرة مسعود البلي بعنوان" **واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدي ارتباطها بالتنمية المستدامة** " والتي كانت تتمحور في أهمية البحث عن مساهمة السياسات الاجتماعية في الجزائر في تحقيق مستوي معيشي لائق لجمع بافراد امجتمع ودلك من خلال البرامج الاجتماعية القطاعية في ضوء الرهانات التنموية .

هذه بعض أهم الأدبيات التي كونت لنا صورة عامة ساعدتنا علي بلورة موضوع دراستنا " **تقييم السياسات الاجتماعية في الجزائر – دراسة حالة سياسة التشغيل في ولاية البيض**– " ، حيث يقع اختيارنا لهذا الموضوع في نقطة الوسط بين هذه المصادر والتي ركزت من جهة على السياسة العامةالاجتماعية كمحصلة لجملة

البرامج والمشاريع الصادرة في حق المجال الاجتماعي في الدولة ، ومن جهة أخرى على سياسة التشغيل في النظام الاجتماعي ، وعلى أي أساس الربط بين المفهومين؛ السياسة العامة الاجتماعية و سياسة التشغيل.

ويأتي هذا البحث ليعبر عن تلك **الأهمية العلمية**، وكذلك عن معالم السياسة العامة الاجتماعية في المجتمع الجزائري، حيث سيكون الاهتمام عبر هذا البحث منصبا على سياسة التشغيل ودك من خلال الدور الذي تلعبه ضمن حيز القطاعات الأخرى بالإضافة الي إثارة الموضوع و ابراز اهميته كعامل اساسي في دفع عجلة انتمية الوطنية زيادة علي دلك تحديد الأهمية التي تكتسيها مرحلة التقييم ضمن مراحل صنع السياسة العامة في ترقية سياسة التشغيل اضافة الي ابراز مفهوم هده الأخيرة والإطار الهيكلي و العضوي الذي تحدده وإدراج مختلف المعوقات و التحديات التي تواجهها في ظل السياسات المنتهجة بالجزائر و محاولة تقييم الدولة لمدي كفاءة و فعالية قطاع التشغيل بولاية البيض و مدي بلوغه للهدف الاسمي في ظل الرهانات الموجودة اضافة الي الخروج بتوصيات تمكن من تنمية و ترقية هدا القطاع بالولاية

وما يزيد هذا البحث أهمية **عملية** هو أن العديد من البلدان في العالم تسعى حاليا إلى إصدار تشريعات ، قوانين و برامج لاعادة هيكلة جهاز التشغيل بها .و علي غرارها المغرب فرنسا حيث عملت هده الاخيرة علي عقد اتفاقيات وشراكات عمل للاستفادة من سياسة القطاع الجزائرية .

ومن **أهم الدوافع** التي جعلتنا نختار هذا الموضوع منها، ما هو **موضوعي** منطلقه شعورنا بأهمية الموضوع ، فمثلت هذه الدراسات ،فوائد اجتماعية جمة وحتى فوائد اقتصادية واخري قانونية فكان الدافع الأساسي الذي حثنا على اختيار البحث في هذا الموضوع ، إضافة إلى كون الموضوع في حد ذاته قابلا للبحث والدراسة ، ومنها ما هو **ذاتي** وهو الرغبة في دراسة موضوع السياسات العامة الاجتماعية وسياسة التشغيل على وجه التحديد إضافة إلى زيادة الإطلاع و الوصول إلى نتائج في هذا المجال تفيدنا وتفيد زملاءنا الطلبة لتكوين رصيد معرفي و معلوماتي حول هذا الموضوع، و بحكم الانتماء الحضاري. وحرصا على تفعيل التشغيل في هذا المجال كما يمكن اعتبار ميولي الشخصي نحو إبراز مزايا سياسة التشغيل وذلك بالتصرف إلى أساليب المقارنة الحيوية والتقييم لكل الأفكار و المعطيات كان حافزا على الخوض في هذا المجال بالإضافة .

في وتحديات تغيرات من العالم فيما يشهده تتجلى والتي الموضوع هذا يكسبها التي القصوى الأهمية إلى البحث لهذا اختيارنا و يرجع سياسة تحقيق في فشل الذي حرة رأسمالي وسوق اقتصاد نظام نشر على تعمل التطورات الاجتماعية و الاقتصادية الراهنة والتي ظل تشغيلية ناجحة تمكنت من القضاء النهائي علي شبح البطالة او بالأحرى التخفيف الكبير من حدتها . اضافة الي لفت انتباه الباحثين حول اهمية هدا الموضوع و تعبيد الطريق لهم من خلال مساهمتنا فيه حتي يستطيعوا مستقبلا التوسع فيه .

بالإضافة إلى الظروف الخاصة التي اعترضننا في إنجاز هذا العمل ،حيث واجهتنا **صعوبات** وعقبات أخرى منها أنه موضوع " **تقييم سياسة التشغيل بولاية البيض**" جديد وغير متناول وبالتالي صعوبة في ضبط المفاهيم و قلة الدراسات المتعلقة بالموضوع، خاصة الكتب والمراجع المتعلقة بالسياسة العامة الاجتماعية خاصة ساسة التشغيل في إطار سياسي وليس اقتصادي، فكل الدراسات ذات توجه اقتصادي في الغالب والتي انتهجها الدارسين .والتضارب في الإحصائيات باختلاف مصادرها مع عدم مطابقة ارقامها للمجموع العام حيث يعرف هدا الاخير ضخامة مقارنة بالحصيلة الحقيقية الشيء الذي أخذ منا الوقت في تعديلها وتصحيحها، والذي استدعى الدقة والتحرر قصد اختيار وانتقاء الأكثر والأقرب إلى الصحة.كما أن هناك صعوبة في حصر الحدود الزمنية لدراسة هذا البحث إذ أنه يتميز باتساع وتشعب أجهزته ،برامجه والياته ، إضافة الي العراقيل البيروقراطية التي واجهناها خلال جلب المعومات و الاحصائيات . وإن هذه الصعوبات التي أتينا على سردها ربما كانت شاقة أحياناً ولكنها بالتأكيد كانت شيقة إذ هي التي أضفت نكهة خاصة ونمت رغبة ملحة على مواصلة البحث.

وعلي ضوء ما سبق ذكره تتبلور معالم **مشكلة موضوعنا** التي نعالجها من خلال السؤال الرئيسي التالي: **في ظل الرهانات المعاصرة التي تعيشها الجزائر، و علي ضوء سياساتها العامة الاجتماعية، ما هو واقع قطاع التشغيل بالجزائر عامة و ولاية البيض خاصة ؟**

و بناءا علي هذه الإشكالية الرئيسية يتم من خلال طرح بعض الأسئلة الفرعية التي تساهم في توضيح بعض جوانبها ،

ما مفهوم التقييم وماهي أساليبه المنتهجة،في تقييم أي سياسة عامة؟ هل يمكن اعتبار التقييم مرحلة مهمة ضمن مراحل صنع السياسات العامة ؟ ما المقصود بسياسة التشغيل و ماهو ترتيبها ضمن اولويات اجندة السياسات الاجتماعية في الجزائر؟ هل يمكن اعتبار قطاع التشغيل قطاع ذو نجاعة كبيرة في الجزائر؟ماهي اهم التحديات التي يمكن ادراجها بخصوص موضوع ترقية قطاع التشغيل بولاية البيض بغية محاربة البطالة ؟

وللإجابة على هذه الأسئلة ارتأينا أخذ إطار **مكاني** وهو الدولة الجزائرية وكاقصي تحديد ولاية البيض أنموذجا دراسيا. وذلك لرؤية ما مدى تجسيدها لسياسة تشغيل ذات كفاءة وفعالية كبيرة في ضوء الامكانيات التي تتوفر عليها. خلال زمن الإصلاحات البوتفليقية ،خاصة العهدة الرابعة في جهاز حكمه.

وعلى ضوء العرض السابق لمشكلة البحث تم صياغة مجموعة من الفرضيات العلمية التي تعتبر بمثابة إجابات تخمينية،تفسيرية وجزئية للمشكلة حيث يتم التأكد منها خال عرض الموضوع.

حيث تصب **الفرضية الأولى** في :يركز التقييم علي مقارنة النتائج المحققة في السياسة العامة الموضوعية مع الاهداف المسطرة لها . مرحلة التقييم الحلقة الاهم ضمن مراحل صنع السياسة العامة ، التي يمكن من خلالها معرفة مكامن الخلل.

اما **الفرضية الثانية** تعتبر سياسة التشغيل جملة البرامج و الاليات، التي تعد من اولويات الحقيبة الحكومية في الجزائر. فتمثل. وبالنسبة **لثالث فرضية** فنجد ها تتمحور حول : سياسة التشغيل هي جملة برامج وأهداف أساسية معلنة بمجال التشغيل تصاحبه مجموعة أفعال مجسدة في شكل قرارات اجتماعية بالدرجة الاولي ودلك مساهمة تلك السياسة في استجابة حاجيات المواطنين.

ناهيك علي ما تدلي به **الفرضية الرابعة** والمتجسدة في :يعاني قطاع التشغيل بولاية البيض من عدة مشاكل ومعوقات تحول دون ترقية هدا القطاع مما يستوجب إستراتيجية ورؤية استشرافية واضحة للتنمية .

لقد آثرنا في هذه الدراسة استخدام عدة مناهج علمية بحسب متطلبات عناصر الموضوع، ومنها المنهج **التاريخي** حيث كان لابد من وضع متغيرات الدراسة في سياق تاريخي معين ومعرفة أيضا تطور السياسات العامة الاجتماعية وسياسة التشغيل،عبر حقب زمنية مختلفة.وهو عنصر مساعد في عملية التحليل من خلال إعطاء الأدلة والتواريخ خاصة أن دراستنا تتعلق بدراسة السياسة الاجتماعية ومراحل تطورها في الجزائر،ودلك من غداة الاستقلال الي غاية يومنا هدا. بالإضافة إلى استخدام **المنهج الوصفي التحليلي** الذي سمح باستعراض أهم التطورات الاقتصادية والاجتماعية،بمختلف اجزائها في البلد، و تحليل الجوانب الهامة لهم، حتى يتم توضيح كل جانب من جوانب الدراسة،وتم الاعتماد على استخدام هذا المنهج لكونه من أكثر المناهج استخداما في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، كما تم استخدام **منهج دراسة الحالة**. لغرض جعل دراستنا أكثر صلة بالواقع ونابعة منه و قد ارتأينا أيضا ربطها بواقع السياسات العامة في الوطن من زاوية ودورها في صنع هذه السياسات العامة الاجتماعية،وخاصة سياسة التشغيل بولاية البيض من زاوية أخرى. لكن يتطلب هذا المنهج الاستعانة بأدوات تحليلية لجمع البيانات حول حالة الدراسة والتقرب منها أكثر وهذه الأدوات تتمثل في **تحليل المضمون** وذلك من خلال تحليل تقارير،إصدارات،مراسيم وقوانين منظمة للسياسات العامة عامة والاجتماعية خاصة،وبالأخص سياسة التشغيل في ولاية البيض، ومن خلال الوصف الموضوعي ،الكمي والكيفي لها،ومن

أجل الوصول إلى استنتاجات حول دور الدولة في صنع جهاز التشغيل.**والمنهج الإحصائي** فلا تخلو أي دراسة في العلوم السياسية والاجتماعية، عموما من الإحصاءات والأرقام كأدلة صادقة، وشواهد وكأحد أساليب وصف الظواهر وإثبات الحقائق العلمية وذلك من خلال إعطاء بعض الإحصائيات حول المعلومات المقدمة من المصادر والمستقاة منها، وقد تم اللجوء إلى **الاقتراب المؤسسي،** كونه مناسبا أثناء الحديث عن مؤسساتها التي ساهمت بشكل كبير في صنع هذه السياسة الاجتماعية. حيث يرتكز على المؤسسات الحكومية المجسدة في السلطات الثلاث. **المدخل النسقي،** الذي ينظر للنظام السياسي على أنه جهاز ديناميكي بتأثير بعوامل البيئية الداخلية و الخارجية التي تتضمن قوى رسمية و أخرى غير رسمية. وكذلك بعض الإحصائيات حول واقع التشغيل بالولاية. أما بالنسبة **للاقترابات المنهجية** فإن بناء تحليل موضوعي للموضوع قيد الدراسة، يتطلب الحديث عن الاقتراب القانوني من خلال دراستها في إطار قانوني لكل من دساتير،مواثيق،اللوائح والمراسيم الخاصة بالجمهورية. ناهيك عن **مدخل الجماعة،** لقد أحدث هذا المدخل نقلة نوعية في طبيعة الدراسات السياسية و ذالك لاهتمامات هذا المدخل على الجماعات، نظرا لتأثيرها الفعال في الحياة السياسة.

من أجل التسلسل المنهجي في تحليل الدراسة تم تقسيمها إلى اربعة فصول رئيسية وفقا لما يلي:

لقد تطرقنا في بادئ الأمر إلى **فصل اول** بين فيه دراسة حول مفاهيم أساسية في التأصيل النظري و المفاهيمي للدراسة من خلال تقديم الإطار النظري للسياسة العامة،والسياسة الاجتماعية الذي حدد فيه المفاهيم حسب الزوايا والمناظير التي يحددها الباحثين والمتخصصين في هذا الحقل، وقد تناولنا العناصر الأساسية المكونة للسياسة العامة ونوعها الاجتماعية بما تتضمنه من تعريفات لها و إلى مستوياتها وخصائصها وأهميتها وأهدافها، كما كان الحديث عن دلك وفق المنظورين العربي و المنظور الغربي.

ثم تم التطرق في **الفصل الثاني** في ثلاثة مباحث والمعنون: تقييم السياسات العامة الاجتماعية في الجزائر، وتطرقت الدراسة بالاعتماد على مختلف المراجع ، حيث ورد في المبحث الأول مرتكزات صنع السياسات العامة الاجتماعية في الجزائر ، ثم في المبحث الثاني مراحل تطور السياسة العامة الاجتماعية في الجزائر.اما في المبحث الثالث فركز علي أنواع السياسات العامة الاجتماعية في الجزائر.

وبالحديث علي **ثالث فصل** المعنون بتحليل سياسة التشغيل في الجزائر. فتم التطرق فيه الي ثلاثة مباحث ،هو الأخر،حيث يحدد المبحث الأول، الإطار المفاهيمي لسياسة التشغيل،اما الثاني فاهتم بمراحل تطور سياسة

التشغيل في الجزائر ،وثالث مبحث فتم التعرض فيه آليات تجسيد سياسة التشغيل في الجزائر و الآثار المترتبة عنها.

وفي **الفصل الرابع** المعنون بتقييم سياسة التشغيل بولاية البيض الذي احتوي علي مبحثين ،حيث ركز اولهما علي تحديد بطاقة تعريفية حول ولاية البيض.اما الثاني فحدد واقع سياسة التشغيل بالولاية.

حيث أن الغرض من إعداد هذه الدراسة ،هو محاولة اظهار الواقع الاجتماعي ومراحل تطوره في الجزائر،او بالاحري تبيان قطاع التشغيل وكل ما يتعلق به. أما الخاتمة فقد تضمنت خلاصة للدراسة، وفي الأخير أرجو الله الكريم أن أكون قد وفقت في عرض ودراسة وتحليل هذا الموضوع.

وفي الأخير نسأل الله التوفيق و السداد في انجاز هذا الموضوع ، حتى يكون لنا ولغيرنا بمثابة نقطة علم ومعرفة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري لتقييم السياسة العامة الاجتماعية

تمهيد:

يتفاعل مفهوم السياسة العامة مع عدة مجالات ترتبط باختصاص إدارة الدولة في الشؤون التعليمية، التربوية والصحيـة، والاجتماعية والمالية والاقتصادية، ويتداخل مـع العديد من الحقول والمعارف ومنها حقول علم السياسة، لذلك فإن الدارس لحقل السياسة العامة يختص بفحص جميع نواحي الجهد الحكومي في تطبيق القوانين و تنفيذ مختلف البرامج و المشاريع التنموية التي تعدها استجابة إلى المطالب العامة التي يطرحها أفراد المجتمع في شتى المجالات.

حيث ينطوي هدا الفصل، و الموسوم بالإطار المفاهيمي و النظري لتقييم السياسة العامة الاجتماعية.علي ثلاثة مباحث، الأول بعنوان ماهية السياسة العامة الاجتماعية، اذ تم فيه التطرق مفهوم السياسة العامة الاجتماعية، أبعادها النظرية، محدداتها وأنواعها. اما الثاني يحمل ماهية السياسات العامة، وفق الإطار الابستمولوجي لتقييم السياسات، أنواع التقييم، مراحله والإطراف المشاركة فيه. اما ثالث مبحث المعنون للمداخل المنهجية لتقييم السياسة العامة الاجتماعية. والذي يحمل في طياته، المداخل المنهجية التقليدية، الحديثة و معوقات و صعوبات التقييم.

المبحث الأول: ماهية السياسة العامة الاجتماعية:

ظهر مفهوم السياسة ألاجتماعية في خضم الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر، مع نشأة المجتمع الرأسمالي و بدا في تطور وتوسع حتي وصل إلي ما هو عليه في زمننا الحالي.

المطلب ألأول: مفهوم السياسة العامة الاجتماعية وأبعادها النظرية:

تعتبر السياسة العامة الاجتماعية نوع من أنواع السياسة العامة .

1. مفهوم السياسة العامة Public Policy:

إنه لمن العسر بإمكان اعتماد تعريف واحد للسياسة ألعامة، بالنظر إلى كثرة الاجتهادات النظرية التي أسست من خلالها طائفة من الباحثتين إلى طرح تعريفات متعددة ومتباينة لمصطلح السياسة ألعامة. ولعل مبرر ذلك كون أن حقل السياسات ألعامة متفاعل باستمرار مع حقول معرفية أخرى، ترتبط ارتباطا وثيقا بدور الدولة الاجتماعي (كالتعليم، الصحة و الشغل)، و الاقتصادي (كالاستثمار ،الصناعة والزراعة)، وغيرها من المجالات المجتمعية التي تخص ا لمواطن و الدولة على حد سواء. و علي هدا الأساس ينبغي التطرق منهجيا إلي جملة من التعريفات .

1.1. مفهوم السياسة العامة وفق المنظور العربي:

يعرفها الأستاذ الدكتور خيري عبد القوي بأنها جملة القرارات الحكومية ألديناميكية العامة، الشاملة و الثابتة بثبات السياسة العامة، والمتغيرة بتغييرها والخاضعة لتشاور الهيئات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية.[1] أما عند الباحث أحمد مصطفى الحسين: فهي جملة الأفعال الحكومية أو غير الحكومية، قصد الوصول لحل معين.[2]

أما عند الباحث محمد قاسم القريوتي: فالسياسة العامة هي كل عمل تقوم به الحكومة، أو ترفضه أو تعد بالقيام به، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بغية معالجة مشكلة عامة قصد الوصول لحلولها.[1]

[1] خيري عبد القوي، **دراسة السياسة العامة.** الكويت: دار السلاسل للطباعة والنشر و التوزيع، 1988، ص-ص، 44-46.
[2] أحمد مصطفى الحسين، **تحليل السياسات، مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومة**.دبي: مطابع البيان التجارية،1994، ص21.

أما الدكتورين ناجي عبد النور و مبروك ساحلي فيعرفانها على أنها: جملة من القرارات، التصريحات، القوانين و المراسيم سواء العلنية أو الضمنية، وفق برامج ومشاريع حكومية في مجال معين، بغية معالجة مشكلاته أو الوقاية منها.[2] وعند الدكتور خليفة فهمي الفهداوي فيعتبرها، بأنها عملية تربط بين كل من علم السياسة، الإدارة العامة وعلم الاجتماع، وفق قاسم مشترك واحد يهتم بقضايا الشؤون المجتمعية العامة، و مجالاتها التي تتمثل بالمطالب والقضايا، وهذا ما صعب إيجاد تعريف واحد وفق مجال عام واحد.[3] كما اعتبرها حسن توفيق، إبراهيم بأنها عملية تخصيص الموارد المادية والمعنوية في المجتمع، وفق معايير و أولويات معينة.[4] أما الدكتورة وصال نجيب العزاوي، فترى بأن السياسة العامة هي محصلة قرارات، خاضعة لحد أدنى من ألاستمرارية و مشروط من قبل حد أعلى لها.[5] ويرى ثامر كامل محمد الخزرجي السياسة العامة، بأنها هي كل ما تطوره الفواعل الرسمية – الأجهزة الحكومية– وغير الرسمية وفق صلاحياتهم العامة و المقيدة لا المطلقة.[6] وينظر حسن أبشر الطيب للسياسة العامة، بأن مفهومهما لا يختلف عن كثير من المفاهيم الأخرى، في ميدان العلوم الاجتماعية من حيث عدم وجود تعريف واحد وشامل لها، لكن توصل بفضل اجتهاداته لتعريفها بأنها الأطر الفكرية و العملية التي توضح تطلعات و أهداف الحكومة، وتحدد برامجها لإشباع حاجات مجتمعيه، أو حل مشكلات عامة ماثلة أو متوقعة، مع تحديد للأسبقيات وتخصيص الموارد و الإمكانيات الواجبة للتنفيذ.[7] أما السياسة العامة عند السيد عليوة و عبد الكريم درويش: فهي التدبير الحكيم و الرشيد، والنظر العميق في عواقب الأمور، بصدد الوصول لنتائج مسألة معينة. [8]

1.2. مفهوم السياسة العامة وفق المنظور الغربي:

---

[1]محمد قاسم القريوتي، **رسم وتنفيذ و تقييم و تحليل السياسة العامة**. عمان: مكتبة الفلاح، 2006، ص،ص 30،29.
[2]ناجي عبد النور، مبروك ساحلي، **مقدمة في دراسة السياسة العامة**.الجزائر : عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2014، ص 26.
[3]فهمي خليفة الفهداوي ، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**.عمان : دار المسيرة ، 2001 ، ص 32.
[4]حسن ابراهيم توفيق، **النظم السياسية العربية ، الاتجاهات الحديثة في دراساتها**. لبنان: مركز الوحدة العربية، د س، ص294.
[5]وصال نجيب العزاوي ، **مبادئ السياسة العامة**. الأردن: عمان دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003، ص-ص14-16.
[6]ثامر كامل محمد الخزرجي ، **النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة، دراسة معاصرة في إستراتجية إدارة السلطة**. عمان:دار المجدلاوي، 2004،ص-ص 27-29.
[7]حسن أبشر الطيب، **الدولة العصرية دولة المؤسسات**. القاهرة: الدار الثقافية، 2000، ص 31.
[8]السيد عليوة،عبد الكريم درويش، **دراسات في السياسة العامة وصنع القرار**. القاهرة: مركز القرار للاستشارات، 2004، ص، ص 35، 36.

عرف هارولد لازويل السياسة العامة انطلاقا من السؤال الجوهري، المتعلق بدراسة ما يفعله النظام وذلك خلال خمسة عقود من الزمن، حيث تمثل دلك السؤال في: من يحصل على ماذا؟، كيف؟ ومتى؟[1] ويعرفها دافيد ايستون، بأنها دراسة وظائف النظام السياسي وقدراته.[2] ويراها جابريال ألموند Almond بأنها: محصلة عملية منتظمة من التفاعلات، بين المدخلات والمخرجات، للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدراته العامة.[3] أما توماس داي Dye Thomas فيعتبرها اختبار الحكومة، لما تفعله و لا تفعله في مجال معين.[4] والسياسة العامة عند جونسن Jonson هي خيارات الحكومة، من النشاطات التي تخدم المصلحة العامة.[5] ويعرفها جيمس أندرسون James Anderson بأنها طريقة عمل هادفة، يطبقها شخص أو عدة أشخاص، في معالجتهم لمشكلة أو مسألة ذات اهتمام بارز.[6] أما عند الباحث الغربي بيتر: فهي جملة الأنشطة الحكومية المؤثرة في سلوك الفرد[7].

إن المتتبع للتعريفات المقدمة السياسة العامة، سوءا وفق المنظور العربي أو الغربي ، قد يجد هناك عنصر أو أكثر يرتكز عليه منظري كل فكر. حيث ركز منظري الفكر العربي على دور الحكومة في عملية السياسة العامة، و اعتبروها بمثابة اللبنة الأولى لبنائها.

أما رواد الفكر الغربي، فركزوا على دور النظام السياسي بمداخلاته ومخرجاته، واعتبروا التفاعل بينهما، بمثابة محصلة القوى المنتجة للسياسة العامة. وعليه وبناءا على ما سبق، يمكن تحديد تعريف السياسة العامة في الأتي: السياسة العامة هي جملة القرارات، البرامج والمشاريع التي تهدف الدولة لتطبيقها وتجسيدها، على الواقع لعامة المواطنين، وهذا بمشاركة كل الأطراف الفاعلة فيها الرسمية وغير الرسمية منها.

2. أنواع السياسات العامة:

---

[2]احمد طيلب،**دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر، دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**.(رسالة ماجيستير في التنظيم السياسي والاداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،2007،2006،ص 02).

[2]علي الدين هلال واخرون،**تحليل السياسات العامة في الوطن العربي.** القاهرة: مركز دراسات و استشارات الادارة العامة، 2004، ص23.

[3]جابريال ألموند وآخرون، **السياسة المقارنة إطار نظري**. (ترجمة : محمد زاهي بشير المغيري). بنغازي : منشورات جامعة قاريونس، 1996، ص، ص 272، 273.

[4]كمال المنوفي، **السياسة العامة و أداء النظام السياسي**. القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، 1988، ص13.

[5]صلاح الدين الهيتي، **تحليل أسس الإدارة العامة منظور معاصر**. عمان : دار اليازوري العلمية للنشر، 2009 ، ص، ص 191،192.

[6]جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة**. (ترجمة: عامر الكبيسي)**.** عمان: دار النشر والتوزيع والطباعة ، دس، ص15.

[7]عبد الفتاح ياغي، **السياسات العامة النظرية و التطبيق**. مصر:منشورات المنظمة العامة للتنمية الادارية، 2010، ص09**.**

إذا ما نظرنا في كتابات الدكتور فهمي خليفة الفهداوي، المصنفة لأنواع السياسات العامة فنجده قد صنفها كالآتي:[1] حيث تصنف أنواع السياسات العامة في ضوء الأهداف الكبرى، التي تقوم عليها علاقات الدولة أو الحكومة مع مجتمعها الداخلي، ومع محيطها الخارجي.ويشكل هذا التصنيف الأبعاد الجوهرية للواقع المنظور للسياسات العامة، ولتوجهاتها، آثارها وغاياتها المستقبلية، في بناء الدولة والمجتمع، وفق تقدم وتنمية في مختلف الميادين وعبر الأجيال المجتمعية أو الاجتماعية للمجتمع.

2.1. سياسات العامة المتخذة، لأجل الحفاظ على نمو وتطوير المجالات الاقتصادية:

معظم الدول الحديثة تهتم بقضايا النمو والتقدم الاقتصادي، وتولي لها أهمية كبيرة في سياساتها العامة المتخذة، نظرا لحاجاتها للخدمات و الموارد الأولية، وبالتالي فإن الحكومة تعمل على خلق معادلة بين الإنتاج بمعايير مناسبة وتوفير السلع للمواطنين في المجتمع.

2.2. السياسات العامة المتخذة لأجل تحسين الظروف المعيشية والاجتماعية للمجتمع:

تعمل الحكومة على تحسين مستويات الحياة لمجتمعاتها، بما يلبي حاجات كل أفرادها، مما يتطلب ذلك، وجود الدعم الاقتصادي الكافي والحرص على العمل من قبل الحكومات لتأمين وضمان حياة أفضل لمجتمعاتها.

2.3. السياسات العامة المتخذة لأجل الحفاظ على الأمن الوطني:

إن تحقيق السياسات العامة لأهدافها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، يؤدي إلى ضمان تحقيق الأمن الوطني، وبناء قوة عسكرية نظامية تحمي حدوده الخارجية وتضمن الاستقرار والطمأنينة بين أفراد المجتمع، وذلك باستخدام موارد مادية كالهياكل، العتاد، الأجهزة، القرارات و القوانين التنظيمية....، والبشرية المتمثلة في الأفراد الساهرين على العمل بالموارد المادية. وبناءا على ما سبق حدد الدكتور فهمي خليفة الفهداوي، أنواع السياسات العامة في ثلاث محاور كبرى دون تجزئتها.

3.مفهوم السياسة العامة الاجتماعية:

يرتكز صنع السياسات العامة في مختلف الدول على المستوى الاجتماعي، لما له من أهمية على استقرار المجتمع و مؤسسات الدولة. الأمر الذي يرجع بهذه الأخيرة إلى إعطاء أولوية كبيرة لأداء وظيفتها الاجتماعية

[1] الفهداوي، **مرجع سابق** ، ص، ص 71، 72.

إتجاه أفراد المجتمع، من خلال تصميم سياسات عامة اجتماعية، كاستجابة لمطالب عامة يطرحها المجتمع. وعليه من البديهي التساؤل عن مفهوم هاته السياسات العامة الاجتماعية؟ وهل ثمة محددات تميزها عن باقي السياسات العامة ؟

3.1. مفهوم السياسة العامة الاجتماعية وفق المنظور العربي:

يعرفها الأستاذ محمد محمود المهدلي، بأنها المحاولات الحكومية لضمان بعض المستويات الدنيا Minimum Standards من الحياة للشعب في كل الميادين الاجتماعية: تأمين اجتماعي، مساعدة عامة، الصحة، التعليم، الإسكان والخدمات الاجتماعية والشخصية.[1] أما السياسة الاجتماعية عند الأستاذ الدكتور طلعت مصطفي السروجي، فهي مجموعة الخطوط، الجهود والمبادرات العامة والمرشدة لتوزيع العائد بين سكان المجتمع.[2] أما الأستاذ أحمد كمال أحمد فيراها بأنها جملة القرارات المبادرة من السلطات، ذات الاختصاص في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية العامة.[3] أما الباحث أحمد سليمان أبو زيد فينظر لها، بأنها ماهية إلا نتاج لقيم المجتمع وعاداته، وفق تخصيص الموارد وتحقيق مستوى الرفاهية للأفراد.[4] أما بالنسبة لها عند محمد أحمد بيومي و اسماعيل علي سعد، فهي السياسة التي تهيئ وتوجه المجتمع مباشرة نحو سبل الرفاهية.[5]

كما يرى الدكتور عبد العزيز مختار السياسة العامة الاجتماعية، بأنها محصلة التفكير المنتظم المستند لإيديولوجية المجتمع، و الرامي إلى تحقيق أهداف إستراتجية في كل المجالات الاجتماعية.[6] و هي أيضا السياسة المعنية والمهتمة بتكوين المجتمع، والمشاكل التي يطرحها.[7]

وتعرف السياسة الاجتماعية في البلدان العربية حسب ماتتسم به من صفات إذ أنها مفهوم مركب يستدعي إدراك المكونات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و السياسية للمجتمع وفهمها وتحليلها بأبعادها التاريخية والمعاصرة.[1]

---

[1]محمد محمود المهدلي، **ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية**. الإسكندرية: المكتب الجامعي، ص 10.

[2]طلعت مصطفى السروجي، **السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة.** القاهرة: دار الفكر العربي، 2004، ص،ص 11،10.

[3]منى عويس، عبلة الأفندي، **التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**. القاهرة: دار الفكر العربي، 2011، ص،ص 103،102.

[4]أحمد سليمان أبو زيد، **السياسة الاجتماعية: التعريف والمجال والاستراتجيات**. القاهرة : دار المعرفة الجامعية، 2006، ص،ص 27-26.

[5]محمد أحمد بيومي، اسماعيل علي سعد،**السياسة الاجتماعية بين النظرية والتنسيق.** الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية، د س، ص45.

[6]درية السيد حافظ، **السياسة الاجتماعية و متغيرات المجتمع المعاصر**. طنطا: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2008،ص،ص 54،53.

[7] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة في غرب آسيا، **نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية،في إطار تحليل مقارن**.(منشورات هيئة الامم المتحدة، 10نوفمبر،2010،ص07).

3.2. مفهوم السياسة الاجتماعية وفق المنظور الغربي:

عند جوان ايدن السياسة الاجتماعية، هي كلمة مركبة من جزئين،السياسة Policy وتعني الافتراض بوجود أهداف وغايات يلزم تحقيقها،أما الاجتماعية Social فهي دليل سلوك المجتمع مسلك حكومته الشرعية.[2]

وعند أورتيز فالسياسة الاجتماعية هي: ما تقوم به الحكومة الحديثة على أساس عقد اجتماعي بين المواطنين والدولة والذي يتم فيه الاتفاق على الحقوق والواجبات المقبولة لدى الجميع لتعزيز المصالح المشتركة.[3] أما الدكتور ريتشارد تيتمس فيري السياسة الاجتماعية، علي أنها خطة حكومية تدرس الموقف وتتحكم فيه، كما تحدد المستقبل، حتي تتمكن من تحقيق رفاهية المجتمع، أو أنها دستور مكتوب لتحقيق الرعاية الاجتماعية.[4] و يعرفها آخرون أيضا بأنها: أداة تعتمدها الحكومات لتنظيم وإكمال مؤسسات السوق، والهياكل الاجتماعية.[5]

وهي تعمل على تدخل الدولة لمواجهة المصاعب التي يعيشونها السكان، وفق تغير عاملي النمو الديمغرافي والتقدم في الإنتاج، بغية تقديم خدمات عامة في أزمنة طويلة المدى.[6] كما هي أيضا:السياسات التي تتمحور حول دور قرارات الحكومة التنموية، وتدخلاتها العامة قصد تصحيح أو تعويض لعبة ميكانيزمات السوق.[7] كما يحمل مصطلح السياسة الاجتماعية الكثير من الافتراضات المسبقة في المقاربات الأوروبية، الأسترالية والأمريكية بصيغة دولة الرفاهية غير أن الدول العربية تركز على مقاربة السياسة الاجتماعية وانسجامها مع ثقافاتها المرتكزة على التنمية الاقتصادية ، البشرية و الاجتماعية [1]. فالسياسة الاجتماعية هي جزء من السياسة العامة للدولة في المجتمع، متمثلة في مجموعة القرارات، الإجراءات والبرامج التي تضمن العيش الكريم للمواطنين، عن طريق توفير متطلباته اليومية الضرورية والكمالية إن أمكن.

4. وظائف السياسة الاجتماعية:

---

[1] فلسطين، **التقرير الوطني حول السياسة الاجتماعية المتكاملة في فلسطين**.(ملخص تنفيدي، 1994، 2008، ص02).
[2] عويس، الافندي، **مرجع سابق** ،ص 104.
[3] ايزابيل أورتيز، **السياسة الاجتماعية**.(منشورات الأمم المتحدة،2007، ص 01).

[4] Richard Titmuss ,**what is social policy?**. walfare states:construction,deconstruction, 1974,P139.
[5] Centra for sust ainable Systems, **Social Development indicators factsheet**. University of, Michigan, 15 October 2015, P 01.
[6] Ale **, l'Analise compare des Politiques Publiques , Méthodes et Principes de Politique comparèe**. Sp ,2015, P-P 504-506.
[7] Mireille Elbaum, **les indicateures de performance en matiere de politique sociale, quel sense pour l'action publique ?.**OFCE ,2009 ,P,P 42,43.

للسياسة الاجتماعية جملة من الوظائف، كل واحدة منها تخص فئة معينة من المجتمع، على النحو الآتي:[1]

أ- الوظائف التنموية: حيث تعمل على تقوية الأسرة، وتفعيل الدور التنموي للفرد في العملية التنموية، باعتباره النواة أو اللبنة الأولى لإنشاء الأسرة.

ب- الوظيفة الوقائية: هي عملية فئوية تخص الفئات، التي تعوّق العمل التنموي، وذلك بالاستعدادات الاستباقية للأضرار، التي يمكن أن تنجم جراء أي حركة تنموية.

ج- الوظيفة العلاجية : إذ تخص الفئات المحرومة والهشة في المجتمع، والتي يطلق عليها اسم الجماعات الهامشية كالأطفال المهملين، كبار السن و المعوزين.....

د- الوظيفة الاندماجية: حيث اعتبرتها المنظمة الدولية للأمم المتحدة، بمثابة نقلة أساسية في سياسة الرفاهية المبنية على دمج المساواة في التنمية والعدالة فيها.

في حين لو نظرنا إلى أهم الأفكار الاقتصادية في الإسلام، ونظرته لسياسة الحاكم أو الراعي ورعيته، فتتضح لنا صورة بل أحسن صورة وهي سعي الإسلام لرفاه الناس وسد حاجاتهم وإسعادهم في الدنيا و الآخرة، وفق ما يهدف إليه الاقتصاد الإسلامي الاجتماعي فيما يلي:[2]

هـ- وظيفة إشباع الحاجات الأساسية للجماعة: دعا الإسلام إلى المحافظة على النفس البشرية وتوفير كل الحاجات الأساسية –لتتوقف عند حد معين من الإشباع – والحاجات الكمالية – لا تتوقف عند حد معين من الإشباع – للمجتمعات البشرية جمعاء دون تميز من أحد ، ومن بين هذه الأساسيات هي الأمن العام، الصحة العامة والتعليم، وذلك يتبين أن الشرع جعل على عاتق الدولة مباشرة ضمان توفير تلك الأساسيات، ودليل ذلك مستمد مما ورد في القران الكريم، السنة الشريفة، إجماع العلماء المسلمين والقياس.

و- وظيفة تحقيق التوازن الاجتماعي : لقد عالج الاقتصاد الإسلامي توزيع الثروة معالجة عادلة، تحول دون تكديسها في يد فرد أو فئة كما رهّب حول التفرقة الطبقية، و رغّب في التنافس على أساس القدرة

---

[1] قدور مدقن، **دور المنظمات الدولية في عملية رسم السياسات الاجتماعية بالدول المغاربية- دراسة قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر انموذجا-**.(رسالة ماجستير في السياسية و العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03،2013، ص 09).

[2] مسعود البلي، **واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة.**(رسالة ماجستير في العلوم السياسية و السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2009، والعلوم الحقوق العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية 2010 ، ص-ص 40-42).

والعدالة وكفل للدولة العمل على توفير الرفاهية والعيش الكريم، حتى في أصعب الظروف، فمن بين السياسات التي تعالج بها الدولة المشكلات هي :

أ- تنفيذ سياسة أجور وتشريعات عمالية عادلة:

تتفاوت الأجور في المجتمع وفق التشريع الإسلامي، تبعا لمتطلبات الإنتاج ونوعيته وقوة العرض والطلب، وتفاوت المهارات الموروثة أمر مرغوب فيه، ومع ذلك فإن الدولة الإسلامية ملزمة بسن القوانين والتشريعات، المحددة لساعات العمل والانجازات والمكافأة، وكل ما يكفل تحسين الظروف الصحية والتدريبية وتحريم شغل الأحداث وغيرها.

ب- توفير تكافؤ الفرص:

إن ما يقع على عاتق الدولة الإسلامية من واجبات اتجاه أفرادها هو توفير العمل المناسب لرعاياه حتى وان دعا الأمر إلى اقتراضهم المال من بيت مال المسلمين وذلك حتى يتسنى لهم العمل به – استثمار الأموال– والكسب الحلال.

ج- رفع مستوى معيشة المواطنين:

وذلك من خلال ضمان حقوق الفرد في حدود حاجاته الضرورية، مع ضمان مستوى الكفاية من المعيشة الذي يحياهُ الفرد في مجتمعه.

5. أهداف السياسة الاجتماعية:[1]

إن أهداف السياسة الاجتماعية، مرهونة بجملة من القضايا و التخفيف من حدة توترها و دلك من خلال:

أ- إن صعود مؤشر حجم السكان دلالة على ارتقاء معدلات النسل والانجاب، والذي ينجر عنه مشكلات اجتماعية مختلفة تتمثل في الصحة، الإسكان، التعليم، الشغل.....

[1] المهدلي، **مرجع سابق** ، ص 156.

ب- رغم التقدم الطبي الذي يصاحبه زيادة في متوسط عمر الفرد، إلا أن هناك أمراض أخرى مزمنة يصعب فيها توفير الدواء، المعلومات المتعلقة بالأمراض وبالصحة العامة والوقاية منها.

وجود تباين في التغطية الصحية ورعايتها، وذلك بحسب التفاوت الاجتماعي و الاقتصادي، الأمر الذي وجب ضرورة توضيحه، وترشيد سياسة الدعاية الصحية للسكان.

نتيجة ارتفاع مؤشري كل من التصنيع والهجرة الداخلية – من الريف نحو المدينة- التي ينتج عنها تركيز سكاني داخل المدن، هذا حتما ينتج ارتفاع مؤشر البطالة، الأمية، الإجرام و مشاكل السكان....

6. العمليات الأساسية للسياسة الاقتصادية:[1]

يعتبر تحديد العمليات التي يصممها الإنسان في أساس كل عمل كل السياسات الاجتماعيات ، كما تعتبر بمثابة العناصر الدينامكية المؤثرة في المجتمعات من خلال نوعية الحياة وظروف العيش فيها وطبيعة العلاقات الإنسانية بها إذ تعد بمثابة أدلة عالمية وفق ما يلي :

6.1. تطوير المصادر: البقاء للحياة وفق تطوير المصادر التي تثري الحياة من سلع وخدمات.

تقسيم العمل وتحديد المكانة والواجبات: تعمل على تحديد واجبات الأفراد والجماعات بغية المحافظة على الحياة وإثرائها بالسلع والخدمات لضمان بقاء واستمرار المجتمع.

6.2. توزيع الحقوق : وذلك على الأفراد والجماعات للمحافظة على الحياة و إثرائها والحفاظ على السلع والخدمات من خلال مؤهلات عامة ومكافأة خاصة للواجبات.

7. عناصر السياسة الاجتماعية: [2]

تعددت عناصر السياسة الاجتماعية و تنوعت الي:

7.1. الإيديولوجية السائدة في المجتمع: يقصد بالإيديولوجية هي نسق من المعتقدات والمفاهيم والأفكار الواقعة والمعيارية حيث يعتبر هذا النسق مزيجا من التراث الديني، الثقافي، الاجتماعي، الحضاري،القيمي

[1] السروجي ، **مرجع سابق**، ص، ص 17،18.
[2] عويس، الأفندي، **مرجع سابق**، ص-ص 159-161.

الفلسفي و الأخلاقي إذ يسعى إلى توجيه وتبسيط الاختيارات السياسية الاجتماعية للأفراد، الجماعات، التنظيمات والأجهزة المختلفة في المجتمع.

7.2. الأهداف البعيدة المدى: إنها تشمل تلك الغايات المطلوب تحقيقها بغية التمتع بالرفاهية لأفراد المجتمع، كما تعتبر ثاني عنصر أساسي مكون للسياسة الاجتماعية ، ومن بين هذه الأهداف العامة التي تسعى لها الدولة النامية هي:

أ- توفير خدمة التأمينات العامة لأفراد المجتمع من العجز، الشيخوخة، الأمراض، البطالة، الكوارث....

ب- توفير فرص التعليم الأساسي لكل المواطنين ومجانيته.

ج- مجانية الرعاية الصحية والعلاجية، التأهيلية و الوقائية لجميع المواطنين.

د- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة في الحقوق والمساواة أمام القانون على جميع المواطنين.

هـ- حق كل مواطن في إيجاد عمل مناسب لقدراته ويسنح له بإشباع حاجاته في تكوين أسرة.

و- توفير برامج الرعاية الاجتماعية للأطفال والشباب.

ز- منح الفئات الخاصة الرعاية اللازمة والمناسبة لتحويلهم من طاقات معطلة إلى أخرى مشاركة في التنمية الاجتماعية بإيجاب.

7.3. مجالات العمل: تقوم السياسة الاجتماعية تحديد آلة التفضيل بين مجالات العمل الاجتماعي كالآتي:

تقسيم المجتمع إلى فئات، فالأولى منها هي الطفولة الواجب التركيز عليها باعتبارها اللبنة الأساسية في المجتمع، ثم تليها ثاني فئة وهي الشباب صانع المستقبل، ثم العمال المنتجون وأخيرا المسنون. أما فيما يخص القطاعات فيجب المفاضلة بينها على أساس مدى الاحتياج وفق المجتمع الحضري المتخلف، المجتمع الريفي ، المجتمع المستحدث والمجتمع الصحراوي.

7.4. التركيز على المجال التنموي فالوقائي ثم الفلاحي.

أ- الاتجاهات: هي المبادئ أو الدليل المحدد لإنهاء العمل نوع المشروعات والبرامج ومستوى المعل، ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة اتجاهات.

ب- الاتجاهات الملزمة: وهي الاتجاهات التي يجب على المجتمع تضمينها في السياسة الاجتماعية مع تحمل الدولة المسؤولية في تطبيقها على جميع الأفراد دون استثناء لتوفير أدنى حد من المستوى المعيشي.

ج- الاتجاهات شبه الملزمة: فهي الاتجاهات طبقت في مجتمعات أخرى وتكون محل دراسة بغية الاستفادة منها وتطبيقها لتوفير أعلى مستوى من الرفاهية المجتمعية.

د- الاتجاهات غير الملزمة: فهي برامج لا يمكن سيرها وفق خدمات الأفراد في المجتمع وذلك لمحدودي الموارد والإمكانيات وقصد توفير تلك البرامج لابد من تجنيد كل من الجمعيات الخيرية والقطاع الخاص والهيئات التطوعية وكل الهيئات الحكومية.

8. ركائز السياسة الاجتماعية:

ترتكز السياسة الاجتماعية على جملة أسس، قواعد و دعائم تعمل بها وهي:

8.1. الشرائع السماوية: دعت الشرائع السماوية بمختلفها من التوراة ، الزابور، الانجيل و أعظم رسالة ألا وهي القرآن الكريم إلى عدة مبادئ منها الوحدة، الديمقراطية، الإنصاف، التكافل، المساواة، التكافل الاجتماعي والحرية وذلك لما يزخر به التراث الديني من آليات تضبط العلاقات الاجتماعية بتحديد الحقوق و الواجبات وغيرها من الغايات التي تسعى السياسة الاجتماعية لتحقيقها.

8.2. الدساتير : هي أسمى القواعد القانونية المنظمة لحركية الدولة سواءا الداخلية – بين الأفراد والجماعات– أو الخارجية بين– الدول –. وهي بمثابة آلة ضبطية وأساسا تنظيميا للنظام الاجتماعي والسياسي داخل الدولة من خلال سن مواد تحدد الحقوق والواجبات ، حقوق الرفاه، الأمن الاجتماعي، التضامن الاجتماعي، المساواة واستراتجيات السياسة الاجتماعية كالتعليم، الصحة، رعاية الفئات باختلافها والأسر والضمان والتضامن الاجتماعيين.

8.3. التشريعات و القوانين والقرارات الداخلية: وهي القواعد المساهمة في سيرورة المجتمع والتي يقيس عليها شؤون وأساليب حياته، كما أنها تساهم في تحقيق العدالة والرفاه الاجتماعي وفق آليات مرنة لمجريات الأحداث والتغيرات المجتمعية كما تشمل القوانين الرسمية الوزارية للوحدات الدولية.

8.4. المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية: والتي تتضمن الحد الأدنى للرعاية الاجتماعية للأفراد مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 من خلال العديد من المواد التي أقرّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي في أساسها حقوق الأفراد في كل من الحرية، الكرامة، عدم التمييز، المساواة، حرية التنقل، حرية تكوين الأسرة، حرية التعمير والانخراط في الجمعيات، الحق في التعليم والمحافظة على الصحة والعيش الكريم للأسر، إضافة إلى إعلان حقوق الطفل سنة 1959 حيث نص على حماية الطفل من الإهمال، القسوة، إجبارية التعليم المجاني والتمتع بمزايا الأمن الاجتماعي للدول العربية والذي يركز على المساواة والعدالة تفعيل المشاركة السنوية[1].

وهناك من يضيف ركائز أخرى مثل طلعت السروجي و محمد المهدلي تتمثل في الآتي :

8.5. مواثيق العمل الوطني: وتعتبر برامج منظمة للأحزاب السياسية ومنهجا يساهم في صنع السياسة العامة الاجتماعية وتعديلها بما يزخر به من أهداف وأساليب عمل و استراتجيات لتحقيق الأهداف.[2]

8.6. التراث الثقافي: يظهر أثر التراث الثقافي في تحديد السياسة الاجتماعية واضحا في البلاد التي لها تاريخ قديم و أصول ثقافية وتاريخية وقيم ومعايير وأنماط سلوكية واضحة في أمعاق الفكر والسلوك الفردي فالأسري ثم فكر البلاد عامة.

وهناك ما يضيف إيديولوجية الدولة والتي يقصد بها جملة الأفكار والفلسفات التي تحدد اتجاهاتها في شتى فروع العمل الوطني فقد تكون تلغي شخصية الفرد في حدود تفرض علية آراء وأفكار وإما تتيح للفرد معظم حقوقه بحدود شاسعة.[3]

9. أهمية السياسة الاجتماعية:[1]

[1] عبد الفتاح نابي، **سياسة الرعاية الاجتماعية**. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2012، ص-ص 25-29.
[2] السروجي، **مرجع سابق**، ص، ص ، 18،19.
[3] المهدلي، **مرجع سابق** ، ص، ص، 85، 86.

أ- توضح السياسة الاجتماعية مجالات العمل واتجاهاته و أسلوب المخطط والمنفذين.

ب- تمثل مستوى من التنسيق الفكري والذهني بين مختلف البرامج الاجتماعية وأجهزتها و ذلك يوضح تنظيمات تنسيقية فيما بينها.

ج- عبارة عن تراكم جهود متتابعة تسمح بتراكم البناء الاجتماعي ونوه.

د- هي نتاج تعاون بين مخططين واضعين للخطط الاجتماعية لتنفيذها وتقويمها.

هـ- تحسد المعاني الإنسانية باعتبارها همزة وصل بين كل من الفلسفة، المبادئ والقيم الأخلاقية والجهود التنفيذية.

و- تساهم في تنظيم العلاقات المتبادلة بين أطباق المجتمع وفق مجموعة مبادئ تحدد طبيعة تلك العلاقات.

ز- بفضلها يمكن تحقيق أمثل اشهار لكل الطاقات الموجودة في المجتمع من موارد مادية ، بشرية وتنظيمية بغية تنميتها.

ح- يساعد على إشباع أقصى حد من متطلبات أفراد المجتمع بغية تحقيق النمو وفق تخطيط علمي يرتكز على القدرة على التنبؤ والتوقع العلمي والاستفادة من علم دراسات المستقبل. اضافة الي القدرة على تحقيق توازن ديناميكي بين حاجات المجتمع البشرية والمادية.

10. المطالب الاجتماعية والسياسة الاجتماعية:

10.1. مفهوم المطالب السياسة لأفراد المجتمع:

وهي كل ما يطرح ويقدم على طاولة المسئولين في الحكومة بمختلف ميادينهم من قيل المواطنين عامة بغض النظر عن أجناسهم ، هوياتهم، توجهاتهم وصفاتهم الرسمية وغير الرسمية منهم، حيث تعمل هذه المطالب على تحريك العمل الحكومي إزاء القضية المعروضة أمامه.

---

[1]محمد الشرقاوي، **سياسة الرعاية الاجتماعية.** الأردن: جامعة الملك فيصل للتعليم عن بعد، ماي 1436، ص 07.

فأحيانا تكون المطالبة فئوية مثل مطالبة فئة النقابات المهنية للحكومة بالعمل والتدخل في قضية معينة أو قد تكون على العكس وذلك بطلب بعض الإدارات من الحكومة بكف تدخل نقابة ما في شؤون عملها ، مما يجعل من تلك المطالب المطروحة سببا وجيها نحو إثارة انتباه الحكومة للبدء في دراسة عملية منع السياسة العامة المطلوبة إزاءها.[1]

10.2. علاقة المطالب الاجتماعية بالسياسة الاجتماعية أو التشخّيص الاجتماعي:

يتطلب تصميم السياسات الاجتماعية الجيدة فهما لاحتياجات سكان البلد من وجهات نظر مختلفة ، فإن أهدافها العاملة على تعزيز الحياة الكريمة لجميع المواطنين وبناء رأس المال البشري ودعم الوظيفة وتعزيز التماسك الاجتماعي ، وبغية ذلك وجب التحديد الجيد لاحتياجات ومخاطر السكان مرفقة بآليات سوق العمل ومصادر النزاع من أجل تحديد الأهداف ذات الأولوية التنمية الاجتماعية.

وتحدد الاحتياجات حسب ما هو متفق عليه في كل من الإعانات ، الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية ، وبموجب العقد الاجتماعي بين الحكومة والمواطنين يحق لكافة سكان البلد التمتع بحياة كريمة من طعام، لباس ، خدمات صحية، معايير التوظيف ، الضمان الاجتماعي، الحصول على مسكن، الأمن..... لذلك وجب سد الفراغ بين المواطنين وحاجاتهم الأساسية وذلك من خلال الاتجاه نحو إيجاد الحلول المناسبة لكل فئة من فئات المجتمع:

أ- فئات حسب الجنس والعمر، وتشمل الأطفال، الشباب، البالغون للسن العمل القانونية و المسنون وذلك حسب القدرة على العمل أو عدمها.

ب- حسب الدخل أي فئات الدخل وتشمل فوق وتحت الخط القومي للفقر، حيث يقدر الخط القومي للفقر باستخدام دولارين أمريكيين في الدول ذات الدخل المنخفض، ناهيك عن الفئات العاملة في الجهات الرسمية وغير الرسمية.

الأخذ بعين الاعتبار الفروقات بين البدو والحضر والمستوى المعيشي للأفراد.

[1] الفهداوي، **مرجع سابق**، ص، ص 40، 41 .

ج– فئات خاصة وتتمثل في ذوي الإعاقات ، الشعوب الأهلية، المهاجرون، الجنود، النازحون، السجناء و المعتقلين....[1]

11. الحاجات الاجتماعية والسياسة الاجتماعية:

وتشتمل علي:

11.1. الحاجات الاجتماعية أو الأساسية:

تعددت الكتابات حول الحاجات الأساسية وذلك من أجل تحديدها وتوصيفها ، رغم اهتمام القضية من قبل النظريات الاقتصادية و السوسيولوجية في القرن الماضي ناهيك عن سابقيهم مثل – بيتام و ماركس كارل–[2].

لكن الجديد في ذلك هو تجديد الأفكار ونقلها مرحلة الكتابة إلى مرحلة التنفيذ وفق عمل تنموي جديد حيث تنقسم هذه الحاجات إلى قسمين :

11.2. حاجات الإنسان المادية وتركيز على ما ارتكز عليه ماسلو في هرمه للحاجات وفق الآتي: [3]

[1] أورتيز، **مرجع سابق**، ص-ص 5-7.
[2] مصطفى خلق عبد الجواد، **علم اجتماع السكان**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2009، 1430، ص، ص 120،121.
[3] حنان عبد الحميد العناني، **تنمية المفاهيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية في الطفولة المبكرة**. الممكلة الأردنية الهاشمية: دار الفكر ناشرون وموزعون، 2009، ص 121.

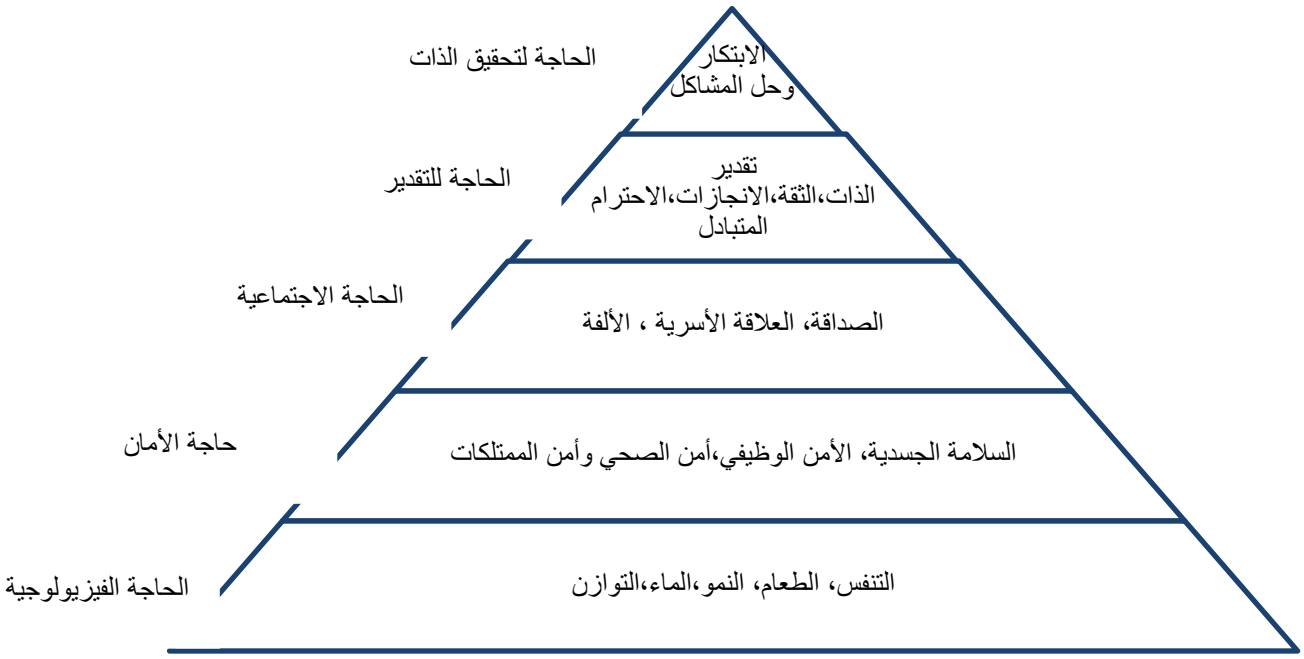

فحاجات الإنسان المادية تركز على التغذية الكافية ، اللباس الحسن والسكن اللائق و الانتفاع بأدنى الخدمات الاجتماعية ، الثقافية والاقتصادية (التعليم،الصحة، المياه النقية، المواصلات و النقل والتجهيزات الثقافية).

أما القسم الثاني فيتعلق بالحاجات الأخرى للإنسان وتتمثل في انتفاع المواطن بحقوقه البسيطة وتمكينه من انجاز المشاريع وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية. وعليه فالحاجة وفق المدخل الاجتماعي أو الحاجة الاجتماعية في كل ما يلزم الإنسان لتحقيق الإنسانية و إبراز قدراته و إبداعاته لكي يؤدي أدواره الاجتماعية في خدمة المجتمع عامة والتنمية خاصة وفي الوقت نفسه الحصول على حقوقه بما يتسق عمله الفعّال في الإنتاج الاجتماعي وما يرافقه من إضافات محسوسة وأحيانا يفقد إضافات بسبب موانع خارجية تحول بين الإنسان أداءاته الاجتماعية الفعالة.[1]

11.3. علاقة الحاجات الاجتماعية بالسياسة الاجتماعية:

تقوم الدولة بالمهام الاجتماعية عندما تكون قريبة من هموم الناس وتعمل على حل مشكلاتهم وتوفير حاجاتهم المعنوية والمادية ، وعلى تهيئة الجو الاجتماعي الملائم، وتكوين مجتمع مستقر ومتماسك تسوده الألفة

[1] Laurence Dickrichs –Diop **, L'analyse des besoins sociaux : au de la de l'obligation règlementaire , un exercice d'évaluation a Priori de l'action social,** impose par le décret du 06 Mai 1995, P 81.

والمحبة والتعاون على الخير وعلى قضاء المصالح الضرورية لحياة الإنسان وهذا هو أصل منشأ الدولة من الناحية التاريخية.

فالدولة نشأت في الأصل لحاجة اجتماعية ، لأن الإنسان أو المواطن كائن اجتماعي بطبعه، إذ لا يستطيع العيش إلا في مجتمع أو جماعة لحاجته إلى بني جنسه في تحقيق مصالحه وتلبيته حاجاته، وضرورة الاجتماع الإنساني تقود إلى ضرورة وجود دولة تتحمل المسؤولية العامة، فتقوم بتدبير شؤون المجتمع ورعاية مصالحه وتحقيق أهدافه بصفة عامة فهذه سنة إلاهية وحقيقة اجتماعية أكدتها الخبرة التاريخية للبشر منذ خلق الله الأرض ومن عليها إلى اليوم ، فغالبا لم يخلو، أي مجتمع في أي عنصر من وجود سلطة حاكمة أو زعامة تنظم شؤونه وتحفظ كيانه وفق سياسات عامة وقرارات تنظيمية وقوانين تضبط معاملاته، وفي الحالات النادرة التي خلت من وجود هذه السلطة وآلياتها انعدام الأمن وأصابت حياة الناس الفوضى والاضطراب ، ولم تستقر أوضاعهم وسرعان ما انهارت مجتمعاتهم وتشتت شملهم.[1]

12. الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية:

و نجد في هذا الصدد مفهوم الخدمة الاجتماعية، و علاقتها بالسياسة الاجتماعية.

12.1. مفهوم الخدمة الاجتماعية:

الخدمة أو الخدمات الاجتماعية كما عرفها كل من فيليب كورتر kotter Philip و كرونروس Cornrous بأنها مجموعة الأنشطة والمنفعة المقدمة من طرف ما لطرف آخر يطلبها. [2]

أما فيما يخص مفهوم الخدمة الاجتماعية فقامت هيئة الأمم المتحدة بدراسات قاربت فيهل بين مفاهيم الخدمة الاجتماعية في قرابة 33 دولة مختلفة وجدت أن هذه المفاهيم تختلف فيما بينها كثيرا وفق أربع تيارات مختلفة فالأولى تراها على أساس أنها لون من ألوان الإحساس الفردي أو المنظم أما الثانية فتعتبرها أنها وسيلة لإغاثة المحروم وتجعله أكثر قدرة على مجابهة مشاكله الاقتصادية في المستقبل أما الثالثة فتنظر إليه بأنه طريقة وقائية أكثر منه علاجية تهدف إلى التخفيف من الظروف المجتمعية والمشكلات الشخصية التي تعوق الفرد

[1] مزروق محمد العشير، **وظيفة الدولة الإسلامية في المجال الاجتماعي**. المملكة العربية السعودية، 1428، ص 428.
[2] خلف حسين علي الدليمي، **تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية أسسن معايير، تقنيات**.عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009 ،1430 ، ص، ص 37، 38.

على تحقيق مستوى اقتصادي واجتماعي لائق والبعض الآخر يرى بأنها مساعدة جميع الناس في جميع الطبقات والمستويات حتى يصل هؤلاء إلى أقصى ما تسمح به إمكانياتهم لحياة منتجة ومشعة.

حيث عرفها ماكس سبيورن Maxipiorin عام 1975 بأنها طريقة مؤسسة اجتماعية لمساعدة الناس على الوقاية من المشكلات الاجتماعية وعلاجها بغية تقوية وظائف الاجتماعية.[1]

وفي عام 1987 عرّفها روبارت باركر Robert L.Barker في قاموس الخدمة الاجتماعية ممارسة الخدمة الاجتماعية Social Work Practise بأنها استخدام أساسها المعرفي والمهاري لتنفيض التفويض المجتمعي بتقديم الخدمات الاجتماعية بالطرق التي تتسق مع الأساس القيمي لها– الخدمة الاجتماعية . [2]

وعلية فالخدمة الاجتماعية هي ما تمارسه الدولة أو القطاع الخاص لتوفير منافع معينة لإشباع حاجات ورغبات الناس دون تحقيق مكاسب مادية ملموسة لهم.

12.2. علاقة السياسة الاجتماعية بالخدمة الاجتماعية:

بما أن السياسة الاجتماعية هي إجراء منظم تسعى الحكومة للعمل به وتحقيق أهداف اجتماعية تتمثل في أهداف الخدمة الاجتماعية فإن العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية أصبح علاقة صداقة ذات أبعاد مشتركة واحدة ألا وهي: تحقيق الرفاهية الاجتماعية Social Welfair.حل مشاكل المجتمع Sociaty Problems.تحقيق التنمية الاجتماعية Social Development.الدفاع الاجتماعي والأمن الاجتماعي Social Defence/ Social Security.

وحتى يتم تحقيق هذه الأهداف لابد من إعداد منظم لجهود حكومية ومؤسسات المجتمع، هذا يعني أنه لضمان سياسة اجتماعية ذات أهداف قابلة للتحقيق بشكل واقعي ومشترك بين كل من الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية لابد من التعاون بين أجهزتها و كافة مؤسسات المجتمع – جمعيات خيرية تطوعية – أو مؤسسات اجتماعية غير مباشرة مثل البلديات.....

ومن هنا نرى أن السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية تكملان بعضهما البعض لتحقيق رفاهية المجتمع وتنميته فكل منها يسعى لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والعمل على إيجاد حلول لمشاكل المجتمع من خلال دراسة

[1] محمد سيد فهمي، **أسس الخدمة الاجتماعية.** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2014، ص-ص 20-23.
[2] فهمي، **مرجع نفسه**، ص، ص 24، 25.

المشكلات وتشخيصها وعلاجها بغية دفع عجلة التنمية من خلال وضع خطط وسياسات تنموية واضحة وواقعية ودمج أفراد المجتمع في هذه المرحلة من خلال تأهيل أفراده بمختلف فئاته وخاصة أصحاب الحاجات الخاصة بعد تأهيلهم ودمجهم – المعوقين–.[1]

13. التنمية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية:

تعددت الأنظار حول كل من السياسة الاجتماعية و التنمية الاجتماعية وعليه:

13.1. مفهوم التنمية الاجتماعية:

ونتطرق فيه إلى مفهوم التنمية و التنمية الاجتماعية.

13.1.1. مفهوم التنمية:

برز مفهوم التنمية **Développement** بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية لذا لم يستعمل هذا المفهوم في عصر الاقتصادي البريطاني "أدم سميث" منذ ظهوره في الربع الأخير من القرن الثاني عشر وحتى مع الحرب العالمية الثانية مع استخدام مصطلحات للدلالة على حدوث التطور في المجتمع هما التقدم المادي **Progress Matériel** أو التقدم الاقتصادي **Economique Progress** وبقي المفهوم في تطور مع تعدد دارسيه للوصول إلى تعريف متقارب بين العلماء و المفكرين الذين تناولوا المفهوم، وعليه فالتنمية تعني: العملية المجتمعية الواعية و الموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة و إطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن العلاقات الاجتماعية ، يؤكد المكافأة والجهد ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية وموفرا الضمانات الأمن الاجتماعي ، الفردي والقومي.[2]

13.1.2. مفهوم التنمية الاجتماعية:

[1] ماهر خالد أبو زنط، **السياسة الاجتماعية وتعليم ي بين الواقع والحاجة المجتمعية في فلسطين**. (ورقة عمل مقدمة في مؤتمر العمل الاجتماعي الواقع والرؤية المستقبلية، الأردن ، 7-8 تشرين أول 2010، ص، ص 4، 5).

[2] كاظم علي المهدي، **"التنمية السياسية أزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003"، مجلة دراسات دولية** ، ع 56 ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ،2003، ص، ص 118، 119.

لم تنصب وجهة النظر الاجتماعية بالنسبة للتنمية على جانب واحد وإنا تعددت النظرة إليها وقد أكد هوبهاويس Hobhouss على دراسة العلاقات الاجتماعية في التنمية في نظره هي تطور البشر في علاقاتهم المشتركة وهذا ما يسميه بالتوافق في العلاقات الاجتماعية حيث وضع أربع معايير تستند إليها التنمية العالمية High Developement ويعني بها التنمية المتواصلة الشاملة، وفقالكفائة **Efficiency** وربطها بتخصيص وتنسيق الوظائف في خدمة البيئة. و الحرية **Freedom** وربطها بمجال الفكر والشخصية والمبادرة لأعضاء المجتمع.

ناهيك عن عملية المشاركة **Mutuality**، وهي مشاركة الأفراد.

إضافة إلى عنصر التعاونية في العمل Co-operation داخل الحياة الاجتماعية القائمة على الحاجات المتبادلة.[1]

13.2. العلاقة بين التنمية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية:

إن الهدف من التنمية الاجتماعية أو المجتمعية في تغيير المجتمع بواسطة المجتمع ومن أجل المجتمع وهي عملية شاملة ومعقدة لكن لا مفر منها ولابد أن يشارك فيها كل أفراد المجتمع من مؤسسات الدولة إلى باقي الأفراد وأن تكون منسقة تنسيقا جيدا ومتكاملا.[2] وذلك وفق جملة من البرامج ، المخططات والمشاريع التنموية التي تهدف إلى الوصول بالمواطن إلى حد أو مستوى لا ينبغي أن يقل عنه باعتباره حقا لكل مواطن في المجتمع وذلك بتوفير التعليم، السكن الملائم والصحة ، الدخل الفردي على العمل، الأمن والأمان ، ناهيك على اشتمالها على العديد من الخدمات الحديثة للحياة العصرية على مختلف مستوياتها.[3]

13.3. التخطيط الاجتماعي والتنمية الاجتماعية:

نتطرق إلى مفهوم التخطيط ثم التخطيط الاجتماعي و العلاقة بين هذا الأخير و السياسة الاجتماعية.

13.3.1. مفهوم التخطيط:

[1] المهدي، **مرجع سابق**، ص120 .

[1] **op.cit**, p01.

[2] شعبان الطاهر الأسود، **علم الاجتماع السياسي**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1999، ص 205.

من المعروف أن التخطيط التقليدي هو محاولة التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية المؤثرة في المنظمة وتحديد ما يمكن عمله قبل أن يحدث ذلك المستقبل، فهو اتخاذ قرارات مستعدة قبل الحاجة إليها فعلا.[1]

13.3.2. مفهوم التخطيط الاجتماعي:

التخطيط خاصية من خاصيات المواطن العادي في حياته اليومية حيث يقوم باتخاذ قرارات تتعلق بالمستقبل وتستند على اعتبارات عقلانية للحقائق المعروفة ناهيك عن ميادين أخرى للحياة عسكرية، اقتصادية و سياسية....حيث يعتبر العملية الاجتماعية المفصلة والمستمرة المتكونة من دراسات، إجراءات، تقييم، أولويات، قرارات ، تفضيل و اختيارات زمنية للتنفيذ بقالب اجتماعي يقرر مجموعة الأهداف ، الاستراتيجيات.

المبادئ والأسس المتعلقة بالقضايا الاجتماعية – نوعية الحياة، الظروف المعيشية في المجتمع مع التركيز على التوزيع وإعادته بعدالة للمنافع الاجتماعية وذلك بتدخل كل من الحكومة ، القطاع الخاص، الحركات الاجتماعية، المهنيين وغيرها من منظمات ومؤسسات.[2]

13.3.3. علاقة التخطيط الاجتماعي بالسياسة الاجتماعية:

لكل دولة سياستها الاجتماعية الخاصة بها التي تحدد أهدافها العامة في مجالات العمل الاجتماعي وتستمد هذه السياسة الاجتماعية وجودها ، مفاهيمها واتجاهاتها من إيديولوجية الدول ، عادتها، تقاليدها ، أسلوب حياتها ودرجة تطورها، حيث يرتبط التخطيط الاجتماعي ارتباطا وثيقا بالسياسة الاجتماعية وذلك بترجمته لمدلولها وأهدافها ترجمة علمية، تتجسد في مشروعات، برامج وخطط تهاد إلى تحقيق ما ترمي إليه تلك السياسة الاجتماعية من أهداف، غايات واستراتجيات.[3]

14. الأمن الاجتماعي والسياسة الاجتماعية:

نتطرق إلى مفهوم الأمن و الأمن الاجتماعي وعلاقة هذا الأخير بالسياسة الاجتماعية.

---

[3]موفق محمد الضمور، **التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في القطاع العام**. الأردن : دار حامد للنشر والتوزيع، 2011، ص 34.

[2]J.David Hulchanski, **Social Planning Approches et Jssues** ,university of Toronto, Faculty of social work, Social Planning in Social Welfare/ SWK4663F, 6250F, 1999 Revised 702 Apr 2005 , Page 02.

[2]السيد، **مرجع سابق**، ص، ص 202، 203.

14.1. مفهوم الأمن و الأمن الاجتماعي:

عرف مفهوم الأمن تطورا كبيرا حيث شهد تحول في مفهومه من الأمن الدولي Social Security / States Security إلى الأمن المجتمعي وفق جملة من المدارس بمنظرين مختلفين.[1] فتوصلوا إلى مفهوم متقارب بينهم وهي التعريف الذي يرد عنه أرنولد والفرس Arlond wolfers حيث يقول أنه في جانبه الموضوعي. والدي يعني غياب أي تهديدات تجاه قيم مكتسبة في حياته الذاتية.اذ يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم. [2] ويعرفه المؤلف الدكتور مصطفى العوجي بأنه انتصار الإنسان على نفسه مستشهدا في ذلك بالآية الكريمة: { ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقراها، قد أفلح من زكاها وقد خاب من دسّاها }.[3] ويعرفه بوزان B.Buzan هو استطاعة المجتمع البقاء والدوام على مقومات تحت ظروف متغيرة باستمرار وتهديدات محتملة بل أكثر من ذلك الاستمرارية في ظروف مقبولة للتطور والحفاظ على الأساس اللغوية، الثقافية و التقالدية. [4] وعليه فالأمن الاجتماعي أو المجتمعي هو أمن الهوية بشكل متبادل كما يراه العديد من المفكرين.[5]

14.2. علاقة الأمن الاجتماعي بالسياسة الاجتماعية:

تعمل الدول في إطار سياساتها العامة على المحافظة والدعم المستمر لأهم عنصر في حياتها وحياة مواطنيها ألا وهو أمنهم المجتمعي وذلك بغية المحافظة على بقاء المجتمع واستمراره رغم أي ظرف طارئ يعيشه أفراده وذلك بتجميع الجهود والإمكانيات التي تبذلها الدولة والمجتمع من أجل ضمان سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية. و الخارجية التي تحيط به كالآفات الاجتماعية والجريمة المنظمة وصولا إلى مجتمع متماسك وخالي من كل مظاهر التردي و الانحطاط في القيم الروحية والأخلاقية.[6]

---

[1] Paul Roe, **Ethnic Violence and the Social Security Dilemma,** London and New-York : Routledg, Taylors francis Group, 2005, P 03

[2] Branka Panic, **Social Security – Security and identity** , faculty . P.S/U. of Belgrade / Revue article n° 19/04-07-2007, P31.

[3] مصطفى العوجي ، "الأمن الاجتماعي مقوماته، تقنياته، ارتباطاته بالتربية المدنية"، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**. د س ،ص 120.

[4] إيداييير أحمد، **التعددية الاثنية والأمن المجتمعي، دراسة حالة مالي**. (رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الإعلام والعلوم السياسية ، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص 78).

[5] مينغر سناء، **التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي**.(رسالة ماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني، قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة سطيف، 2013-2014 ، ص19).

[6] جعفري عبد الله ، الهلي عبد المختار، **المتغيرات العالمية والمحلية وانعكاساتها على الأمن المجتمعي في الجزائر** .(الملتقى الدولي حول الأمن الاجتماعي، جامعة أدرار، د س، ص 04).

كما يعتبر الأمن الاجتماعي من أولويات صناع القرار وذلك بتحويل أنماط صناعة السياسة العامة الوطنية والدولية (صالحه– الأمن الاجتماعي).[1]

15. الأبعاد النظرية للسياسة الاجتماعية:

تعددت منظورات السياسة الاجتماعية و اختلفت الى:

15.1. المنظور الرأسمالي للسياسة الاجتماعية:

يعرّف هذا المنظور بالتوجه الليبرالي للسياسة الاجتماعية إذ بعد إتباع هذه الأخيرة – السياسة الاجتماعية – سمة من سمات الدول الغربية الصناعية على وجه العموم، حيث يعتمد هذا المنظور على الجمع والتلازم بين التطور الاقتصادي وتطور السياسات الاجتماعية فمنذ أواخر القرن التاسع عشر اتخذت بعض الدول الغربية سياسات تتمثل في التدخل المباشر لتوفير الرعاية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين بزيادة تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين – سياسة الرفاه – والتي تعني مجموعة البرامج التي تلتزم بها الدولة لتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة لضمان مستوى معيشي للسكان، وتشمل هذه السياسات والبرامج الخدمات الآتية: توفير التعليم العام، توفير الرعاية الصحية، توفير فرص العمل أو توفير أدنى حد من التدخل في حالة البطالة، المساعدة على توفير المسكن المناسب، ضمان الرعاية الكاملة لمن هو في حالة كالمعاقين ، الفقراء والعاجزين، ويعتبر تدخل الدولة المباشر وغير المباشر إلزاما لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأكبر عدد ممكن من المواطنين متجاوزتا بذلك دورها التقليدي المتمثل في توفير الأم وتطبيق العدالة لتنتقل إلى وظائف جديدة قد لا تكون من اختصاصاتها ، فالدولة التي تقدم مثل هذه السياسات والبرامج لمواطنيها يطلق عليها "بدولة الرفاه" الذي دورها في توفير الخدمات الأساسية والرعاية الاقتصادية والاجتماعية فحسب بل يتعدى ذلك إلى:

15.2. المنظور الاشتراكي للسياسة الاجتماعية:

يعرف هذا المنظور بالمنظور الماركسي الكلاسيكي إذ يرى أصحابه أن السياسات الاجتماعية التي تأخذ بها الرأسمالية تتفق مع معايير الضبط الاجتماعي،معتبرين إياها إجراءات للتصدي للإرهاب والجريمة شئنها شأن

[1] عادل زقاغ، المعضلة الأمنية المجتمعية ، "خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**. ع 05 ، جامعة باتنة ، جوان 2011، ص01.

السياسات البوليسية والعقابية وفي الوقت ذاته ينطلق الماركسيون في تحليلهم لنشأة دولة الرفاهية ونموها ن ليوصل "كارل ماركس" من خلال دراساته المعمقة للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية إلى نظره مخالفة لسابقيه من الغربيين الدارسين للنظام الرأسمالي والتي مؤداها أن عمليات السوق لابد أن تؤدي في ظل نظام جائر ضد عماله العاديون أو "البروليتاريا" الذين يعانون البؤس بسبب تردي أوضاع عملهم وتناقص أجورهم فنادى "ماركس" يجعل الهدف الرئيسي من النشاط الاقتصادي هو إشباع الحاجات الأساسية الجماعية وليس عكس ذلك فهو يرفض فكرة دولة الرفاه الداعمة للنظام الرأسمالي، ويرى أنصار هذا الاتجاه ومن بينهم "تيتموس" أنه ما دامت السياسة الاجتماعية تركز على التكامل والاندماج والمشاركة فمن الصعب فصلها عن الاشتراكية لأنها تتصل بقيم كالمشاركة، الشعور بالانتماء الاجتماعي وحرية الاختيار.[1]

15.3. المنظور الإسلامي للسياسة الاجتماعية:

يعتبر الإسلام صانع النهضة الصحيحة المتكاملة وبالتالي فالفكر الإسلامي والمنهج الإسلامي هما صانعا النهضة الصحيحة حين يحسن إدراك النص في كل من القرآن والسنة والهوية العربية الإسلامية ومساحات التراث العظيم في مختلف الميادين السياسة، الاقتصادية والاجتماعية التي تدعو ، هي الأخرى إلى البحث عن ما هو أفضل لمجتمعاتنا العربية خاصة من احتياجات سياسية، اقتصادية واجتماعية وذلك لتنمية اجتماعية متكاملة ولكن دون التغني بالمساحات التراثية ولا الشعارات الكبيرة ولا حتى المخلفات الثقافية.[2]

المطلب الثاني: محددات السياسة العامة الاجتماعية:

تعددت محددات السياسة العامة الاجتماعية وتنوعت الي:

1. العوامل المؤثرة في السياسة الاجتماعية:

[1] على سعد اسماعيل ، **مبادئ علم السياسة ، دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية**. مصر : الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2007، ص 296.

[2] www.Elmostafa.info/dota arabic/depot/gap/php/file0268. تاريخ الدخول: 13 ديسمبر 2015،علي الساعة 12:00.

تهدف السياسة الاجتماعية إلى تحقيق معدلات عالمية من الرفاه الاجتماعي وإشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات الإنسانية بتدخل جملة من العوامل المؤثرة في تلك المؤثرة في تلك السياسية الاجتماعية والتي حددها مصطفى طلعت السروجي فيما يلي:[1]

1.1. العوامل الاقتصادية:

تقوم عمليات التخطيط والبرمجة في أي دولة على إمكانياتها الاقتصادية وحجم توافر الموارد والثروات ، ودليل ذلك الدول الغنية أخذت بنظم الضمان الاجتماعي الشامل وبالتالي زيادة في الخدمات الاجتماعية الذي يرافقه تطوّر وتقدم صناعي وتجاري.

1.2. العوامل السياسية:

الوظيفة السياسية والإدارية وظيفتان أساسيتان في الدولة لكن يصعب فيها الفصل بينهما، مما يخلف صراع في مجال التخطيط للرفاهية بين اتجاه الزعماء السياسيين وجهود المخططين الإداريين،[2]عند محاولات التنفيذ باستغلال الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية المتوفرة، لكن التدخل السياسي ليس دوما تدخل سلبي كون القرارات التخطيطية تعتبر قرارات سياسية في الغالب وبالتالي فآمال البرامج الاجتماعية تعتمد علي السياسيين أو وزراء الشؤون الاقتصادية.

1.3. العوامل الثقافية:

تتأثر السياسة الاجتماعية تأثير بالغ الأهمية بالعوامل الثقافية التي تندرج فيما يلي:[3]

من السهل إسداء النصائح الجاهزة في مجال السياسة الاجتماعية دون الاهتمام بردود الأفعال.

إن السياسات الاجتماعية وجهود تحقيق الرفاه الاجتماعي في المجتمعات لا يتأثر فقط بالقضايا والضغوط الدولية المحيطة بها، بل أيضا بالظروف السياسية المحلية الداخلية مثل علاقة الدولة بالمواطنين واستجابتها

---

[1] طلعت مصطفى السروجي، رياض حمزاوي، **سياسات الرعاية الاجتماعية والحاجات الإنسانية**. دبي : دار القلم، 1997، ص 19.

[2] خالد زعبي سمارة ، **تشكيل المجالس المحلية وأثرها على كفايتها في تنظيم الإدارة المحلية ، دراسة مقارنة (المملكة المتحدة ، فرنسا، يوغسلافيا، مصر، الأردن).** الأردن: عمان مكتبة درا الثقافة للنشر والتوزيع،2003 ، ص، ص 18، 19.

[3] السروجي، حمزاوي، **مرجع سابق**، ص 31.

لقضاياهم، إضافة إلى التشكيلات النقابية وجماعات المصالح وعلاقة كل منهما بالدولة وقدرة النظام على كسب شرعيته ومستوى الثقافية في المساءلة التي تتمتع بها برامجه ومشاريعه، ناهيك على التركيز على ما يهدد القيم التقليدية والثقافية الذي بدوره يؤدي إلى حالة من العجز والشلل.

وإذا أردنا تطبيق مقاييس أنشطة الرفاهية الاجتماعية التي تأخذ بها بعض البلدان المتقدمة فإن الدول النامية عليها أن تطرح العديد من طرق التفكير القائمة والتي تبتعد عن التطبيقات التقليدية أو تغييرها كما يجب الأخذ بمتغير نوعية الحياة وقياساته – المتغير – أداة التعرف على مستوى الرفاهية والتقدم ، وما حققته سياسات الرعاية الاجتماعية من أهداف.

2.تأثير القيم المجتمعية ومعتقداته على السياسة الاجتماعية:

تحدد القيم أهداف ومبادئ السياسة الاجتماعية ، في المجتمع ن كما أنها حد فاصل لأسباب تمايزها من مجتمع لآخر ، ومن وقت لآخر .طبقا للبناء ألقيمي فيه وتغيرات مواقف الفرد ، جماعة أو المجتمع ككل وفق اتجاهاتهم المرغوبة التي تسعى الدولة للوصول إليها كغايات ذات عائد مرجو .وقد تكون هذه القيم معلنة في الدساتير و المواثيق الوطنية أو ضمنية تبرز في بعض التشريعات و القوانين الدولية أو الإقليمية، وقد تكون خفية غير معلنة.[1]

2.1. تأثير العامل الإيديولوجي للنظام السياسي على السياسة الاجتماعية :

وهنا نتطرق لمفهوم الإيديولوجية وعلاقتها بالسياسة الاجتماعية.

2.1.1. مفهوم الإيديولوجية :

[1] السروجي، حمزاوي، **مرجع نفسه**، ص، ص23 ، 24.

تعددت مفاهيم الإيديولوجية من باحث لآخر ومن قرن لآخر ، حيث نظر إليها ماركس وربطها بالعلاقات الاجتماعية الطبقية ، بأنها تعكس الأوضاع وتعبر عن المصالح الزائفة لها وبقي المصطلح محل بحث العديد من المفكرين إلى أن توصلوا إلى تعريف إجرائي لعلم الأفكار وهو رؤية ذات أصول اجتماعية وتاريخية ، وهي نسق للأفكار محدد بشروط مجتمعية ومن أهمها علاقات الإنتاج و التي تعبر عن مصالح طبقة معينة ضد طبقة أخرى.[1]

2.1.2. علاقة السياسة الاجتماعية بالإيديولوجية :

الإيديولوجية هي صبغة المجتمع وتأثيرها على السياسة الاجتماعية حيث تعمل بحسب ما يملي عليها النظام الاقتصادي في الدولة . إضافة إلى النظام السياسي فإذا كانت إيديولوجية الاشتراكية فهي التي تصنع السياسة الاجتماعية المتكاملة، و التي تجعل الدولة مسؤولة عن تنفيذها من خلال استحداث الخدمات الاجتماعية المتنوعة، ذات النوعية المقنعة التي تحق الرفاهية للجميع . إضافة إلى توحد بين إدارتي القطاع العام والخاص، وتنسيق بين مطالبها وتسمح لها بممارسة الأنشطة الاجتماعية الخدمية . كما هو الحال في العديد من الدول العربية . أما إذا كانت الإيديولوجية رأسمالية فان للقطاع الخاص دور كبير في بناء وإدارة ، تنمية تنظيم الخدمات الاجتماعية. ولكن تحت الإشراف الغير المباشر للدولة لذلك تكون الإصلاحات الاجتماعية في السياسة الاجتماعية للمجتمع الرأسمالي قائمة على اعتبارات الإصلاح الاجتماعي.[2]

2.2. تأثير الإدارة التنفيذية على السياسة الاجتماعية:

تأثر الإدارة التنفيذية على السياسة الاجتماعية تأثيرا بالغ الأهمية، والذي يتضح فيما يلي :

2.2.1. مفهوم أجهزة الإدارة التنفيذية:

---

[2]عبد الرحمن خليفة، **أيديولوجية الصراع السياسي، دراسة في نظرية القوة.** مصر: الاسكندرية، دار المعرفة الاجتماعية، 1999، ص-ص 39-41.

[2] Teun Van Dijk, '' politique idéologie et Discours '' , **Semen** . Revue de sémio – linguistique des textes et discours ,N=°2 ,2006 ,P-P 33-42.

هي السلطة التي تقوم بمهمة تنفيذ التشريعات أو القوانين التي تضعها السلطة التشريعية، كما أنها تتولى رسم ووضع الأهداف العامة والسياسات اللازمة لإنجازها ،والعمل على تنفيذ هذه السياسات بعد المصادقة عليهل من قبل السلطة التشريعية[1].

2.2.2. علاقة السلطة التنفيذية بالسياسة الاجتماعية:

ممثلة في الوزارات الحكومية المركزة ومؤسسات القطاع العام والإدارات المحلية على مستوى الأقاليم، الولايات أو المقاطعات ، تعمل هذه الهيئة على تنفيذ وتطبيق السياسات البرامج كونها ذات الاتصال بجمهور المستنفذين وعليه فهي الأقدر على تقديم التقارير والإحصائيات حول ما أنجز وما لم ينجز كما أنها تقدم الاقتراحات والتوصيات الخاصة بالتعديل والإضافة أو الإلغاء للسياسات في كل حلة ، كما تلعب دور في المناقشة للمشاريع المقدمة من قبل السلطة التشريعية ، الأحزاب السياسية والجماعات غير الرسمية ، وتلعب دور التخطيط، المحاسبة، الرقابة على دواوين الخدمة العمومية، والعمل والعمال، والضمان الاجتماعي والموازنة العامة،ومن الطبيعي أن يكون لها دور فعال في صنع السياسات الداخلية أكثر من الخارجية وخاصة في المجتمعات النامية إذا كان دور السلطة التشريعية استشاريا فقط [2].

2.3. تأثير السلطة التشريعية على السياسة الاجتماعية:

تتأثر السياسة الاجتماعية بالسلطة التشريعية تأثيرا بالغ الأهمية، والذي يتضح فيما يلي :

2.3.1. مفهوم السلطة التشريعية:

وهي السلطة المفوضة دستوريا لاستمداد القوانين ، النظم ولتشريع السياسات وتتكون من مجلس واحد أو مجلسين كما هو معمول به في معظم دول العالم ففي الدول العالم المتقدم لها دور إقرار القوانين وأعضاء مجالسهم هم خليط بين الانتخاب والتعيين أما الدول العربية فدورها – السلطة التشريعية– يتوقف على الاستشارة فقط وتكون مرتبطة برئاسة الدولة أو مستقل عنه[3].

---

[1] هظال أحمد رشيد آخرون ، **دراسة موجزة عن مفهوم الدولة وأنواعها وأنواع السلطات العامة**، (برنامج المجتمع المدني العراقي، منظمة هاركار غير الحكومية، دعم المنظمة ICSP، د ع ، د ت، ص 22).

[2] عامر خضير الكبيسي ، **السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات**. القاهرة : منظمة العربية للتنمية الإدارية ، بحوث ودراسات، 2008، ص 95.

[3] أمين محمد دبوز، "نظم سياسة مقارنة"، **مجلة السياسة المقارنة**. دع، فلسطين: غزة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، يناير ،2012، ص، ص 21، 22).

2.3.2. علاقة السلطة التشريعية بالسياسة الاجتماعية:

إن السلطة التشريعية هي أولى السلطات في دول العالم حيث تقوم بمناقشة المشروعات ، القوانين ، السياسات على تمثيلهم السكاني والإقليمي مع مراعاة المصلحة العامة لجميع أفراد المجتمع حسب احتياجات كل فئة منه، أما في الدول النامية فتسهم السلطة التشريعية في مناقشة بعض السياسات الاجتماعية ويسمح لبعض القوى المجتمعية بإبداء الرأي حول هذه السياسات أحيان. يعمل نواب البرلمان بحكم صفتهم وكلاء الشعب ، فإن وظيفتهم السياسية تستدعي منهم حماية الحقوق الاجتماعية للمواطنين و اعتماد مشروع سياسة اجتماعية تقلل من المشكلات العامة لما يعيشه فيها أفراد الشعب[1].

2.4. تأثير الهيئات الإدارية المحلية على السياسية الاجتماعية:

تتأثر السياسة الاجتماعية بالإدارة المحلية ،تأثير كبيرا و الذي يتضح في مايلي :

2.4.1. مفهوم هيئات الإدارة المحلية:

تعدد التعريفات التي تناولت مفهوم الإدارة المحلية تبعا لتوجهات نظر الفقهاء والمنظرين وفق عدة أسباب ، وفي ضوء تعارفهم وقواسمها المشتركة فيمكن تعريف الإدارة المحلية بأنها جزء من النظام العام للدولة منحتها الحكومة المركزية شخصية معنوية ، وجدت من أجل تلبية حاجيات مجتمعها المحلي ممثلة بهيئة منتخبة، تعمل تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية[2].

2.4.2. علاقة الإدارة المحلية بالسياسية الاجتماعية:

تقوم الإدارة المحلية بالتوجيه، الرقابة، المتابعة والتقييم والحل للجميع المشاكل والمعوقات التي تعترض سير العمل في المديريات التنفيذية للشؤون الاجتماعية المختلفة وتحقيق رسالة وزارتها وكذا متابعة تنفيذ السياسة الاجتماعية العامة وتنسيق العلاقة بين أجهزة الوزارة والمحليات وفق خطة معنية تختلف من وزارة لأخرى ومن

---

[1] الكبيسي، **مرجع سابق** ، ص 94.

[2] محمد محمود الطعامنة، **نظم الإدارة المحلية المفهوم ، الفلسفة ، الأهداف**. (الملتقى العربي الأول لنظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلطنة عمان، صلالة، 18-20 أغسطس 2003، ص، ص 08،09).

دولة لأخرى لكن تتحد في مضمونها العام حول وضع خطط المتابعة والتوجيه، التنسيق بين أجزاء الهيراريكية السلطوية ، الإشراف، المتابعة ، تجمع المقترحات، تنفيذ الخطط الاستثمارية....[1]

2.5. تأثير مؤسسات المجتمع المدني على السياسة الاجتماعية:

للمجتمع المدني تأثير واضح و جلي على السياسة الاجتماعية ، اذ يتمثل في الاتي :

2.5.1. مفهوم مؤسسات المجتمع المدني:

تعددت مفاهيم المجتمع المدني من زمن لأخر ومن مفكر لأخر حيث حدد وفق نظام لعلاقة الأفراد مع بعضهم البعض بصورة منظمات لها استقلاليتها الداخلية وعلاقات تقوم على الترابط بين العادات والتقاليد والأخلاق والمصلحة المجتمعية العامة التي تربط بين أفراده.[2]

2.5.2. علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالسياسة الاجتماعية :

تتفاعل السياسة العامة خاصة الاجتماعية منها مع المجتمع المدني تفاعل ينتج متغير متابع – السياسة الاجتماعية – ومتغير مستقل– المجتمع المدني– وبالتالي يبقى على عاتق السياسة الاجتماعية عواقب رئيسية وستبقى مساحته مهمة لمناقشة الأفكار والقيم باعتبارها انعكاس للثقافة أكثر مما هي مشكلة لها، فطيلة عقود من الزمن أعطت السياسة الاجتماعية توقعات حول احتمالات إجراء إصلاحات اجتماعية ، لتقديم أفكار عن

الأجندة السياسية الجديدة العظيمة والإصلاحات الشاملة خاصة في الجانب الاجتماعي لعامة أفراد المجتمع والكل حسب احتياجاته. [3]

2.6. تأثير مؤسسات البحث العلمي على السياسة الاجتماعية :

لمؤسسات البحث العلمي تأثير واضح و جلي على السياسة الاجتماعية ، اذ يتمثل في الأتي :

---

[1] وزارة التضامن الاجتماعي، قطاع الشؤون الاجتماعية، " تنفيذ الخطط الاستثمارية"، **مجلة الهيكل التنظيمي الشؤون المديريات**. دع، الجمهورية العربية المصرية، 2016، ص 01.

[2] I-Zuffrey, Introduction à la société Civile et aux ONG, **Définition et historique**, MARS 2011, P ,P , 1 ,2.

[3] دون إي. ايبرلي ، **بناء مجتمع من المواطنين، المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين**. (ترجمة : هشام عبد الله). المملكة الأردنية الهاشمية: عمان ، دار الأهلية للنشر والتوزيع ، ط01 ، 2003 ، ص-ص ، 231-233.

2.6.1. مفهوم مؤسسات البحث العلمي :

أو منظمات الأبعاد و مراكز التفكير أو بنوك التفكير و لكن في الغالب يستعمل مراكز البحث و الدراسات في الوقت الراهن و التي يقوم بإعطاء المنح خصوصا مع تقديم معرفة معمقة في كل المجالات مع تركيزها على القضايا الأساسية في السياسات العامة و بالتالي في مؤسسات تقوم بالدراسات و البحوث الموجهة لصانعي القرار و المواطنين لصياغة سياسات و البرامج حول قضايا السياسة العامة [1]

2.6.2. علاقة مؤسسات البحث العلمي بالسياسة العامة :

يختلف دور هذه المؤسسات من عالم لاخر ففي المجتمعات الفرنسية أين ازداد الاهتمام بهاو يدور الفعال الذي يمكن في صناعة الأفكار الأهداف و الوسائل التي تخص السياسة الخارجية إضافة إلى الإدارة الموظفين المؤهلين علما و عمليا تأهيل نشر الوعي صيتها في العالم أما على الصعيد العربي فدور مراكز البحث تتقاطع في بعض التقاطع مع دورها في العالم الغربي لكت تختلف في مجالها مثل دعم الأنشطة العلمي التفاعلية في عقد المؤتمرات .

المشاركة في النشاط العام بلقاءات والمحاضرات بالإضافة إلى العلاقة المباشرة مع صيغ الرار الشئ الذي يضعف من قوتها وفعاليتها [2] .

2.7. تأثير القوانين والتشريعات على السياسة الاجتماعية :

للقوانين و التشريعات تأثير واضح و جلي على السياسة الاجتماعية ، إذ يتمثل في الأتي :

2.7.1. مفهوم القوانين والتشريعات :

[1] Maria caprile ,Europiean commission Meta ,**analyse of Gender and science research, Synthesis report,Englend directorat**.general for basearch and jnnovation capacities specific programme,eur25138,2012-P-P 1-3.

[2] ناجي، ساحلي، **مرجع سابق.** ص-ص53-61.

القانون هو مجموعة الأسس والقواعد التي تعمل على تنظيم المجتمع فهو الذي يعمل على تحديد حقوق أي شخص و التزامه حيث يضع الجزاء وكيفية تطبيقه من قبل الحكومة و الهيئات المحول لها العلمية القضائية [1] أما التشريع فهو مجموعة القواعد القانونية المكتوبة التي تصدرها السلطة العامة المختصة في الدولة وهي عادة السلطة التشريعية واستثناء السلطة التنفيذية [2]

2.7.2. علاقة القوانين والتشريعات بالسياسة العامة :

يعتبر دور القانون في الدولة المتقدمة عامل منشط للسياسة العامة والاجتماعية منها خاصة حيث يمارس الحكام والقضاة دورا مهما من خلال تفسير النصوص وتأويلها مع اقتراح بعض تعديلات عليها إن أمكن أما الدول الأخرى فلكل منها تجاربه القانونية و المنتجة للسياسات العامة أما فيما يخص التشريع فإما أن يكون من اختصاص السلطة التشريعية بهياكلها في اي دولة واما في غالب يكون من اختصاص رئيس الدولة في صنع بعض قرارات السياسات رغم عدم قناعة السلطات الثلاثة التشريعية التنفيذية و القضائية بها[3].

المطلب الثالث : أنواع السياسة العامة الاجتماعية :

تعددت و تنوعت السياسات العامة الاجتماعية ،من سياسة صحية ،تعليمية ،و غيرها من السياسات و هذا ما يتضح في ما يلي :

1.السياسة الصحية Health Policy:

التنمية في أي مجتمع لا بد ان تستند الى مجتمع أفراده يتمتعون بمستوى صحي متفع يدعمه وعي الصحي ومناقشة السياسة العامة الصحية التي تعد بعدا هاما من ابعاد السياسات الاجتماعهية في أي دولة حيث يمثل معيار قياس درجة التطور او تخلف السياسة الاجتماعية الصحية في اي بلد بمثابت معيار للمستوى التعليمي فيه ومعدل الفقر وسياسات التغذية و البرامج الوقائية لحماية الصحة هذه الاخيرة بانها موقف الحكومة الرسمي تجاه ميدانها لتعبر عنه خلال خطابات الرسمية او من خلال وثائقها الدستورية و الادارية على غرار ذلك لابد من تمييز بين السياسة الصحية Health Policy أو بالغة الفرنسية politique de santé والسياسة العلاجية

[1] الموسوعة العربية العالمية النسخة الاعلامية، **قانون**، عدل بتاريخ 23-05-2012 2009 gae- mousoual.net/ portal/maogen.ax?main2 et articleid=!%c7%E1%DE%c7%E4%E6%E4%!127560-0

[2] serge braudo,dictionair du droit privé,definition de législation, paris,1996-2016 P01

[3] كوماي، **قانون السياسة والعلوم الاجتماعية.** (ملتقى الدولي حول وعلاقته بالسياسة والعلوم الاجتماعية كلية الحقوق جامعة بنزرت، ليبيا، 02 كانون الاول 2010، ص 01) .

therapeutic policy او باللغة الفرنسية politique de soins ويرجع ذلك التمييز الى ظهور الازمات الصحية نهاية القرن العشرين وتطور معارف و المحدادت حالات الصحية وتردي ضروف العلاجية الساكنة بسبب غياب بليات فعالة لقياس المحصلات الصحية والعلاجية، كل هذا احدث فجوة بين الصحة و العلاج الامر الذي صعب توزيع مؤسسي الأدوار هيئات النظام الصحي ولفت كل العناية بالسياسة العلاجية على حساب السياسة الصحية وفق جمل من المحاور المادية و اللامادية –قوانين– وحتى البشرية العاملة و المنظمة للقطاع[1].

2.السياسة التعليمية cational poliey:

بدأ الاهتمام بالسياسة التعليمية في الوطن العربي أواخر سبعينيات القرن الحالي بعد صدور و تقرير استراتيجية تطوير التربية العربية حيث قامت معظم الدول الاهتمام بالسياسة التعليمية بغية النهوض بها نحو العالمية و تطويرها للأفضل .

تعتبر السياسة العامة الاجتماعية التعليمية من أهم السياسات العامة في أي دولة أذا تحظى بالهتمام كبير و صناعة الثروة البشرية المستقبلية ولركيزة الدولة و سياساتها العامة . انها تمثل جملة من الأهداف التجاهات المبادئ. الخطط, البرامج القوانين ,النظم و الأسس العامةالمحددة للشكل العام للمراحل التعليمية للمتعلم وفق كل مرحلة من مراحل تعلمه اضافة الى أنها الطار العام الذي يوجه العمل الدارة و الفني التربوي في النظام التعليمي و مؤسساته المختلفة و التنظيمية فيما يخدم أهذاف عامة المواطنين و مصلحتهم الوطنية و عليه فالسياسة التعليمية تشمل الأبعاد الاجتماعية التعليمية التربوية و العلمية في المجتمع .[2]

3.السياسة السكنية :

تتمتع كل دولة سياسة عامة اجتماعية سكنية تنظم سلوك سكانها من الناحية الديمغرافية الحالية و اللاحقة المستقبلية حيث تعتبر السياسة السكنية ادارة توجيهات الفعل في ميدان السكن غير تشريعات أليات قوانين قواعد تنظيمية مخططات و برامج تشيناها الدولة لتحقيق حاجات و مطالب الساكنة في اطار تجديد الأهداف الوطنية السياسة الاقتصادية و الجتماعية المنشودة و تجسيد مبدأ دولة الرفاه للمواطنين . فالسياسة الاجتماعية لا تقتصر على معالجة مشكلة الزيادة السريعة في عدد السكان، و لكنها تشمل أيظا تنظيم هجرة السكان الداخلية

[1]وليد يوسف صالح ، **ادارة مستشفيات و الرعاية الصحية و الطبية.** الاردن: عمان ، دار اسامة للنشر و التوزيع ،2011، ص102.

[2]نادر فرجاني و اخرون : **التنمية المستقلة في الوطن العربي**. لبنان: بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص - ص 808-810.

من الأرياف نحو المدن أو من المدن الأقل كثافة سكانية أو الصغرى نحو المدن الشمالية الكبرى أو الهجرة الخارجية من و الى خارج الوطن اضافة الى تنظيم حركة و توزيع القوى العاملة و مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، و تمكينها اجتماعيا كما تهدف هذه السياسة الى تحسين المستوى المعيشي للسكان من خلال تضييق الفجوة الحضارية بين الريف و المدينة، وفق مجموعة استراتيجيات و رؤى منظمة لذلك. تعرف سياسة السكان اليوم تطور على سابقاتها و ذلك من جلال الجمع بين توفير السكنات و توفير كل المرافق العمومية الضرورية التي يحتاجها السكان. على خلاف السياسات السكنية في الماضي القريب وهذا راجع الى منطلقات ثقافية و ايدولوجية لها خصوصيات في كيفية النهوض بالقطاع و موائمتها مع خصوصيته، في كيفية النهوض بالقطاع و موائمتها مع خصوصية المنطقة و الفئة الاجتماعية المستهدفة اضافة الى الأنماط الهندسية و جحم المرافق الخدماتية المسخرة.[1]

4.السياسة الثقافية cultual policy:

اذ السياسة الثقافية كما يتم فهمها لدى المختصين في هذا المجال لم تعد مختصرة على الخطوط العريضة التي يصنعها رجال السياسة للشأن الثقافي لكي لايتعلق من دائرة يحكمه أد تنتهج الدولة سياسة للغطاء الثقافي من تخطيط و التشريع القوانين ذات ثأن ثقافي ,توفير الأموال و الهياكل المؤسساتية و الأجهزة و العتاد و الأطارات اللازمة و تحديد الأهداف، الاستراتجيات و المرجعيات الفكرية مراعيا في ذلك الانتماء الهوياتي و الممارسات الميدانية على أرض الواقع و تجسيد كل ما له علاقة بمضامين الثقافة، و صناعتها من طباعة نشر، توزيع، مسرح، سينما، سمعي بصري و شعر. ناهيك عن التركيز على اللغات و خاصة الوطنية منها و تعزيز دور كل فئة من فئات المجتمع في العمل الثقافي، من أطفال النساء شباب و تنمية و ذلك وفق جملة برامج مشاريع مخططات منظومات قانونية و تنظيمية لترشيد الثقافة نحو الأفضل. معتبرين رجال الحكم أن ثقافة أي دولة هي تاريخها و التاريخ هو الدولة يحددها و أن ثقافة أي بلد ما هي الاصورة عاكسة لحقيقة في جميع الميادجين خاصة الاجتماعية منها رغم تأثرها باللغز و الثقافي العولمة الثقافية و التعدد الثقافي الثقافة العالمية .

[1] عادل حسين و اخرون، **التنمية العربية الواقع الراهن و المستقبل**. لبنان: بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ،1984، ص،ص 244، 245.

وعليه فالسياسة الثقافية هي جملة البرامج الثقافية المستخدمة من قبل مجموعة المؤسسات الناشطة في نفس الميدان و المنظمة يعد قوانين و التشريعات.[1]

5.السياسة الدينية Religious Politics:

يعتبر الدين من المفاهيم الأساسية في الدراسات الاجتماعية حيث اتجه الكثير من المفكرين وعلماء الاجتماع إلى الاهتمام بالظاهرة الاجتماعية ولهذا كان لازما علينا الإحاطة بمفهومه وان كانت أراء العلماء إلى الاختلاف الكبير جدا في وضع تعريف علمي دقيق ومشترك لدين والسبب في ذالك يعود إلى أن لكل دين نواحي خاصة به سواء في الشعور او في العبادة .[2]

أما السياسة الدينية هي كل المجهودات المبذولة من قبل الدولة في مجال التعليم الديني ودعم الدين والمحافظة عليه وفق البرامج والاستراتجيات وخطط والتوجيهات والعمليات المرفوقة بالقوانين والمراسيم والقرارات والمنظمة لها،لان المحافظة على الدين من أول اهتمامات الدولة في سياستها العامة خاصة الاجتماعية منها لدوره الفعالة في تنظيم حياة أفرادها مهما كان هذا الدين.[3]

حيث تعتبر سياسة رمزية من خلالها يعمل نظام على تعبئة الجماهير باستخدام الرموز المؤثرة وتمسكه بقيم معينة لها سدعا في نفوس الجماهير ودفع خصاصهم في مناسبات الدينية ، وتضم عادة هوية الامة وسيتم قادة عادة لمثل هذه السياسات لتأثير على الافراد واستصالاتهم وتجنيدهم أو تعبأتهم وراء سياساتهما .[4]

6. سياسة التكوين المهني vocational training policy:

هي السياسة التدريب المهني كما يسما في معظم الاقطار العربيةla formation Professionalle

والتي يقصد بها اعداد الافراد وتدريبهم ومهنينا وتأهيل القوة عملهم وتحسين كفاءتهم واكسابهم مهرات جديدة في مختلف القطاعات الدارسية، الفلاحية، الصناعية، التربوية، المعلوماتية، السمعية البصرية ، الميكانيكية ،البناء والاشغال العمومية. ناهيك عن تخصصات تماشي و متطلبات الحياة اليومية للأفراد. وذلك وفق جملة من

[1]سفيان لوصيف، "السياسة الثقافية نظرية المفهومة" . **مجلة الأداب و العلوم الاجتماعية** . ع 15، كلية الأداب و العلوم الاجتماعية جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 2012، ص 18.
[2]عبد المرزاق حصود، **المدخل الى دراسة الاديان والمذاهب**. لبنان : بيروت الدار العربية ،1981 ، ص19.
[3]سكوت هليبارد، **السايسة الدينية والدول العلمانية مصر و الهند و الولايات المتحدة الامريكية ، الكويت.(ترجمة** : الامير السامح كريم). المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب ، 2014، ص 39.
[4]ناجي، ساحلي ، **مرجع سابق** ، ص ، ص31 ، 32.

البرامج النشطة، القوانين والتشريعات والموارد البشرية والهيكلية المنظمة لسياسة التكوين المهني و اكتساب الخبرة العملية و الكفاءة الضرورية لممارسة النشاط المهني أو التكييف معه ، بغية تحسين القابلية للتشغيل لدى طالبه وتحسين الكفاءات المؤسسات بعتباره أهم وسائل الدولة لإعداد رئس مال بشري وتنصيب مهاراته واظهار ابداعاته وقدراته للتماشي وفق الاحتياجات سوق العمل اضافة أكبر وأهم قيمة اجتماعية تكمل في محافظة اخلاق الفرد والتقليل من الانحراف والضلالة. لأنه أكبر مستقطب لعدد كبير من الافراد بمختلف الاجناس والاعمار. وعليه فالتكوين المهني بسياساته المنظمة له، هو همزة وصل بين كل الحرفيين ومعظم المؤسسات المستقطبة لهم.[1]

7.السياسةالبيئية enoirommental policy:

ان الدراسات المنظمة بالسياسة العامة تهتم كذالك بقضايا البيئة و التي تعني المحيط المادي الذي يعيش فيه الانسان من الماء . الهواء . الفضاء. التربية. الكائنات حية و منشئات افامتها أو أوجدتها الطبيعة لاستباع حاجاته .[2]

تستعمل أي دولة مجموعة الوسائل و الطرق و الاجراءات تستخدمها أو تسنها سلطاتها من اجل تنظيم علاقة الانسان ببيئته فتشمل هذه العلاقة كافة الأنشطة والعمليات سواء المتعلقة بالانتاج أو التوزيع او المخلفات والمتصلة في السياسة العامة البيئية التي تتم هي الأخرى على مرحلتين : الاولى اقرار المعايير اللازم لتحقيق الجودة البيئية أما الثانية فتتم بوضع نظام تشريعي يتضمن الوسائل الموفرة لتحقيق المعايير البيئية و تقليل الاخطار النابضة عن كل ما يضرها بأكبر قدر ممكن لضمان أفضل مستقبل للانسان مع الرفع من مستوى ثقافته البيئية معتبرة أي دولة أن البيئة السليمة دليل على ارتفاع المستوى الثقافي , التعليمي و الديني لمواطنيها و في الوقت ذاته سلامة البيئة من سلامة أفرادها .

وعليه فنجاح أي سياسة عامة بيئية هو مهد لمجتمع ذو وعي و ثقافة بيئة عالية ناجم عن اجرءات ومبادئ وبرامج و مخططات و مشاريع متبناة من قبل مؤسسة رسمية أو غير رسمية في الدولة بمعية جميع أفرادها بمختلف أجناسها و أعمارهم وتوجهاتهم العرقية و الدينية.[1]

---

[1]زبيدة سنوسي ، نورية بن غبريط رمعون،"التكوين المهني و دعم التشغيل في البلدان المغاربية اصلاحات التسيير" ،**مجلة العلوم الانسانية**. ع 60.61، الجزائر: وهران، مركز بحوث الانترنبولوجيا الاجتماعية و الثقافية، افريل- سبتمبر 2013، ص-ص 31-34.

[2]فارس محمد عمران، **السياسة التشريعية لحماية البيئة** . مصر: القاهرة مكتب الجامعي الحديث،2005 ،ص24.

8.سياسة التشغيل Employment Policy:

إن للتشغيل أو التوظيف أو استخدام معنى واسع ينطبق على عناصر الإنتاج المختلفة الأخرى- الأرض ، رأس المال المادي و اللامادي-، تنظيم فضلا عن العمل إلى أن التشغيل في نطاقه الضيق يشمل استخدام عنصر العمل في عملية الإنتاجية عن طريق الجهد وساعات العمل التي تبذل لانتاج السلع وخدمات أثناء مدة زمنية معينة كما أن مفهوم التشغيل الكامل يشير إلى استخدام كامل الموارد البشرية المتاحة لقوة العمل كما ونوعا حيث يتميز عن مفهوم التشغيل الناص في حال أن الأخير عبارة عن الفرق بين مقدار العمل الذي يقوم به الأشخاص المستخدمون وبين مقدار العمل القادرين عليه و الراغبين فيه ، فالعامل يعد في حالة تشغيل ناقص يعمل في جزء من وقت العمل على الرغم من حاجته وقدرته عن العمل .[2]

وبغية توضيح الملاحم الأساسية للتشغيل لابد من ربط سياسات العامة يعرف بالسياسة العمة الاجتماعية للتشغيل وهي مجموعة الأهداف و المرافق والبرامج التي تصاحبها مجموعة من القرارات تحدد كيفية التي تضع بها الأهداف أو تنفيذها. حيث تعتمد الحكومات مختلف التدابير و الآليات في سبل استحداث مناصب شغل بأنواع مختلفة وفي فترات زمنية متعددة قصد القضاء على البطالة أو التخفيف من حدتها مع تزويد المواطن بالشغل الناقص لليد العاملة الخاصة المكونة و المؤهلة منها.حيث يتأثر الشغل بتوجه الدولة ونهجها الاقتصادي فإذا كان تتبع المنهج الاشتراكي فهي تتبنى سياسة التشغيل الكاملة (عمومية) وتتبع السياسات محددة لتحقيق ما تصبوا إليه الاشتراكية ومبادئها ، أولها وأساسها القضاء على البطالة بأشكالها المختلفة أما إذا كانت الدولة ذات نظام رأسمالي فهي تعتمد سياسات اقتصاد السوق ومنافسة و التي يقل فيها دور الدولة مما جعل هذه البلدان تنتشر فيها البطالة التي تنجم عن دورات اقتصادية .[3]

المبحث الثاني : ماهية تقييم السياسة العامة :

التقييم أو evalution هو التحديد المنهجي لقضية الشيء أو الموضوع محل الدراسة مهما كان .أما تقييم السياسات العامة هو نشاط منظم يقوم على طبيعة عمليات السياسة العامة و أثارها على البرامج الفعلية المنفذة

---

[1] أرنولدج هايد نهايمر و آخرون، **السياسات العامة المقارنة ،سياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا و أوربا و اليابان**.(ترجمة : أمل الشرقي). الاردن:عمان ، دار الاهلية للنشر و التوزيع ،1999، ص455.

[2] (1): Natacha Glautier,Definition and concept of employment strategies.AtlasProject, Asessemnt and Training of labour market related social competnces, NF,ND,P.P01?02.

[3] حيدر محمد عبدالله ،**مفهوم سياسة التشغيل** . (مقالة الأستاذة، كلية العلوم السياحية ، جامعة كربلاء، 20 حزيران/يوليو 2). http :tourism.uokerbala.edu.Iq/index.PhP/136-2014-09-19-16-11-.2/2335.2015.06.20.11.21.42015

المطلب الأول: الإطار الايستمولوجي لتقييم السياسات العامة :

تعددت مفاهيم التقييم و تنوعت ،حسب كل منظر لذلك و هذا ما يتضح في الاتي :

1. مفهوم تقييم السياسات العامة :

تراوحت مفاهيم التقييم بين اللغة و الاصطلاح، و ذلك من خلال :

1.1. المفهوم اللغوي للتقييم :

تستعمل كلمة التقييم بمعنى evaluation أي وزن أو تقدير قيمة شيء بمقارنة بشيء آخر فتقييم السياسة العامة هو المقارنة الناتج التي تحقق فعلا من تنفيذ السياسة العامة بأهداف التي رسمة السياسة العامة لتحقيقها . ويرى البعض أن الأصح لغويا استعمال كلمة تقويم بدلا من التقييم فالتقويم هو إصلاح آمرا أو شيئا معوجا.[1]

1.2. المفهوم الاصطلاحي للتقييم :

أو كما ينظر إليه فهم الفهداوي بأنه عملية اختصاصية ذات طابع علمي وتطبيقية تهف إلى فحص البرامج والمشروعات والعمليات التنفيذية المرتبطة بالسياسة العامة.[2]

أما التقييم عند عبد الفتاح ياغي هو عملية تبني المعايير المحددة لتقدير القيمة أو الأهمية ثم تحديد الجهة المعينة لكل معيار .[3]

أما عند كمال المنوفي فهي عملية تأكد من أن برنامج قد حقق أهدافه كما هو متوقع منه، ويصوره تحقق النوايا لصانع السياسات ويمكن أن يستخدم كأداة تهتم بعمليات تشغيل البرامج لتقديم المعلومات الراجعة، للمشاركين في عمليات صنع السياسة العامة في المراحل السابقة. ومن جانب أخر فأن عملية التقييم تحدد الآثار السيئة والغير المقصودة للسياسة كما ساعد على تدقيق عمليات الصرف على البرامج للتأكد من مشروعية صرفها .[4] والدكتور ناجي عبد النور يعتبره عملية للذين يصممون وينفذون السياسات العامة .[5] أما عند محمد القاسم القريوتي فهو

---

[1] عبد القوي، **مرجع سابق،** ص 227.
[2] الفهداوي، **مرجع سابق،** ص312.
[3] ياغي، **مرجع سابق،** ص 177.
[4] كمال المنوفي، **دراسة السياسة العامة في تحليل السياسات العامة في الوطن العربي.** القاهرة : مركز الاستشارات الادارة العامة، 2004، ص 294 .
[5] ناجي، ساحلي ، **مرجع سابق،** ص 73.

نشاط منظم يستند لمنهجية علمية تهدف للتعرف على طبيعة العمليات المرتبطة بالسياسات، وأثارها والبرامج الفعلية المرتبطة بالتنفيذ .[1] اما عند الاستادة وصال نجيب العزاوي، فتراه بأنه أي نشاط يستند على أساس علمي يهدف إلى تقييم فعليات مرتبطة بالسياسات العامة وأثارها والبرامج الفعلية مصاحبة للتقييم .[2] وعند الاستاذ أحمد مصطفى الحسيني فهو تحديد الآثار السيئة الغير المقصود ويساعد بذالك على إجراء ترتيبات التي تساعد في تجنب تلك الآثار في عملية التنفيذ .[3]

1.3. المنظور الغربي لمفهوم تقييم السياسات العامة:

التقييم عند ناشمايس هو مجموعة الفعاليات والأنشطة الإنسانية المتعلقة بقياس صلاحية البرامج العامة للتنفيذ. ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف المحددة لها من جهة ومعرفة الانحرافات أو الابتعادات بين النتائج والأهداف المخططة لها. واتخاذ الإجراءات اللازمة من تعديل أو تبديل أو إلغاء أو تأجيل وغير ذلك من جهة أخرى .[4] وعند جون بياراتوستي وآخرون التقييم له وجهين فالأول بنظرة تتقاسم مع السياسة كفعالية أما الوجه الثاني فهو و بعيد شرح السياسة بنظرة جماعية إصلاحية الأولويات وبشروط فعالة[5]. وحسب تعريف المدرسة الوطنية الفرنسية للإدارة فالتقييم هو عمل تفعيل السياسة بصفارته نتائجها المنفذة [6]. ويرى آخرون أو لجنة الوزراء العالمية الخاصة بالعالمية والفعل العمومي، بأن التقييم هو عمل مجموعة العوامل المعنية به بنظرة جماعية على نتائج أي سياسة عامة[7].

إن المتتبع للتعريفات المقدمة لتقييم السياسات العامة سواء وفق المنظور العربي أو المنظور العربي قد يجد هناك عنصرا أو أ كثر يرتكز عليه منظري كل فكر.حيث ركز منظري الفكر العربي على أن التقييم عملية أو نشاط لقياس نتائج السياسات العامة. أما رواد الفكرة الغربي فركزوا في تقديمهم لمفهوم التقييم على مدى فعالية و نجاعة السياسات العامة و عليه و بناءا علما سبق يمكن تحديد تعريف تقييم السياسات العامة كالاتي: هو

---

[1] القريوتي، **مرجع سابق**، ص 277.

[2] وصال نجيب العزاوي ، **السياسات العامة** . بغداد : مركز الدراسات الدولية ، 2001، ص112 .

[3] الحسين، **مرجع سابق**، ص، ص 261،260.

[4] عباس حسن جواد،إرزوقي عباس عبد، "التقييم البرامج والمشاريع العامة اطار نظري"، **مجلة أهل البيت** . ع04، دت، ص 203.

[5] Je aun Pierre Batterti,et Autres, **cadrage Methodologique de léevaluation Des politiques Publiques Partenariabes** . République Francaise : Inspections Genérales de Ladministartion Des finances des affaires sociales N°RM12-110/12-107/01/N°2012M-097 -01/N°Rm 2012-152PDecembre 2012,P02.

[6] l'ena, **Lévaluation des politiques publiques**.france : ecole nationale d'administration, centre de documentation n° 02, avrile 2013 , p 02.

[7] Comite interministeriel pour la modernisatin de relation publique , 'une demarche novatrice'.**revue pour modernise les politiques publiques.**n° 04,2013,p 4.

إظهار مساوئ و محاسن، أو ايجابيات و سليبات أي سياسة عامة بغية تصحيح أو تغيير مواطن الخلل، الخطأ و الاعوجاج.

2. خصائص تقييم السياسات العامة :

تعددت خصائص التقييم و تنوعه من دراسة لأخرى فمثل ما يحددها الأستاذ أحمد مصطفى الحسين في الاتي:[1]

ا – هو أخر مراحل صنع السياسات العامة مرحلة التنفيذ لتحقيق أهدافها و التأكد من نجاح السياسة العامة.

ب – يسمح التقييم بتأكد من مدى تحقيق أهداف البرامج.

ج – يتميز التقييم عن باقي المراحل السابقة لها التي غالبا ما تبين نظريته المستقبلية والمسبقة أو باستخدام تنفيذية المراجعة للمعلومات.

د – التقييم في تحديد الآثار في السيئة غير المقصودة للسياسات، ويساعد على تجنبها تلك الآثار.

وعند ناجي عبد النور خصائص التقييم في العناصر التالية[2] .

أ– التقييم مرحلة هامة لقياس أثار نتائج السياسة.

ب– التقييم على على أبعاد قريبة وطويلة المدى للمجتمع مقارنة النتائج مع المعادلات.

ومن جهة أخرى كما حدد الأستاذ عارف التين إلى جملة من الخصائص التقييم محدد إياها وفق الأتي .[3]

أ– عادة ما يرتبط التقييم بمدى القدرة على وضع خطط جديدة قادرة على استيعاب متغيرات البيئة

ب– التقييم قادر على اجراء عملية التصحيح اذا استدعى الامر ذلك.

و عند الدكتور حسن بلا فهي :[4]

---

[1] الحسين ، **مرجع سابق** ص، ص 260،261 .

[2] ناجي، ساحلي،**مرجع سابق**، ص، ص 73، 74.

[3] عارف التين، **اهمية التخطيط في السياسات العامة.(** ورقة قدمت في مؤتمر الادارة في ليبيا الواقع والطموح، جامعة بنغازي لبيا، دت، ص،ص07، 08).

[4] حسن بلا، "مدخل لفهم السياسلت العامة" ،**المجلة الالكترونية المغربية للعلوم القانونية**.دع، المغرب، 07 أكتوبر 2012، ص، ص 16،17.

أ- التقييم ليس كمي فقط بل في الغالب نوعي ووصفي.

ب- التقييم ليس عاملا محايدا في كل الظروف، لذلك يقابل بكثير من الدقة.

ج- لا يقتصر التقييم عل ابراز وتقدير مواطن النجاح والفشل في السياسات بل تجديد اسباب ذالك

د- مقاييس التقييم تتناسب مع طبيعة واهداف كل برنامج ولايوجد برنامج قابل للتعميم

وهنالك خصائص اخرى مثل: [1]

ا – تقييم السياسة العامة هو اجراء يتطور علي بعدين: بعد تقني وبعد سياسي فالتقني يدرس الاساليب الكمية لقياس ايجابيات وسلبيات السياسة العامة، والبعد السياسي يدرس مدى توافق نتائج السياسة العامة وخيارات النخبة الحاكمة.

ب – ارتباط عملية التقييم بالتقويم وتصحيح الخلل.

ج – التقييم قد يكون قبلي لعملية التنفيذ أو بعدي لها.

3. مستويات تقييم السياسات العامة :[2]

تعددت و تنوعت مستويات التقييم الي:

3.1. المستوى الأول: في مضمون أو موضوع السياسة العامة هل هناك دراسة قائمة بين السياسة العامة والمشكلة العامة ؟ومن جهة أخرى هل المشكلة العامة صورة عاكسة لسياستها العامة ؟

3.2. المستوى الثاني: تقييم السياسة العامة قد يمس الخطة أو البرنامج المتبع في التنفيذ .بمعنى هل صانع السياسة العامة قد استخدم خطة جيدة في رسمها أم لا ؟

3.3. المستوى الثالث: مستوى تقييم مخرجات السياسة العامة وذلك من خلال من تقييم ثلاث متغيرات أو مؤشرات تتمثل في أهداف السياسة العامة .نتائجها و أثارها أو عائدها.

---

[1] جمال زيدان، **تقييم السياسات العامة** . (محاضرات في مقياس تحليل السياسات العامة مقدمة لطلبة السنة أولي ماستر سياسات عامة و تنمية، قسم العلوم السياسة و العلاقات الدولية ، جامعة سعيدة، السنة الجامعية 2013،2014).

[2] زيدان ، **مرجع سابق.**

3.4. المستوى الرابع: تقييم البيئة أو الظروف المكانية والزمنية المتعلقة بتنفيذ السياسة العامة ومضمونها ومدى تاثرها بالبيئة بنوعيها.

3.5. المستوى الخامس: تقييم الأداء بغية تحسين دور صانع السياسة العامة.

4. معايير تقييم السياسة العامة :

المعايير أو Giteria امر مهم و أساسي في عملية التقييم. وهي وسيلة هامة في التحقق من اهداف السياسات العامة.

4.1. المعايير الرئيسية :

وتشمل على :[1]

أ- المخرجات المباشرة: تتمثل في عملية رسم السياسات بالسياسات نفسها ممثلة بكافة التشريعات انطلاقا من اسمي قانون أو هو الدستور. القوانين الأنظمة النواتج. التعليمات و القرارات.

ب- الوضوح والتعريف بشكل إجرائي.

ج- الانسجام الداخلي لمحتوى السياسات .

د- الاتساق الخارجي مبين السياسات .

هـ- المواءمة مع قيم المجتمع .

و- الشمولية .

ز- درجة قبول المعنيين بالسياسات لها وشرعيتها .

ح- القدرة على تنفيذها من كل النواحي الاقتصادية .البشرية و المعلوماتية .

[1] القريوتي ، **مرجع سابق** ، ص – ص 280-282.

ط- صافي المخرجات **Net out put:** يقيس هذا المعيار النتائج النهائية للسياسة العامة عن طريق طرح المداخلات من المخرجات .ويتناسب هذا الطرح مع القطاعات الصناعية و الإنتاجية الاقتصادية أكثر من مجال السلع والخدمات العامة.

4.2. الآثار و النتائج impact Outcomes :[1]

تختلف الآثار التنفيذ سياسات العامة ن الخرجات حيث إن هذه الأخيرة تمثل في نشاطات أو البرامج التي تم القيام بها تنفيذ لسياسة العامة أم التأثيرات فهي تغيرات جراء التنفيذ وقد يدرج هذا التأثير ضمن

أ- هنالك أثار امة تستهدف السياسات وهنالك أخرى غير مقصودة.

ب- التأثير على الفئات الغير المستهدفة في السياسات وقد تكون تأثيرات إيجابية أو سلبية.

ج- هنالك تأثيرات مستقبلية وأخرى أنية.

د- التكاليف المباشرة وغير المباشرة من حيث قياسها .

هـ- هناك أثار بعيدة المدى أخرى قريبة المدى.

و- أثار في شتى المجلات الحياة من اقتصادية ،اجتماعية ،أمنية وغيرها.

4.3. المعايير الثانوية:[2]

يختلف هذا النوع من المعايير لأنها غير مباشرة ولا تقيس الناتج النهائي لتطبيق السياسة العامة بل تقيس بعض النواحي الجزئية التي ترتبط مباشرة بالمخرجات Out Put،الهياكل Structures والمداخلات Inputs وتقسم الى:

4.3.1. المعايير الإجرائية:

لكن تتحقق لنا سحت رسم السياسات لبد من التأكد من وجود :

أ- منهاجيه علمية في تحديد المشكلات وفق إستراتجية وأهداف واضحة

[1] عبد القوي، **مرجع سابق** ، ص، ص 288 ، 287.
[2] عبد القوي ، **مرجع سابق** ، ص- ص 282-287.

ب- تحديد البدائل المختلفة للسياسات الممكن إتباعها.

ج- التشجيع على تغيير السلوك الفردي والجماعي.

د- تحديد الطرق العقلانية لتحسين القرارات باستمرار.

هـ- توفير وسائل إبداعية والاستفادة من الخبرات السابقة.

و- توفير معلومات الراجعة:[1]

4.3.2. المعايير التنظيمية:

وتشمل التحقق من وجود آليات تنظيمية على النحو التالي :

أ- وجود وحدات تنظيمية متخصص بتقييم السياسات العامة.

ب- قيام الوحدات الموجودة بالتخطيط طويل المدى وإجراء البحوث والعمليات المسح للسياسات.

ج- وجود علاقات تكاملية بين مختلف الوحدات المعنية برسم تنفيذ وتقييم سياسات العامة.

د- وجود أفراد ، جماعات ، منظمات ومراكز بحث متخصصة برسم وتحليل سياسات العامة

هـ- المعايير الخاصة بالمداخلات اللازمة لرسم سياسات العامة :™[2]

و- قوة عاملة مؤهلات ذات خصائص وخبرات مناسبة

ز- معلومات مصادر ذات خبرات مختلفة منبثقة عن مكتبات الخدمات الاستشارية وبحثية في مجال رسم السياسات

ح- معدات ووسائل الاتصال وإمكانيات

ط- حوافز كافية تشجع املين على المشاركة وإبداع وخلق روح الابتكار والمنافسة.

---

[1] عبد القوي ، **مرجع سابق** ، ص، ص288،287.

المطلب الثاني : أنواع و مراحل التقييم :

تقييم السياسات الحكومية عملية مهمة إضافة إلى أهمية النتائج التي ترتب على التقييم. حيث طور باحثوا و مختصتين المجال في الدراسات المتعلقة به مثل تقدير أنواعه المختلفة و غيرها من النقاط الأساسية وفق جملة من المراحل الداعمة لذلك.

1. أنواع تقييم السياسات العامة :

تتراوح انواع التقييم بين التقييم الرسمي و غير رسمي .

1.1. التقييم الرسمي و غير الرسمي :[1]

فالتقييم الرسمي للسياسة العامة هو عملية منظمة تتبع فيها سلسلة من الاجراءات و القرارات الحكومية السابقة والمقارنة النتائج من قبل المختصين المستشارين

اما التقييم غير الرسمي للسياسات أو لمفردها فيعتمد على جمع المعلومات أليا دون مراعات ترتيب أو تسلسل المعلومات مع عدم الحرص على دقة المعلومات المرتبطة بواقع السياسة فاتقييم الواجب على الحكومات اتباعها هو الرسمي لأنه يعتمد على التطبيق العلمي لاساليب المراجعة و الأستقصاء. أما القييم غير الرسمي فيظل بانه تقييم يعتمد على رأي صانع القرار و اصاناته القلية و الأبداعية وتدخل شخصيته في الحكم على الأمور . حيث لايعطي صان القرار فرصة للتعمق في فهم السياسة العامة و التحديد جوانب ضعفها و قوتها لضيئل المعلومات .

1.2. التقييم التلخيصي و التقييم التطوري:

تعددت أبحاث زواد السياسة العامة وتنوعت لتطوير كل مايهمها خاصة مراحلها وأهم مرحلة منها هي مرحلة التقييم حيث قام الباحث سكرايفن scriven سنة 1967 بادراج مفهومين جديدين للسياسة العامة وتطويرهما وهما تقيم التلخيصي sumnative و التقيم التطوري formativeاللذان يتقاربان الى حد بعيد مع ضهو بعض الفوارق وذلك باتباع كل واحد منهما أسلوب معين فعند تقييم سياسة تقيما تلخيصيا فيجب جمع اكبر قدر ممكن من المعلومات وتصنيفها وترتيبها وتقسيمها الى ابواب من قبل أصحاب التقيم ثم تقدم الى اصحاب القرار بغية

[1] ياغي ، **مرجع سابق** ، ص186.

معرفة الواقع وظروف تطبيق السياسة العامة ، حيث يكون التقيم تلخيص في أول عمليات الحكومة ثم يليه التقييم التطوري الذي يهتم بتحليل المعلومات وتطويرها عند استثمار الحكومة لمواردها بطريقة جيد لابد من الجمع بين أسلوبين تقييم تلخيصي و التقيم التطوري بغية الحصو على نتائج جيدة ، قيمة ورشيدة .

كما ليس هناك قانون صارم بغرض الجمع بين نوعين من قانون الرشادة و الجودة في نتائج.

اضافة الي أنواع أخرى وهي : [1]

1.3. التقيم الداخلي و الخارجي :

في أي مؤسسة يقوم أفرادها بتطويرها نحو الأفضل فيحدث عندنا مايسمى بي التقييم الداخلي للمؤسسة حيث يقوم موضفون تابعون لها بتقييم سياسة مؤسستهم المرتبطة بثقافتها التتنظيمية وكفائتها للمحافضة على فعالية أداءها والتحقق أهدافها المنشودة.

التقييم الخارجي للسياسات العامة فهو مرهون بتغير التنظيمي و مصداقية المؤسسة حيث تقوم مراكز أبحاث و خبراء للتعاقد مع المؤسسة من أجل تقييم سياساتها العامة و برامج حكومية مميزة للحصول على مقترحات و أفكار جديدة تعمل بها المؤسسة لاحقا .

1.4. التقييم الذي يرتكز على أهداف السياسة العامة :

المسمى تقييم الأهداف والمراد تقييمها و اختبار مدى نجاح الحكومة لتحقيقها و من أهم مميزات هذا النوع من التقيم هو السعي لترتيب أهداف السياسة العامة بأولويات مهمة حسب ما يقره المقييم لها أو حسب تترتيب الحكومة لها مراعية في ذالك أهمية كل هدف و المعلومات المتحصل عليها لاستخدامها من قبل صانع القرار و اعادة بلورتها في قالب جدد صب في خانة الانشطة الحكومية الناجحة و الاكثر تحقيق للاهدف المبتغات .

1.5. التقييم الذي يرتكز على الجوانب الادارية للسياسة العامة :

تقييم الجوانب الادارية يركز على التحقق من قذرة السياسة العامة على توفير الحكم الهائل و الكافي معلومات التي يحتاجها صانع القرار حيث تعمل هذه المعلومات على الألمام بجميع جوانب القضية قد المعاجة و الدراسة من قبل صانع القرار الذي يتصرف بشك حكيم و اتخاذ قرارات غقلانية على الحقائق على التخصيات

[1] ياغي ، **مرجع سابق**، ص-ص 186 -188 .

1.6. التقييم الذي يرتكز على المنفعيين السياسة العامة :

التقييم المنفعي الذي يركز على فحص قدرة السياسة الحكومية على توفير السلع و الخدمات المتنوعة، و تلبية احتياجات و متطلبات المواطنين، الذين لهم حق الاختيار بين اي خدمة أو سلعة قبل تلبيتها أوشرائها.حيث يقوم هذا الاسلوب على ترتيب المتطلبات التي يتوجب على الحكومة عمله لضمان تقديم بدائل مقبولة لعملائها.

ناهيك عن انواع اخري تتمثل في:[1]

1.7. التقييم الذي يتركز على مهارات المختصين في السياسة العامة:

التقييم المهاري الباحث على مدى توافر الكفائات والخبرات البشرية التي تحتاجها أي السياسة اتلحكومية معينة حتى تحقق نجاحها. ورغم تأثر المقترحات والاراء المقدمة للحكومة من قبل مراكز البحث وخبرات شخصية ورءي عنصر البحث الى ان الحكومة أو صانع القرار لايستطيع التخلي على مايقدمه له وعلى دوره مهما كان معتبر هذا الاخير استشارة رسمية وبشروط واحيانا تكون الاستشارة غير رسمية وذالك لصانع القرار بمعية زميل أو قريب له ذو خبرة أو كفائة سياسية .

1.8. التقييم التشاركي :

المعتمد على تحديد الاطراف المعينة للسياسة ، ثم تشخيص دور كل فاعل فيها وفي تنفيذها ، حيث يرتكز هذا النوع على بيئة التي تحيط بالسياسة العامة مع اظهار الدور التشاركي للحكومة والاطراف الاخرى متجاوبا مع الاحتياجات السياسة العامة .

1.9. هناك أنواع أخرى للتقييم : [2]

شمل عدة مجموعات تتمثل في الاتي:

أ- المجموعة الاولى :

[1] ياغي ، **مرجع سابق**، ص-ص 192 – 195.

[2] كولين كريف وأخرون .**معجم المصطلحات الأساسية في التقييم و الادارة القائمة على النتائج**. بنك التنيمة الافريقية ، البنك الاسلامي للتنمية، الشبكة العالمية لتنمية التقييم، د ت ،ص-ص 16-21 .

1) تقييم المجتمع Evaluation groupé:للاستنتاجات الحاصلة من عملية التقييم ويستخدم بغية ابداء الرأي في نوعية وأداء المقيمين.و تقييم البرامج القطرية أو تقييم المساعدات القطرية **Evaluation pays - de Programme national**

حيث يعمل على تقييم البرامج الانمائية في أي مجتمع التقييم السابق Evaluation exante الذي يحصل على أي برنامج نهائي ويتعلق بالتقدير.

2) التقييم اللاحق Evaluation expose : يعمل على تقييم التدخل اللانهائي بعد اكتماله بغية معرفة مواطن النجاح أو عدمه والمتعلقة ببرامج تنصية التقييم الخارجي Evaluation externe هو التقييم للتدخل اللانهائي من قبل كيانات أو أفراد غير المؤسسات المتاحة والمنفذة للسياسة العامة .

إضافة إلى مجموعات أخرى:[1]

ب- المجموعة الثانية :

والتي تشمل كل من :

1) **التقييم التكويني** Evaluation formative **أو** Endoformative :تقييم يتعلق بتحسين أداء وتقييمه وغالبا ما يحدث أثناء عملية تنفيذ المشاريع أو البرامج .

2) **التقييم الداخلي** Evaluation interne :التقييم للتدخل اللانهائي لأي مؤسسة يقوم بعملية أفراد العاملون بها.

3) **التقييم المشترك** Evaluation conjointe **أو** Parteniriale :حيث تعمل في هذا النوع معظم العناصر الفعالة في السياسة العامة لكن بدرجات متفاوت لكل واحدة عن الأخرى

4) **التقييم النصفي Evaluation a mi Parcours** : حيث يجري هذا الأسلوب أثناء أو بالضبط منتصف عملية تنفيذ السياسة العامة

[1] كوليين وأخرون، مرجع سابق، ص- ص 22-34.

5) **التقييم بالمشاركة** Evaluation Participative :أسلوب يتعاون فيه ممثلو الأطراف الفاعلة الرسمية وغير الرسمية منها على تصور التقييم ، تنفيذه وتفسيره .

ج- المجموعة الثالثة :

وتشمل كل من :

1) **تقييم السيرورة** Evaluation des processus : تقييم الحركية الداخلية للمؤسسة النافذة وأدوات والسياسات تدخلها لقصد مقارنة التنفيذ البرامج بالنتائج المتوقعة لها .

2) **تقييم** Evaluation Programme : تقييم مجموعة التدخلات الموجه لتحقيق أهداف انمائية عالمية ، إقليمية أو قطاعية محددة .

3) **تقييم المشروع** Evaluation de Proget :التقييم للتدخل النهائي الفردي يحقق أهداف محددة وبموارد محددة وبزمن محدد إما طويل المدى أو قصير المدى.

4) **المراجعة** examen :هي تقدير الأداء تدخل معين بصفة دورية ولغرض معين.

5) **تحليل المخاطر** Analyse des risque : وهو تقدير العوامل المأثرة في تحقيق أهداف برنامج معين بجميع أجزائه ومجلاته.

د- المجموعة الرابعة : [1]

و تشمل كل من :

1) **تقييم البرامج القطاعية Evaluation des Programme Sectoriel** : وهو تقييم للسلسلة من التدخلات الانصائية في قطاع معين لبلاد واحد أو عدة بولدان تسهم جميعها في تحقيق هذه الانمائية.

2) **التقييم الذاتي Auto- Evaluation:**تقييم يجريه المكلفون بتصميم التدخل اللانهائي و تنفيذيه.

[1] كولين وأخرون،**مرجع سابق**، ص، ص 36،37.

3) **التقييم ألتحصيلي evaluation rècation**:هي عملية بعيدة تبحث عن مدى تحقيق الحصائل المتوقعة لتقديم معلومات عن قيمة البرنامج.

4) **التقييم المحوري evaluation thématique** هو التقييم لنخبة من التدخلات الانصائية التي تصب كلها أولوية نهائية معينة في البلدان . مناطق و قطاعات عديدة .

2. مراحل التقييم:

يعمل تقييم السياسة العامة وفق المراحل التالية :[1]

2.1. تحديد الأهداف goal identification :يلزم لحسن تخطيط العمل ألتقييمي السياسة العامة بأكبر قدر ممكن من الدقة و الوضوح . فإذا كانت الأهداف غامضة غير واضحة كان من الصعب إتباع أسلوب علمي يفسر حكم موضوعي دقيق عن مدى تحقيق الأهداف و نجاحها .

2.2. تصميم نموذج العلاقة السببية construction of an impact model:إن دقة صناعة الأهداف بمثابة عملية تمهيدية لتصميم نموذج يوضح تأثير كل متغير من متغيرات في برنامج تنفيذ السياسة العامة على تحقيق الأهداف مع مقارنة الواقع بالنموذج أي التطبيق العملي للنموذج بغية الحكم على مدى نجاح البرنامج في تحقيق أهدافه.

2.3. تصميم أسلوب البحث المناسب development of a rèsearch dèsing:حيث يعمل هذا الأسلوب على البحث في الخطوات المعمول بها في جمع الحقائق و البيانات، و قياس و تحليل النتائج وتفسيرها، إما بإتباع أسلوب علمي أو أساليب معملية أو شبه معملية أو غير ذلك ليسر شرحه و العمل به.

إضافة إلى مجموعات أخرى:[2]

2.4. القياس و النمطية Measuremrnt and standardigation:ويعمل هذا المنطلق على القياس الكمي لمؤثرات كل متغير يرمي لتحقيق الأهداف.وبغية التقييم الأتي للبرنامج قبل نفاذه لابد من تقسيم الأهداف إلى مباشرة، متوسطة، وطويلة المدى حسب نوعين من القياس:

[1] عبد القوي،**مرجع سابق**،ص،ص247،246.
[2] عبد القوي،**مرجع نفسه** ،ص248.

أ) تأثير كل متغير على تحقيق الأهداف.

ب) تأثير كل متغير على جماعته من التغيرات وفق العلاقة السببية .

2.5. جمع الحقائق والمعلومات Data gathering or collection :هذه المرحلة هي مرحلة جمع البيانات الأزمة مع تعدد مصادر جمعها كميا وفق أساليب البحث العلمي من استمارة،ملاحظة ومقابلة وغيرها من الوسائل.

2.6. تحليل وشرح المعلومات Data analysis and interpretation:في هذا العنصر يعمل الباحث بمختلف الأساليب على تحليل المعلومات والحقائق المستقصاة بغية الكشف عن العلاقة السببية بين كل متغير أو آخر واستخلاص نتائج مدى تحقيق أهداف البرنامج بأسلوب علمي وكمي يمكن إثباته .

المطلب الثالث: الأطراف المشاركة في التقييم:

تعددت الأطراف المشاركة في عملية التقييم و تراوحت بين رسمية و غير رسمية.

1. الفواعل الرسمية أو الجهات الرسمية:

تحظى عملية تقييم السياسات العامة باهتمام من قبل الأجهزة الرسمية الحكومية إما على المستوى المحلي أو المستوى الوطني ، ومن بين هذه الأجهزة .

1.1. المجالس البرلمانية أو النيابية:

تخضع البرامج والمشاريع في البلدان الديمقراطية إلى عملية تقييميه من قبل الأجهزة الرسمية الحكومية وبمتبعة المجالس البرلمانية والنيابية فيها، حيث تعتبر الحكومة الجهة المخولة قانونا لتشريع القوانين والأنظمة ناهيك عن البرامج المقترحة من طرف الإدارات التنفيذية لمعالجة مطالب عامة المواطنين وبهذا تمتلك حق الرقابة على ذلك بتدخلها عن طريق لجان تفتيش من أعضاء البرلمان مهيأة لذلك الفرض حيث نقوم بجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها واستخلاص المؤشرات والنتائج لتقييم البرامج.

لكن قد يمارس البرلمان تقييم غير مباشر من خلال تكليف جهات أخرى داخلية وخارجية ذات اختصاص ،كما يمكن أن يحصل على معلومات وبيانات لفرض التقييم من قبل وسائل الإعلام الكتل البيانية المعارضة في البرلمان إضافة إلى مصادر أخرى الحكومية وأجهزتها بالمعلومات.[1]

1.2. ديوان الرقابة المالية:

ديوان الرقابة المالية من أهم الأجهزة الحكومية المتخصصة في تقييم المشاريع والبرامج العامة لمختلف الإدارات وجميع المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية في عمل تقييمي للحصيلة السنوية المالية خاصة وذلك من خلال جمع المعلومات والبيانات بشتى الطرق ، مع استخدام كل ما يبدوا لها ضروري ومهم ومناسب للحصول على متطلباتها من بيانات وإحصائيات عن أداء الأجهزة الحكومية لإعطاء التقارير والحوصلات التي تتضمن تقييم تلك الإدارات وأسلوب تنفيذ مهامها في المشاريع والبرامج المكلفة بها.

1.3. الإدارات التنفيذية :

الإدارات التنفيذية هي جل المديريات المحلية المكلفة بتنفيذ البرامج الحكومية وتجسيدها على أرض الواقع ، حيث تقوم هي الآخرة بتقييم البرامج والمشاريع مثلها مثل أعلى سلطة منها كالوزارات الوصية والتابعة لها ناهيك عن المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وكل تلك الهيئات مخول لها عملية تقييم وذلك لتأكيد من مواكبتا لتني لم هو مخطط مع محاولة إجراءات التصحيحية الآتية البعدية لتنب المشال التي تعترض عملية تنفيذ أو فل الوقت ذاته تجنب أو ابتعاد أو مسالة الجهات المراقبة المكلة بالتقييم البرامج والمشاريع العامة .

2. الفواعل غير الرسمية أو الأطراف غير الرسمية: [2]

عمليات تقييم السياسات العامة ،غير مرهون على عاتق المؤسسات والأطراف الرسمية ،بل هناك فئة غير رسمية لكن لها دور في تفعيل العملية مثل :

2.1. المواطنون :

[1] الحسين ، ارزوقي،**مرجع سابق** ، ص214.
[2] الحسين ، ارزوقي ، **مرجع سابق**،ص،ص215،214.

المواطن لعادي إلي يم بإصدار أحكام التقييمية على برنامج الحكومة و ذالك بتدخل في العملية بإرادته . اجتهاداته . نوازعه الذاتية و الشخصية المتعلقة في الكثير من الأحيان على مدى تأثير مصلحته الذاتية على البرامج العامة سلبيا أو ايجابي رغم عدم إصلاحه للمعلومات الكافة المتعلقة بالمشاريع و أهدافها و ظروفها مع عدم امتلاكه للوسائل العلمية للتقييم لذلك في معظم الأحيان يصدر تقييمها تلقائيا جزافيا أثناء المناقشات العامة للأنشطة الحكومية في دائرة محلية محدودة حسب مستواه و مستوى الجماعة المناقشة و المقيمة للبرنامج.

2.2. وسائل الإعلام :

إن وسائل الإعلام المختلفة من سمعية. سمعية بصرية . و مكتوبة كالإذاعات التلفاز الصحف و المجلات و غيرها من الوسائل الإعلامية تقوم بنشر مقالات و تحقيقات و مقابلات لتقييمها بعض البرامج و المشاريع العامة ضمنيا إضافة إلى بعض وسائل الإعلام المعارضة للحكومة أو وسائل ناطقة بلسان جماعات الضغط و المصالح أو التحي السياسة المعارضة للنظام السياسي و السلطة . مما يجعلها تتأهب لغرض تعقيب على نقاط ضعف تنفيذ البرامج الحكومية و مشاريعها لتعامل معها بغية كسب اهتمام الجمهور و جليه نحوها وفي الوقت ذاته تعمل وسائل الإعلام الحكومية بتقييم البرامج كما يروق للحكومة مع تمجيدها و تجيلها دون معاداة و اختلاف معها.

2.3. الأحزاب و النخب السياسية و الجماعات الضغط :

الأحزاب النخع السياسية و جماعات الضغط دور مهم في تقييم المشاريع و البرامج العامة الحكومية و ذالك باستخدامها كوسيلة ضاغط على الحكومة و كل هذا بغية تحقيق مصالحها الخاصة من قبل الحكومة لمصالح المواطنين عامة و فق مكاسب سياسية اجتماعية و اقتصادية. وعليه فان التقييم غير الرسمي في كثير من الأحيان يعتبر تقييم شكلي لا يستند على المعلومات و الأساليب العلمية في التحليل و تقييم فهو إذا مرهون بجهات غير متخصص بالتقييم بل هدفها الكلي و دافعتها هي تحقيق صبغتها و مصالحها الخاصة و منافعها الذاتية. وفق نظر أخرى هناك فقواعد رسمي و أخرى غير رسمي مشاركة في عملية التقييم حسب قوانين المشرع الجزائري.

3. الفواعل الرسمية :[1]

أول فاعل ضمن هذه المجموعة هو الحكومة وفق أساليبها و طرقها التي تعتمدها أثناء العملية التقييمية

3.1. الحكومة و مؤسساتها الدستورية أو الشرعية :

وفي مقدمتها البرلمان كطرف مشاركة في تقييم السياسة العامة و صورة للمؤسسة التشريعية. فدساتير الدول باختلاف أنواعها. تمنح البرلمان كسلطة تشريعية ضمانات قانونية في صنع و تقييم السياسات العامة. وذلك بتقييم أداء الجهاز الحكومي باعتباره سلطة تنفيذية فالعودة إلى دساتير الجمهورية الجزائرية نجد كلها تحول البرلمان بغرفتيه –المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة–صلاحيات و أدوات قانونية للتقييم مثل دستور 1996 الذي منح للبرلمان ذلك المجال وفسخ له الطريق لاستخدامه وفق هذه الأدوات.

مناقشة برنامج الحكومة و مخطط عملها حسب المادة 80 منه رغم جملة التعديلات المتعلقة به، حيث تعمل غرفتي البرلمان بإعطاء موقفها تجاه البرامج و المخططات و المشاريع اما بالموافقة او الرفض وهنا يصبح الوزير الأول ملزم وجوبا على حل حكومته وتقديم استقالته من على رئسها رئيس الجمهورية.

3.2. مناقشة البرلمان لبيان السياسة العامة :

الذي يعرضه الوزير الأول بإجراء إجباري حسب المادة 84من الدستور 1996 أمام البرلمان وهنا يمكن لهذا الأخير بكتلتيه تقييم مفصل لمختلف السياسات العامة المعتمدة من طرف الحكومة من خلال تلك السنة

3.3. اللائحة:

هي أداة دستورية تضع المجلس الشعبي الوطني حق مراقبة عمل الحكومة عقب انتهائه من التقييم السنوي لبيان السياسة العامة وفق اقتراح من قبل عشرين نائبا خلال اثنان وسبعون ساعة الموالية باختتام مناقشة البيان وفق مضمون يحتوي نقاط نتائج عملية التقييم تبين مواطن النقص و الفصول الذي ينبغي على الحكومة استدراكه و تصحيحه.

3.4. الاستجواب:

[1] الحسين ، ارزوقي ، **مرجع سابق**،ص،ص217،216.

هو آلية قانونية تسمح للنائب البرلماني بتقييم السياسة العامة من خلال تقديم الوثيقة الاستجوابية للوزير الأول في مدة زمنية لا تتجاوز الثمانية و الأربعين ساعة وفق شرطين هما :

أن يكون الموضوع المستوجب فيه حديث و من القضايا الراهنة ان يكون الموضوع يتوفر على النصاب المنصوب عليه حسب المادة 65 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني و يتوفر ثلاثون نائبا طرح الأسئلة الشفوية و الكتابية و استخدام التقارير خاصة السنوية.

4. الفواعل غير الرسمية :[1]

تعمل الحكومة بالاستعانة بمكاتب دراسات متخصصة و أكاديميين وفق معايير بحث تقنية و عملية من أجل تقييم السياسة العامة باستخدام تقنيات البحوث المسحية المبدئية للاستطلاع على آراء المواطنين و احتياجاتهم و انشغالاتهم المتعلقة بسياسة عامة معنية.

الطرف الثاني غالبا ما يكون المعارضة للحكومة و بالأخص الأحزاب السياسة المعارضة للنظام السياسي . إضافة إلى جماعات الضغط و النقابات و المنتظمات الجماهيرية التي يكون لها دور في عملية التقييم رغم مكانة كل دور من أدوار الفواعل غير الرسمية سابقة الذكر .

المبحث الثالث: المداخل المنهجية لتقييم السياسة العامة الاجتماعية :

أن تقييم السياسات العامة الاجتماعية يتم وفق آليات ديناميكية و خطوات مستمرة مداخل منهجية متعددة .

المطلب الأول:المداخل المنهجية التقليدية:

تعددت و تنوعت مداخل هذا الاتجاه حيث اندرجت تحتها عدة فروع:

1. المدخل المؤسسي:[2]

[1] زيدان ،**مرجع سابق**.
[2] محمد شلبي ،**المنهجية في التحليل السياسي المفاهمي المنهاج الاقتراحات و الأدوات.** الجزائر، 1997، ص،ص 118،119.

يعتبر المدخل المؤسساتي من المداخل التقليدية المفسرة لعمليات السياسات العامة حيث يرتكز على المؤسسات الحكومية المجسدة في السلطات الثلاث – التشريعية . التنفيذية و القضائية – إلى جانب الجهاز الإداري الحكومي . في هذا الإطار يتم الاهتمام بالمؤسسة الحكومية من خلال الدراسات التفصيلية و الدقيقة بشكل كبير.

1.1. البنى و الهياكل الرسمية:

توزيع كل الصلاحيات و الاختصاصات و الإجراءات القانونية و الدستورية و مدى الالتزام بها .

طبيعة العلاقة بين الهياكل الرسمية و المستويات و العلاقة بين هذه الأخيرة فيما بينها حيث ينظر أنظار هذا الموقف لتمتع المؤسسات الحكومية بما يلي:

أ– التشريعية: وهي كسب رضا و تأييد جماهيري للهيئة الحاكمة

ب– العمومية: وهي تمتع السياسة العامة بالطابع الشمولي لجميع مواطنين دون فرق بين بعضهم

ج– الفرق والأخبار: المؤسسات الحكومية هي الهيئة الوحيدة المحول لها الالتزام بالسياسات و رسمها و معاقة المخالفين لها .

2. المدخل النظمي أو ألنسقي :

من رواده دافيد ايستون الذي ينظر للنظام السياسي على أنه جهاز ديناميكي، بتأثير بعوامل البيئية الداخلية و الخارجية التي تتضمن قوى رسمية و أخرى غير رسمية لها مصالح خاصة. غرضها إجراء المشاركة في عمليات السياسة العامة تحقيق لمصالحها . و عليه فكل الفواعل الرسمية و غير الرسمية الفاعلة في السياسة العامة تشارك فيها بتقديم مدخلات أو المساهمة على إيجاد و اصطدام مخرجات وفق ثلاثة نقاط أساسية

2.1. المدخلات : هي جملة المتغيرات التي تشهدها بيئة النظام السياسي و يندرج تحتها :

المطالب الاحتياجات أو طموحات و ان التي يتم تجميعها و ترتيبها و تقديمها للحكومة و ذلك من الفواعل الرسمية و غير الرسمية خاصة .

2.2. التأكيد: يمكن تقسيمه إلى: 1-2-1تأكيد محدود من اختصاص جماعة أو جماعات لا تتسم بالعمومية.

1-2-2 تأييد عام منتشر النا شئ عن عمليات التنشئة السياسة و تحقيق مبادئ الهوية و الولاء السلطات العمومية فاستقرار النظام السياسي موقف على حجم التأكيد.

2.3. المعارضة أو المقاومة : تتمثل في دور الفواعل السياسة خاصة غير الرسمية في الضغط عل النظام السياسي و سياساته العامة و توجيه ضغطها حسب ميولاتها و رغباتها.

2.4. المخرجات :تأخذ أشكال من ضمنها برامج السياسة العامة قرارات قوانين صادرة عن هيئات النظام السياسي .

2.5. البيئة الكلية النظام :

تنقسم بدورها الى :

أ- **البيئة الداخلية :** وهي عبارة عن مجموعة الأنساق الاجتماعية الايكولوجية و التكنولوجية

ب- البيئة الخارجية أو الدولية : هي بيئة الأنساق الايكولوجية الاجتماعية الدولية التي كثيرا ما ضغط على النظام السياسي و بالتالي على سياسته العامة .

3.مدخل الجماعة :

لقد أحدث هذا المدخل نقلة نوعية في طبيعة الدراسات السياسية و ذالك بتحريكها من السكون و الحصا إلى أخرى ديناميكية حركية حيث انصبت اهتمامات هذا المدخل على الجماعات نظرا لتأثيرها الفعال في الحياة السياسة.و لأن أهدافها هي التي تحدد المصلحة العامة لا نشاطاتها لأنها عبارة عن مجموعة أفراد. و هذا الأخير لا يسمع صوت مطالبه من قبل الحكومة إلا إذا اتحد مع أطراف مثله ناهيك عن بديهية الانسان الاجتماعي بطبيعته. و على هذا الأساس يؤكد رواد هذا المنظور على دور الجماعات الضاغطة في نظام السياسي المتحكمة فعليا في عمليات و ضع السياسة العامة تنفيذها وبتالي تقييمها.

ومن خلال ادوار الهيئة الضاغطة في وضع السياسة العامة موضع التنفيذ وتطبيقها بشكل قوي وفعال تأخذ السياسة العامة المسار المرغوب فيه من قبل الجماعة أو الجماعات التي تتعاظم درجة ضغطها ونفوذها في تعديل أو تغيير السياسات العامة حسب توجهاتها وإرادتها.[1]

4.مدخل النخبة أو الصفوة :

جاء هذا المدخل كرد فعل عل المدخل الطبقي لكارل لمركس في إطار الصراع الإيديولوجي القائم بين التيار الماركسي والليبرالي ويعتبر هذا المد خل مناقضا لمدخل الجماعة نظرا لتأكيد انتصاره إن السياسة العامة التي يتم وضعها أو رسمها هي دائما بمثابة تعبيرات عن تفضيلات وتوجيهات النخبة أي تستجيب أكثر لمطالب النخبة وليس لمصالح الجماهير فالنخبة تضغط عل الجماهير والعكس ليس صحيح

ورغم اختلاف القضايا المطروحة للمعالجة وتغير الفواعل الرسمية للسياسة العامة – السلطات التشريعية . والتنفيذية والقضائية– إلا أن النخبة عن طريق نفوذها وقوتها تحافظ عل التأثير في عمليات السياسة العامة وسبب ذلك هو استمرار السياسات العامة بما يستجيب لأهداف وتطلعات النخبة.

ومن خلال هذا المدخل يمكن النظر للسياسة العامة ورسمها عل أنها تاج الأقلية المهيمنة عل المجتمع وسلطات الدولة وهياكلها نظرا لما يتوفر لديها من موارد مالية تنظيمية وفكرية تزيد من قوة مركزها مما تدخل بشكل كبير وواسع في تحديد السياسات العامة وتوجهاتها .[2]

المطلب الثاني:المداخل المنهجية الحديثة:

بفضل اجتهاد دارسي حقل العلوم السياسية عامة ومبيدات السياسات العامة خاصة تعدد مداخل هذا الاتجاه وتنوعت إلى عدة فروع :

1. المدخل الاتصالي :

يحظي الاتصال بين الأفراد والجماعات والدول بمكانة هامة لا يمكننا إهمالها حيث لا يمكن تصور مجتمع دون تدفق للاتصال والمعلومات فأي معاملة تعتبر اتصالا وإذا ما تعينا للعلاقة الاتصالية لعلم السياسة فتجدر

[1] بومدين طاشمة، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية دراسة في المفاهيم الأدوات المناهج و الاقترابات.** الجزائر:كنوز للأنتاج والنشر والتوزيع، 2011، ص،ص 169،168.

[2] محمد نصر عارف، **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي النظرية المنهج**. مصر:المؤسسات الجامعية لدراسات النشر والتوزيع،2002، ص 208.

بالإشارة إلى علاقة المجتمع بنظمه الحاكمة وفيما بين المنظمات المختلفة وتعتبر وصائل الاتصال على اختلاف أنواعها بمثابة همزة وصل بين المواطن وحكومته أو بعبارة أخرى وسائل الإعلام لسان حال المواطن أمام حكومته ومؤسساتها حيث تحمل اشتغالا ته،مطالب واحتياجاته في أي ميدان من ميادين الحياة الاجتماعية ،السياسية والاقتصادية وغيرها من التوجهات فرد المؤسسات الحكومية على عموم المواطنين بمختلف احتياجات كل شريحة اجتماعية منهم قد يكون بالتدخل المباشر لها وتجسد تطلعاتهم أو رفضها أو تعديلها و غالبا ما تكون الاتصال ووسائله الجماهيرية ناقلة لذالك العمليات بمراحلها المختلفة و توجهاتها.

و على الرغم لما أضافه المدخل من توجيهات إلا أنه يدرس الظاهر الإنسانية كباقي الظواهر حيث لا يمكنه استخدام قياس المعلومات إلا كيفيا لا كميا وذالك ما ينقص من دقتها و صحتها .[1]

2. مدخل علاقة الدولة بالمجتمع :

لقد اهتمت الدراسات سياسة التقليدية بالأطر الشكلية لعمومية السياسة كدراسة أجنبية للسياسة ، الدستورية و القانونية وفق عدة مدارس و بمداخل مختلفة إلى أن جاءت دراسة موضوع الدولة الذي غالبا ما كان ينظر إليه على أساس انه جهاز للتسجيل سياسات المصنوعة من قبل الجماعات التنافسية في المجتمع وأن الدولة ماهية إلى مجرد انعكاس لواقع مجتمعها حسب أنظار المدرسة الماركسية و الداعمة للجماعة وبقي الأمر كذلك إلا أن جاء بويل ميجدال ioul migdal لذي انتقد الدراسات التي تناولت العالم الثالث و خصوصا عملية التغيير فيه وانتقد فيه نظريات التحديث و التنمية ونظرية الماركسية ، ودعا إلى اقتراب جديد ربط فيه علاقة الدول بالمجتمع وبينهما ولكنها لم تضع إطارا تحليليا يستوعب تلك العلاقة ويعرف خصائصها ، أنماطها و العوامل المؤثرة فيها ، غير أن ميجدال أو اهتمام لهذا الاقتراب وخاصة للنظام و الدولة ، إلا ان هذا التوجه لقي نقدا كبيرا .

أن هناك منافسة وصراع كبير بين هيمنة الدولة وبسط نفوذها وفرض قواعدها على مل ترابها الوطني وعلى جميع التنظيمات و الأفراد التي تريد أن تتمرد عليها و على نظامها السياسي و يكون ذلك الصراع ناجم عن كل ما يتعلق بقواعد التربية وتنشئة وضبط الاجتماعي الملقن من قبل الدولة لمواطنيها[2].

3. المدخل السلوكي :

[1] شلبي، **مرجع سابق**، ص 146 .
[2] عارف،**مرجع سابق**، ص 211.

يعمل هذا المنطلق وفق سلوك الأفراد الخاص الحاكمين منهم ومدى تأثر قراراتهم بسلوكياتهم وشخصياتهم ، حيث حضي هذا المدخل باهتمام دراسي حقول دراسات الاجتماعية الخاصة و السياسة العامة حيث أخذت كل سابقاتها في دراسة وفق عدة مراحل زمنية إلى أن جاءت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى أين زاد اهتمام رواده خاصة الأمريكيين منه ،وذلك ما قامت به الجمعية الأمريكي للعلوم و السياسة المنبثق عنها مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية (S.S.R.C) سنة 1923.

وكان لهذا المجلس الفضل في دراسة العلوم السياسية وفق سلوك الواقعي للناس بدلا من تحليل الآراء و الدساتير من قبل المؤسسات و الفلاسفة الفاعلين في هذا المجال محددين سلوك كحركة فكرية ووحدة تحليل ودوره في علاقة الحاكم به حكومية وعلاقتها العكسية أي علاقة الحكوميين بحكامهم وفق السياسات العمة و البرامج و المشاريع .[1]

4. المدخل الرشيد الكلي Rational compréhensive :

يقوم هذا المنهج على الإقراض الاقتصادي حيث ينظر للسياسة الرشيدة بالسياسة المحققة لأكبر عائد اجتماعين ، أي ان الحكومة ينبغي عليها ان تختار سياسة العامة ذات عائد و الأثر الاجتماعي لكسب شريعة وقبول أفراد المجتمع لحكومتهم حيث أن هذا المدخل يهدف الى تحقق اكبر قدر ممكن من الفوائد و العوائد وبأقل تكلفة مالية مطلوبة .

يرى عدد كبير من العلماء السياسة و الإدارة العامة أن عقلانية أو الرشادة المستعملة من قبل الحكومة ومؤسساتها في عمليات سياسة العامة وفي اتخاذ القرار لا بد أن تجرى وفق معايير عقلانية بحثة تخدم عملية اتخاذ القرارات و توجيه السلوك الإنساني لمتخذي القرارات في صنع السياسات العامة .[2]

5. المدخل التدريجي jner- mental:

يقوم النموذج التدريجي لصنع القرارات و اتخاذها في السياسات العامة . من خلال اعتبار رواد هذا المدخل ان السياسة العامة في حقيقة الأمر ما هي إلا استمرارية للنشاطات الحكومية السابقة ولكن بشتى التعديلات التدريجية حسب ما سماها صاحب هذا النموذج شارلز لندبلوم charles lindflem،باسم التدريجية المجزاة والتي يمكن أن تكون مجسدة لطبيعة الصياغة المبسطة من حيث صانعي القرارات الذين يفضلون تجزئة المشكلات

[1] شلبي، **مرجع سابق**، ص 165.
[2] الفهداوي، **مرجع سابق** ،ص 125.

عند صناعة القرارات . لغرض التمكن من اختيار القرار الذي يحقق هامشا مطلوبا في الحل ورغم معارضي هذا المدخل إلا أن مصمم لندبلوم عل نموذجه الذي اعتبره انه يتحقق حتما مادامت عمليات تخطيط السياسات العامة واتخاذ القرارات الحكومية تتم في إطار محدود وباقي البدائل المتاحة له ومن منطلق أن صانع القرار العملي لا يقوى عل تحقيق أكثر من تغيير محدود وغير كلي أو شمولي بطبقية مواجهة ومعالجة المشكلة القائمة عل خلاف ما يتصوره أصحاب النموذج الكلي الرشيد.[1]

المطلب الثالث: صعوبات التقييم:

هناك عدت عوامل تأثر على عمليات التقييم ونتائجها، وذلك مما صعب عملية وفرض عليها بذل جهود فعالة لتفادي ومواجهة هذه الصعوبات.

1. عامل الزمن :

أنا نتائج بعض السياسات العامة يتطلب فترات زمنيا طويلة قبل بذاية تقييمها تقييما موضوعينا من قبل فواعل التقييم لكن هناك بعض الاطراف تدعم التقييم القبلي للسياسات العامة أي قبل جاهزيتها ، حيث تذهر الحكومة من هذا النوع من التقييم لكن يبقى الا عملية جزئية غير عاكسة لحقيقة السياسة وذالك الا بعد مرور الزمن نذج السياسة العامة و نمذج نتائجها ومن جهة أخرى قد يأدي الشرع في التقييم أو قياس النتائج السايسة العامة إلى إفشال الجهود الحكومات و افشال سياستها وبرامجها وذلك سبب عدم تمكن الحكومة من إعطاء كل مرحلة من مراحل تنفيذ السياسة العامة وتقييمها الوقت الكافي الذي تحتاجه عملية لتحقيق نتائجها وأهدافها وهذا الامر ان حصل فسوفة يأدي حتما الى تردي دور الحكومة داخل دولتها وبالتالي تردي سياستها وبرامجها وذلك ناجم عن تكرار الضغوط عليها وتكرار فشلها في تطبيق السياسات ناجحة.[2]

2. عامل الترابط Intercomectivity:

فكثير من السياسات تترابط مع غيرها من السياسات الدولية وهذا الترابط يعني تذاخل المعايير تقييم النتائج للسياسة معينة مع معايير التقييم سياسة الاخرى فمن السعب فصل وعزل نتائج السياسة محل النتائج سياسة

[1] الخزرجي، **مرجع سابق**، ص 130.
[2] ياغي، **مرجع سابق**، ص- ص 204-206.

أخرى مرتبطة معها ، وكل مازاد ذلك الارتباط والتشابك كانت الحكومة مشكلة قياس خاص بنتائج السياسة العامة .[1]

3. عامل التداخل التاريخي بين السياسة الجديدة والسياسة القديمة المشابهة لها Historial Continuation:

فعندما تأتي السياسة الجديدة وتكون لها نتائج متوقعة جديدة فهذا يصادف تبني الوزارة أو المؤسسة ذاتها في السابق سياسة مشابهة لها. فهذا التداخل التاريخي قد يصعب تمييز النتائج المتوصل اليها مقيمو السياسة العامة الجديدة اضافة الى تصعيب تمييز النتائج المتوصل اليها والتأكد من نجاح تطبيق أو عدم نجاحها أو أنها متبقية من نتائج السياسات السابقة ، مما يدفع بأطراف الفاعلة التقييم وحتى المواطنون بالشعور بالاحباط بسبب النتائج السياسة العامة الغير فاصلة بمعنى أنا قياسها يفتقد القدرة على الجزم بأن الحصول على نتيجة ما هو سبب تطبيق السياسة ما او لسياسة ناتجة عن تطبيق السياسة العامة مشابها قد نفذت من طرف الحكومة السابقة .[2]

4. عامل اختيار وسيلة التقييم :

قد تتأثر نتائج التقييم بطريقة تقييميه نفسها والية قياس نتائجها ونتائج السياسة العامة فإذا كانت وسيلة التقييم رقمية فهيا حيث قد لا تتألم مع طبقية السياسة فإذا كانت السياسة ذات طبيعة نوعية مثل(سياسة تحسين الشعور بالانتماء للوطن). و قد تكون وسيلة تقييم نوعية بحيث لتتناسب السياسة الطبيعية الكمية ذاتها مثل (قياس نتائج التقييم منح تصريحات العمل للأجانب لاستعمال أسلوب التقييم النوعي. كم يمكن لبعض الحكومات التلاعب بنتائج التقييم السياسة ما عن طريق استخدام آلية سير الآراء لعينة صغيرة من المواطنين الذين تستهدفهم السياسة ، وعليه هذه المشكلة تسمى بالتقييم الخاطئ وهي أسلوب وهي أسلوب يعطى انطباع غير حقيق عم حجم النتائج أو عن مدى نجاحها أو عدم ذلك ، كما قد تركز الحكومة أيضا على قياس فعالية السياسة وذلك بتحقيق أهدافها بعض النظر عن حجم الموارد، الأموال والوقت الذي استغرق في عملية تنفيذ السياسة بدل من قياس كفاءتها في تحقيق أهداف السياسة وبأقل تكلفة [3].

---

[1] ياغي، **مرجع نفسه**، ص، ص207،206.
[2] ياغي، **مرجع سابق**، ص 208.
[3] ياغي، **مرجع نفسه**، ص 209.

5. عامل التركيز على إجراءات بدل من التركيز على النتائج :

إن قياس النجاح أو فشل السياسة ما ونتائجها يرتبط ارتباطا وثيقا بنجاح أو فشل جوانب الإجرائية فيه فقد يؤدي إلى تضليل مواطنين والجهات المعنية ، مما يستدعي توجيه اهتماماتهم لآلية تنفيذ السياسة بدلا من الاهتمام بقيمة ناتج الأداء الفعلي للسياسة العامة .[1]

بالرغم أن التقييم السياسات العامة يجب أن يتمتع بالموضوعية وخلوه من الميزات والنزعات الفردية والآراء الشخصية لمن يقوم بعملية التقييم فإن واقع ذلك يؤكد بأن قيم الأشخاص أو الجماعات التي نقوم بعملية تقييم السياسة العامة تلعب دورا في توجيه عملية التقييم.

وتجنب التأثيرات الشخصية على نتائج التقييم وجب على من يقوم بالعملية التقييمية أن يلتزم بالحياد والأمانة العلمية وذلك عن طريق :

أ- تباين القيم الأساسية للمؤمنين بها.

ب- العمل بجهد كبير للحد من التأثير الذي ينساب قيمته.

ج- الشخصية التقييمية إلى نتائج عملها وطريقة أدائها للعملية التقييمية إضافة إلى طبيعة التوصيات المتوصل إليها.[2]

6. عامل البيئة السياسية:

على من يقتم السياسات العامة أن يراعي الظروف الموضوعية والمحيطة بالسياسة المعنية، لأن تجاهل هذه الحقائق البيئية المحيطة بالسياسة يؤدي إلى عزل مجريات السياسة ونتائجها عن بيئتها الطبيعية التي نؤثر فيه ونتأثر به وذلك على كل جوانب صنع ، تنفيذ وتقييم السياسة العامة. ومن جهة أخرى قد يقوم الزعماء السياسيين بتقييم السياسات العامة بأنفسهم و بالتالي تأثيرهم على السياسة يكون واضحا جليا ومباشرا.[3]

7. عامل الاهتمام بالمخرجات :

[1] ياغي ، **مرجع سابق** ، ص، ص 209، 210.
[2] ياغي ، **مرجع نفسه** ،ص 211.
[3] ياغي ، **مرجع نفسه** ،ص 212.

مؤخرة إظهار اهتمام الحكومات بالمخرجات خاصة سنوات العشرية الماضية و تركزها على تقييم ذلك بدلا من الاهتمام بالمدخلات . و لذا فقد اهتمت الحكومة بقياس فعالية الاتفاق و إدارة الميزانية المختصة لتطبيق السياسة كما ظهر اهتمام كبير بتقييم قدرة الحكومية على تطبيق السياسة العامة بكفاءة و فعالية و تحسين قدراتها لتحسين مستوى رضا الجمهور . إضافة ذلك فان هناك تركيز على تخصيص موازنة لكل سياسة و مساءلة المسؤولين عن خططهم الاتفاقية للأموال المبذولة على تجسيد كل مرحلة من مراحل السياسة العامة .[1]

8. صعوبات التقييم : [2]

أ- على الرغم من أهمية التقييم إلا أن هناك جملة من الصعوبات التي منها :

ب- تعارض الأهداف مع سياساتها العامة المخففة.

ج- غموض الأهداف الخاصة بالسياسة العامة و عدم قابلية للقياس كلها أو البعض منها.

د- الطبيعة الرمزية غير القابلية لقياس بعض أهداف السياسات العامة .

هـ- مقاومة الجهات المسؤولة من تنفيذ السياسات العامة لعملية التقييم .

و- رغبة الجهات الحكومية في المحافظة على الأوضاع و تجنب أنه محاولة تقييم الأداء خاصة أذا كانت المؤسسة تتميز عن بقية المؤسسات الأخرى.

ز- تجنب التكاليف المادية المتطلبة في عملية التقييم .

[1] ياغي ، **مرجع سابق** ،ص 212.
[2] القريوتي، **مرجع سابق**، ص 293.

خلاصة:

تعددت مفاهيم السياسة العامة وتنوعت، بتنوع أنواعها المتعددة، من اقتصادية، سياسية و اجتماعية، و التي تنطوي هي الأخرى علي سياسات أخرى نوعية مثل السياسات الصحية، التعليمية، وأبرزها وأهمها في أي دولة كانت، هي سياسة التشغيل، وهدا للدور الذي تؤديه و تقوم به.اضافة الي علاقة التاثير والتاثر بين مفهوم السياسة العامة الإجتماعية كنوع من أنواع السياسات العامة، و علاقتها بالوظيفة الإجتماعية للدولة، علاقتها بمطالب المجتمع، علاقتها بالحاجات الاجتماعية العامة أو الخدمة الإجتماعية،علاقتها بالتنمية الإجتماعية ، علاقتها بالتخطيط الإجتماعي،علاقتها بالسلم الإجتماعي. و أبعادها النظرية ضمن المنظور الرأسمالي، الإشتراكي و الإسلامي. ناهيك عن دور الفواعل الرسمية و غير الرسمية في تأثيرها علي أي سياسة عامة كانت، وفق جملة من المداخل النظرية و المنهجية، المصاحبة لعمل الفواعل المتعدد و الفعال، و علاوة علي ذلك و دون إهمال الجانب التقييمي، أو مرحلة التقييم بجميع مراحله، أنواعه والأطراف المشاركة فيه.

الفصل الثاني

تقييم السياسات العامة الاجتماعية في الجزائر

تمهيد:

طيلة قرن و اثنان و ثلاثون سنة، عانت الجزائر من ويلات الاستعمار الفرنسي، الذي انجر عنه فقدانها لسيادتها، و هدم بنيتها الاجتماعية المؤدية إلى انتشار الفقر، البطالة، المجاعة، الأمراض و الأوبئة، الجهل و الأمية وغيرها من الآفات المساعدة على تدني المستوى المعيشي. الصحي، التعليمي، الشغل و التكوين المهني. لكن بغية التصدي للوضع السيئ والصعب عملت الدولة على إعادة هيكلة الوضع الاجتماعي، مرتكزة على جملة من المرتكزات القانونية التاريخية وغيرها، وذلك منذ استقلالها، ثم زمن التعددية الحزبية الى غاية يومنا هذا.

حيث ينطوي هدا الفصل، و الموسوم بتقييم السياسات العامة الإجتماعية في الجزائر. علي ثلاثة مباحث، الاول بعنوان مرتكزات صنع السياسات العامة الإجتماعية في الجزائر. اذ تم التطرق فيه الي : المرتكز القانوني، التاريخي، الإجتماعي، الاقتصادي، الإيديولوجي و المرتكز السياسي. اما المبحث الثاني فيشمل مراحل تطور السياسة العامة الاجتماعية في الجزائر. خلال العهد الإستعماري، ثم في عهد نظام حكم الحزب الواحد، فإبان نظام الحكم التعددي. اما المبحث الثاني، فيشمل انواع الساسة العامة الاجتماعية في الجزائر، من سياسات التعليم و التكوين المهني، سياسات السكن و حماية البيئة، سياسات التكافل الاجتماعي(حماية الفئات المعوزة و الضعيفة كالطفولة،النساء، المعاقين،...إلخ) و سياسات الصحة و التشغيل.

المبحث الأول: مرتكزات صنع السياسات العامة الاجتماعية في الجزائر:

غداة الاستقلال عملت الجزائر على إعادة بناء الدولة وفق جملة من المرتكزات ،المقومات و الآليات في مختلف المجالات خاصة المجال الاجتماعي.

المطلب الأول :المرتكز القانوني و التاريخي :

بغيت تحقيق الدولة الجزائرية للمطامح الاجتماعية للجماهير، انتهجت سياسات عامة اجتماعية، معتمدة في ذلك على جملة من المواثيق ،الدساتير و القوانين المنظمة لها، دون إهمالها لمورثها التاريخي معتبرة إياه رمزا من رموز سيادتها .

1. المرتكز القانوني:

يعتبر ميثاق طرابلس المنعقد في فترة مابين 27 ماي إلى 04 جوان 1962 ،إعادة بناء الدولة الجزائرية ،بمثابة أول قانون تنظيمي و هيكلي للجزائر على جميع الأصعدة خاصة الاجتماعية منها حيث عمل على محو مخلفات الثورة التحريرية و 132 سنة من الاستعمار ضد شهداء و أيتام و أرامل و مشردين إضافة إلى التخفيف او القضاء على الفقر ،الجهل ،الأمراض ، الأوبئة ،البطالة ،الهجرة ،تدهور المستوى المعيشي ،و كل هذا وفق جملة من الخيارات الكبرى ،و الأهداف المبرمجة [1].

و ذلك حسب ما جاء به المحور السادس للميثاق في جزءه الثاني ،حيث تضمن المحور التصريح التالي "ان الثورة الديمقراطية تشييد واع للبلاد ،في إطار مبادئ اشتراكية و سلطة في أيدي الشعب " اما بنود جزئه الثاني تمثلت في : رفع المستوى المعيشي للعمال و القضاء على الأمية و تحسين المسكن و الوضع الصحي و تحرير المرأة و فق ما يلي :[2]

أ- رفع المستوى المعيشي، و دلك من خلال محاربة البطالة، مظاهر الترف، الإسراف و التبذير .

ب – محو الأمية و تطوير الثقافة الوطنية، انطلاقا من تعلق الشعب بقيمه الوطنية في إطار الحضارة العربية الإسلامية، و تعطشه للعلم و المعرفة للخروج من دائرة التخلف .

ج- السكن اللائق للمواطنين و هو من الاجراءات المستعجلة .

د- تأميم الطب و المنشات الصحية، قصد ضمان مجانية العلاج لجميع الناس و في كل الاوقات .

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**ميثاق طرابلس** .الجزائر،1962.
[2] ميثاق طرابلس ،**مرجع سابق .**

هـ- تحرير المرأة باعتبارها نصف المجتمع و مساهمتها ضد الاستعمار، و في تسيير الشؤون العامة و تنمية البلاد.

اما فيما يخص الجانب البيئي فلم يحظى بحظ وافر في اهتمامات الدولة، حيث لم تولي له الاهمية البالغة مثله مثل باقي المجالات و القطاعات الاخرى، مثل سياسة التكوين المهني و السياسة الدينية التي لم تحظى بقرار واضح في اي مادة منه.

و بالنسبة لأول دستور ترتكز عليه الجزائر هو دستور 1963 الذي نص في مقدمته على بنود تدعم الجانب الاجتماعي للمواطن الجزائري[1] .

وفق ما نصت عليه المادة الثامنة منها ،هذه الثورة المتجسمة في :

أ- الشروع في انجاز الاصلاح الزراعي و انشاء اقتصاد وطني ينهض العمال بتسييره .

ب- و انتهاج سياسة اجتماعية لفائدة الجماهير كي يرتفع مستوى معيشة العمال ،و التعجيل بترقية المرأة قصد اشراكها في تدبير الشؤون العامة ،و تطوير البلاد ،و محو الامية ،و تنمية الثقافة القومية ،و تحسين السكن ،و الحالة الصحية العامة.

و في جزءه الخاص بالمبادئ و الاهداف الاساسية :

و حسب ما نصت عليه المادة الثامنة في شطرها الثاني :"الجيش الوطني الشعبي هو من يتولى الدفاع عن الاراضي الجمهورية ،و يسهم في مناحي النشاط السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد في نطاق الحزب".

و في المادة التاسعة في شقها الثاني فصرح ان :"تعبر البلدية اساسا للمجموعة الترابية و الاقتصادية و ألاجتماعية ".

و في الشق الثالث من المادة العاشرة اعلن ،"تشييد ديمقراطية اشتراكية ،و مقاومة استغلال الانسان في جميع اشكاله ،وضمان حق العمل ،و مجانية التعليم ،و تصفية جميع بقايا ألاستعمار ".

اما المادة الرابعة عشر ركزت على الانفتاح الاجتماعي و الثورة الاجتماعية نحو الافضل ،اما المادة الثامنة و العشرون منه فنبذت كل اشكال الاستغلال الانساني لأخيه الانسان . و اعتمدت المادة رقم اثنان وثلاثون منه

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**دستور 1963** .الجزائر، 1963 .

احياء ثقافة البل و اهمية التعليم و اشارت الى التدريب المهني معتمدتا اياه انه اداة اصلاحية ثورية للتركة الرأسمالية الاستعمارية مدعمتا في ذلك الدور الادائي لعمال التربية في جميع ارجاء البلد.

و عمل الباب الثاني الهادف الى تحليل مشاكل المرحلة الانتقالية في الجزائر و مهام بنائها على تحقيق طموحات الجماهير في الفصل الثالث ،حيث دعت المادة الاول منه الى تحسين المستوى المعيشي و استخدام الية التكوين المهني في ذلك مستخدمتا في ذلك عبارة :" من كل حسب قدراته الى كل حسب عمله ".[1]

اما المادة الثانية منه فركزت على الصحة العمومية و مجانينها و تطوير هياكل القاعدية المادية البشرية باعتبار هذه الاخيرة موروثة عن المستعمر الفرنسي ،اما المادة الثالثة ركزت على التعليم و تطويره بغية القضاء او التخفيف من حدة الامية .اما جانب السكن فحظي باهتمام المادة الرابعة الى جانب اعمار المدن و تهيئتها .

اما المادة الخامسة فدعت إلى إعادة تصنيف قدماء المجاهدين و الاهتمام بهم ،كما لقي الأيتام اهتماما بالغا في المادة السادسة منه إضافة إلى أرامل الحرب اللواتي انصب اهتمام المادة السابقة نحوهم ،ناهيك عن دور المرأة الجزائرية في جميع مجالات الحياة و التي اقر في المادة الثامنة ،اما التاسعة فاهتمت بالشباب و مشاغلهم، كما و في المادة السادسة عشر:"تعترف الجمهورية بحق كل فرد في حياة لائقة و في توزيع عادل للدخل القومي ".

و في المادة السابعة عشر منه :"تحمي الدولة الاسرة باعتبارها الخلية الاساسية للمجتمع " . وفي المادة الثامنة عشر :"التعليم اجباري ،و الثقافة في متناول الجميع بدون تمييز إلا ما كان ناشئا على استعدادات كل فرد و حاجيات الجماعة" .

اما ما يتعلق بالجانب الديني او السياسة الدينية فحظيت بتصريح في جزء المبادئ و الاهداف الاساسية حسب المادة الرابعة :"الاسلام دين الدولة ،و نضمن الجمهورية لكل فرد احترام ارائه ،معتقداته ،و حرية ممارسة الاديان" .

اما جانبي التكوين المهني و البيئي فلم يكسب دعم مادة معينة من المواد الدستورية.[2]

و بالنسبة للميثاق الوطني الصادر في افريل 1964 وهو اول ميثاق صدر للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بعد استقلالها، حيث نص الباب الاول منه على الثورة الاشتراكية و بالضبط في فصله الثالث على:

---

[1] دستور 1963 ،**مرجع سابق.**

[2]دستور 1963 ،**مرجع سابق**.

مظاهر المجتمع الجزائري، حيث نصت المادة الاول في شقها الثاني على اسلامية الدولة و حرية المعتقد، كما ركز ايضا نفس الفصل على خصائص المجتمع الجزائري و نبذ الجهوية و التفرقة الاجتماعية في كامل ارجاء الوطن، كما ركزت المادة السابعة منه على البروليتاريا و الهيمنة الامبريالية، اما المادة الثامنة حددت اقلية الشركات المصنعة ذات الاصول الجزائرية داخل ارض الوطن و اعتبرتها ملكية برجوازية لبعض المديرين التنفيذين و كبار اتجار مع ان تناقص القوى العاملة .[1]

ناهضت المادة العاشرة الهجرة الجزائرية نحو اوربا و خاصة فرنسا ،اما الجانب البيئي فلم يلقى اهتماما بالغا في الميثاق الوطني لسنة 1964.[2]و اذا تجاوزنا الميثاق لسنوات نلتقي و ثاني دستور في الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية لسنة 1976، حيث ركز الباب الاول على المبادئ الاساسية لتنظيم المجتمع الجزائري، اما فصله الاول الذي يحدد الجمهورية و ما يتعلق بها ،فركزت المادة الثانية منه على اسلامية الدولة و سياستها دون فتح الباب لحرية المعتقد كما في السابق ،و حدت المادة الثامنة في شقها الثالث على :"يعتبر عاملا كل شخص ،يعيش من حاصل عمله اليدوي او الفكري ،و لا يستخدم لمصلحته الخاصة غيره من العمال ،اثناء ممارسة نشاطه المهني ." اما المادة التاسعة عشر من الفصل الثاني الدعي الى الاشتراكية فدعت ال الثورة الثقافية في جوانب المادة الى :

أ-"التأكيد على الشخصية الوطنية و تحقيق التطور الثقافي".

ب-"رفع مستوى التعليم و مستوى الكفاءة التقنية للامة".

ج-"ضمان اكتساب وعي اجتماعي و القيام بعمل ملائم كفيل بتغيير البنايات السالبة و المجحفة في المجتمع"

د-"مكافحة الافات الاجتماعية و مساوئ البيروقراطية"

ه-"القضاء على السلوك الاقطاعي ،و الجهوية ،و محاباة الاقارب ،و كل الانحرافات المضادة للثورة". و تهدف المادة رقم عشرون الى :"تخلق الثورة الزراعية نموذجا جديدا, لمجتمع ينبئ بجزائر تتطور في كل جهاتها,من مدن و ارياف بكيفية منسجمة " كما تنبذ نفس المادة في جوانبها المختلفة الفوارق الاجتماعية و الجهوية و استغلال الانسان لاخيه الانسان.[3]

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الميثاق الوطني 1964** .الجزائر ، 1964 .
[2]الميثاق الوطني 1964 ،**مرجع سابق.**
[3]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, **دستور 1976** .الجزائر ،1976.

و نجد في المادة الرابعة و الستون منه كفالة الدولة ل :"تكفل الدولة في نطاق القانون ،ظروف معيشة المواطنين الذين لم يبلغوا بعد سن العمل ،و الذين لا يستطيعون القيام به ،و الذين عجزوا عنه نهائيا."

اما المادة رقم خمسة و ستون فتنص على : " الاسرة هي الخلية الاساسية للمجتمع و تحظى بحماية الدولة و المجتمع ،تحمي الدولة الامومة و الطفولة ،و الشبيبة ، و الشيخوخة ،بواسطة سياسة و مؤسسات ملائمة."

و في المادة السادسة و الستون :"لكل مواطن الحق في التعلم", و تحدد نفس المادة في جوانبهالمتعددة ,مجانيته و اجباريته و تنظيمه يكون على عاتق الدولة. و في شق اخر منها ان ابواب التعليم , التكوين المهني و الثقافة مفتوحة على الجميع بالتساوي.

و في المادة السابعة و الستون تنص على :"لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية ". كما حدد الفصل الثاني الخاص بالوظيفة التنفيذية, في مادة رقم مئة و احدى و عشر على خصائص رئيس الجمهورية, و نصت في الشق رقم ستة الذي يحدد السياسة العامة للامة , في المجالين الدخلي و الخارجي , و شرح ذلك في المادة رقم مئة و احدى و خمسون من الفصل الثالث, المتعلق بالوظيفة التشريعية, في عدة جوانب و في نفس المادة, و في جانبه رقم اثنان و عشرين, حظيت البيئة باهتمام الدستور:"الخطوط العريضة لسياسة الاعمار الاقليمي ، و البيئة ،و نوعية الحياة ،و حماية الحيوانات و النباتات."ناهيك عن نقاط اخرى تخص البيئة في نفس المادة من االدستور،كما حدد ايضا الفصل الثالث, المتعلق بالوظيفة التشريعية, في مادته رقم مئة وواحد وخمسين, المتعلقة بتشريعات المجلس الشعبي الوطني, و المخولة اليه من قبل الدستور ،في شقه رقم اثنان و عشرين, في: "الخطوط العريضة لسياسة الاعمار الاقليمي ،و البيئة و نوعية الحياة و حماية الحيوانات و النباتات ".[1]

و اذا ما سلطنا الضوء على ميثاق الجزائر لسنة 1976 فاننا نجد عدت امتيازات صنعتها الدولة لفائدة السياسة العامة الاجتماعية ،حيث حظيت السياسة الاسلامية باهتمام بالغ دون التطرق و التوسع الى السياسة الدينية ،و حرية المعتقد حيث نص الفصل الثاني المتعلق "بالاسلام و الثورة الاشتراكية " من الباب الاول المتعلق ببناء المجتمع الاشتراكي وكل ما يتعلق بالمجمع الجزائري على عدة نطاق يمجد فيها الدين الاسلامي و الانتماء اليه و مدى مساهمته في بناء الدولة الجزائرية و تربية و تكوين افرادها ثقافيا و حضاريا و دينيا،معتبرة اياه انه رمز الحضارة و الرقي و الازدهار في جميع مجالات الحياة كما نص الباب السادس المتعلق بالاتجاهات الرئيسة لسياسة التنمية" في فصله الخاص عى جانب تشغيل المواطنين القادرين على العمل في عدة مواد ،حيث نصت

[1] دستور 1976 ،**مرجع سابق .**

المادة الاولى منه على :تشغيل كل المواطنين القادرين على العمل ضروري لبناء البلاد ،و طلب من مطالب الاشتراكية" اما المادة الثانية منه فدعت الى :"تشغيل مجموع المواطنين القادرين على العمل يجعل من قضية احداث مناصب الشغل غرضا اساسيا للتنمية" و بالنسبة للمادة الثالثة فكانت وجهتها نحو:التشغيل الكامل يستلزم انتهاج سياسة ثابتة لتكوين العمال ورفع مستوى انتاجهم" .

اما فيما يتعلق بمادته الرابعة فاتجهت الى:"تنويع انماط الشغل، ورفع مستواها بما يمكن توفير الاعمال الملائمة للاجيال الجديدة"، اما خاص مادة منه فتعلقت ب :"مشكل الاغتراب" و ما ينجم عنه من تمييز عنصري بين العمال المغتربين و العمال الجزائريين اضافة الى اتباع سياسة لدمجهم اجتماعيا و اتباع سياسة خاصة تتعلق بهم خاصة في سياسة الاجور المقدمة لهم.

و بالنسبة للمادة رقم ستة منه فاهتمت ب:"تعبئة مجموع العمال ،و دمجهم في الدوائر الاقتصادية النشيطة ،يرتبط اشد الارتباط بسياسة الاجور ،و بمجموع نظام الرواتب في البلاد " ،و المادة السابعة منه اهتمت بالحماية الاجتماعية للعمال. و اذا ما انصب اهتمامنا على الاهداف الكبرى للتنمية "فلابد من التوجه الى الباب السابع في محوره الرابع و المتعلق في مادته "العاشرة" ب :"مكافحة التلوث و حماية البيئة" ،اما المحور السادس فاهتم ب " الاستقرار في سياسة التقدم الاجتماعي و الثقافي مع تشييد القاعدة المادية لاشتراكية "

فدعت المادة الاول منه الى :"الاعمال الرامية لدفع عجلة الرقي الثقافي و الاجتماعي" في عدة نقاط اهمها :

في ميدان التعليم و التكوين، ميدان الصحة، الميدان الثقافي، توفير سكن محترم و مريح ،وفقا للحد الادنى من شروط السكن العصري و منح عناية خاصة للمعوقين.

و في ثاني مادة منه اهتمت هي الاخرى بمساعدة الدولة و تدخلها لرعاية الاطفال و المراهقين و بالنسبة للمادة الثالثة : "تدخل الدولة لفائدة المجاهدين و ارامل الشهداء و اطفالهم و ذويهم" اما المادة الرابعة فاهتمت ب : "توزيع منافع التنمية و صيانة القدرة الشرائية لدى الجماهير الشعبية". [1]

و اذا ما سيرنا التاريخ و حطينا بمحطة ميثاق1986، فاننا نجد ان الباب الاول الرامي الى المنطلقات الايديولوجية في فصله الاول المنادي بالاسلام و متطلبات العصر في عدة نقاط اهمها اسلامية الشعب الجزائري العربي، و اظهار دور الاسلام في بناء الحضارة الاسلامية الجزائرية[2]. و صهر مجتمعنا وفق مبادئ و قيم و

[1] دستور 1976 ،**مرجع سابق.**
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الميثاق الوطني 1986.** الجزائر ،1986 .

ثقافة اسلامية محظى ،اما الفصل الرابع منه فتعلق بالتنمية الثقافية و الاجتماعية، و هو منبثق عن الباب الثالث الخاص بالتنمية الشاملة ،حيث نصت المادة الاولى من ذات الفصل على الثقافة الوطنية في نقاط متمثلة في التراث التاريخي و الثقافي و العمل الثقافي ،اما المادة الثانية فاهتمت بالتربية و التكوين، و فق اربع نقاط تتلخص في، منظومة التربية و التكوين، التعليم التحضيري للمدرسة، التكوين المستمر و محو الامية و البحث العلمي. اما المادة الرابعة فاهتمت بالعمل، التشغيل و الاجور وفق نقطتين هما العمل و التشغيل والاجور.

اما المادة الخامسة فتعلقت بسياسة الاسرة و النمو الديمغرافي، و المادة السادسة دعمت الحماية الاجتماعية، والمادة السابعة لم تهمل الشباب فحدثت عن العمل لصالح الشباب،و المادة التاسعة اهتمت بالصحة، والمادة رقم عشرة فدعت الى السكن.اما الفصل الخامس المتعلق بالتهيئة العمرانية و تطوير المنشات القاعدية، من الباب الثالث فدعت المادة الثامنة منه الى كل ما يتعلق بالبيئة.[1]

و بغية انجاح و تطوير البرامج و الخطط الاجتماعية التنموية ،صدرت ثالث وثيقة دستورية في سنة 1989. حيث اشارت في بابها الاول المتعلق بالمبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري، في فصله الاول المتعلق هو الاخر بالجزائر في مادته الثانية باسلامية الدين الدولة. اما في الفصل الرابع المتعلق بالحقوق و الحريات، فتهدف مادته الخمسون بالحق في التعليم و مجانيته و اجباريته في المرحلة الاساسية ،مع سهر الدولة على تنظيم المنظومة التعليمية ،و في الشق الاخر من نفس المادة : "تسهر الدولة على التساوي في الالتحاق بالتعليم و التكوين المهني، اما المادة الحادية و الخمسون فتدعم الرعاية الصحية حق للمواطنين مع تكفل الدولة بالوقاية من الامراض الوبائية و المعدية و مكافحتها .[2]

اما المادة الثانية و الخمسون فتنص على : "لكل مواطنين الحق في العمل". و بالنسبة لقطاع السكن فكان له الاهتمام في الفصل الثاني المتعلق بالسلطة التشريعية في مادته مئة و خمسة عشر في الشق الثامن عشر الى جانب الصحة العمومية ،اما الشق العشرين فينص على القواعد العامة المتعلقة بالبيئة و الاطار المعيشي، اما الشق الواحد وعشرون فينص على حماية الثروة الحيوانية و النباتية، و الشق الثلاث و العشرون يهدف الى النظام العام للغابات و الاراضي الرعوية. اما الجانب الثقافي فاهتمت به نفس المادة في شقها الثاني والعشرين.[3]

---

[1] الميثاق الوطني 1986، **مرجع سابق** .
[2] دستور 1989،**مرجع سابق.**
[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **دستور 1996** .الجزائر ،1996.

بعد كل هذه المحطات القانونية و التنظيمية ،عرفت الدولة الجزائرية محطة هامة ،تاريخ التعددية الفطينة و احداث داخلية و خارجية فعالة ،ساهم في صنع و تطور السياسات العامة فيها ،فابرز محطة في هذه الحقبة الزمنية دستور1996، الذي شهد تعديلين الاول حسب القانون رقم 03/02 المؤرخ في 10 افريل 2002، والصادر في الجريدة الرسمية رقم ،25 المؤرخة في 14 افريل 2002. اما الثاني حسب القانون رقم 19/08 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008. حيث دعا في الباب الاول المتعلق "بالمبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري"، في اول فصل له و المتعلق بالجزائر حيث نصت المادة الثانية منه على" دين الدولة الاسلام " دون اضافة لحرية المعتقد اما المادة الثالثة مكرر فدعت الى :" تمازيغت هي كذلك لغة وطنية "، حيث تعتبر هذه المادة عامل محرك للامازيغية و لغتها في كامل ارجاء الوطن، كما ينص الفصل الرابع منه، و الخاص بالحقوق و الحريات في مادته الثالثة و الخمسون على :"الحق في التعليم مضمون ،التعليم مجاني حسب الشروط التي يحددها القانون ،التعليم الاساسي اجباري ، تنظم الدولة للمنظومة التعليمية تسهر الدولة على التساوي في الالتحاق بالتعليم ، و التكوين المهني" .

اما المادة اربعة و خمسون فتنص على :"الرعاية الصحية حق لكل المواطنين ،تكفل الدولة بالوقاية من الامراض المعدية و الوبائية و بمكافحتها ". اما حق العمل فيظهر في المادة خمسة و خمسون في :"لكل المواطنين الحق في العمل"اما المادة الثامنة والخمسون فتتعلق بحماية الدولة للاسرة و المجتمع، والمادة التاسعة و الخمسون فتنص على :"ظروف معيشة المواطنين الذين لم يبلغوا سن العمل و الذين لا يستطيعون القيام به ، و الذين عجزوا عنه نهائيا ،مضمونة ."

اما في الباب الثاني المتعلق بتنظيم السلطات في فصله الثاني الخاص بالسلطة التشريعية، فتتضمن المادة مئة و اثنان و عشرون منه تشريعات البرلمان المخولة له من قبل الدستور في الشق رقم ستة عشر و القواعد العامة المتعلقة بالصحة العمومية و السكان، اما الشق الثامن عشر فينص على:" القواعد العامة المتعلقة بقانون العمل و الضمان الاجتماعي ،و ممارسة الحق النقابي. اما الشق التاسع عشر فينص على :" القواعد العامة المتعلقة بالبيئة ،و اطار المعيشة ، و التهيئة العمرانية، اما العشرون فينص على :"القواعد العامة المتعلقة بحماية الثروة الحيوانية و النباتية". و في الشق الحادي و العشرين نجد حماية التراث الثقافي و التاريخي و المحافظة عليه.[1]

و بعد كل هذه المنعرجات الحاسمة و التحولات الفاعلة في مسار الجزائر، عرفت مرحلة اخرى و هي مرحلة مجيئ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى الحكم على مدى اربع عهدات رئاسية ،مدة كل واحدة منهم خمس سنوات

[1]التعديل الدستوري 1996 ،**مرجع سابق** .

ابتداءا من سنة 1999 الى يومنا هذا ،حيث عرفت نهاية سنة 2015 بداية التحضير لدستور جديد الذي صدر في الثلاثي الاول من سنة 2016 و الذي نص على عدة بنود و مواد هامة [1]،حيث نصت المادة الثانية من الفصل الاول المتعلق بالجزائر، من الباب الاول المهتم بالمبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري و التي تنص على :"الاسلام دين الدولة". اما المادة الثالثة مكرر فتنص على: "تمازيغت هي كذلك لغة وطنية رسمية". كما تنص المادة الثالثة و الخمسون من الفصل الرابع المتعلق بالحقوق و الحريات على:"الحق في التعليم مضمون" ، كما ان للدولة السهر على تنظيم المنظومة التربوية مع مجانية التعليم و اجبارية الاساسي منه، ضمان المساواة في الالتحاق بالتعليم و التكوين المهني.

وتنص المادة الرابعة و الخمسون علي :"الرعاية الصحية حق للمواطنين" و المادة الرابعة و الخمسون مكرر: "تنص على تشجيع الدولة على انجاز المساكن"، "كما تعمل على تسهيل حصول فئات محرومة من السكن". اما نفس المادة مكرر اثنان تدعم :"للمواطنين الحق في بيئة سليمة و يحدد القانون واجبات الاشخاص الطبيعيين و المعنويين لحماية البيئة".اما المادة الخامسة و الخمسون فتدعم لكل المواطنين الحق في العمل، مع ضمان الحق في الامن و الحماية و النظافة اثناء العمل وكذلك الحق في الراحة وفق كيفيات ممارسة العمل من قبل القانون، اضافة الى حق العامل في الضمان الاجتماعي، و منع و معاقبة عمالة الاطفال دون سن العمل القانونية و المحددة بستة عشر سنة. اما المادة الثامنة و الخمسون فتحدد حماية الدولة للاسرة و المجتمع، و ذلك بتكفلها بالاطفال المتخلى عنهم و مجهولي النسب ،و تسهيل استفادة الفئات الهشة من امتيازاتها المقدمة لهم ،اضافة الى ادماج جميع المواطنين في الحياة الاجتماعية، و حماية الاشخاص المسنين من قبل الاسرة والدولة اضافة الي الجانب الثقافي الذي حظي بنص المادة الثامنة و الثلاثون و المتعلقة بحرية الابداع و التأليف مع ضمان ضبط وسائل الاعلام و التبليغ بالامر القضائي ،ناهيك عن حرية البحث العلمي و ترقيته. اما في جزئها الثاني المكرر فتنص على: "الحق في الثقافة مضمون للمواطن"، "تحمي الدولة التراث الثقافي الوطني المادي و غير المادي ،و تعمل على الحفاظ عليه".[2]

2. المرتكز التاريخي :

طيلة قرن و اثنان وثلاثون سنة من الاستعمار الفرنسي ،جاءت مرحلة الحسم و قلب موازن القوى لصالح الجزائري ،الذي افتك الحرية و الاستقلال و السيادة الكاملة في الثاني من جويلية من سنة 1962، حيث

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**التعديل الدستوري 2016**.الجزائر ،2016.
[2] التعديل الدستوري 2016،**مرجع سابق .**

اصبحت الجزائر مستقلة واستعدت طلائع القوات العسكرية الفرنسية لمغادرة البلاد .و توجب على الدولة الجزائرية المتحررة بناء نفسها بنفسها ،مع الخروج من حالة التخلف الى دائرة البناء و التشييد .فبدأت تتباين ملامح دولة المغرب الاوسط على شتى المجالات : السياسي ،العسكري ، الاقتصادي و الاجتماعي بعد ما كان مجرد موقع جغرافي خاضع للاستبداد و الاستعباد الفرنسي له و لسكانه .

حيث عرفت تلك الرقعة الجغرافية بعد استقلالها و استكمالها لمفهوم الدولة باركانها من شعب و سيادة و غيرها من الاركان، عدة مراحل في البناء. انطلاقا من مبادئ و ركائز هامة تتمثل في الاسلام الذي اعتمدته دين للدولة و اتخذت من قواعده اساس لبناء الدولة ،ناهيك عن العروبة و الامازيغية التي تعتبر موضع اهتمام و محل عمل بهما.[1] ان التاريخ الجزائري المعاصر، منذ الاستقلال عام 1962 حتي انهيار الحزب الواحد– جبهة التحرير الوطني– بعد احداث 05 اكتوبر من سنة 1988. و دخول الجزائر في حراك تاريخي كبير، بسبب انتخابات تشريعية التي جرت في 26 ديسمبر 1991، و ادت الى صراع دام لازيد من عشرية من الزمن.[2] بين السلطة الحاكمة و حزب الجبهة الاسلامية للانقاذ. زاعمة هذه الاخيرة فوزها في الانتخابات و تزوير التشريعات من قبل الهيئة المتصارعة معها [3]. و استمرت الظروف الصعبة، الى ان ظهرت بوادر الانفراج بعد مجيئ عبد العزيز بوتفليقة الى الحكم. و تجسيد ما وعد به في استرجاع الامن و ذلك من خلال مشروع الوئام المدني، والذي تمت المصادقة عليه في استفتاء شعبي في 16 سبتمبر 1999، و اسفرت نتائجه على التصويت "بنعم" بنسبة 98.6%. و بقيت الاوضاع على جميع الاصعدة في تحسن . الى ان قرر رئيس الجمهورية قانون امني اصلاحي ثاني تمثل في ميثاق السلم و المصالحة الوطنية الذي انتهى باستفتاء شعبي اجري في 29 سبتمبر 2005، الذي حصل على موافقة بنسبة 97 %. و هكذا بقيت الاوضاع الامنية في تحسن الى غاية يومنا هذا و في زمن العهدة الرابعة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة. حيث يعد استتباب الامن في الوطن بمثابة اساس ترتكز عليه مختلف المجالات التنموية الاقتصادية، الاجتماعية و حتى المجال السياسي و كدا هيبة و مكانة البلاد داخليا و خارجيا[4]. و بعد كل هذه الاحداث و النجاحات الواضحة المجسدة واقعيا على الاراضي الجزائرية

---

[1] بنجامين ستورا، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962–1988.**(ترجمة : صباح ممدوح كعدان). سوريا: دمشق ، وزارة الثقافة منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ،2012، ص05.

[2] يحي ابو زكريا ، **الجزائر من احمد بلة الى عبد العزيز بوتفليقة** . الجزائر، د ت، ص61 .

[3] مجمع نوفمبر ،**جبهة التحرير الوطني من التحرير الى الحريات، انتخابات تشريعية 26 ديسمبر 1991.الجزائر**. 1991، ص،ص 05،06.

[4] رشيد تلمساني، **الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الكبرى و المصالحة الوطنية.** بيروت: **مؤسسة كرانفي للشرق الاوسط،** 2008، ص-ص 05-09.

،اصبحت الحكومة و مؤسساتها تنتهج سياسات عامة في المجال الاجتماعي بغية تحقيق مطالب و مطامح الشعب من جهة ، و تجسيد و كسب شرعية النظام الحاكم على المحكومين او الرعية من جهة اخرى .[1]

المطلب الثاني : المرتكز الاجتماعي و الاقتصادي:

تباينت و تعددت مرتكزات السياسات العامة الاجتماعية في الجزائر ،وفق عدة مؤشرات تتوافق و قيم المجتمع، و عادته ،و انتمائه الى الوطن الاسلامي، العربي، الامازيغي، مع تاثير هذا الانتماء على المرتكز الاجتماعي للسياسات العامة الاجتماعية، اما المرتكز الاقتصادي فيتماشى مع الوجهة الاشتراكية التي تبنتها الدولة غداة الاستقلال، و ماتبعها من تغيير للاتجاه على مر الزمن وفق اليات توافق النظام الاقتصادي العالمي

1.المرتكز الاجتماعي :

مع دخول السلطات الاستعمارية، الجزائر عملت الهيمنة الفرنسية على تفريق الوحدة القومية و الوطنية للشعب الجزائري ، بكل الاساليب الدنيئة من اجل طمس الهوية الوطنية و القومية و الاستحواذ عل المؤسسسات الاجتماعية اما لخدمت المصالح الفرنسية الاوروبية ،او لتعطيل الية عملها الفعال او في اوساط المجتمع الجزائري مثل كسر دور الزوايا ،المدارس القرانية ،المساجد و حصر عملها. وذلك سعيا منها لتحقيق مشروعها الاستيطاني.كما قامت ايضا بتحطيم اركان المجتمع الجزائري، سواء كانت القبيلة ،او الهيئات القيادية التي تعمل على الاصل ،المال او الزعامة الدينية لكن مع كل هذا و اكثر عمل الشعب الجزائري على استرجاع كرامته و حريته و وطنه و كل ما سلب منه طيلة قرن و اثنان و ثلاثون سنة من الزمن.[2] اذ حصل الجزائريون على مبتغاهم في الخامس من جويلية 1962.

كما تميزت فترت ما بعد الاستقلال بصراعات و تناقضات بسبب الاستفادة من ارث المعمرين الذين غادور البلاد و تركوا ممتلكاتهم ،مما ادى الى تشكي قاعدة اجتماعية برجوازية ذات امتيازات نسبية.[3]

اما الجانب الثقافي، الفني و الادبي فعرف هو الاخر اهتمام حكوميا بالغا معتبرا اياه صورة عاكسة للمجتمع الجزائري وواقعه المعاش ،او لسان حاله و الناطق باسم الشعب الجزائري. فاستهدفت الثورة الثقافية المقومات الشخصية الوطنية بغية استعادتها و التي مسها الاستعمار كاللغة ،و الدين و كذلك بناء انسان جزائري مسلم

[1] الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد onefd ،**التحول الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر**.(منشورات oned، الوحدة التعليمية رقم 1،الجزائر، دت، ص-ص07-08). http://www.onefd.edu.dz

[2] فرحات عباس ،**ليل الاستعمار**. (ترجمة:ابو بكر رحال). المغرب: مطبعة المحمدية ،2002 ،ص130.

[3] عبد العلي دبلة،**الدولة الحديثة الاقتصاد ،المجتمع ،السياسة**. القاهرة دار الفجر، 2004،ص 12.

جديد منفتح على العصر ،يعتز بدينه ووطنه ،و حضارته الاسلامية ،كما استهدفت اعادة الاعتبار للعربية التي يجب ان تصبح لغة العلم و الحديد و الفولاذ حسب تعبير الرئيس هواري بومدين و لذلك سطرت اهداف مرجوة من تلك الثورة تتمثل في التأكيد على الهوية الوطنية الجزائرية ، وتقويمها ،و تحقيق التنمية الثقافية بجميع اشكالها.الرفع الدائم لمستوى التعليم الدراسي و الكفاءة و اعتماد اسلوب في الحياة ،ينسجم مع مبادئ الاشتراكية.

و هذه الاهداف لها نهايا بعيدة المدى حيث من خلال الثقافة التي يكتسبها الفرد سيؤدي الى التغيير في البنيات الاجتماعية ،و القضاء على التخلف الاجتماعي و الاقتصادي كذلك محاربة كل اشكال العنصرية و التمييز و العنف في المجتمع و الافكار التعصبية ،حيث لا يمكن انكار الدور الذي تقوم به التربية و التعليم و الثقافة في تطوير الشخصية الوطنية ،و الهوية الجماعية ،و اقامة مجتمع متوازن متشبث باصول دينه و تاريخه.[1]

و في هذا النطاق اقتحمت الثورة الثقافية ابواب المعاهد و الجامعات، و تغيرت بنيتها تغيرا عميقا حيث تم اصلاح التعليم العالي ،و المعاهد و اصبحت الجامعة مؤسسة وطنية في خدمة التنمية.[2]

ناهيك عن الرغبة في جعل التنوع الاجتماعي و الثقافي مصدر قوة ،تسمح للجزائر المتطورة ان تلعب دورا هاما في التفاعل الحضاري ،و التعمق العربي الاسلامي ،و مايحمله من تراث غني متنوع ،يجعل من الجزائر قوة رئيسية في جميع التفاعلات التي تجري في محيطنا ،و بشكل عاملا رئيسيا في حفظ الكيان ،و حماية الهوية الوطنية، تطوير افكار الفرد رغم الاختلاف الجغرافي ،لانها مهد مختلف المسيرات الاقتصادية السياسية ...[3]

2. المرتكز الاقتصادي:

ورثت الجزائر عن الاستعمار وضعا اقتصاديا مترديا يعرف ضعف في الهياكل القاعدية الاقتصادية ،و انعدام الطرق و الاليات الاقتصادية ،ناهيك عن افتقارها لقواعد و قوانين تنظيمية للسياسة الاقتصادية ،سوى تبنيها للنظام الاشتراكي باساليب و ميكانيزمات هشة.

حيث عرف الاقتصاد الوطني تبعية اقتصادية للاقتصاد الفرنسي ،تمارس الدول الكبرى من خلاله كل الوان الاستغلال و الاحتكار في مختلف المجالات الاقتصادية من زراعة ،صناعة ،تجارة و تكنولوجيا. لكن لم ترضخ

---

[1] محمد العيد مطمر ،**هواري بومدين رجل القيادة الجماعية**.الجزائر: دار الهدى، 2003،ص 63.

[2] سليمان الرياشي و اخرون ،**الازمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية.** لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية ،1996 ،ص 450.

[3] الامانة التنفيذية للجنة المركزية لجبهة التحرير الوطنية ،**محاور و خلاصات اولية للمساهمة في مناقشات و اعداد البرنامج السياسي لجبهة التحرير الوطني** ،الجزائر ،جوان 1989،ص02.

الجزائر للوضع الا وقامت باتباع سياسة التاميمات ،حيث قامت بتاميم اراضي المعمرين و تطبيق نظام السير الذاتي سنة 1963 ،كما قامت بتاميم بنك الجزائر صك و اصدار عملة وطنية متمثلة في الدينار الجزائري .

في جانفي 1963 ،ثم في ماي 1986 قامت بتاميم جميع البنوك الاجنبية ،ثم في نفس السنة و الشهر قامت بتاميم كل المناجم ،و الشركات الخاصة بالتامين و التجارة الخارجية و قطاع النقل ،و في 24 فبراير 1971 استكملت سياسة التاميمات بتاميم المحروقات. مع اتباعها للنمط الاقتصادي الاشتراكي متأثرة بالنظام الاشتراكي السوفياتي و دعمه لاستقلالها على جميع الاصعدة خاصة السياسي و الاقتصادي. اضافة الي اتباع جملة من المخططات ،

فتعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكييف و الاستقرار في الاتفاقيات مع النقد الدولي ،لاول مرة في ماي 1989و الاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة . و بعدذلك بدأت اتفاقيات الجزائر مع البنك و الصندوق في تزايد ،مع زيادة شروطها المجحفة ضد الاقتصاد الجزائري ،و مختلف السياسات ،رغم بدايات و عداد تسديد اقساط الديون التي كانت على عاتقها عبر اجال محددة.[1] لكن اجبرت الجزائر على الانفتاح على الاقتصاد العلمي و عملت على خوصصة الاقتصاد ، وفتح المجال امام القطاع الخاص معتبرة اياه قوة اقتصادية و اجتماعية مكملة و مندمجة في التنمية الوطنية ،وفق المخططات الوطنية و الاختيارات الاساسية للبلاد ،دون اهمالها للقطاع العام الذي تعتمد عليه كقاعدة استراتيجية اساسية للتنمية الوطنية .[2] و بقيت حالة الاقتصاد الجزائري حرجة ،و تفرق عدة ازمات داخلية و خارجية ،لكن بعدما حل السداسي الثاني من سنة 1999 ،بدا الاقتصاد الوطني في انتعاش لما تعهد به عبد العزيز بوتفليقة قبل مجيئه لسدة الحكم ،و توعدته بالاصلاح الاقتصادي و اعادة هيكلته. فعرفت الوضعية الاقتصادية نجاحا نسبيا في ضبط التوازنات المالية و النقدية على المستوى الكلي ،حسب ما اقر به نائب رئيس البنك الدولي نهاية شهر ماري من سنة 2001 ،بان الاقتصاد الجزائري يحمل مؤشرات ايجابية من بينها ارتفاع الناتج الاجمالي الخام بمعدل 4.5 % مابين سنة 1998–1999 و الى 6.2 % سنة 2000 ، هذا الارتفاع يرافقه زيادة في قيمة الصادرات ،التي بلغت 10.8% سنة 2000 الى 10.8 % ،ثم انخفضت الى 9.4 % سنة 2001 ،لكن هذا الانخفاض لا يستدعي القلق على خطورة الوضع .[3] ان هذا الارتفاع ناتج عن تحسين الوضعية الاقتصادية في معظم

[1] مدني بن شهرة ، **سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية** .الجزائر: مطبعة دار هومة ،2008 ، ص-ص 116-127.

[2] الامانة التنفيذية للجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني ،**مرجع سابق** ،ص-ص27-29.

[3] بطاهري علي،"سياسات التحرير و الاصلاح الاقتصادي في الجزائر" ، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**. ع 01 ،الجزائر :جامعة الشلف ، د ت ، ص-ص 183-189 .

قطاعات الاقتصادية و بدات مؤشرات التعاملات الاقتصادية الداخلية و الخارجية في ارتفاع و تزايد الى يومنا هذا ،و بناء على ماتقدم اضحت عملية اعادة تاهيل المؤسسات الجزائرية، امر ضروري لحمايتها من المنافسة، و بالتالي تحقق لها بعض المميزات التنافسية الذي تضمن لها البقاء و النمو في محيط اقتصادي تنافسي ، و من هذت المنطق قامت وزارة الصناعة و اعادة الهيكلة الجزائرية بعداد برنامج و طني يمتد من سنة 2000 الى 2008 ،لاعادة تاهيل المؤسسات العمومية و الخاصة ،كما يهدف الى تنظيم و تكييف انظمة الانتاج ، و تحديثها تماشيا مع اعادة التاهيل الى ثلاثة مراحل ، حيث تشمل الاولى 150 مؤسسة مابين 2000 و 2002 و الثانية 200 مؤسسة من سنة 2003 الى 2005 ،و الثالثة الى 300 مؤسسة مابين 2006 و2008 حيث تتكفل الدولة بتغطية 70 % من نفقات التاهيل و 15 % من تكلفة التجهيز. [1] و مع مرور السنوات توسعت و زادت العمليات الاقتصادية الجزائرية حيث بلغت نسبة الصادرات سنة 2010 ب 26.4 % خاصة في مجال المحروقات ،حسب ما اعلن عنه ،محافظ بنك الجزائر محمد لكصاصي ،في عرضه للتقرير السنوي للتطورات الاقتصادية و النقدية في 2010.[2] لكن حسب تقرير مركز الجزيرة للدراسات ان بين عام 2011 و منتصف عام 2014 تهاوت اسعار برميل البترول من اكثر من 100 دولار الى اقل من 50دولار. الامر الذي اثر على الاقتصاد الجزائري بشكل كبير لانه اقتصاد ريعي، مما دفع بالدولة الى اعلان و تبني سياسة التقشف حيث انخفضت صادراتها وعلى راسها صادرات المحروقات بشكل كبير مع ضعف عائداتها لضعف سعرها.[3] اما مع مجيئ سنة 2015 انخفضت معدلات النمو الاقتصادي ،مع ترقب البنك الدولي لبلوغ معدل النمو و عدم تجاوزه لنسبة 09 % باعتبار الجزائر بلد ريعي بامتياز ،يعتمد على مداخل المحروقات بنسبة تفوق 97%، كما اعلن ايضا البنك مع تطبيق الجزائر لقانون المالية الجديد لسنة 2016، فان نسبة النمو الاقتصادي قد تصل الى 4.6 % ، و تضخم بنسبة 4%. و سجل رصيد الخزينة الاجمالي عجزا بقيمة 2452 مليار دج ،في حين سيحتفظ صندوق ضبط الايرادات باحتياطات بقيمة 1797 مليار دج ،نهاية 2016 حسب بيان وزارة المالية. [4]

المطلب الثالث :المرتكز الايديولوجي و السياسي :

[1] كربالي بغداد ،"نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر" ،**مجلة العلوم الانسانية**.ع 08، الجزائر :جامعة محمد خيضر بسكرة ،جانفي 2005 ،ص-ص 14-18.

[2] محمد لكصاصي ،**التطورات الاقتصادية و النقدية في 2010** ، عرض التقرير السنوي لبنك الجزائر ، الجزائر، 25 اوت 2010، ص-ص 01-03.

[3] كارول نخلة، **تحد وفرصة للاصلاح الاقتصادي بالجزائر.** تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الاثنين 21 ديسمبر 2015 ، ص،ص 02،03.

[4] سارة نوي ،"النمو الاقتصادي في الجزائر لن يتجاوز 09 بالمئة خلال 2016" ، **جريدة الفجر يومية جزائرية**.الاربعاء 30مارس 2016 ، ص 02.

تعددت المرتكزات المساهمة في صنع السياسات العامة الاجتماعية في الجزائر. واختلفت لتاثرها بعدة نقاط اساسية مرت بها الجزائر ،حيث عملت هذه الاخيرة على مسايرة هذه النقاط و التعامل معها ،لمواكبة العالمية.

1. المرتكز الايديولوجي :

بعد الاستقلال مباشرة شهدت الجزائر تغيرات في مختلف الميادين تمثلت اهمها، في صعود سلطة وطنية للحكم، وتغيرت موازين القوى داخل المجتمع الجزائري. لقد كان على الدولة حديثة العهد ان تواجه التركة الاستعمارية بكل ثقلها ،و كان في مقدمة الاولويات الوطنية المستعجلة ،بناء دولة تكون قادرة على تسيير شؤونها ،و حفظ امنها من جهة ،و مواجهة اعباء الاستقلال من جهة ثانية .[1] ناهيك عن التصدي لسياسات التجهيل ،و هدم البنى و المنشئات القاعدية الاقتصادية و الهياكل المادية و البشرية ،و غيرها من اليات الظلم و الاستبداد.[2]

و بعد تجاوز الدولة الجزائرية للسنوات الاولى من الاستقلال التي اعتمدت فيها على مخلفات الانظمة، القوانين، السياسات و المنشئات الاستعمارية تبنت النهج الاشتراكي ،و انشغلت بوضع انظمة تسيير لمختلف مؤسساتها ،خاصة المؤسسة السياسية و الاقتصادية باعتماد سياسة تنموية تتماشى و قضايا العالم الثالث ،باعتبار الجزائر منه. اذ تهدف الى اقامة مجتمع العدالة الاجتماعية ،و تحقيق التحرر من التبعية و الهيمنة بكل اشكالها .[3]

و هذا ما أكدته و دعمته الياتها التنظيمية ،و القانونية انطلاقا من دستور 1963 و ميثاق 1964،على المحاور الاربعة الكبرى للاشتراكية .

اما ميثاق 1964 و دستور 1976 فاكد الاطر الايديولوجية التي ينبغي ان تقود عمليات بناء الدولة في ابعادها الفلسفية ،الاقتصادية ،الاجتماعية و الثقافية ،و تم تحديد برامج العمل السياسات الكبرى ، و الاستراتيجيات التنموية ،لبناء دولة اشتراكية حديثة ،كما حدد الميثاق المحاور الكبرى لبناء الاشتراكية ، تحقيق ثورة ثقافية ، ورفع المستوى التعليمي، و الثقافي، ومكافحة الجهل ،و اقامة ثورة صناعية ،تعمل عل احداث تحولات عميقة في الاقتصاد الوطني ،و تحفيز القطاعات الاخرى على النهج الاشتراكي و ابراز الطابع الجمهوري للدولة . لكن

[1] يعيش حرم خزار وسيلة ،**تدريس علم الاجتماع بين العلوم و الايديولوجيا.**(رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع ،كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية ،جامعة منتوري قسنطينة ،2001، ص،ص258،257).
[2] نعمان احمد الخطيب،**الوجيز في النظم السياسية.** الاردن :عمان ،دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 2011،ص 404.
[3] خزار ،**مرجع سابق**. ص258.

بعد مرور سنة او اكثر من العمل به غيرت الدولة الجزائرية وجهتها ،نحو تغير جزئي غير جذري [1] خاصة في اواخر النصف الثاني من رئاسة الشاذلي بن جديد للجمهورية الجزائرية في الفترة الممتدة مابين 1979 و 1992. اما الفترة االممتدة مابين حكم بن جديد و اليمين زروال عرفت حالة الفراغ المؤسساتي،و تعيين المجلس الاعلى للدولة دامت بعض سنوات من 1992 الى 1995 ،ليتم انتخاب الجنرال اليمين زروال ،وزير الدفاع رئيسا للدولة في اول انتخابات تعرفها الجزائر ،ثم يلي ذلك التصديق على دستور 1996. حيث عرفت فترته بداية انشاء عدة مؤسسات ،اهمها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ،مع بداية مزاولة عمل هذه المؤسسات نشاطها وفق الية عالمية جديدة ،تعرف بديناميكية اقتصاد السوق ،او اقتصاد الليبرالية الكلاسكية ،بعد نهجها، الليبرالية الاجتماعية. و بدات الدولة فاحتكاك بالنظام الخاص باقتصاد السوق خاصة طيلة الثلاث عهدات[2] . و بداية الرابعة من حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من 1999 الى الثلاثي الاول من السنة الجارية 2016. و حسب دراسة اجراها المنتدى الاورومتوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية ،حول اقتصاديات دول العالم ،حيث لم تتمكن الجزائر من تحقيق كل الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية المتوقعة ،من الانتقال الى اقتصاد السوق، موضحة انه لم ينجح بشكل تام في تجسيد و العمل بالالية العالمية ،بسبب ارتفاع نسبة البطالة ،في اوساط الشباب ،داعية اياها الى رفع النمو الاقتصادي الى 07 % للحد من تفشي هذه الافة .

كما كشف المنتدى ،في تقريره الاخير المتعلق ،بالشراكة الاورومتوسطية ،الصادر مؤخرا بباريس ،ان الاقتصاد الجزائري ابدى نتائج هزيلة ،خلال السنوات الاخيرة ،موضحا انه ،على الرغم من ان الجزائر ،بعيدة عن الاظطرابات التي تعرفها المنطقة ،الا ان اقتصادها يبدي نتائج ضعيفة مقارنة بما كان متوقعا ،و ابرز المنتدى ان الانتقال ،نحو اقتصاد السوق الذي انتهجته الجزائر نهاية ثمانينات القرن الماضي ،و بداية تسعينياته لم يتحقق ابدا بشكل تام ،رغم مرور قرابة ربع قرن.في مقابل ذلك ،قال المقررون ان التدبير الجيد للدين ،الذي واجه ،منحى متصاعدا لاسعار النفط ،لان الحكومة ،ليست قادرة على خلق عدد كاف من مناصب الشغل ،عالية التاهيل ،و ذلك بسبب التفاوت و الاحتلال القائم بين العرض و الطلب على سوق العمل ،و تاثير القطاع ،غير المهيكل بصلات التشغيل ، و عليه قدم كل من البنك الدولي و صندوق النقد ،جملة من النصائح بصدد زيادة النمو الاقتصادي الى اكثر من 07 % من التناتج الاجمالي ،و توسيع النشاط الاقتصادي ،مع تحسين مناخ الاعمال و جذب الاستثمارات الخارجية ،و تحقيق الاندماج الاقليمي المساهم في التكامل

[1] فخر الدين ميهوبي ،**اشكالية بناء الدولة في المغرب العربي ،دراسة في تطور دولة بعد الاستعمار.** مصر :مكتبة الوفاء القانونية للنشر ،2014، ص-ص 94-104.

[2] عبد الناصر جابي ،واخرون ،**كيف يصنع القرار في الانظمة العربية ،دراسة حالة ،الاردن ،الجزائر ،السعودية،السودان، سورية، العراق ،الكويت ،لبنان ،مصر ،المغرب ،اليمن**. لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010، ص-ص 86-88.

الاقتصادي ، الذي بات امرا ضروريا لمواجهة تحديات الازمات الجديدة للاصلاحات المنتظرة ،من جهة اخرى اكدت الجمعية الاورومتوسطية ان الاقتصاد الجزائري رهين مداخيل المحروقات ،التي تمثل 98% من الصادرات اي مايعادل 40% من الناتج الداخلي الخام. مشيدة بصعوبة الواقع المالي الدي تعيشه الجزائر ،و حسب التقرير يوضح ان الحكومة عازمة ،على تطبيق برنامجها الاستثماري ،بهدف توسيع مجالها الاقتصادي ،و تطوير كفاءاته ،و بنياته التحتية ،و لكن هذه التدابير التحفيزية ،تم كبتها بسبب البيروقراطية و العراقيل المؤسساتية.

و اشار المصدر نفسه ان الواقع المعاش في الجزائر ،قد ابرزته بعثة لصندوق النقد الدولي ،الذي دعت الجزائر الى تقليص من رهانها للنفط ،و تحرير اقتصادها بشكل اكبر ،حيث اكدت تقارير اصدرتها مؤسستا بربتون وودز في واشنطن ان معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر كانت ضعيفة خلال 2013 ، مشيرة الى رغم تصدير الدولة الجزائرية للطاقة بشكل رهيب الا انها لم تحقق نموا كبيرا ،حيث بلغ العام الماضي 3.4 % مقارنة بنمو عام 2012 الذي لم يتعدى 2.5 % ،داعية اياه الى تنويع اقتصادها ،و التحرر من التبعية للمحروقات .[1]

2. المرتكز السياسي:

ورثت الجزائر دولة مابعد الاستقلال في الجزائر ،من فترتي الحركة الوطنية و ثورة التحرير الكثير من خصائصها ، و تركيبتها الدخلية ،و موازين القوى السياسية بين اطرافها الفاعلة ،و طرق تسييرها و علاقاتها المجتمعية ،حيث ورث النظام السياسي الجزائري من تلك المؤسسة الكثير من القيم و السلوكيات السياسية . كما انتجت المرحلة نفسها قاعدة للحزب السياسي و التعددية الحزبية، رغم رواج الفكرية المركزية غداة الاستقلال و التي مفادها :التعددية الحزبية فشلت في حل المسائل الوطنية ،بل زادت من تعطيلها . و على هذا المنطلق لم يتم سوى اختيار الاحادية الحزبية ،كنمطا للتسيير السياسي بعد الاستقلال ،خاصة بعد الارث المعتمد من قبل الدول حديثة الاستقلال ،من طرف الدول الكبرى اناذاك . مع عدم اتباع الجزائر لسياسة القطيعة التامة للموروث الفرنسي في بعض جوانبه المؤسسات سو القانونية و التنظيمية.

عرفت الدولة الجزائرية حديثة الاستقلال ،عدة صراعات داخلية و اخرى خارجية ،فالدخلية منها تتمثل في الاعلان الرسمي لمنع الاحزاب السياسية ،ليكون الحزب الشيوعي الجزائري ،و الاحزاب الجديدة كونها بعض زعماء الثورة ، امثال : محمد بوضياف و حسين ايت احمد على راس التنظيمات السياسية الممنوعة في سنة

[1] نوي، **مرجع سابق.**

1963 ،ناهيك عن عدة احداث مست الكيان الجزائري من الجهة الداخلية. اما الصراع الخارجي ،فتعددت الاهتمامات الخارجية للجزائر ، و على راسها الصراع الجزائري المغربي سنة 1963 .[1]

و مع كل هذا الا ان الجزائر عملت على تقويم نفسها بنفسها ،و التصدي لكل خطر او مشكل يمسها و يهدد كيانها و سلامتها الداخلية و الخارجية اضافة الى تعدد الرئاسات من احمد بن بلة غداة الاستقلال سنة 1965 ثم يله هواري بومدين من 1965 الى 1978 ،حيث عرفت كل فترة من الفترات السابقة احداث ،و سياسات و قوانين خاصة بها.و قد شهدت المرحلة البومدينية محاولة عودة الشرعية الشعبية ،خلفا للشرعية الثورية ،من خلال اجراء انتخابات محلية ،تشريعية و رئاسة بعد المصادقة على الدستور الجديد 1976 ،و التاكيد على مبدا الاحادية الحزبية .بعد وفاة محمد بوخزوبة ،وصل الشاذلي بن جديد ارضية الحكم في الفترة الممتدة مابين 1979 و 1992 . حاملا في طيات مهامه عدة توجهات ،و من ابرزها في السنوات الاولى من حكمه. [2]

التي تميزت بالهدوء النسبي لمختلف الاوضاع ، خاصة السياسية منها و على راسها التوازن الشكلي بين العديد من المؤسسات ،خاصة مؤسسة الحزب و منظماته الجماهيرية مثل الاتحادات. [3]

ان ضعف الكاريزما و الحضور السياسي ،تضعف لا محال دوره و فعاليته و بروزه في مختلف الجهات و المؤسسات الرسمية او غير الرسمية ، و عليه فعدم قدرة بن جديد في التمسك في زمام الامور ،ادت الى ضعف النظام و ضعف الدولة ككل .حيث عرفت المرحلة الثانية من حكمه عدة تجاوزات في مختلف الميادين خاصة الاقتصادية المرهونة بالسياسة ،فظهرت احداث 08 اكتوبر 1988 المنادية بعدة مطالب ،على راسها التعددية الحزبية ،اين طالب الجزائريون بالانفتاح الديمقراطي ،الذي نجم عنه عشرية سوداء .[4] عاشت الجزائر اوضاع داخلية و خارجية متدهورة ،حيث عرفت الفترة مابين حكم الشاذلي بن جديد و اليمين زروال الذي تقلد زمام الحكم من 1995 الى 1999 بالفراغ السياسي و المؤسساتي طيلة 4 سنوات من 1992 الى 1995.

عرفت فترة اليمين زروال بداية التحكم في الاوضاع ،و التاكيد على مبدا التعددية الحزبية بفوز حزب التجمع الوطني الديمقراطي في الانتخابات التشريعية لسنة 1997 بعدما ،ظهرت بوادر التعددية الحزبية ،بداية تسعينات

---

[1] جابي ،**مرجع سابق**، ص-ص 82-85 .

[2] عبد الرزاق مقري ،" التحول الديمقراطي في الجزائر رؤية ميدانية" ، **مجلة حركة مجتمع السلم** .الجزائر. دع، د ت ،ص،ص 04،05.

[3] مقري ،**مرجع نفسه** ، ص 09.

[4] عبيد هناء ،**ازمة التحول الديموقراط في الجزائر ،في التحول الديموقراطي في دول المغرب العربي** . القاهرة :مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ،2004 ،ص 149.

القرن الماضي في انتخابات تشريعية 12 يناير 1990 بفوز الجبهة الاسلامية للانقاذ "الفيس" ،لكن سرعان ما حلت الانتخابات و اغيت نتائجها ،و هذا مازاد في لهيب نار الفتنة في الجزائر .[1]

رغم الفترة الانتقالية و حكم مجلس الاعلى للدولة ، ما بعد حكم الشاذلي بن جديد ،عرفت الجزائر محطة رئاسية االخرى بقيادة محمد بو ضياف ،مدتها قرابة 07 اشهر من استقالة بن جديد في جانفي 1992 الى 29 جويلية من نفس السنة ،و هو يوم اغتيال سي الطيب الوطني المعروف ب بوضياف . ازداد التوتر و الصراع في الجزائر ،خاصة بعد وفاة بوضياف ،و تم استخلافه بعلي كافي لرئاسة المجلس الاعلى للدولة ،و اقيل رئيس الحكومة احمد غزالي ليحل محله بلعيد عبد السلام ،عرفت هذه الفترة الاهتمام اكثر بالجانب الاقتصادي. [2] لكن سرعان ما انتهت تلك المرحلة في اوت 1994 ،حتى و صلت حكومة مقداد سيفي ،الت باشرت عدة اصلاحات اقتصادية و بداية اعادة الجدولة ،مع عدم التمسك في الوضع السياسي و الامني لخطورته ،على اثر انتهاء ولاية على كافي الانتقالية ،تدخل الجيش ليعلن منصب رئيس الجمهورية، من اختصاص المجلس الاعلى للامن، الذي اعلن ان اللواء الامين زروال هو المرشح الوحيد لشغل منصب رئيس الدولة ،في مرحلة جديدة في تاريخ النظام السياسي الجزائري ،وصل زروال لساحة الحكم .معتمدا على اولوية استتباب الامن في اجندته ،في الفترة ما بين ،16 نوفمبر 1995الى 11 سبتمبر 1998، اثر فوزه في التشريعيات ،سمحت هي الاخرى باستعادة النظام لشرعيته المفقودة لزمن معين .قام زروال بتعيين احمد اويحي على راس الحكومة المجسد لعدة اصلاحات في مختلف المجالات ،خاصة مسيرة اعادة بناء المؤسسات السياسية التي نتج عنه التعديل الدستوري 1996.[3]

عملت الجزائر على رفع التحدي للتصدي للعشرية السوداء ،و مخلفاتها في الداخل و الخارج ،مع مبادرتها لعدة اصلاحات في مختلف المجالات ،على راسها السياسة ،معتبرة الوضع السياسي و الامني بمثابة ركيزة اساسية يعتمد عليها بمختلف المجالات ، و مع مجيئ عبد العزيز بوتفليقة جهاز الحكم بدات تظهر بوادر الاصلاحات ، من بداية اول عهداته الممتدة من 1999 الى 2004 اما الثانية من 2004–2009 ،فالثالثة من 2009 الى 2014 و العهدة الاخيرة من 2014 الى 2019.[4]

---

[1] سعيد بوشعير ،**النظام السياسي الجزائري** .الجزائر: دار الهدى ،1993،ص،ص 177،178.

[2] عبد الرزاق صاغور ،**بناء الدولة الجزائرية الحديثة ،دراسة تقيميه** .(اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية،كلية الاعلام والعلوم السياسية ،جامعة الجزائر ، 2008 ، ص 100).

[3] فخر الدين ميهوبي ، **اشكالية بناء الدولة في المغرب العربي ،دراسة تطور دولة ما بعد الاستعمار** . مصر : الاسكندرية ، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، 2014 ، ص، ص 212،211.

[4] المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ، **الانتخابات التشريعية في الجزائر تقدير موقف** .الدوحة :المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ،وحدة تحليل السياسات ،جويلية 2012 ، ص02 .

حيث عرفت المراحل البوتفليقية عدت اليات اصلاحية ابرزها في بداية العهدة الاولي الوئام المدني، الذي حقق باستفتاء شعبي في 13 جويلية 1999 ،اسفرت نتائجه على تصويت الشعب بنسبة 98.6% ، ولزيادة دعم الميكانيزمات الاصلاحية ،دعا عبد العزيز بوتفليقة لقانون اصلاح ثاني يتمثل في قانون السلم و المصالحة الوطنية ،المدعم باستفتاء شعبي في 14 اوت 2005 و المسفر على نتيجة 97% موافقة للمشروع .[1]

عرفت الدولة الجزائرية مسارات هامة ،ساهمت في تغيير موازين القوى نحو الافضل حيث عملت الحكومة الجزائرية ببرامجها المساندة لبرنامج رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ،على اعادة هيكلة الوضع السياسي و المنتهج وفق التعددية الحزبية رغم سيطرة حزب الاغلبية ،حزب جبهة التحرير الوطني على زمام الامور. [2]

باعتبار الجزائر دولة من العالم العربي ،شهدت احداث فيحكم بوتفليقة متؤثرة بالاحداث العربية،التي تأثرت هي الاخرى باحداث 11 سبتمبر 2001 على المستوى الداخلي و الخارجي ،وفق الضغوطات الخارجية من الدول العظمى و على راسها الولايات المتحدة الامريكية ،هذه الاحداث غيرت موازين القوى العربية ،وزعزعت كيانها. [3]

شهدت فترات حكم بوتفليقة انتعاش على عدة مستويات خاصة الجانب السياسي و الامني الداخلي و الخارجي، لكن بظهور عوامل الفتنة بالخارج و المؤثرة في الجزائر،ظهرت بوادر ازمات مؤقتة ،لكن بفضل حنكة الجزائر و مؤسساتها ،وتجاربها التي خاضتها سابقا ،تمكنت من التصدي لها ،وقمعها في الزمن الاول لبدايتها ،مثل ازمة "الزيت و السكر" ،التي سببها الارتفاع الباهض في اسعار المواد الاساسية و الاكثر استهلاكا و انطلاق الاحتجاجات الشعبية ،التي مست العديد من المناطق، في بداية جانفي 2011 اضافة الى مرض الرئيس.[4]
و اشتعال فتيل نار الاحداث العربية ،ما سمي "بالربيع العربي" لكن رغم كل هذه الا ان الجزائر بقيت مستعدة للتصدي لاي خطر او مشكل يؤثر على سلامتها ،وفق عدة اليات تنظيمية ،مؤسساتية على مختلف الاصعدة.[5]
اضافة الى زيادة الوعي القومي لدى الشعب الجزائري ،الذي تفاقم–الوعي–بعد العشرية السوداء التي قضاها سابقا ،اضافة الى معرفته بمآل الدول العربية بعد النزاعات الداخلية التي شهدتها.[6]

---

[1] تلمساني ،**مرجع سابق** . ص-ص 06-09.
[2] نبيل بوبيبة ،**الاليات السياسية لاسترجاع الامن في الجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة** . (رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،معهد البحوث و الدراسات العربية ،جامعة الدول العربية ،مصر، 2006-2008 ،ص،ص 14،13).
[3] عاشور طارق ،**تجارب الاصلاح السياسي العربي بعد حراك 2011:الحالة الجزائرية اطار للتحليل** .(قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة سعيدة) ،2011 ،ص 07.
[4] عبد الناصر جابي ،**الحركات الاحتجاجية في الجزائر يناير2011**.المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ،2011، ص 10.
[5] حسن الانباري و اخرون ،"الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية" ،**مجلة شهرية الشرق الاوسط** . ع22، الاردن ،مركز دراسات الشرق الاوسط ،2012 ،ص 16 .
[6] جابي ،**مرجع سابق** . ص11.

المبحث الثاني : مراحل تطور السياسات العامة في االجزائر :

عرفت الجزائر مراحل مهمة في تاريخها ،اثناء الاستعمار الفرنسي الذي تجاوز عمره القرن و الاثنان و الثلاثون سنة ،و بعد استقلالها الى غاية اليوم متأثرة بتلك المراحل ،التي ابدت تجاهها سياسات عامة اجتماعية مختلفة .

المطلب الاول : السياسات العامة الاجتماعية في العهد الاستعماري :

عاشت الجزائر فترة من الرفاهية ابان الحكم العثماني ،باعتبارها ولاية عثمانية ،لكن بانهيار الدولة العثمانية، كثرت الاطماع ضد دويلاتها و على راسهم الجزائر التي انتهكت ،من قبل الاستعمار الفرنسي ،الذي عمل على تسخيرها لصالحه .

حيث عرفت الفترة الاستعمارية في الجزائر تباين في الزيادة الطبيعية للسكان ، منذ دخول الاستعمار ،فبعد ان نما السكان بالتدريج و تضاعف عددهم في الفترة الممتدة ما بين 1876 و 1911 ،و انخفض معدل النمو بعد ذلك نتيجة لما فقد في الحرب العالمية الاولى ،من ضحايا و غياب الكثير من الشباب في جبهات القتال ،اضافة الى تاثر البلاد بالقحط الذي حل سنة 1920 ،لذلك لم يزد عدد السكان سنة 1921 على 4.925.000 نسمة ،ثم اخذ المنحى السكاني في الارتفاع ،على الرغم من هجرة كثير من الجزائرين للعمل بالعاصمة الفرنسية.[1] حيث بلغت نسبة الزيادة السكانية 23.8 % فيما بين 1936،1948 ،ثم انخفض الى 10% مابين 1948،1952[2]، و بعدها عاد الى الارتفاع مرة ثانية ،فالبرغم مما سببته الحرب العالمية الثانية من ويلات و ضحايا بلغ عدد السكان 8.490.000 نسمة سنة 1956 .[3]

حيث شهدت الفترة الممتدة مابين 1952 و 1956 ارتفاع معدل المواليد ،بسبب ارتفاع معدلات الزواج ،و في الفترة الممتدة مابين 1956 و 1961 انخفض معدل المواليد عن الفترة التي سبقته فوصل 33 في الالف سنة 1956 ،ثم نزل الى 31 في الالف سنة 1957 ،ثم عاد الى الارتفاع سنة 1956 الى 39 في الالف، و يعود ذلك الى الاثار الناجمة عن حرب التحريرية ،اضافة الى زيادة عدد الوفيات ،خاصة في الفترة 1956 و 1961 ،و بالنسبة للسكن فان اكثر من 32 % من المساكن التي يقيم بها الجزائريون كانت هشة ،و مع زيادة رغبات

---

[1] عبد الفتاح محمد وهيب ،**في جغرافية السكان** .لبنان :بيروت ،دار النهضة العربية ،1976 ، ص 212.
[2] السعيد مربيعي ،**التغيرات السكانية في الجزائر 1936-.1966.** الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب،1984 ،ص 117.
[3] وهيب ،**مرجع سابق.** ص 213.

فرنسا الاستيطانية ،وسعت من مشاريعها الاستعمارية ،حيث قامت السلطات الفرنسية بانجاز سكنات حضرية حسب مشروع قسنطينة، بلغت 20.000 مسكن في السنة لكن باقل التكاليف ،وازدادت وضعية الاسكان في الجزائر سوءا بسبب انخفاض معدل الانجاز من جهة ،و الدمار الذي اصاب القرى و من جهة اخرى .[1]

اضافة الى النماذج جمع فيها المواطنين لعزلهم عن الثورة الى غاية الاستقلال ،ففي صائفة 1955 شرعت لاادارة الفرنسية في ترحيل السكان و جمعهم في قرى محروسة ،محاطة باسلاك شائكة غير بعيدة عن معسكرات الجيش الفرنسي ،كما تنهدم فيها ايضا المرافق العامة الضرورية كليا ،و التحرك داخلها مراقبا و لا يجوز للاشخاص التنقل بحرية،[2] وسعت السلطات الفرنسية عدد المحتشدات في الولايات الكبرى خاصة الجزائر،قسنطينة ،وهران .الى غاية 1961 ب 4766 مركز احتشاد و 3826647 محتشد .[3]

اما الجانب الاجتماعي للجزائر ،فازداد سوءا ، بعدما استعملت السلطات الاستعمارية ،كل الاساليب الدنيئة ،من اجل الاستحواذ على المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية ،و توجيهها لخدمة المصالح الفرنسية و الاوروبية ،سعيا منها لتخفيف مشروعها الاستيطاني.[4] حيث استحوذت على الاراضي الخصبة ،الصالحة للزراعة و دفعت بالفلاح الجزائري الى الاراضي الجبلية ،و الصحراوية اضافة الى ان معظم الفلاحين الجزائريين ليس لديهم القدرة على شراء الاسمدة ،مما ادى الى تدهور الانتاج الزراعي الجزائري ،زيادة على ارتفاع حالات الوفات للفلاح الجزائري ،نتيجة انهيار زراعاته ،و غلاء المعيشة ،كما تحول الفلاح الى "خماس" في حقول المعمرين التي سلبت منهم.[5] كما قام ايضا بتحطيم اركان المجتمع الجزائري ،سواء كانت القبيلة او الهيئات القيادية ،التي تعتمد الاصل و المال او الزعامة الدينية ،اذا كتب احد الاداريين الفرنسيين "لقد حطمنا بعض القبائل القوية التي كانت لها مكانة في البلاد عن طريق القوات العسكرية ،و بعض الاهالي صودرت املاكهم ،كما عملنا عن تكسير شوكة بعض العائلات ذات السمعة و الشهرة.[6]

---

[1] مريبعي ،**مرجع سابق.** ص-ص 133-142 .

[2] عمر برامة ،**التغيير الاجتماعي المخطط او التنظيم الاجتماعي الموجه في الجزائر دراسة ميدانية لولاية جيجل.** (اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري ، قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية و الاسلامية، جامعة الجزائر، 1985-1986 ،ص-ص67-70).

[3] مريبعي ،**مرجع سابق** . ص 70.

[4] عبد المجيد بن عدة ،**مظاهر الاصلاح الديني و الاجتماعي** .(رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ ،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ،جامعة الجزائر،1992-1993 ،ص 16) .

[5] حدة بولافة، **واقع المجتمع المدني الجزائري ابان الفترة الاستعمارية و بعد الاستقلال** .(رسالة ماجستير في السياسات العامة و الحكومات المقارنة ، قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2010-2011،ص10).

[6] فرحات عباس ،**ليل الاستعمار.(** ،ترجمة: ابو بكر رحال) .المغرب:مطبعة المحمدية ، 2002، ص130.

و اذا قارنا بين حياة اولئك المعمرين و حياة الجزائرين ،فنجد ان المستعمرين عاشوا حياة رغدة ،متمتعين بالخير الوفير ،بينما اصحاب الارض يعيشون في حرمان ،و فقر فلا ادارة تهتم بمصيرهم، رغم ان هناك بعض الموظفين الفرنسيين يهتمون بالاهالي لكي يستولوا على حقوقهم و يستغلونهم ،فمقابل اربعة عشرة ساعة في اليوم يتقاضى الجزائري اجرة ،تتراوح مابين نصف فرنك و فرنك ،اضافة الى الشتم و سوء المعاملة .[1]

و قد كان نتيجة هذا القهر الاجتماعي ن اصيب المجتمع بالركود و الخمول ،وتدهور حالة السكان و انتشار البطالة ،و ارتفاع نسبة الاجرام ،فتفشت الافات الاجتماعية و الفقر و الجهل ،اضافة الى غلاء المعيشة و زيادة المجاعة، فقد وصف احدى الجزائريين هذه الظاهرة بقولهه :"و نبهني الى مارايت بعين راسي ،هذه الاعوام ،من زيادة في ارتفاع الاسعار و غلاء الاقوات ،حتى بلغ رطل البصل الكروه مائة فرنك ،كما رايت صبيانا ذكور و اناثا لايتجاوزون اربعا او خمسا من اعمارهم يتقاطرون و يتزاحمون على سلل و صناديق الزبل ،و سقط المتاع يلتقطون من تلك الصناديق فضلات الموائد للاقتيات ..."[2] ورغم وجود الاقسام الصحية و العاملون في هذا المجال ،الا ان استفادة الجزائرين منها جد ضعيفة ،لانه من غير المعقول الاعتناء بمن هو مستغل ،اضافة الى تسخير الجزائرين لخدمة الامراض الفتاكة ،و دليل ذلك الاحصائيات التي عرضها الباحثين الفرنسيين احصائيات غريبة ،مستخرجة من التقارير العسكرية تبين سوء الحالة الصحية ،حيث عرفت مدينة الجزائر علم 1927 من بين 18607 شاب لبى نداء الخدمة العسكرية ،مع وجود 8268 لا يصلحون للخدمة العسكرية لان حالتهم الصحية تتمنعم من ذلك ،و الحق ان المستفيد الاكبر من الرعية الصحية هم الاوروبيين .[3]

لقد كانت الظروف الاجتماعية في الجزائر ،قاسية جدا في ظل الاحتلال الفرنسي الذي اغلق ،كل المنافذ الى حياة اجتماعية طبيعية ،و بالتالي البقاء تحت القهر و الذل و الحرمان الى غاية الاستقلال ،و قد كان الاكثر تعرضا لهذا البطش هم سكان البوادي ،حيث كانو اول ضحايا الاوضاع الاجتماعية المزرية ،التي كانت سبيل لاعطاء الثورة الجزائرية الانطلاقة الأولى، و ضمان النصر لها .[4]

مع زيادة سوء اوضاع الجزائريين ،ازدادت هجرتهم الداخلية ،من الارياف الى المراكز الحضرية و المدن الكبرى، و الخارجية نحو خارج الجزائر ،فعملت الهجرة الداخلية على زيادة قوة العمل الريفية الى الحضرية ،مع ارتفاع

---

[1] عباس ،**مرجع نفسه.** ص 115.

[2] عبد الغني حروز ،**نادي الترقية و دوره في الحركة الاصلاحية بالجزائر.**(مذكرة لنيل شهادة استاذ تعليم ثانوي في التاريخ، المدرسة العليا للاساتذة ،بوزريعة ،الجزائر ،2007-2008 ،ص31).

[3] توفيق مدني ، **كتاب الجزائر** .الجزائر:دار البلدية للنشر و التوزيع ، 1963 ، ص 336 .

[4] مصطفى الاشرف ،**الجزائر الامة والمجتمع.**(ترجمة: حنفي بن عيسى). الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب ،1983 ،ص،ص 259،260.

عدد سكان الحضر ،اما الخارجية فلعبت دورا كبيرا في التقدم الفكري و السياسي في الجزائر ،اضافة الى عمالة اليد العاملة الجزائرية في المصانع.[1] رغم الهجرة المؤقتة التي استهدفت الجانب الشبابي بنسبة كبيرة مع اقتصارها على الرجال دون النساء الا انها كانت تخضع لنظام التلقائية و عدم التنظيم ،مع اليد العاملة الجزائرية امام الاوربية و خاصة الفرنسية في الخارج ، الا انها ساهمت في ايداع صوت الجزائر للخارج ،كما ارجع بعض المؤرخين الفرنسيين ان الهجرة الجزائرية نحو فرنسا سببها النمو الديمغرافي الكبير وسط السكان ،و عدم التوازن السكاني ،مع تجاهلهم للسبب الحقيقي و هو مصادرة الاراضي الخصبة للجزائريين ،و تمليكيها للمعمرين الجدد ،بغية تجريد الجزائريين من كل ممتلكاتهم ،و تحويليهم الى يد عاملة رخيصة في خدمة مزارع المعمرين ،التي انتزعت من سكانها الاصليين .[2]

لكن خلف المستعمر مجتمع جزائري فلاحي ليس بامتياز ،ينعم في كنف الجهل و الامية باكثر 80 % بسبب هدم الفعالية الدينية ، الوطنية ،الثقافية و التعليمية للمدارس الوطنية و المؤسسات الدينية .[3] حيث كان التعليم في الجزائر المحتلة متعدد الانواع ،الا انه كان لشرف المعمرين اكثر من الجزائريين اصحاب الارض رغم الاليات التعليمية المطبقة آنذاك من قبل الهيئات الفرنسية خاصة سنة 1952 ،ناهيك عن الارتفاع المطلق للعدد ،حيث كانت هناك انواع متعددة من البرامج التعليمية ،تعليم فرنسي ،تعليم مختلط و تعليم عربي حر ، فالتعليم الفرنسي يشمل المستويات الثلاث الابتدائي ،المتوسط،و العالي ،ورغم انه اجباري و مجاني الا اننا نجد اكثر من مليون و نصف مليون من الاطفال الجزائريين خارج المدرسة ،اما التعليم المختلط (عربي،فرنسي) فهو موجه للجزائريين (المدرسة الاهلية او الاندجين) .

و الذي دخلته العربية كلهجة او كلفة لدارجة ،و هو لا يستوعب كل الاطفال ،و ليس اجباري كالتعليم المخصص لابناء الفرنسيين ،اضافة الى ذلك هناك التعليم الفرنسي الاسلامي او (الفرنكوميزولمان)،اما التعليم العربي الحر فهو خارج نطاق النظام التربوي الذي تشرف عليه الحكومة الفرنسية،و هو اما تحت اشراف الزوايا و يسمى تقليدا او اصليا ،و اما تحت اشراف جمعية العلماء المسلمين ،و احيانا حزب الشعب.[4]

---

[1] عبد الحميد زوزو،**الهجرة ودورها في الحركة الوطنية بين الحربين ،1919 ،1939**. الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985،ص-ص 16-22 .

[2] علال ليندة ،قالمي فايزة ، **الهجرة الجزائرية نحو فرنسا اسبابها و نتائجها.**(الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية ابان مرحلة الاحتلال 1830-1962،الجزائر، ،يومي 30-31 اكتوبر 2007، ص،ص 205،206)

[3] عبد العلي دبلة ،**المداولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد ،المجتمع ،السياسة.** مصر: دار الفجر للطبع و النشر،2004 ،ص،ص 12،13.

[4] ابو قاسم سعد الله ،**تاريخ الجزائر الثقافي مرحلة الثورة**.الجزائر :دار الغرب الاسلامي ،2007، ص،ص 259،260.

فالحديث عن برنامج المدرسة الفرنسية ،فنجد ان اللغة الفرنسية في الجزائر بمثابة اساس النظام التعليمي، وذلك لغرس الافكار الاستعمارية و الحضارية الفرنسية في العقول الناشئة ،بطرق سهلة و سليمة ،مع تمجيد مخلفات الحضارات الغربية ،و نبذ المخلفات العربية و العثمانية و الاسلامية ،بغيت تشويه النظرة.[1] و نظرا لتناقص عدد التلاميذ او المتمدرسين الجزائريين ، يوما بعد يوم في المدرسة الفرنسية ،حيث بلغ عدد التلاميذ في سنة 1954 302.000 تلميذ جزائري ،بمعدل 14.6 % متمدرس ،و بعد سنة 1950 كان في الجزائر 2068 مؤسسة ابتدائية ،يزاول فيها 130.000 تلميذ فرنسي و 117.000 تلميذ جزائري ، اما التعليم الثانوي ،فان الجزائريين لم يكونوا محظوظين به في تلك السنوات بشكل كبير حيث كان عددهم حوالي 2734 جزائري مقابل 20.658 فرنسي ،اما التعليم العالي فقد كان الاسوء ،حيث انحصر في جامعة وحدة على مستوى شمال الجزائر ،و كان عدد الطلبة الجزائريون سن 1950 يمثلون نسبة 15 % من العدد الاجمالي لطلبة الجامعات ،اي مايعادل 306 طالب ،من بينهم حوالي 30 طالب ينتسب للمعهد الاسلامي للدراسات العليا ،و مع مرور السنوات تزايدات نسبة الامية، حيث بلغت سنة 1954 سنة 86 % من الرجال و 85.6 % من النساء ،و لم يتجاوز عدد الجامعيين الجزائريين 503 طالب من بين 5096 طالب اي ما يعادل 10 % تقريبا ،اضافة الى عدم تجاوز منحة الطالب 14.000 فرنك قديم ، في الشهر.[2]

كما جاء في نشرية الحكومة العامة لسنة 1959 ان التعليم الابتدائي قد حقق تقدما ملحوظا ،حيث اصبح هناك حوالي 04 اطفال يتعلمون من اصل 13 طفل مع عدم تعلم 09 اطفال منها. و في الفاتح من اكتوبر 1958 سجل 612 الف طفل في المدارس الابتدائية ،و التعليم الثانوي سجل 40 ثانوية و معهد ،اما التعليم العالي فقد اعطى رقما اجماليا يشمل الطلبة الفرنسيين ،و سكت عن التفاصيل ،لانها تكشف عن حقيقة فاضحة ،بالنسبة للعدد الخاص بالجزائريين ،لان الجامعة تضم 5.400 طالب من بينها حوالي 400 طالب جزائري .[3]

رغم مختلف طرق التنكيل ،الضغط و التجهيل ،مع كبح نشاط المؤسسات الدينية و التعليمة الا ان السلطة الفرنسية لم تتمكن من القضاء على الشخصية الاسلامية القومية ،و سر ذلك الاحتفاظ بها ،هو تمسك الشعب الجزائري بمقوماته ،هو عدم بناء المدارس في القرى و البوادي ،حيث لم يكن احد في هذه المناطق يعرف التعليم الفرنسي ،فظلت تلك البوادي ناجية من الشر التعليمي الفرنسي ،فكانوا يقبلون عن الكتاتيب القرانية و المساجد و

[1] حميطوش يوسف، "المدرسة الفرنسية في الجزائر ودورها في تكوين النخب" .**مجلة المصادر**، ع 16، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنيية و ثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر ، السداسي الثاني 2007، ص-ص 170-172.
[2] احمد مهساس ،**الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954.** الجزائر :دار المعرفة ،2007 ، ص-ص 112-114.
[3] سعد الله ،**مرجع سابق**. ص، ص 260،261.

الزوايا من اجل حفظ القران ،و تعلم المبادئ الاولى من العلوم العربية و الدين ،رغم الاليات الاستعمارية الاستبدادية ضد علمائها و رجالها ،فقد ظلت الجزائر تبعث بابنائها لكل مكان لطلب العلم و المعرفة ،شريطة عدم هدم مقومات طالب العلم .[1] لقد ورثت الحكومة الجزائرية المؤقتة بعد تاسيسها سنة 1958 مكاتب خارجية ،كانت تسمى بالمكاتب الخارجية لجبه التحرير الوطني ،و منها ما اسس اثناء زمن الحكومة المؤقتة ،بغية الحصول على منح دراسية للطلبة الجزائريين في البلدان العربية مثل العراق ،سوريا ،..و ايضا البلدان الغربية. [2]

اما الجانب الثقافي فعرف فيه المسرح ،رواجا كبيرا اثناء الثورة التحريرية ، ولعب ابانها دورا كبيرا في نمو الوعي الوطني و التعريف بالقضية الجزائرية للراي العام العالمي ،الا ان التدخل السياسي المستبد مع دوره وضع تطوره ،و بالرغم من ذلك الا و عرف مطلع القرن العشرين ،زيارات للفرق العربية الى الجزائر ، حيث تعتبر الظروف التي عاشها الجزائريين ،على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي بمثابة منبع و مهد المسرح الجزائري.

رغم مواجهة المسرح لعدة مشاكل داخلية و خارجية.[3] تميز المسرح باعتماده على اللغة الدارجة و توظيف التقاليد الشعبية رغم غياب وضعف تسهيلات استخدام خشبة المسارح الفرنسية في المدن الجزائرية الكبرى .اضافة الى الرقابة الشديدة على الاعمال المسرحية التي ترى و تشتم فيها رائحة النقد السياسي .[4] رغم اختفاء عناصر مسرحية بارزة الا النه واصل نهجه الاجتماعي و الغنائي في عدة مشاركات في 1956 توجهت الجزائر للرقص و الغناء الى اطاليا ،اضافة الى ظهور فرقة فنية جديدة في تونس سنة 1958 بلوحات فنية مختلفة ،و في سنة 1960 ظهرت فرقة مستغانم للمسرح و ذاع صيتها ،حتى تحدثت عنها وسائل الاعلام ، رغم تكثيف النشاط الفني الفرنسي بغية تغطية اعمال جنودها في الارياف و الجبال ،خاصة في السنوات الاولى من الثورة التحريرية [5].

اما الجانب السينمائي فحظي بالاهتمام به سنة 1975 بانشاء وحدة لتطوير الافلام ،نابعة من ولاية تبسة ،اطلقت على نفسها اسم مجموعة فريد ،فرغم صعوبة الوضع ،الا ان السينما الجزائرية استطاعت اخراج اول

---

[1] احمد درار، "التعليم الاصلي في الجزائر خلال العشر سنوات من استرجاع الاستقلال". **مجلة الاصالة**، ع 08 ،الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف، ماي –جوان 1972 ، ص 226.

[2] عمر بوضربة ،"لمحات عن الطلبة و الاوساط الجامعية ،في نشاط المكاتب الخارجية للحكومة المؤقتة 1958-1960".**مجلة المصادر** ،ع 10، الجزائر: المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954 ،السداسي الثاني 2004 ، ص،ص 217،218.

[3] سعد الله ،**مرجع سابق**، ص-ص 328-330.

[4] سعد الله ،**مرجع سابق** ، ص-ص 383-386.

[5] سعد الله ،**مرجع نفسه** ، ص-ص 328-330.

فيلم جزائري سنة 1960 بعنوان جزائرنا ،انتجته وزارة الاخبار في الحكومة المؤقتة ،في عرض وثائقي قصير لا يتجاوز 25 دقيقة ،متناولا وقائع المقاومة الجزائرية ماضيها حاضرها في لقطات سريعة .[1]

و بالنظر الى جانب المكتبات ،فكانت هناك مكتبة جامعية عمومية ،مكتبات و لائية و اخرى بلدية ،بالاضافة الى مكتبات القطاع العسكري الفرنسي تخص الجانب العسكري ،لكن كلها تخدم المصالح الاستعمارية ،حتى القائمين عليها جلهم فرنسيين ،اضافة الى مكتبات لبيع الكتب المستوردة و المطبوعة في الجزائر العاصمة و قسنطينة ،لكن سرعان ما دمرت المقرات الكتابية و نهبت ماتوفرت عليه ،من قبل منظمة الجيش السري سنة 1961 ،فعند بداية سنة 1962 كانت المكتبة الوطنية تحتوي على القسم العربي الذي كان يحوى 3000 كتاب مطبوع باللغة العربية ،اما قسم المخطوطات الشرقية فبلغ اكثر من 300 مخطوط باللغة العربية ، التركية و الفارسية ،اضافة الى مجموعة الدوريات التي حملت حوالي 1400 جريدة يومية ،اسبوعية و مجلات ،ناهيك عن المجموعة الموسيقية و الشريطية التي احتوت على 2400 موسيقي كلاسيكي و حديث و الاوبرا و المسرح و القطع الادبية.

اضافة الى المخطوطات العربية الكوفية ،النسخية و العثمانية ،ناهيك عن و جود 25 متحفا تعرض هو الاخر للتخريب من قبل منظمة الجيش السري قبيل الاستقلال ،في مختلف المدن الجزائرية حتى الجنوبية منها .[2] اما باقي السياسات الاخرى فلم تحظى باهتمام بالغ من قبل السلطات الفرنسية باعتبارها المتحكمة في تحركات الجزائريين و في اي سياسة تخصهم ،الا وكانت مترافقة مع اسليب الضغط ، الابتكار العنف و الاستبداد بغية ترك الجزائر مستعمرة فرنسية للابد ،معتبرة ان اي تساهل او تعامل ايجابي مع الجزائر يفقدها مكانتها و هيبتها ،و سيادتها في استقلالها و منحها حريتها ،و هذا ما كانت فرنسا رافضة اياه رفضا مطلقا .

المطلب الثاني : السياسات العامة الاجتماعية في عهد نظام الحزب الواحد :

ان قوة موجة التزايد السكاني ،التي عرفتها الجزائر غداة الاستقلال ،و بالتحديد خلال الفترة الزمنية المحصورة مابين 1961 و 1965 ،اسفرت عن انفجار سكاني مقدر ب 10236000 نسمة ،كان سببه زيادة نسبة الخصوبة ب 48.5 % و تناقص كبير لغدد الوفيات .[3] كما تميزت تلك الفترة بزيادة الصراعات الداخلية بسبب الارث الاستعماري ،و الاستفادة من مخلفات تركاتهم ،الشئ الذي انشئ قاعدة اجتماعية برجوازية ذات

[1] سعد الله ،**مرجع نفسه** ، ص-ص 383-386.
[2] سعد الله ،**مرجع نفسه**، ص-ص 102-104.
[3] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**.(اطروحة دكتواره في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية و الاعلام ،جامعة الجزائر ،2008 -2009،ص،ص 34،33).

امتيازات نسبية ،مع ظهور طبقات اجتماعية ،تتمايز بين مالكي وسائل الانتاج و عدمها ،اضافة الى مؤشرات اخرى تدعم ذلك التمايز ،حيث من الصعب التفرقة بين تلك الفئات الطبقية.[1] كما اعتبرت السياسة الوطنية ان المدينة، تجسد الاطار الافضل لدفع التنمية و التطوير ،مما ادى الى الهجرة الداخلية الواسعة نحو مناطق الحضرية ،حيث شهدت المدن الجزائرية وصول 800 الف ساكن جديد ،نصفهم الى مدينة الجزائر خلال 1960–1963 ،كما ارتفعت عدد الساكنة في البلديات الحضرية اذ بلغت سنة 1966 اربعة ملايين نسمة و نظرا لذلك التزايد عجزت السياسة الاسكانية ،عن ايجاد حل لهذا المشكل الاجتماعي ،اضافة الى اعتقاد السلطات و المسيرين ،ان هجرة الاعداد الضخمة من الاوربيين ستوفر امكانيات جديدة امام الموظفين الجزائريين و ان مساكنهم سوف تسد الحاجيات السكنية .مما دفع بالدولة الى تغيير وجهتها ،نحو قطاعات اخرى ببالغ الاهمية ،رغم محاولتها لاعادة بناء القرى المدمرة اثناء الحرب ،بغية منع الهجرة الداخلية و دفع السكان لخدمة الارض. [2]

اما الاجراءات التي اتخذت لتشجيع الافراد على تولي عملية البناء بانفسهم ،عن طريق شرائهم للمساحات المملوكة من طرف الدولة ،لكنها عملية لما تشمل كافة الشعب ،بل اقتصرت على من يملكون المبالغ اللازمة لبناء السكن الشخصي .[3]

زيادة على ذلك فقد قامت الدولة ببعض الاجراءات الاخرى ،بغية حل مشكل السكن تكمن في، اعادة بناء ابنية ادماجية للسكان المتضررين من الحرب في الدائرة الاقتصادية ،انشاء تعاونية سكنية، تقنين اجور الكراء

في المدن. و استعمال السكنات المحجوزة حجزا غير كافي، اضافة الي توزيع السكنات وفق الحد الادنى الضروري. [4]

اما جانب الشغل فاتبعت الدولة سياسة التاميمات ،بغية تاطير العاطلين عن العمل ،و ادماج اللاجئين و المحاصرين فاتخذت عدة اجراءات رئيسية منها :تاميم اراضي المستوطنين ابتداء من اكتوبر 1962 المقدرة بحوالي 2.44 مليون هكتار ،و تحويلها الى تعاونيات ذاتية ،بموجب مرسوم مارس 1963 و بداية تاميم المطاحن ،و الصناعات الغذائية في افريل 1964 ،فتحت الدولة مكاتب لليد العاملة ،من اجل معالجة معضلة

[1] دبلة ،**مرجع سابق** ،ص،ص 12،13 .
[2] سهام وناسي،**النمو الحضري و مشكلة السكان و الاسكان**.(رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا ،كلية العلوم الاجتماعية و الاسلامية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2008-2009، ص 69).
[3] عبد اللطيف بن اشنهو ،**التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 1962 -1980**. الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982 ، ص 509.
[4] عبد الحميد زوزو، **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة**. الجزائر:دار هومة ،2009 ، ص 58 .

اللاجئين ،لكن رغم ذلك الا ان طبقة الفلاحين بقيت قيد الفقر خاصة الفئة الضعيفة منهم ،التي اهملها ميثاق طرابلس ،حيث كانت غداة الاستقلال حوالي 70% من المشتغلون بالقطاع الفلاحي. [1]

فاذا ما سلطنا الضوء على الجانب الصحي بالجزائر،في الفترة الممتدة من بداية الاستقلال الى نهاية الاحادية الحزبية فنجده يعيش فترات تاريخية عبرت من مسيراته طيلة عقود من الزمن ،حيث استمد حياته من الموروث الاستعماري ،متمركزا في كبريات المدن الجزائرية ،خاصة الشمالية منها ،متمثلة في النظام في الخدمات الطب العموميي المجاني ،الاستشفائي و العيادي ،اضافة الى الطب المدرسي النفسي، من اشراف وزارة التربية التعليم و الطب الخاص الذي تسهر عليه قرابة 600 طبيب ،جلهم اجانب يعملون في عيادات خاصة بهم .لقد عرفت الفترة الممتدة من الاستقلال الى السبعينيات تطورات كبيرة ،من حيث المستخدمين و الهياكل القاعدية لكن بمستوى بطيئ مقارنة مع التطور السكاني الذي عرفته البلاد . فقبل سنة 1965 لم يكن هناك الا 131 طبيب منهم 285 جزائري اي مايعادل طبيب واحد لكل 8092 نسمة و 264 صيدلي اي صيدلي واحد لكل 52323 نسمة ،اما اطباء الاسنان فكانوا حوالي 151 طبيب اسنان فلكل 70688 نسمة طبيب اسنان واحد ، اما من حيث الهياكل القاعدية فكان هناك سنة 1967 قرابة 39.000 سرير في المستشفيات و زيادة قاعات العلاج مقارنة بسنة 1962 علاوة على ذلك تميزت السياسة الصحية خلال تلك الفترة ،بمحدودية في خياراتها ،جراء ضعف وسائلها ، التي كان من الضروري اعادتها مع الموارد الهيكلية الاستعمارية ،قبل توفير ادنى قسط من الخدمات الصحية للسكان ،ومن جانب اخر كانت الدولة عازمة على تنمية سياسة على شكل اعنة ،تتمثل في الحملات التلقيحية الاجبارية و المجانية ،لبعض الامراض المعدية و الفتاكة ناهيك عن برامج التلقيح للاطفال منذ ولادتهم حتى بلوغهم سن معين ،قصد اتباع سياسة الوقاية التي تكون اقل تكلفة مقارنة بالعلاج .

عملت الدولة الجزائرية على خلق وزارة للصحة ،سنة 1965 ،اضافة الى انشاء المعهد الوطني للصحة العمومية عام 1964 ،و اتباعها لمخطط وطني باصدار اوامر تنظيمية لمهنة الاطبتء و الصيادلة ،الامر الذي دفع الى تحسين الاجواء شيئا فشيئا مع زيادة في الهياكل القاعدية الصحية ،حتى في البلديات و الاحياء السكنية حيث عرفت سنة 1974 انشاء العيادات متعددة الخدمات ،و اتباع برامج الحماية من العمل ،ووضع لجان النظافة و الوقاية نهاية سنة 1969 و بداية 1970.

كما حولت هياكل التعاضديات الفلاحية الى مصالح الصحة ،بموجب قرار وزاري صادر في جانفي 1974 و تنشيط جهاز التكوين الطبي و الشبه الطبي ،حيث تضاعف عدد الاطباء الصيادلة و اطباء الاسنان خلال

[1] بوضياف ،**مرجع سابق** . ص 38.

السنوات اللاحقة من التكوين. و علاوة على ذلك ،برمجة الوزارة الوطنية صناعة الادوية لتلبية الحاجات المتزايدة له ،مع مراجعة اسعار بعض الادوية الضرورية ، حتى تكون في متناول جميع المرضى الذين هم بحاجة لها.

و من بين النقائص التي شهدها القطاع الطبي ،خلال تطوره ،عبر تلك السنوات هي اللامساواة بين المدن ،فقد استحوذت المدن الكبرى على اهم الانجازات الصحية ،لكن بالرغم من كل السلبيات تبقى عمومية الاعلاج و مجانيته احد الاهداف الكبرى التي تحقق في المجال الصحي. [1]

اما في المجال التعليمي فشهدت المدرسة الجزائرية استقلال لم يسهم في تكوين كوادر جلهم من اصناف المتعلمين خريجي المدرسة الاستعمارية،مع ضخامة نسبة الامية المقدرة باكثر من 80% نهاية الاستعمار. [2]

بعد الاستقلال بادرت الحكومة الجزائرية الى اعادة هيكلة المؤسسة التعليمية المستمدة لقواعدها التنظيمية و الهيكلية من التركة الاستعمارية .لكن سرعان ما تخلت الجزائر عن الوضع بحسم ،وعملت على احياء المدرسة الجزائرية ،بشجاعة فريدة من نوعها ،فما كادت تحل السنة الدراسية 1962-1963 ابوابها الا و استقبلت تلاميذها رغم ضعف عددهم فما لبث الوضع على حاله الا و ازداد عدد التلاميذ في الدارس الابتدائية من 500.000الى 800.000 و مضاعفة عدد الطلبة الموجودين في الثانوية من 25.000 الى 240.000 ،كذلك بالنسبة للتعليم العالي من حوالي 600 الى 150.000 . [3]

و نظرا لذلك التحدي الذي واجهته الدولة الجزائرية الفتية ،من قلة الخبراء و الاكفاء في المجال التعليمي و التسييري له. [4] اضافة الى ازدواجية المواد الدرسة باللغتين العربية و الفرنسية حسب اتفاقية ايفيان ،فان الدولة اضطرت الى الاستعانة بالجزائريين الذين تلقوا تعليمهم بباريس ،فكان بعضهم يؤمن بفرنسا اكثر من الجزائر.

و بدافع سد النقص ،اصبح دعاة الثقافة الفرانكفونية هم اصحاب الحل و البط ،لكن نظرا لقلق على مصير الثقافة العربية بها ،قامت باستدعاء الاف الاساتذة من مصر، العراق و سوريا ،رغم مجابهة هؤلاء لعدة عراقيل بيروقراطية و ضغط الفرانكوفونيون عليهم ،مما دفع العديد من هؤلاء المتعاونين الى العودة الى بلدانهم [5] ورغم كل ذلك الا ان الدولة عملت على وضع خطة في ميدان التعليم تصبو الى ثلاثة اهداف جزئية هامة تتمثل في:

---

[1] دبلة ، **مرجع سابق** . ص،ص 122،121.
[2] محمد العربي الزبيري ،**الغزو الثقافي في الجزائر 1962-1982.** الجزائر : المؤسسة الجزائرية للطباعة ،1986 ، ص 31.
[3] يحي ابو زكريا ،**الجزائر من احمد بن بلة الى عبد العزيز بو تفليقة** . د ب ، دار النشر و التوزيع ،2003 ، ص 14.
[4] زبيري ،**مرجع سابق** .ص 31.
[5] ابو زكريا ، **مرجع سابق** . ص 12.

ديمقراطية التعليم و عدم اقتصاره على فئة معينة ،وتعريبه و احلال اللغة العربية محلها الطبيعي ،و اعتبارها لغة للعلم ،الثقافة و الادارة منذ 1962،ودلك رغم العراقيل و الصعوبات التي واجهتها.

اعطاء الاولوية للعلوم والتقنيات و الهدف منها جعل المواطن انسانا مثقفا ،و منتجا ناجحا في نفس الوقت[1]، ناهيك عن الطرق و الاساليب التبعة لمحو الامية ،حيث انشئ المركز الوطني لمحو الامية ،اضافة الى انشاء اكماليات و ثانويات التعليم الجزائري من بداية الاستقلال الى السبعينيات ، حيث كان يسمى بالمعاهد الاسلامية للتعليم الديني.[2] و باعادة النظر الى جانب التعريب فاننا نجد اتجاهين متناقضين حوله ،حيث الاول كان يتظاهر بتاييده لكنه في الخلف يعمل على عرقلته ،حيث كان يهتم بالجانب السطحي للتعريب مع اهمال المحتوى الحقيقي للغة العربية بعية تاخير اللغة الوطنية و ابقاء اللغة الفرنسية متصدرة عليها ،اما الاتجاه الثاني فكان يؤمن بضرورة التعريب لاستعارة الشخصية القومية الجزائرية ،حيث بدات العملية الفعلية من سنة 1963 مبتدا بالتعليم الابتدائي و سنة بعد سنة توسعت العملية. [3] ووسط كل العقبات الا ان الحكومة صممت على اعادة اللغة الوطنية مجراها الذي غيرته ايادي الاستعمار ،حيث راى رئيس الجمهورية في زمن رأست احمد

بن بلة انه من يفكر في بقاء اللغة الفرنسية في الجزائر كلغة منافسة للغة العربية ، هو بمثابة الطابور الخامس ز عد للعروبة و الاسلام والوطن. [4]

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر في المجال التعليمي ،الا انها لم تنجح لحد معيد ،لذلك تضاعفت الاهتمامات الموجهة له ،و تزايدت الميزانية المخصصة له ،حتى وصلت قرابة 25% من الميزانية الاجمالية للدولة ،في النصف الثاني مع سبعينيات القرن العشرين ،ناهيك عن ادخال تعديلات تمس الاطوار الدراسية كلها ،و حتى التعليم العالي ،و كل الالقائمون على التاطير التعليمي ،من رسكلة و تكوين. [5] الامر الذي دفع الى اعادة الاصلاح الفعلي للبرامج ،المشاريع و الهياكل التعليمية ،و مابرز عنهم من نتائج ايجابية .

عرفت مرحلة الاحادية الحزبية نتائج اجتماعية مرضية في مختلف المجالات حيث عرف المجال الثقافي زيادة في الاهتمام مقارنة بالحقبة الاستعمارية .

---

[1] ابو زكريا ،**مرجع سابق،** ص 98.
[2] درار ،**مرجع سابق،** ص،ص 231،230.
[3] يحي بوعزيز، **موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب**. الجزائر :دار الهدى، 2009 ،ص،ص 225،224.
[4] محمد مورو، **بعد 500 عام من سقوط الاندلس الجزائر تعود الى محمد صلى الله عليه و سلم.** مصر:المختار الاسلامي للنشر و التوزيع ،1992 ،ص 198.
[5] دبلة، **مرجع سابق** ، ص 109.

وبعد هذه الاخيرة استمرت الجزائر بزيادة صنع الثقافة بمختلف مقوماتها ،حيث ساهمت صناعة السينما الوطنية ،و احتكارها للانتاج السينمائي بعرضه و توزيعه ،باعتبار السينما ولدت من رحم الحرب ،ما دفع بالجزائرين الى الكفاح الثقافي السينمائي ،الذي ابرز مدى تعلق الشعب بثورته ،وطنه ،و مقوماته ،و كانت اول جهة تلك الفترة مسؤولة عن السينما ،هي مركز السمعي البصري ،الذي اسسته وزارة الشباب و الرياضة عام 1962 مع استمرار عمله لسنتين من انشائه ،حيث اشرف على عدة اعمال لاذة بالشهرة العالمية مع اصحابها ،و في سنة 1963 انشات وزارة الاعلام الجزائري المكتب الجزائري للاخبار ،ينتج تقرير اخباري اسبوعي ،و بعد ذلك تحول الى مركز للمجموعة حتى حل سنة 1974 ،اضافة الى المركز القومي للسينما الذي انشئ من قبل وزارة الاعلام و الثقافة عام 1964 المشرف على العرض ،التوزيع ،السينما المتنقلة و انتاج الافلام. [1]

و اذا تحدثنا عن السينما و اعمالها ،فلابد من الحديث على المسرح و خشبته ،اذ يعد هذا الاخيرة ،ركن من اركان الثقافة الوطنية ،حيث يعتبر سلاح قوي في يد الجزائريين ،و ذلك لدوره الفعال في جميع الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية ،التي عرفتها البلاد ،لذلك عملت الحكومة على تاميمه ،الا ان اعتبار المسرح كمؤسسة اقتصادية عمومية ذات طابع تجاري ،شانها شان ،المؤسسات الاقتصادية التجارية الاخرى ،و عدم اعطائها الصبغة الثقافية ،قد اعق فعاليته ،خاصة قبل الاستقلال ،كما شهدت الفترة مابين 1962 و 1972 ازدهارا كبير للمسرح الجزائري ،من حيث الكم و الكيف في الترجمة ،الاقتباس و التأليف.[2]

و علاوة على ذلك عرفت الاذاعة و التلفزة الجزائرية .اهتمام حكومي بالغ الاهمية ،حيث عملت على استرجاع مبنى الاذاعة و التلفزون ،لاهمية قطاع السمعي البصري و مكانته في الجمهورية ،و كذلك دوره في الترسيخ القيم الثقافية الخاصة ،بالشعب الجزائري الذي عمل الاستعمار على طمسها و اخفائها ،في تاريخ 28 اكتوبر 1962 عمل التقنيون و العمال الجزائرين ،على رفع التحدي و استرجاع موردهم الاعلامي ،و قهروا كل الصعوبات بروح وطنية علية ،فطيلة ثلاث سنوات من الاستقلال ،و البث الاذاعي محصور في العاصمة فقط ،وذلك لضعف الوسائل و قلة الامكانيات ،حيث لم تتجاوز ميزانيتها سنة 1964 قيمة 09 ملايين دينار جزائري ،منها 05 ملايين دينار جزائري على شكل اعانات من الخزينة العمومية.[3]

---

[1] محمد عبيدو ، **محطات في تاريخ السينما الجزائرية**.(مداخلة في مهرجان وهران الدولي للفيلم العربي ،اخر تعديل 18 افريل 2015 ،على الساعة 12:30 ،متاح على الرابط وهران الدولي للفيلم العربي/www.facebokkk.comمهرجان

[2] مخلوف بوكروح ، **ملامح المسرح الجزائري** .الجزائر:الشركة الوطنية للطباعة و النشر،1982، ص،ص 92،93.

[3] رمضان بلعمري ،**القطاع السمعي البصري في الجزائر اشكالات الانفتاح** .(رسالة ماجستير في الاعلام و الاتصال ،قسم علوم الاعلام و الاتصال ،كلية العلوم السياسية ،و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 03 ،2011- 2012 ،ص-ص 14-18).

بحجم 300 ساعة في الاسبوع للارسال بالراديو ،اما التلفزة فكانت الى غاية 1965 لا تتجاوز 05 ساعات في اليوم[1] ،لكن سرعان ما تضاعفت مردودية القطاع بفضل مضاعفة الدولة لميزانيته ،حيث بلغت ميزانية تجهيز المجال ،سنة 1975 اكثر من 310.000.000 دينار جزائري ،و بلغ عدد اجهزة الراديو بداية السبعينيات 596.000 جهاز راديو ،اما اجهزة التلفزيون ،فبلغت في منتصف السبعينيات قرابة 600.000 جهاز تلفزيون ،و في سنة 1970 تحقق التغطية السمعية البصرية في شمال البلاد ،مع عدم تغطية المنطقة الجنوبية بصفة كافية و مرضية ،لكن عملت الدولة على توسعت التغطية حتى بلغت البلاد عامة ثم اوروبا ،فجميع القارات ،بفضل تطوير الشبكات للنقل و البث ،الذي بدأت ساعاته في الزيادة من سنة لاخرى ،حتى اصبح 24 ساعة على 24 ساعة ،و كان جزءا معتبر منه مخصصا للثقافة و الترفيه .[2]

اما جانب النشر و الادب فتدعم بتأسيس الشركة الوطنية للطباعة و التوزيع ،"سنيد" في عام 1967 ،ناهيك وضع سعر مرجعي للكتب النتجة داخليا ،يتراوح مابين 20 دج و 30 دج ،اما الكتب المستوردة عملت الدولة و الهيئة الوصية خاصة ،على تخفيض تسعرتها في دور البيع بنسبة 25% للكت العلمية و الثقافية ،بغيت الرفع من نسبة المقروئية ،و الزيادة في ثقافة الامة .

وفي عام 1975 شيد مجمع صناعي ضخم للنشر بالرغاية بمدينة الجزائر ،الذي دخل حيز الخدمة عام 1978 و في سنة 1976 تأسست هيئة للنشر الجامعي تحت اشراف وزارة التعليم العالي و البحث ،لتكملة نشاط هيئة "سنيد" ،ورغم العراقيل التي واجهت جهات النشر ،خاصة بسبب الكتاب الجزائريين الناطقين باللغة الفرنسية ،الذين كانو ينشرون كتاباتهم في الخارج خاصة في فرنسا، الا ان المجال عرف انتعاش كبير عبر السنوات ،و علاوة على ذلك عرفت المجالات نقصا فادحا ،الا بعضها التي كانت شاهد حي على الحياة الادبية الجزائرية ،اما فيما يخص الكتب ذات الانتاج الداخلي ،فعرفت رواج كبير بفضل جهود الدولة ،حيث كانت الشركة الوطنية للنشر و التوزيع تصدر حوالي خمسين عنوانا سنويا اواخر السبعينيات ،اضافة الى اسقاط ضريبة بيع الكتب باللغة العربية ،بموجب قرار في اطار قانون المالية لعام 1972 ،و نتيجة لذلك فقد بلغ توزيع الكتب 05 ملايين نسخة عام 1976 بدلا من 700.000 نسخة عام 1965 و في عام 1973 انشئ الديوان الوطني لحقوق المؤلف ،و في عام 1976 توفرت الجزائر على حوالي 400 مكتبة موزعة على البلديات و مقرات الدوائر و الولايات ،و مع

[1] المؤسسة العمومية للبث الاذاعي و التلفزيون الجزائري ،**نبذة تاريخية** .اخرى تعديل 05 افريل 2016 على الساعة 00:47
-etreprise www.Ida/ara/presentatione

[2] التلفزة الجزائرية ،**تاريخ التلفزة الجزائرية ،القنوات الجزائرية** .الجزائر ،اخر تعديل 03-01-2013 على الساعة 20:03
www.startimes.com/f.aspx/f.aspx?tM3193361

مرور الوقت تضاعفت امكانيات الجهاز الثقافي مما ادى الى زيادة الانتاجية به ،و في مختلف اركانه ،و اضحت السياسة الثقافية تتوسع يوما بعد يوم لتشمل الوطن عامة لا فرق بين شرق و غرب او شمال و جنوب ،بل اضحى الاهتمام وطني .[1] اما جانب الطباعة الصحافية فنال اهتمام الحكومة هو الاخر ،رغم العراقيل التي واجهت القطاع ،حيث عرفت الصحف الاسبوعية و اليومية نهضة كبيرة حيث كانت اول صحيفة باللغة الفرنسية باسم "الشعب" "لوبابل" في 19 سبتمبر 1962 ،و تلتها صحيفة باللغة العربية باسم "الشعب" قي 11 ديسمبر 1962 ،و بقيت الصحف تتزايد ،ساردتا لاجتماعيات الدولة و مختلف المواضيع الدخلية و الخارجية في سنة 06 فيفري 1982 ،صدر اول قانون للإعلام في الجزائر ، ينظم الحياة الاعلامية عامة .[2]

المطلب الثالث :السياسات العامة الاجتماعية إبان نظام الحكم ألتعددي :

مع مطلع تسعينيات القرن العشرين ،عرفت الجزائر تغيرات جذرية مست القطاع السياسي ،الذي اثر بدوره على باقي قطاعات الدولة ،حيث بادرة هذه الاخيرة حملة من الاصلاحات المتواترة للقطاع الحساس فيها ،الا وهو قطاع التربية و التعليم ،باعتباره اساس القطاعات الاخرى ،و تمكينها في احداث التنمية اللازمة ،لبناء تحديات القرن الحادي و العشرين ،و لتحقيق ذلك لابد من وضع تغير نوعي ،على مستوى العناصر البشرية ،التي تقد عجلة التنمية ،و ذلك من خلال اتباع برامج للتكوين ،الرسكلة ،التدريب و اكتساب المهارات و المعرف ،لمواكبة المستجدات التكنولوجية ،و العلمية،و التكيف مع التحولات الداخلية و الخارجية ،ناهيك عن التطورات التي مست الهياكل و المنشات التربوية التعليمية ،و الاجهزة و العتاد الخاص بها ، بغية التسيير الجيد للأدوار البشرية في المنظومة ،و علاوة على ذلك التغييرات التي مست جانب القوانين المنظمة للهيكل التربوي التعليمي.[3]

يتكون النظام التربوي الجزائري ،من ثلاثة قطاعات كبرى موضوعة تحت الوصاية الادارية و التربوية لثلاث وزارات منفصلة ،هي على التوالي :وزارة التربية الوطنية ،وزارة التكوين المهني ،وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ،كما يضم النظام التربوي الجزائري تعليما اساسيا و اجباريا لكل الاطفال ،الذين يتراوح سنهم مابين ستة الى ستة عشر سنة ،عبر مرحلتين اساسيتين ،هما التعليم الابتدائي ،و مرحلة التعليم المتوسط ،و يتوج بشهادة

[1] بن جامين ،**مرجع سابق**،ص،ص 84،83.
[2] قندوز عبد القادر ،"تطور الصحافة المطبوعة في الجزائر بعد الاستقلال" ،**مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية**. ع 19، الجزائر: جامعة باجي مختار عنابة ،جوان 2015 ،ص-ص 134-137 .
[3] صياد باية،**الاصلاح الاداري في الجزائر ،1999-2007 ،دراسة المنظومة التربوية** .(رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ،2008 ،ص 118).

التعليم المتوسط ،حيث يدوم لمرحلة تسع سنوات .و تعليما ثانويا يستغرق ثلاث سنوات ،و يستقبل حوالي 50% من تلاميذ التعليم المتوسط و تعليما عاليا ،يعمل على توفير تكوينا متنوع في مرحلة التدرج او ما بعد التدرج في جامعات ،معاهد او مدارس عليا.اضافة الي تكوينا مهنيا يحقق تكوينا اوليا مستمرا ،يتوج بشهادات مهنية او تاهيل مهني ،في فروع مهنية و اختصاصات متعددة.[1]

و في هذا الصدد عملت الدولة ،على ربط تلقين المعارف بالمؤثرات الداخلية و التحولات العالمية ،خاصة في بداية القرن الحادي و العشرين ،بعد ظهور مصطلح العولمة و العمل على ادراجها في مختلف البرامج التعليمية و التكوينية ،رفقة الوسائل الحديثة ،و الطرائق البيداغوجية و المهنية المتعامل بها .وفي هذا الصدد اتاحت الوزارة سنة 1989 لرجال التربية بكل وظائفهم النقاش حول اصلاح ضروري للمنظومة التربوية ،الا ان مسار النقاش هذه المرة اخذ اتجاها اخر وربما يكون قد تاثر بالتعددية الحزبية و حرية التعبير و التعديل الدسنوري ،و تميز النقاش ايضا بوجود اقتراحات غير جدية ،ففي نفس السنة تمت المطالبة بتدريس اللغة الانجليزية في الطور الثاني ،وربما هذا ماجعل الوزارة الوصية لجعل المفاضلة بينها و بين الفرنسية ،لكن سرعان ما توقف الاختيار .[2] كما عرف التعليم الثانوي فقرة نوعية هو الاخر ،سواء في عدد مؤطريه او تلاميذه،اضافة اى عدد الثانويات و المتاقن المساعدة عليه .[3] و اذا ما وجهنا النظر الى التعليم العالي فنجد هناك تقدم واضح جلي ،سواء من من حيث الكم او الكيف ،حيث عرف القطاع سن 1995 عدد طلبة مفذر ب 238427 طالب مقارنة بسنة 1985 الذي لم يتجاوزوا 407995 طالب ،اما عدد طلبة التدرج سنة 2000 هو 407995 و عدد طلبة مابعد التدرج هو 20846 طالب ،خلال نفس السنة .[4]

و لا نغادر بعيد جانب التكوين و التعليم ،الا و نتوقف عند التدريب المهني او التكوين المهني ،الذي شهد قفزة نوعية هو الاخر بعد سنوات التسعينيات ،حيث يتكون هذا النظام في الجزائر من مسارين ،غايتهما توجيه المتكونين نحو الشغل ،مسار التكوين المهني الذي يفتح المجال امام طالبي التكوين المهني الموجهين من التعليم الاساسي ،و مسار التكوين المهني المستقبل للتلاميذ الناجحين في الطور ما بعد الالزامي ،و الموجهين بعد

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة التربية ،**مشروع القانون التوجيهي للتربية الوطنية** .افريل 2007 ، ص 02.
[2] ناصر شيخاوي ،**متابعات و اراء حول تطوير مناهج التعليم في الجزائر1962-2000.** الجزائر :وهران ،دار الاديب للنشر و التوزيع، 2005، ص،ص 69،70.
[3] شيخاوي ،**مرجع سابق**،ص 88 .
[4] وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ،**اصلاح التعليم العالي في الجزائر** .جوان 2007 ،ص 05.

السنة الرابعة متوسط يتضمن اربع شبكات. شبكة المؤسسات العمومية للتكوين المهني،المدارس الخاصة،شبكة المؤسسات العمومية ،للتكوين المهني التابعة للوزارات الاخرى، ومؤسسات التكوين التابعة للشركات الاقتصادية.[1]

عرف الجهاز الوطني للتكوين المهني ،محطات هامة تاريخية ،مكنة من وضع سياسة وطنية لتلبية الاحتياجات الناجمة عن مخططات التنمية ،خاصة في الثلاثة عقود الاخيرة ،حيث تم خلالها انشاء عدد كبير من المراكز و المعاهد الوطنية ،للتكلف بالطلب الاجتماعي المتزايد ،و استمرت هذه الوضعية الى غاية التسعينيات،و في سنة 1999 انشات وزارة التكوين المهني.[2]

و يتوفر القطاع العمومي ،على شبكة واسعة من مؤسسات و هياكل للتكوين تقع تحت وصاية ،وزارة التكوين و التعليم المهنيين ،و يبلغ عددها 836 مؤسسة ،توفر 350.000 منصب تكوين .[3]

و لا نبرح قائمة السياسات الاجتماعية ،الا ونلفت النظر الى قطاع لا يقل اهمية عن سابقيه ،الا وهو قطاع الصحة ،كونها حق اجتماعي اساسي و عالمي ،و اعتبارها مقياس ببتنمية الاجتماعية ،الاقتصادية و الشخصية ،و في هذا الاطار عملت الهيئات الوصية ،على انتهاج جملة من البرامج ،المشاريع و المخططات ،المنظمة للمنظومة الوطنية للصحة ،متميزة بسيطرة القطع العمومي عليه ،و ذلك من خلال تسخير جميع الوسائل المادية و البشرية و التنظيمية ، لتطوير و اعادة هيكلة القطاع حث تميزت بداية التسعينيات ،لاقامة برامج للصحة ،منها البرامج الوطني لمكافحة وفيات الاطفال ،اضافة الى برامج توفير الدواء ،تنظيم الاستعجالات و الملفات الاجتماعية ،كما اتسمت هذه الفترة بتراجع اسعار البترول ،خاصة نهاية الثمانينيات ،التي ادت الى ضغوطات اجتماعية و اقتصادية كبيرة و خطيرة ،الذي سبب نوع من الاهمال الطبي الاجتماعي ،لكن مع ذلك زادت اهتمامات الحكومة بالجانب الوقائي للقطاع ،و نظام العيادات بدل المستشفيات الجامعية ،و في منتصف سنة 1991 اقترح برنامج اصلاحات في القطاع كان يهدف الى :

ا . الانفتاح على المحيط مع محاولة تجديد الوصاية و تسيير افضل للميزانية

ب . وضع اليات متكيفة و متجاوبة مع برنامج خماسي ،و نظرا للوضع السياسي المتردي لم تنجح تلك الاليات[1]

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ،**مشروع تقرير ،اقتصاد المعرفة عامل اساسي في التنمية أي استراتيجية للجزائر.** (منشورات المجلس ،الدورة العامة الحادية و العشرون ،ديسمبر 2004 ،ص66).

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة التكوين و التعليم المهنيين ،**واقع و افاق التكوين و التعليم المهني و احتياجات سوق العمل في الجزائر.**(منشورات الوزارة ،جوان 2005 ،ص 03).

[3] وزارة التكوين و التعليم المهنيين ،**مرجع سابق** ،ص 08.

و في سنة 1995 رتبت المنظمة العالمية للصحة الجزائر في المرتبة رقم 81. من بين دول العالم ،و فعاليتها في المجال و يتجلى ذلك من خلال طبيب واحد لكل 1000 شخص ،كما بينت الوزارة الوصية ، ان هناك 38 و لاية كانت تحت المستوى الوطني بالنسبة للاطباء ،و 30 ولاية للصيادلة ،و كان يتمركز بوهران و العاصمة 45 % من اطباء ابقطاع العام ،و 34 %من اطباء القطاع الخاص ،عكس المناطق الجنوبية

التي تعاني نقصا فادحا ،لما عرفته الفترة المحصورة مابين 1989 و 1991 تكلفة لانجاز الهياكل القاعدية ،مقدرة ب 3.8% من الميزانية الاجمالية للقطاع ،لتصل في الفترة الممتدة ما بين سنة 1993 و سنة 1995 لبى 4.8 % من نفس الميزانية ،حيث عرفت سنة 1999 تمليك القطاع الصحي الجنوبي ،187 مستشفى ،08 عيادات استشفائية ،32 مؤسسة استشفائية مختصة 495 عيادة متعددة الخدمات ،كما عرفت العشرية الممتدة من بداية زمن التعددية ،اتخاذ السلطات المعنية ،عدة استراتيجيات متطابقة مع التطور الاقتصادي و الاجتماعي. [2]

و الملاحظ مما سبق ،ان تسيير السياسة الصحية ،بعد عقد زمني و اكثر من ظهور التعددية الحزبية ،ان الدولة انتهجت سياسة ملئ الفراغ ،و الاشباع المصطنع .لصعوبة تنفيذ الاصلاحات ،مع اتباع الجانب الكمي لا النوعي في تجسيد السياسات الصحية ،حيث ركزت الهيئات الصحية عل توفير عدد الهياكل المادية و البشرية و اهمال الجانب النوعي للخدمات المقدمة من قبله .[3]

و باعتبار السكن قاعدة مهمة ، تعتمد عليه مختلف الدول ،فعرفت الجزائر ،ابان النظام التعددي الجزبي ،عدة اجراءات و اليات لتسيير القطاع ،و القضاء على مشاكل نقص السكن ،رغم ان هذا الاخير مشكل عالمي ،يتفاقم سنة بعد اخرى ،حيث ينجم عن عدم التوازن بين النمو الديمغرافي و طلبات المتزايدة على السكن من جهة، و السياسة الوطنية من المتبعة لاسكان اكبر عدد ممكن من المواطنين من جهة اخرى،غير ان هذه

1Saihi, A ; "le système de la santé publique en Algérie", **revue gestion hospitalières**. n 455, aoril,2006 ,P,P 241 ,242.

[2]جميلة بار ،**ازمة النفقات العمومية في القطاع الصحي الجزائري** .(رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية و التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ، 1994 ، ص 86).

[3]امير جيلالي ،**تخطيط و تمويل الصحة في الجزائر** .(رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية و التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ،جامعة الجزائر ،2001 ، ص12).

السياسة الوطنية المتبعة لاسكان اكبر عدد ممكن من المواطنين من جهة اخرى ،غير ان هذه السياسة تختلف من دولة لاخرى ،حسب درجة تقدمها ،امتلاكها للتكنولوجيات و امكانياتها المادية .[1]

فشهدت الجزائر خلال فترة التسعينيات ازمة سكنية حادة ،مما اجبرها على بعث اصلاحات قطاعية و فق استراتيجيات وطنية ،ابتداء من سنة 1996 متمحورا في مجالات التعمير ، العقار،التمويل ،مما ادى الى بداية ،و انتعاش القطاع ، مقارنة بفترة الاشتراكية اثناء الاحادية الحزبية ،و يتجلى ذلك من خلال مختلف الجهود و الاجراءات التي قامت بها الدولة ،كاعادة الاعتبار للسكن الاجتماعي و الترقوي ،التنويع مع الانماط السكنية الحضرية ،و ظهور صيغة السكن التساهمي ،وضيفة البيع بالايجار سنة 2001 ،بالاضافة الى فتح المجال امام القطاع الخاص ،ليسلهم هو الاخر في انعاش القطاع الحساس ،اضافة الى تفعيل دور الينوك في تمويله ،عن طريق القروض العقارية ،حيث عرفت الفترة مابين 1990 و 1997 انجاز 800 الف وحدة سكانية ،عبر كامل القطر الوطني بمختلف الصيغ السكنية المعتمدة في الجزائر اي ما يعادل نسبة 47 % العدد الاجمالي للسكنات المنجزة في تلك الفترة .[2]

اما الجهاز الثاني لاليات السكنية الجزائرية ،هو السكن الريفي ،حيث عرف دعم كبير من قبل الدولة ،رغم هروب المجتمع منه للاوضاع السياسية و الامنية التي عرفتها الجزائر ،مطلع التسعينيات ،حيث عرفت الحصيلة السنوية الممتدة من 1995 الى 1999 انجاز 180516 سكن ريفي ،لكن بعد وصول عبد العزيز بوتفليقة سدة الحكم ،وبروز معالم الاستقرار السياسي و الامني ،تغير التفكير الاجتماعي ،نحو السكنات الريفية ،و زيادة الطلبات الخاصة بالجهاز من الشعب و الى الحكومة او الهياكل الوصية .[3]

رغم زيادة البرامج المشاريع و المخططات السكنية في الجزائر بمختلف اشكالها ،الا انها لم تحظى بالقضاء النهائي او التخفيف الكبير من حدة الازمات السكنية و ماينجر عنها من مشاكل بئية ،افات اجتماعية ،غضب في الاوساط الشعبية ،و ماينجر عن ذلك من مظاهر و مخلفات سلبية ،و ذلك لعدم التقدير الفعلي لطالبي السكن ،غياب قاعدة بيانية وطنية ،تسمح بابراز المستفيدين من السكنات في اي ولاية كانت ،اضافة الى ضعف

[1] سباش ليندة ،**سياسة الاسكان في الجزائر و علاقتها بالعمران** .(رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية كلية العلوم السياسة و الاعلام ،جامعة الجزائر 03 ،2006 ، ص 25).

[2] نوال .ح، "حصيلة قطاع السكن و العمران بعد 50 سنة من الاستقلال ،برامج طموحة سمحت بانجاز 7.5 مليون وحدة سكنية"، **جريدة المساء يومية جزائرية** . 03-03-2013 ،ص،ص 04،03.

[3] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ،**تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000**.(تقارير المجلس ،الدورة 17 ، الجزائر، ماي 2001 ،ص41).

القدرة الشرائية للمواطن على اقتناء سكن لائق ،لضخامة سعر العقار و الاراضي الصالحة للبناء ،تخلي المجتمع الجزائري عن الاسرة المركبة و التوحه الى الاسرة البسيطة مما ادى الى زيادة الطلبات السكنية .

ناهيك عن اسباب اخرى ،ورغم ذلك الا ان الاهتمام الحكومي بالجانب الكمي اكثر من الجانب النوعي ،حيث لحد اليوم مازلت السكنات الجزائرية خاصة العماراة على النمط الفرنسي ،اضافة الى نوعية البناء الذي يمتاز بالرداءة في غالب الاحيان .[1]

الجزائر و كغيرها من الدول ،اخذت على عاتقيها تطبيق اصلاحات ،ميت جميع القطاعات منها اصلاح المنظومة المالية ،القطاع العام و تنمية القطاع الخاص ،تشجيع الاستثمارات ،و الشركة ،اغلاق المؤسسات المفلسة ،و غيرها من الاصلاحات ،ضمن وصفة منحها صندوق النقد الدولي للجزائر ،كل ذلك حعل عملية التوظيف محصورة جدا ،و ادى الى التضييق على الدوائر الحكومية ،بالزامية خفض عدد وضائفها اما بالتسريح او التقاعد المسبق ،الذهاب الاداري ،او التعاقد المفتوح ،هذه الاجراءات ساعدت على تفاقم البطالة ،حيث ارادت الجزائر حلها ،من خلال مجموعة من السياسات .[2]

ان ظاهرة البطالة ظاهرة مجتمعية ،لا يفرق وجودها بين مجتمع متقدم او مجتمع نامي ،و بالتالي فانها متاصلة و متجذرة في المجتمع الجزائري ،الى سنوات طويلة مضت ،نتيجة عدت اسباب لظروف مرت بها الدولة على الصعيد السياسي ، الامني ،الاقتصادي ،الاجتماعي السكاني ،و حتى التقني ،التنظيمي و الاداري .[3]

اضافة الى اسباب اخرى ،نابعة من اتجاهات الدولة ،تتمثل في عدم التنسيق بين التعليم و التكوين و سوق العمل ،التوقف عن تعيين خريجي المعاهد و المدارس المتخصصة و حاملي الشهادات العليا.[4]

و قلة المؤسسات البحثية المساهمة ،في خلق روح الابداع ، سوء تخطيط القوى العاملة زاد في حدة البطالة.

و لمواجهة خطورة الوضع انتهجت الجزائر ،اجراءات و تدابير مثل الاستفادة من التامين على البطالة ،و تحفيز التقاعد المسبق، استحداث جهاز الشبكة الاجتماعية، برامج الاشغال ذات المنفعة العامة ،للاستعمال المكثف

---

[1] لمياء بولحمر ،**السكن الاجتماعي التساهمي في ولاية قسنطينة ،دعم للطبقة المتوسطة و تفعيل للترقية العقارية** .(رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية ،قسم التهيئة العمرانية ،كلية علوم الارض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية ،جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005 -2006 ،ص 138).

[2] بن شهرة ،**مرجع سابق** ، ص 228.

[3] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، **تقرير حول التنمية البشرية لعام 2000.** (تقارير المجلس ،نوفمبر 2001 ، ص 68)

[4] بن شهرة ،**مرجع سابق** ،ص 260.

لليد العاملة، عقود ما قبل التشغيل، العمل الماجور بمبادرة محلية، دعم تشغيل الشباب و الاشغال الكبرى، برنامج نشاطات الادماج الاجتماعي بموجب مرسوم 09/305.[1]

و حسب تلك الاجراءات الحكومية المتخذة لامتصاص البطالة عرفت هذه الاخيرة نسبة 24 % سنة 1993 لكن سرعان ما زادت سنة 1997 حتى بلغت نسبة 29 % ثم تناقصت لتصل الى 26 % سنة 2001 .[2]

المبحث الثالث ،انواع السياسات العامة الاجتماعية في الجزائر :

منذ وطئ عبد العزيز بوتفليقة ارضية الحكم ، و الجزائر في تحسن لاوضاعها على مختلف الاصعدة ،و على مدى اربع عهدات متتالية ،امتدت من افريل 1999 و الى يومنا هذا.

المطلب الاول :سياسات التعليم و التكوين المهني :

التعليم و التكوين هما مطلبين لقياس مدى تقدم الدولة ،و تحكمها في سياساتها الاجتماعية المدرجة في زمن معين ،و هذا ما نود التطرق اليه ،خاصة في الحقبة البوتفليقية .

1. سياسات التعليم:

عرف النظام التعليمي الجزائري ،مسيرات هامة في تاريخه ،خاصة بعد سنة 1999 حيث عرفت المنظوم التربوية ،جملة من الاصلاحات ،برزت بتشكيل لجنة الاصلاح في 09 ماي 2000 ،و تنصيب اصلاح لجنة التعليم الابتدائي موسم 2003 –2004 و من اهم مظاهر الاصلاحات كمنت في: ادراج اللغة الفرنسية في السنة الثانية من التعليم الابتدائي ،و اعيد في نظر ذلك و فق الموسم 2006–2007، حتى اصبحت في السنة الثالثة من التعليم الابتدائي ادراج مادة التربية العلمية و التكنولوجيا منذ السنة الاولى ابتدائي، ادراج ابعاد جديدة في المحتوى كالبعد البيئي التاريخي و الصحي،التكفل بالبعد الامازيغي، ادراج المصطلحات العالمية و العلمية ، و ادراج مادة الاعلام الالي بدءا من السنة الاولى من التعليم المتوسط و تدعيمه في التعليم الثانوي بان يصبح

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ،**مرجع سابق**، ص 69.

[2] بغادة زينب حميدة ،**المشكلات المطروحة في واقع الاسرة الجزائرية و انعكاستها على جنوح الابناء .**(مداخلة الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال و جودة الحياة في الاسرة ،قسم العلوم الاجتماعية ،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،يومي 09-10 افريل 2013 ،ص 06).

باسم مادة تكنولوجيا الاعلام و الاتصال و تدريسها عبر حصص على مدار الاسبوع ،وحسب التخصص المنتمي اليه.[1]

اما التعليم الثانوي فعرف هو الاخر ،هيكلة جديدة ،و ذلك حسب القرار الوزاري رقم 16 المؤزخ في 14 ماي 2005 ،و الرامي الى تسيير الجهاز و تنظيمه من خلال السنوات الدراسية الحجم الساعي للحصص المدروسة ،ناهيك عن الشهادة المتوجة بنهاية الدراسة الثانوية،ناهيك عن مايتعلق بالجانب التأطيري ، من خلال ما يتعلق بالاساتذة والهيكل البيداغوجي .[2]

حيث عرف قطاع التربية العديد من الانجازات ،اذ تم مضاعفت عدد الابتدائيات سنة 2005 الى 17041 بعدد تلاميذ مقدر ب 4361749 تلميذ و مؤطرين من قبل 171471 معلم ،اما القطاع الثاني و هو التعليم المتوسط ،الذي يلفت فيه عدد المتوسطات 3844 ب 2256232 تلميذ ،يدرسهم 108249 استاذ ، و بالنسبة للتعليم الثانوي فشهد هو الاخر نقلة نوعية ،حيث بلغ عدد الثانويات و المتاقن 1423 ،بمجموع تلاميذ 1123123 تلميذ ،يؤطرهم 60185 استاذ .[3]

كما لم يتخطى الاصلاح جانب التعليم العلي و البحث العلمي ،و ذلك باعادة هيكلته وفق مخطط من طرف اللجنة الوطنية لاصلاح المنظومة التربوية و ادخل لاول مرة نظام ل.م.د(ليسانس ،ماستر ،دكتوراه) ،النظام الجديد للتعليم العالي ، و الذي بدا العمل به تدريجيا في بالدنا منذ الدخول الجامعي للسنة الجامعية 2004-2005 اي منذ سبتمبر 2004 ،حيث يسمح للطالب بتحضير متسلسل لثلاث شهادات

شهادة الليسانس :هي الشهادة الاولى ،ويتم الحصول عليها بعد ثلاث سنوات من الدراسة اي مايعادل ست سداسيات دراسية. شهادة الماستر :تحضر في مدة سنتين بع الليسانس اي وفق اربع سداسيات ،و هي مرحلة تعميق المعارف في التخصص المختار. شهادة الدكتوراه :اخر شهادة مخصصة لحاملي شهادة الماستر و الراغبين في تعميق دراستهم ،تحضر في مخبر او مركز للبحوث ،لمدة ثلاث سنوات على الاقل ،حيث عملت الوزارة على التجسيد الفعلي لنظام ل.م.د لما يتمتع به من صدى عالمي ،برنامج شمولي ،و اتساع رقعة

[1] خليفة بوجادي ،**قراءة في كتب الطور الابتدائي في الجزائر**.(مداخلة في ملتقى اثر اللغة المحكية في كتب الاصلاح التربوي ، جامعة سطيف، د ت ، ص،ص 10،11).

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**القرار الوزاري رقم 16** .المؤزخ في 14 ماي 2005 لتسيير جهاز التعليم الثانوي و تنظيمه .

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة التربية الوطنية ،**التصريح التقييمي للقطاع سنة 2005** .(منشورات الوزارة، الجزائر، 2006).

استخدامه بين الدول من حيث البرامج و الهياكل ،كل هذا ما يبرز ان الجزائر تعمل بتوافقية عالمية ،لمنظومتها التربوية التعليمية .[1]

و في خضم ذلك تم انجاز جامعات ، معاهد و مراكز جامعية عامة و متخصصة حتى قارب عددها 58 مؤسسة جامعية بعدد طلبة ليسانس 589993 طالب ،اما طلبة ما بعد التدرج في الماجستير بلغ 13998 المقيمون في العلوم الطبية 5687 ،و في المستو التحضير لشهادة الدكتوراه 7325 اي ما يعادل 270100 طالب ما بعد التدرج ،و الكل يشرف عليهم 21538 مؤطر قائم على عملي التدريس.[2]

رغم سلسلة الاضرابات و الاضطرابات لمتتالية التي شهدها قطاع التربية الى انه عرف نجاحات اخرى ،سجلت في تارخيه ،حيث عرف الموسم 2012-2013 عدد اجمالي للطلبة مقدر ب 08 ملايين و 209 الف تلميذ ،و في الموسم 2014-215 ،زاد العدد بما يقارب 273 الف تلميذ اي ما يعادل 08 ملايين و 700 الف تلميذ ،حيث توزعوا في هذه السنة الدراسية على 25 الف مؤسسة تربوية وفق الاطوار الثلاثة اما من حيث التأطير ،فلا يزال القطاع لحد اليوم يزيد عدد التوظيفات باعتباره الجهاز الاكبر لاستقطاب الموظفيين بنسبة كبيرة خلال الثلاثية الاخيرة ،لكنه لايزال يعاني نقص المؤطرين من المعلمين و اساتذة نو ذلك لارتفاع عدد التلاميذ .و غياب سياية التثبيت المهني للمؤطرين ،لان معظمهم متعاقدين و دون اندماج ،ناهيك عن ارتفاع ظاهرة البطالة المقننة التي يعرفها خريجي الجامعات و المعاهد بسبب رفض تقاعد الاساتذة و المعلمين خت و ان وصل تقاعدهم لكن سرعان ما قررت الهيئات الوصية تطبيق سياسة التقاعد لمن توفرت فيه الشروط لذلك [3].

و رغم كل المجهودات المبذولة من قبل الدولة ،لانعاش الساسة التعليمية فيها الا انها مازالت تعرف مشاكل عديدة ،ساهمت في تدهوره ،حيث يرجع خبراء في المجال البيداغوجي ،سبب ذلك الى ظهور فئات تعمل على الاستئصال الفكري ،التربوي الثقافي ،نشطت في ساحة التربوية و الثقافية ،سعيا منها الى ضرب القيم و المبادئ الخاصة بالمنظومة ،و ابدالها باساليب التغريب ،المنزوية تحت اسم الانفتاح لو العولمة ،ناهيك عن انتقاداتهم للسياسات الاصلاحية التي تبنتها الجزائر لاصلاح القطاع ،لكن رغم كل هذا وذاك الا ان التعليم في الجزائر

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ،**ماهية النظام ل.م.د**.(منشورات الوزارة، 2004، ص،ص 01،02).

[2] بوبادي ،**مرجع سابق** ،ص 11.

[3] علجية عيش ،"هل ان الاوان لاجراء استفتاء شعبيي حول مستقبل المنظومة التربوية" ، **جريدة التحرير يومية جزائرية** .،الاثنين 08 -09-2014 ،ص 03.

لازال يعيش تحت راية المجانية و الاجبارية في بعض اطواره ،علاوة على ذلك المدرسة الوطنية الجزائرية، انجبت علماء ،باحثين ،اساتذة ...و وظائف اخرى مثله مثل باقي اي قطاع تعليمي في العالم.[1]

تعددت الانتقادات حول التعليم الجزائري ،سواء على المستوى الداخلي او الخارجي .حيث عرف القطاع ظاهرة اكتظاظ الاقسام ،ناهيك عن ضخامة الحجم الساعي الاسبوعي للتلاميذ ،ففي الندوة الوطنية ،التي عقدة لتقييم المنظومة التربوية ،و التي ترسم ملامح مدرسة جزائرية ،وفق مقاييس دولية ،مقسمين العمل على ورشات عمل ،حيث توصلوا الى توصيات و تقارير ،رفعها المختصون و الخبراء الى االجهات المعنية ،بغرض وضع النظام التربوي ،ضمن متطلبات الجودة ،الشفافية و التنافسية العلمية و البيداغوجية ،و التكوين الاساتذي عن طريق لجنة و طنية مختصة في اعداد برامج وطني للتكوين ،اما النقطة الثالثة فتتعلق باعمال اللجنة الوطنية العاملة بين وزارتي التربية الوطنية و التعليم العالي و البحث العلمي ،تعمل على اعطاء استمرارية للعمل المنجز ،في مجال تكوين الاساتذة من الناحية الكمية .اما جانب التلميذ فحددته ورشات العمل في جملة من النقاط ،و التي من خلالها دعت الى الاهتمام بالبعد النفسي للمدرسة الابتدائية ،و ذلك من خلال عدم التكديس الفكري و العلمي المعرفي للتلميذ ،مع مراعاة كل مايتعلق بجانبه النفسي و الجسدي ،اضافة الى تعميم التربية التحضيرية على كل المدارس ،و تكييف النظام التربوي مع المقاييس الدولية ،و ذلك عن طريق ،العمل بطريقة الافواج و التخفيف من وتيرة التقويمات و الامتحانات ،لاعطاء اكبر حيز ممكن لعملية التعلم و التعليم ،ناهيك عن استحداث بكالوريا مهنية ، و التوجه نحو التعليم الاختياري ،عن طريق تحضير التلاميذ للتوجيه نحو التعليم المهني ،وفق شراكة بين جنتين من القطاعين ،علاوة على ذلك دعى الفاعلون الى تعميم الاقسام المفتوحة بالمؤسسات الاستشفائية ،و الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة .

كما امرت الوزيرة الحالية للقطاع نورية بن غبريط عن ضرورة اعداد تقارير سنوية لرصد تجسيد التوصيات .[2]

اما التعليم العالي في الوقت الراهن ،عزم الطاهر حجار وزير القطاع على تنظيم سلسلة من اللقاءات و جميع الشركاء الاجتماعيين من اساتذة و طلبة و عمال لمعالجة النقائص الواردة في القطاع ،التقييم المستمر لنظام

[1] نادية بوشلالف ،"استراتيجيات اصلاح المنظومة التربوية في الجزائر في ظل العولمة"،**مجلة دفاتر مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة** .دع ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، د ت ، ص،ص 171 ،172.

[2] اعلانات الاذاعة الوطنية الجزائرية عبر النت ،**الندوة الوطنية لتقييم اصلاح المنظومة التربوية ترسم ملامح مدرسة جزائرية وفق مقاييس دولة** . الجزائر يوم 27-07-2015 ،على الساعة 10:31 www.radioalgerie.dz

ل.م.د ،مع وضع حد للنظام الكلاسيكي الذي لازالت بعض الكليات تتبناه ،مع انشاء مرصد وطني للاصلاحات عامة و لازدواجية النظام الكلاسيكي مع ل.م.د خاصة .[1]

اما فيما يخص موضوع محو الامية و تعليم الكبار ،فقد عزم الديوان الوطني الوصي عليها و الذي هو الاخر تحت وصاية وزارة التربية الوطنية ،مع الهيئات ،المؤسسات و الفاعلين الاجتماعيين ،لرفع المستوى المعرفي و الثقافي للمواطن الامي ،بغية اكتساب معارف اساية لتحسين نوعية المستوى المعيشي ،للمشاركة في التنمية و التعلم مدى الحياى و لتحقيق ذلك وضعت الجزائر ،برنامج استراتيجي لمكافحة الظاهرة و الصادر في سبتمبر 2007 ، و المصادق عليه من طرف مجلس الحكومة في جانفي 2007.

اذ تهدف تلك الاستراتيجية الى تقليص نسبة الامية ،بنسبة 50% مع افاق 2012 و محاولة استئصالها مع نهاية 2016 ،مستهدفتا الفئات التي لم تحظى بالتعلم و التمدرس ،او الفئات التي حظيت به و لم تتحكم في اليات القراة و الكتابة ،و هذه الفئات تتراوح ما بين 15 الى 49 سنة ،دون اهمال المرأة و سكان الارياف. و ذلك بغية مواصلة تعلمهم عن طريق المراسلة او التعليم عن بعد، و مراكز التكوين المهني.[2]

2. سياسات التكوين المهني:

لا نبرح قطاع و نحط في اخر الا و نجد وجهتنا حافلة بالبرامج الاصلاحية و المخططات التنفيذية ،حيث حظي قطاع التكوين المهني لعشرية من الزمن و اكثر بمشاريع جديدة في 07 اوت 2000،حيث تم تنصيب اللجنة القطاعية ،المتضمنة ممثلين عن الوزارة الوصية ،وزارة التعليم العلي و البحث العلمي و وزارة التربية الوطنية ،على اشاء شهادتين ،هما شهادة البكالوريا المهنية و شهادة اخرى لا تقل اهمية عن الاولى،و تتمثل في شهادة التاهيل في التعليم المهني .[3]

حيث شهدت هذه الفترة تطور كبير و توسع في كل ما يتعلق بالقطاع ،حيث بلغ عدد الاختصاصات 460 اختصاص ينطوي تحت 21 شعبة ،ناهيك عن توفره على موارد بشرية ،مادية و تنظيمية هامة ،حيث يتوفر

[1] ع.م ،"حجار يراهن على اصلاحات عميقة في قطاع التعليم العالي" .**جريدة صوت الاحرار يومية جزائرية** ، الخميس 07 افريل 2016. www.sawt_alahrar.net

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة التضامن الوطني و الاسرة و قضايا المرأة ،المديرية العامة للاسرة و قضايا المرأة و التلاحم الاجتماعي ،**دليل لافضل اعادة و ادماج اجتماعي مهني للمرأة** .(منشورات الوزارة،الجزائر ،ديسمبر 2015،ص 15).

[3] كلثوم مسعودي ، **نظرة طلبة الثانوية للتكوين المهني ،دراسة ميدانية ببسكرة** .(منشورات قسم العلوم الاجتماعية ،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،ارشيف الجامعة المعدل بتاريخ 07-04-2016 على الساعة 17:54).

القطاع على اطارت ذات كفاءات علية ،تعمل بأجهزة كبيرة ،و آلات متطورة ،حيث يخصص سنويا ميزانية للتجهيز و اقتناء العناد ،و التي تتزايد من سنة الى اخرى .

سعت الوزارة المعنية من خلال الاصلاحات ،التي شرعت فيها مع بداية الالفية الثانية ،الاصلاحات النوعية للتكوين المهني ،من خلال مجموعة من الاجراءات ، كانت ابرزها استحدث ما يعرف بالتعليم المهني .تحديث التكوين المهني لجعله اكثر تنافسية ، بمساعدة المختصين و دمج بعض الحرف الجديدة ،و تطوير التقليدية منها، تنظيم و تطوير ما يعرف بالتكوين المستمر ،و ذلك لتقوية علاقة التكوين المهني مع النظام التربوي ، والمحيط الاقتصادي ،بمعنى توسيع و تدعيم حيزه الاقتصادي ،من خلال توسيع التقاطعات التي تربطه مع هذه الاطراف .تحقيق هدف استراتيجي ،و هو تجنب مخرجات نظام تربوي بدون تاهيل .اصبح التكوين المهني هو التكوين الموجه للتلاميذ الذين يرفضهم النظام التربوي ،في اطار التكوين الاساسي و للعمال البطالين في اطار التكوين المتواصل و يتم هذا النوع من التكوين في معاهد و مراكز التكوين المهني ،و في مؤسسات القطاع الخاص ،او في مؤسسات مرتبطة بقطاع معين .[1]

و في السنة المهنية 2005-2006 بلغت التدفقات التربصية نحو التعليم المهني 147024 متربص ،و الذي يمثل 28% نظام التعليم ما بعد الالزامي ،و بلغت مؤسسات التكوين المهني 878 مؤسسة نهاية 2005 ،موزعة مابين التعليم المهني و التكوين المهني ،و هذا ما يشهد على التطورات المثالية الحاصلة في القطاع رغم ثبات عدد معاهد التكوين المهني في تلك الفترة .[2]حيث يتم التكوين المهني الحالي على اساس التكوين الاولي الذي يؤدي الى الحصول على شغل، و التكوين المتواصل ، الذي يمنح للعمال تكوين مهن تكميلية. و كذلك وفق عدة انماط تكوينية ،حظيت ببرامج تطورية ،و تكمن في:[3]

---

[1]صالحي صالح ،امال شوتري ،**دور التكوين المهني في تنشيط سوق العمل بالاقتصاد الجزائري** .(مداخلة في ملتقى مخرجات التعليم العالي و سوق العمل في الدول العربية ،الاستراتيجيات ،السياسات ،الاليات، جامعة دلمون لعلوم التكنولوجيا ،المنظمة العربية للتنمية الادارية ،جامعة الدول العربية ،المنامة ، مملكة البحرين اكتوبر 2011 ، ص 412).

[2]حميدة جرو، **مواءمة استراتيجية التكوين المهني لمتطليات الشغل من وجهة نظر اداريي و اساتذة مؤسسات التكوين المهني بولاية بسكرة**.(رسالة ماجستير في علم اجتماع التربية ،قسم العلوم الاجتماعية ،كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر ،2014-2015 ،ص 94).

[3]حميدة جرو،**مواءمة استراتيجية التكوين المهني لمتطليات الشغل من وجهة نظر اداريي و اساتذة مؤسسات التكوين المهني بولاية بسكرة** .(رسالة ماجستير في علم اجتماع التربية ،قسم العلوم الاجتماعية ،كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2014-2015 ،ص 94).

أ. التكوين الاقامي :و هو نمط ينص على مستوى المؤسسة، التكوين عن طريق التمهين : يهدف هذا النمط الى اكتساب تاهيل مهني اولي ، التكوين عن بعد :يتم عن طريق المراسلة مع تنظيم تجمعات دورية للمتربصين.

ب. التكوين عن طريق الدوروس المسائية ،موجه للعمال الراغبين في تكوين او تحسين مستواهم ،قصد تحسين وضعيتهم المهنية ،و الاجتماعية و ذلك بتخصيص وقت ملائم لهذه التكوينات ،حتى يحظى هؤلاء بشهادات معترف بها ترفع من مستوياتهم ،و تطور وضعيتهم للاداء الافضل في مهنهم .

ارتأت وزارة التعليم و التكوين المهنيين الى مدونة وطنية جديدة ،للتخصصات الواردة في القطاع ،بغية تنظيم ،ضبط ،توجيه و تخطيط التخصصات المبرمجة في مجال اليد العملة في القطاع الاقتصادي .

تتوزع هذه المدونة على 22 فرع مهني ،و تحتوي على 422 تخصص تغطي الميادين الرئيسية للنشاطات و التي تتلخص فيما يلي :

1. الفلاحة	2. الانشاءات المعدنية	3. صناعة الاغذية الزراعية
4. الفنون و الصناعة المطبعية	5. الانشاءات الميكانيكية و الصناعة الحديدية	6. المعلوماتية
7. الحرف التقليدية	8. الصناعة الجلدية	9. مهن المياه و البيئة
10. الخشب و التاثيث	11. الكهرباء و الالكترونيك	12. حرف الخدمات
13. البناء و الاشغال العمومية	14. صناعة الالبسة و الانسجة	15. ميكانيك المحركات و الاليات
16. الكيمياء الصناعية و التحويلات	17. الفندقة و السياحة	18. الصيد البحري و تربية المائيات
19تقنيات الادارة و التسيير	20الصناعة النفطية	21. المناجم و المحاجر
22. تقنيات السمعي البصري		

الجدول من اعداد الباحثة، وضح التخصصات المرافقة للمجال الاقتصادي ،و سوق العمل .[1]

حيث اضاف الفاعلين على القطاع و على رأسهم الوزير محمد امباركي على اضافة تكوين مكونين في مهن يحتاجها سوق العمل ،ناهيك عن دعم مقرات التكوين الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة ،على الصعيد المادي ،البشري و حتى جانب التخصصات التي تتلاءم و طبيعة اعاقتهم ، ناهيك عن ادراج تخصصات جديدة لنيل شهادات الدولة في شهادة الاهلية المهنية في البنوك ،شهادة الاهلية المهنية في التامينات ،شهادة الاقتصاد و القانون ،شهادة التحكم في تقنيات المحاسبة .[2]

و نظرا للتفوق الذي يشهد المجال رغم جملة الانتقادات الموجهة اله ،الا انه لا يزال في تطور و تقدم حيث اعلن المسؤول الاول في القطاع ،في افتتاح الدورة التكوينية الثانية انه حوالي 280.000 متربص جديد ،في مختلف انواع التكوين ،و ذلك لاعطاء اكبر قدر ممكن من الفرص للشباب ، مع ضرورة خلق جلسات و طنية للتكوين المهني ،اضافة الى انشاء تكوين تطبيقي ،يدرس امكانية مرافقة الشباب ،و التخفيف من الافات الاجتماعية ورفع المستوى التعليمي و الثقافي للشباب ،ناهيك عن صقل مواهبه ،و تطوير قدراته و ابتكاراته .[3]

المطلب الثاني : سياسات السكن و حماية البيئة :

عملت الجزائر علي وضع سياسات سكنية وبيئية هامة، خاصة في الثلاثة عقود الاخيرة.

1. السياسات السكنية:

على الرغم من التحولات و الاجراءات التي عرفها قطاع السكن و التي سبق الالمام بها ،في الاجزاء السابقة ،التي تعلقت بالجوانب الاصلاحية للقطاع في الفترات السابقة ،الا ان الواقع حال دون اعطاء سياسة سكنية رشيدة تقضي نهائيا على مشكل ازمة السكن ،و من هذا المنطلق نحاول ان نشخص الوضعية الحالية لقطاع السكن في الجزائر ،معرجين على اهم الاسباب التي وقفت كعائق امام مسار السياسة السكنية ،حيث عرفت خماسية الانجازات الكبرى من 2004 الى 2009 ،تزويد الحضيرة السكنية بمليون سكن بمختلف الصيغ و الانماط ،عبر كامل تراب الوطن ،حسب ماسمي هذا المشروع ،بمشروع رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة التكوين و التعليم المهنيين ،**مدونة تخصص تغطى الميادين الرئيسية للنشاطات.** (منشورات الوزارة، الجزائر ، 2014). www.mFEP.gov.dz

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التكوين و التعليم المهنيين ، **زيارة عمل للوزير محمد مباركي لولاية المسيلة.** (منشورات الوزارة، الاثنين 04 افريل 2016). www.mFEP.gov.dz

[3] وكالة الانباء الجزائرية ،"تكوين مهني : حوالي 280.000 متربص جديد منتظر مع الدخول المقبل شهر مارس" ، 07 افريل 2016 ،اخر تعديل تم في نفس اليوم على الساعة 19:39 -11408../www.aps.dz/مwww.aps.dz/..11408-280-000حوالي-تكوين

،و ذلك بفضل قوانين تنظيمية للساسة السكنية ،حيث صدر القانون رقم 04-05 المؤرخ في 14 اوت 2004، و الذي يعدل و يتمم القانون رقم 90-29 المؤرخ في اول ديسمبر 1990 ، و المتعلق بالتهيئة العمرانية ،و الذي يهدف الى الاحترام الصارم لمقاييس البناء و التعمير .[1] على ضوء الدروس و التجارب التي استخلصتها الجزائر من زلزال ماي 2003 ،و المسبب لهشاشة سكنات المناطق المتضررة من الهزات الارضية و الزلزالية ،ناهيك عن انتشار البيوت القصدرية ،و زيادة الطلب على توفير السكنات اللائقة ،ما فرض على الجميع البناء وفق احترام مقاييس البناء المعاصر و المقاوم للزالازل ،و قد كان زلزال بومرداس و الجهود المبذولة من قبل الدولة و مؤسساتها و التضامن الشعبي ،احدى التحديات الكبرى ،وفر انهاء عملية التقييم ،باشرت السلطات العمومية باحدى التحديات الكبرى ،و فور انهاء عملية التقييم ،باشرت السلطات العمومية باحداث برنامج خاص بالتكفل بمنكوبي الزلزال ،الذي حول اهتمامات الحكومة السكنية كلها تجاه العاصمة و بومرداس مما استدعى حتمية اهمال المناطق الاخرى ،و من كان لهم الحق في السكن قبل الكارثة في الولايات المتضررة ،و تحويل قوائمهم السكنية ،تجاه المتضررين.[2]

عرفت السياسة السكنية الجزائرية مؤخرا عدة صيغ سكنية تعمل على مواجهة ازمة السكن و ما ينجر عنها من مشاكل ،حيث عملت الهيئات المخول لها القطاع على اصدار برامج ،مخططات ،قوانين لزيادة تنظيم جهاز السكن العمومي الايجاري ،وذلك حسب المرسوم التنفيذي رقم 08-142 المؤرخ في 11 ماي 2008 الذي يحدد قواعد منح السكن العمومي الايجاري .[3] و الذي يمول من اموال الخزينة العمومية او من ميزانية الدولة ،و يستفيد منه كل طالب للسكن تتوفر فيه الشروط المحددة من قبل المرسوم التنفذي 08-142، ناهيك عن الاهتمام بالشباب الاكثر من 21 سنة لمنحهم سكن عمومي ايجاري ،باسعار رمزية ،حيث اوضح نور الدين موسى وزير القطاع خلال سنة 2012 انه تم منح اكثر من 240 الف وحدة سكنية و 160 قيد الانجاز ،فانه تم تخصيص منها 50 الف وحدة سكنية للشباب اي ما يعادل نسبة 40% من كل دفعة سكنية ايجارية عمومية عبر الوطن .[4] و كنا في صيغة و هي السكن التساهمي LSP،و المنظم بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2000/11/15 و الداعم للمرسوم التنفيذي رقم 94-308 و المؤرخ في 1994/10/04،حيث يشمل هذا الجهاز كل من السكن الترقوي ،و الترقوي المدعم ، و المنجز من قبل متعهد بالترقية العقارية موجه

[1] صالحي الواسعة، **دور المرقي العقاري في حل ازمة السكن في الجزائر**.(منشورات جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،06 ديسمبر 2015 ، ص 02).
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة السكن و العمران ،**السكنات بعد زلزال 2003**.(منشورات الوزارة ،2004).
[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم التنفيذي رقم 08-142. المؤرخ في 11 ماي2008 .
[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة السكن ، **الاستفادة من السكن** .(منشورات الوزارة، 12-11-2014، اخر تعديل 18-03-2015).

للطالبين المؤهلين للحصول على المساعدة المباشرة ،التي تمنح من طرف الدولة ،و ذلك وفق مستويات الاعانة المالية الممنوحة من طرف الدولة و الواردة في المرسوم التنفيذي رقم 235-10 و المؤرخ في 26 شوال 1431 الموافق ل 05 اكتوبر سنة 2010 . و الذي يحدد مستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لاقتناء سكن جماعي ،او بناء سكن ريفي و مستويات دخل طالبي هذه السكنات و كذا كيفيات منح هذه المساعدة .[1]

حيث تشير الحصيلة السكانية الرقوية ،في الفترة ما بين 2010-2012، الى انجاز حوالي 17.220 وحدة سكنية ،مايمثل نسبة 86% من النتائج المحققة خلال الخماسي 2005-2009 ،و الذي تم انجاز فيه 19.989 وحدة سكنية ، و التي تمثل نسبة 154 % من النتائج المحققة خلال الخماسي 1999-2004، والذي بلغت فيه قيمة الانجاز 11.219 و حدة سكنية ،و عليه فان هذه الارقام تمثل زيادة اهتمام الحكومة بالمشاريع السكنية و التي تساهم بدورها في حل عدة مشاكل اجتماعية [2].

و اذا ما توجهنا لمجال سكن اخر لا يقل اهمية عن سابقيه ،و هو ذو صيغة للبيع بالايجار ، او ما يعرف بسكنات "عدل" ،اذ تسمح هذه الصيغة بالحصول على مسكن بعد اقرار شرائه ،بملكية تامة بعد انقضاء مدة الايجار المحددة في اطار عقذ مكتوب ،حيث تم اعادة تنظيم هذه الصيغة السكنية ،وفق النصوص التنظيمية المرجعية ،للمرسوم التنفيذي رقم 01-105 و المؤرخ في 29 محرم 1422 و الموافق ل 23 اكتوبر 2001 الذي يحدد شروط ،و كيفيات شراء المساكن المنجزة ،باموال عمومية ،او مصادر بنكية ،او اي تحويلات اخرى ،في ايطار البيع بالايجار .[3] حيث اقتصرت الصيغة في بدايتها على الولايات الشمالية ،لكن سرعان ما توسعت في ولايات معينة من الوطن ،مثل ولاية البيض التي عرفت انطلاق دفع الملفات و الاجراءات القانونية ابتداء من سنة 2013 في انتظار انطلاق تجسيد المشروع .[4]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم التنفيذي رقم **235-10**.المؤرخ في 26 شوال 1431 الموافق ل 05 اكتوبر 2010.

[2] فضيلة مختاري ،"28 مليون دفعة اولى عوض 90 مليونا للمستفيدين من سكنات ترقوية" ،**جريدة الشروق يومية جزائرية.** 14-10-2012 ، ص 05.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**مرسوم تنفيذي رقم 105-**01. المؤرخ في 29 محرم 1422 ألموافق ل 23 اكتوبر 2001 .

[4] و.ا.ج ،"برنامج سكنات عدل للبيع بالايجار مكتتبوا 2001-2001 مدعوون لاختيار مواقع سكناتهم ابتداء من يوم السبت"، **جريدة الكواليس يومية جزائرية** . الجزائر ،30 ديسمبر 2013 ، ص 04 .

اما رابع جهاز سكني زادت الدولة من دعمه، لعدة دوافع منها تقليص الهجرة الداخلية ،و مواصلة النشاطات الفلاحية ،و هو السكن الريفي ،الذي يندرج في اطار سياسة التنمية الريفية و الهدف منه ترقيه الريف و التقليل من النزوح منه ،و هو كل سكن ينجزه اشخاص مؤهلون للحصول على مساعدة الدولة بعنوان السكن الريفي .[1]

و الذي ينظمه المرسوم التنفيذي رقم 235-10 و المؤرخ في 26 شوال عام 1431 الموافق ل 05 اكتوبر سنة 2010 ،الذي يحدد مستويات المساعدة المباشرة ،الممنوحة من طرف الدولة لاقتناء سكن جماعي او بناء ريفي ،و مستويات دخل طالبي هذه السكنات وكذا كيف تمنح هذه المساعدة .[2] حيث عرف القطاع السكني الريفي في الخامسي الممتد من سنة 2010 الى سنة 2014،انطلاق انجاز 896.204 سكن ريفي و المسلم منها الى غاية سبتمبر 2014 قرابة 543.770 وحدة سكنية ريفية .[3]

ناهيك عن صيغة سكنية خامسة ،و هي السكن الترقوي العمومي ،و الذي يعد مشروع عقاري ،ذو صالح عام ،و يستفيد من اعانته الدولة ،و هو مخصص للاشخاص الذين يفوق دخلهم 06 مرات الدخل الادنى المضمون و الذي كان يعادل اربعة عشر الف دينار جزائري ،اما القيمة الحالية للحد الادنى من الدخل الوطني تعادل عشرون الف دينار جزائري .[4]

حيث تخضع للمرجعية التنظيمية المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 203-14 المؤرخ في 17 رمضان عام 1435 الموافق ل 15 جويلية سنة 2014 ،و الذي يحدد شروط و كيفيات شراء السكن الترقوي العمومي.[5]

حيث عرف القطاع حصيلة كبيرة خلال الخماسي 2010-2014 ،اذ عرف انطلاق بناء 260.085 سكن ترقوي ،و المسلم منه 115.480 سكن ترقوي سنة 2012 بغلاف مالي مقدر297.22 مليار دينار جزائري . [6]

---

[1] عيسى بن دوحة ،**تسوية البنايات غير الشرعية في القانون** .منتدى اساتذة القانون العقاري الجزائر 01 جانفي 2012 ،اخر تعديل الاحد 12 رجب 1435 الموافق ل 11 ماي 2014 على الساعة 12:10 علي الرابط:
aissabendouha.blogspot.com/2012.01.01

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**المرسوم التنفيذي رقم 10/235.** المؤرخ في 26 شوال 1431 ،الموافق ل 05 اكتوبر 2010 .

[3] وكالة الانباء الجزائرية، "برمجة **انجاز 1.6 مليون وحدة سكنية خلال الخماسي 2015-2019**".(منشورات وزارة السكن، السبت افريل 2014 على الساعة 15:56).

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة السكن و العمران ،(**مشورات اليات السكن الترقوي العمومي** ،الجزائر، 2012).

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**المرسوم التنفيذي رقم 203-14**.المؤرخ في 17 رمضان 1435 ،الموافق ل 15 جويلية 2014.

[6] حبيبة محمودي ،"450 مليون سعر سكنات LPPالموجهة للاطارات"، **جريدة النهار يومية جزائرية** .29-04-2013.

و بالنسبة لمجال التوسعة العقارية ،و اعادة ترميم المنازل خاصة القصدرية او الطوبية ،ارتئت الحكومة ادراج مراسيم تنفيذية و قوانين تنظيمية ،لصيانة ،اصلاح ،توسعة ،ترميم المساكن و ذلك للقضاء على المساكن الهشة و القصدرية من جهة ،و اضفاء وجه جمالي من جهة اخرى .[1] و ذلك وفق المرسوم الرئاسي رقم 98-414 المؤرخ في 07-12-1998 ،المتضمن الموافقة على اتفاق القرض رقم 4361 الموقع في 09-07-1998 لتمويل مشروع السكن الاجتماعي لمحو السكن القصديري و اعادة اصلاحه.[2]

2. سياسة حماية البيئة :

لقد اثبتت العديد من التجارب التنموية في العالم ،ان البعد البيئي له دور محوري في رسم استراتيجية التنمية ،و بغية تحقيق هذه الاخيرة لا بد من وضع و تنفيذ سياسات بيئية ،وفق اليات ،اهداف ووسائل اقتصادية و قانونية ،و هذا ماتسيير و فقه التجربة الجزائرية في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة ،و كسبها على الصعيد التشريعي او القانوني .[3]

فالسياسة البيئية هي جملة الخطوط العريضة التي تعكس القواعد و الاجراءات التي تحدد اسلوب تنفيذ الاستراتيجية البيئية ،مع تحديد مهام المؤسسات ، الجهات و الوحدات المختلفة المشاركة في نتائج تحقيق تلك الاستراتيجية ،وذلك تحت مطلة الاوامر التشريعية .الملزمة لكل من هذه الجهات و هي في النهاية ،توضح اسلوب تقويم النتائج ،و وفقا لاهداف تم تحديدها مسبقا مع توضيح لاليات التصحيح و التنمية .[4]

و عليه بات مشروع حماية البيئة من المشاريع التنموية الهامة ،التي بدات تولي الدولة عناية بها ،بعد ان اضحت هذه الحماية ضرورية للتنمية ،كما هي ضرورية لصحة الانسان،اذ يعني المشروع المحافظة ،الصيانة و الابقاء على الشيء المراد حمايته دون ضرر او حدوث تغيير له يقلل من قيمته،و قد يتطلب ذلك اجراءات و تدابير معينة لتحقيق هذه الحماية.[5] و الهادفة الى الموازنة مابين النشاطات الاقتصادية و بين الاضرار الناتجة

---

[1] عبد الله ندور، "في قرار وزاري نشر بالجريدة الرسمية : وزارة السكن تحدد شروط الاستفادة من المساعدة في البناء الريفي" ،**جريدة البلاد يومية جزائرية** .اخر تحديث يوم 23 جويلية 2013 ،على الساعة 21:30.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**المرسوم الرئاسي رقم 414/98** .المؤرخ في 07-12-1998.

[3] ابو الخليل عبد الرحمان المهنا ،محي الدين محمود نواس ،**النظم البيئية و الانسان** .العربية السعودية : دار المريخ للنشر، 2005 ، ص 13.

[4] المهنا ، نواس ، **مرجع سابق**، ص 15 .

[5] عثمان محمد غنيم ،ماجدة احمد ابوزنط ،**التنمية المستدامة ،فلسفتها و اساليب تخطيطها و ادوات قياسها** .عمان: دار الصفاء للنشر و التوزيع ،2007 ، ص 33.

عن التلوث الذي خلفته ،بتجنب المشاكل البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة و تضمين الاثار البيئية ،وكيفية معالجتها في المراحل الاولى لدراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية و الاجتماعية .[1]

تبنت الجزائر تجربتها في قضية المحافظة على البيئة ،وفق الاعتبارات التشريعية و المؤسساتية ، التي لايمكن التعامل معها كعنصرين منفصلين عن بعضهما ،لان التشريع هو الذي يهتم بتشكيل هذه المؤسسات و يحدد احتياجاتها و سلطتها و طبيعة التكامل و التنسيق فيما بينها.[2] فوفق اطارها المؤسساتي ،الذي انطلق منذ 1974 ،حيال انشاء المجلس الوطني للبيئة و هو هيئة متكونة ،من عدة لجان من ميادين مختلفة ،و حل المجلس في اوت سنة 1977 ،وتم تحويل مصالحه الى وزارة الري و استصلاح الاراضي و حماية البيئة ،و انشاء مديرية البيئة ،و تحويل مصالحها الى كتابة الدولة للغابات و استصلاح الاراضي ،و التي اعطيت لها تسمية ،مديرية المحافظة على الطبيعة و ترقيتها .و في جويلية 1983 تم تاسيس الوكالة الوطنية للبيئة ،و في سنة 1984 ثم اسناد المصالح المتعلقة ،بالبيئة الى وزارة الري و البيئة و الغابات ،كما تم في سنة 1988 تحويل اختصاصات حماية البيئة الى وزارة الفلاحة ،و ما الفترة مابين 1990-1992 حولت هذه الاختصاصات الى كتابة الدولة و المكلفة بالبحث العلمي لدى وزارة الجامعات ،و في سنة 1994 تم الحاق قطاع البيئة بوزارة البيئة ،بوزارة الداخلية و الجماعات المحلية ،و تم انشاء مديرية عامة للبيئة و المفتشية العامة للبيئة و المفتشيات الولائية.[3]

و من الهيئات التي انشات خصيصا لحماية البيئة في الجزائر و هي المجلس الاعلى للبيئة و التنمية المستدامة و يعد مكسبا هاما بالنسبة للبيئة ،يتولى رئاسة رئيس الحكومة ،و يضم 12 وزير اضافة الى اعضاء ذوي الاختصاص في الميدان البيئي ،و تمثل مهمة هذا المجلس ،في متابعة السياسة الدولة في هذا المجال و الاهتمام بالمسائل الكبر ى ذات الصلة بالبيئة .وزارة تهيئة الاقليم و البيئة انشئت سنة 2000 و حدد تنظيمها الداخلي بموجب المرسوم رقم 01-09 المؤرخ في 07 جانفي 2001 ،و يعد انشاؤها اول انطلاقة مؤسسية ،تمهيدية لمشروع ادماج حماية البيئة ضمن مخططات التنمية .و السياسات العامة للدولة ،و ذلك بإعداد برامج حكومية ،للتنمية المستقبلية ،اخذين بعين الاعتبار البعد البيئي ضمن اعمالها .المراقب المهني للبيئة

---

[1] عبد القادر خليل ،سليمان بوسافة ،**الحفاظ على البيئة كمدخل للحد من الفقر** .(الملتقى العلمي الدولي الثالث في حماية البيئة و محاربة الفقر في الدول النامية ،حالة الجزائر ،معهد العلوم الاقتصادية ،المركز الجامعي لخميس مليانة ،يومي03 و 04 ماي 2010).

[2] عبد القادر بلخضر ،**استراتيجيات الطاقة و امكانيات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة –حالة الجزائر.(** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة البليدة ،2005 ، ص 25).

[3] محمد اوسربر ،محمد حمو ،**الاقتصاد البيئي**.الجزائر:الدار الخلدونية ، 2010.

و الذي تم انشاؤه بالتنسيق مع عدة وزارات في اطار ،تحسين و دعم القدرات ضمن الجماعات المحلية. و نظام شامل للمعلومات من خلال وضع نظام معلوماتي يعمل على تجميع و تقارب المعلومات القطاعية.[1]

و بغية دعم الاطار المؤسساتي بأخر قانوني ،عملت الجزائر على وضع تشريعات و طنية كحماية البيئة ،حيث شهد التشريع البيئي عدة تطورات ،لتاثره بالنظام البيئي العالمي ،حيث انعقد مؤتمر ستوكهولم عام 1972 ،و هو اول مؤتمر عالمي لمناقشة جدلية البيئة و التنمية .و الذي تلاه تقرير برونتلاند سنة 1987 ،و الباحث في اشكالية التنمية المستدامة ،و في ريوديجانيرو انعقدت قمة الارض ،و الرامية الى العولمة البيئية ،و بعدها انعقدت قصة الحوكمة البيئية في جوهانسبورغ سنة 2002 ، وبعدها انعقدت قمة كوبنهاغن الرامية الى امننة التغيرات المناخية ،و اعتماد الجاني الامني للبيئة .[2]

حيث يعتبر صدور القانون رقم 83-03 ،بمثابة اول قاعدة تشريعية بيئية في الجزائر ،الرامي لاحدى اولويات استراتيجية التنمية المستدامة ، وفي جويلية من عام 2003،تمت المصادقة على القانون المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة ، حيث ادمجت فيه ،الخطوط العريضة ،لمبادئ مفهوم التنمية المستدامة ،الواردة في قمة ريوديجانيرو و عام 1992 ، و من بين اهم الترتيبات التي ينص عليها القانون في منظوره العام ،و هو تحديد رقابي لمختلف مركبات البيئة من هواء ، ماء ،ارض ....، مع ادراج التربية البيئية كمقياس يدرس في مختلف المستويات التعلمية ،ناهيك عن الرقابة المتواصلة لمستغلي البيئة ،و وضع اجراءات تحفيزية من الجانب الجبائي و الجمركي ،لجالبي المعدات المستخدمة في الحد من التلوث البيئي بكل انواعه .[3]

ناهيك عن القانون المتعلق بالتسيير و الرقابة و التخلص من النفايات بكل انواعها الصلبة ،السائلة ...و غيرها من الانواع .و القانون المتعلق بجودة الهواء و حماية الجو من كل ما يؤثر فيه من عوامل خاصة الخارجية .[4]

و بغية مواصلة الجزائر لسياسة حماية البيئة ،عملت على وضع ادوات مالية و اقتصادية للوقاية من اخطار البيئة تتمثل في سياسات دعم الاسعار ،و ما ينجر عنها من منافع اجتماعية ،و الهدف الرئيسي منها هو انتهاج سياسات سعرية للمستعملين في الماء و الاقتصاد وفق سياسة الشرائح ،فالشريحة السعرية الاولى تخص ذوي الدخل الضعيف ،و كلما زاد الخل زاد الانتقال لشريحة اعلى من الاخرى .

---

[1] يسرى دعبس ، **البيئة و التنمية المستدامة ،قضايا و تحديات و حلول** . مصر : الاسكندرية: مطبعة الجلال للنشر و التوزيع ، 2006 ،ص،ص 165،166.

[2] ساسي غبغوب ، **تحليل السياسات العامة البيئية في الجزائر** .(رسالة ماجستير في العلوم السياسة و العلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية السياسة و الاعلام ،جامعة الجزائر 03 ،د ت ،ص-ص 70-95).

[3] عبغوب ،**مرجع نفسه** .ص 100.

[4] غبغوب ،**مرجع نفسه**. ص 105.

اما الاداة الاخرى فتتمثل في الدعم المالي لاسعار الطاقة من قبل الدولة ،مع دعم هذه يسمى بالاستثمارات صديقة البيئة ،و بغية وضع تدابير فلاحية خاصة بالصحة النباتية ، و المحيطات المسقية بتسعيرات زهيدة للمياه المخصصة للسقي نوضعت اداة ضمن الادوات السابقة وهي اداة دعم القطاع الفلاحي .[1] كما عل الاتفاق الحكومي على برامج البيئو الرئيسية ،و النفقات المخصصة للموارد الطبيعية على خلق برامج ،انجازات و مشاريع منظمة للتعامل مع البيئة و حمايتها.[2] و للمحافظة اكثر على البيئة اقرت الجزائر مجموعة من الضرائب ،الرسوم الجبائية كمحاولة لوضع حد لمختلف انواع التلوث البيئي ،و الانتهاكات البيئية من قبل مستعمليها ،حيث و ضعت الجزائر اول ضريبة بيئية ،من خلال قانون المالية لسنة 1992 بفرض رسم على النشاطات الملوثة للبيئة و ذلك من خلال الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة ،و التي تتكون من رسم اخلال النفايات العائلية و لمعدل وفق قانون المالية لسنة 2002. [3]

و في ذات السياق فرضت رسوم تحفيزية على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالنشاطات الطبية ،وفق قانون المالية لسنة 2002 ، و الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة ،ايضا وفق قانون المالية لسنة 2002 ،اضافة الى الرسم على الاكياس البلاستكية ،و الذي تم ادخاله بموجب قانون المالية لسنة 2004 ،اما جانب الرسوم المتعلقة بالنشاطات الملوثة للبيئة و الصادر ضمن قانون المالية لسنة 1992 .[4]

ناهيك عن رسوم اخرى مثل الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي الطبيعة الصناعية ،بموجب قانون المالية لعام 2002 ،و في نفس السنة و وفق نفس قانون المالية ،تم ادراج الرسم على الوقود و في سن 2003 ،و بموجب قانون ماليتها تم وضع الرسم الخاص على الانبعاثات السائلة و الصناعية وفي اطار رسوم و اجراءات مالية اخرى لحماية البيئة ،تم وضع المحافظة على جودة المياه ،وفق قانون المالية لسنة 1996 و بغية تحقيق تنمية موازنة بين مناطق الشمال و الجنوب وضعت اجراءات لتخفيض الجبائي التحفيزي بوضع تحفيزات في المجال الاقتصادي لانشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة في المناطق الجنوبية ب 20% و مناطق الهضاب العليا ب 15 % .[5]

---

[1] عبد الله الحرتسي حميد ،**السياسات البيئية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994 2004** .(رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الشلف ،2005 ،ص 95).

[2] الحرتسي ، **مرجع نفسه**.ص 100.

[3] الحرتسي ،**مرجع نفسه** .ص 110.

[4] سالمي رشيد ،**اثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر** .(اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2005 ، 2006 ،ص،ص 156،157).

[5] سالمي ،**مرجع سابق** ،ص 162.

المطلب الثالث :السياسة الصحية و التكافل الاجتماعي :

من ضمن السياسات العامة في المجال الاجتماعي و المهمة سواءعلى الصعيد الدولي ،او على الصعيد الجزائري ،سياسات الصصحة و التكافل الاجتماعي .

1. السياسة الصحية:

عرفت السياسة الصحية في الجزائر تطورا ملحوظا سواء من الناحية القانونية التنظيمية ،او الموارد البشرية و الهياكل القاعدية و العتادية ،و خاصة خلال الحقبة البوتفليقية ،حيث اتسمت هذه الفترة بتطور ملحوظ لموارد قطاع الصحة ،بفضل زيادة الاعتمادة الموجهة لهذا القطاع من طرف الحكومات المتعاقبة ،و ارتفعت ميزانيات التسيير و كذا التجهيز بفضل تنامي عائدة البترول ،حيث عرفت مؤشرات الصحة العمومية في هذه الفترة تحسن واضح .[1] من خلال النفقات الصحية التي انتقلت من 03.48 من الدخل الوطني الخام PIBسنة 2000 الى 5.79% من سنة 2009 ،ناهيك عن بناء الهياكل الصحية الجديدة ،التي رافقتها استثمارات ،ضخمة في شراء العتاد و التجهيزات الطبية الخاصة في مجال التصوير الطبي ،مع ارتفاع عدد الاطباء بنسبة 70% بين سنة 1999 الى سنة 2007 .اي 35000 طبيب ،من بينهم 13000 طبيب مختص ،و بفضل الخدمة المدنية ،و محاولة اعادة التوازن في التوزيع الطبي ،كان عدد الاطباء المختصين الممارسين للمهنة في الهضاب العليا و الجنوب قرابة 387 طبيب سنة 1999 و الذي اصبح 3174 سنة 2007 ،حيث قامت الهيئة المختصة في القطاع باجراءات تنظيمية نحيث تم اعتماد تنظيم صحي جديد للمنظومة على مستوى التراب الوطني ،في 19 ماي 2007 ،بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-140 ،و الذي يعمل على فصل الاستشفاء عن العلاج و الفحص ،و هي نوع من اللامركزية كان الهدف تسهيل الوصول الى العلاج و تقريب المستشفى او المؤسسة الصحية الى المواصطن ،بغية تخفيف الضغط على المستشفيات .[2] زيادة على ذلك تم فتح مناصب مالية كافة الممارسين العامين ،و المختصين ،و الشبه الطبيين نبغية تحسين نسبة التاطير و التكطفل الجيد بالهياكل الجديدة المنتظر تسليماها . بالمؤسسة الاستشفائية العمومية و المؤسسة العمومية للصحة الجوارية و التي تشمل

---

[1] حبيني محمد العيد ،**السياسة العامة في الجزائر ،دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث 1990-2012**.(رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2012،2013 ،ص 125) .

[2] عدمان مربزق ،**التعبير التنظيمي في المؤسسات الصحية ،المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بالجزائر نموذجا** .(مداخلة في ملتقى التغيير التنظيمي كمدخل للتكييف مع محيط متغير ،الجزائر ،د ت) .

العيادات المتعددة و الخدمات ،و قاعات العلاج الموزعة عبر الاحياء ،و التجمعات السكنية .[1] لانه قبل التوزيع المؤسساتي الذي عرفه القطاع ، هناك نقص الموارد المادية الهيكلية و البشرية من اطباء ،شبه طبيين ومسيرين في القطاع ،التي احتكرتها المؤسسات الاستشفائية العمومية على حساب المؤسسات العمومية للصحة الجوارية ،لكن اليوم و في ظل النظان الجديد ،و بغية تحقيق الضغط على المستشفيات كما كانت تسمى سابقا اصبح ،هناك توزيع لجميع الموارد المادية و البشرية ،على جميع الاقسام .[2] و في جانفي 2011 اتمت اللجنة الواضعة للقانون الصحي الجديد الخاص بسنة 2010 ، و موازاة مع تم تشكيل عدة بجان لاعادة النظر في الوقاية و التعليم الشبه الطبي ، اضافة الى لجنة واضعة للخارطة الصحية للدولة ،لكن عقدت اللجان لدواتها المهنية دون مشاركتها في عملها لهيئات المجتمع المدني ،و تطلعات رايه العام ناهيك عن اهمالهم لحضور مهني الصحة ،لكن و بعد موجة غضب من قبل هؤلاء الاخيرين ،رفقة الفاعلين غير الرسميين في القطاع عمل وزير الصحة جمال ولد عباس انذاك على استدعاء الصناع غير الرسمين لاطلاع على قانوم الصحة الجديد الذي انعقد في غيابهم .لكن سرعان ما رفضوا هؤلاء و استنكروا التصرف المنعقد في غيابهم ،مع كثرة ادعائاتهم الحاصلة لعبارات غياب الديمقراطية من مناقشة قانون الصحة ،رغم توصيات المنظمات العالمية ،و على راسها منظمة الصحة العالمية باشراك هيئات المجتمع المدني في اعداد و تنفيذ السياسات الصحية ،و امام هذا الرفض ،قامت مديريات الصحة و السكان في كل الولايات ايام دراسية لمناقشة قانون الصحة ال،المنتهية برفع توصيات للجهات الوصية ،لكن لم يعرف قانون الصحة النور ،و بات حبرا على ورق .لكن رغم كل البلبلة المنتشرة في الوسط الصحي ،الا ان القانون في حقيقة الامر لم يحدد الخطوط العريضة للسياسة الصحية ،التي تستجيب للمشكلات الصحية التي يعاني منها السكان ،و تعمل على الحد من سلبيات الصحة بفرض ترقيتها و تصحيحها لان القانون في حقيقة الامر ،ما هو الا مجموعة قواعد قانونية لتنظيم عمل النظام الصحي ،او هياكل الصحة العمومية .[3]

لكن برغم اهتمامات الدولة بجل جوانب السياسة الصحية من قوانين تنظيمية ،هياكل قاعدية ،عتاد و اجهزة متطورة مواكبة للعالمية ،تكوين راس المال البشري من اطباء عامين و خواص ،شبه طبيب ،تقنين و مهندسين

---

[2] خروبي بزارة عمر ،**اصلاح المنظومة الصحية في الجزائر1999-2009 ،دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية الاخوة خليف بالشلف** .(رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية و الاعلام ،جامعة الجزائر 03 ، 2010-2011 ،ص 50).

[2] Abdelkarim soulimane, **santé publique** , la loi de santé publique en algérié et en France , 2004 volume 16, n 04 n P640 , www.cain.infoo ……197.200.96.122-18/11/2012/21h46.

[3] م ع ،**النظام الصحي في الجزائر بين الرهانات السياسية و الواقع** .(مداخلة في الملتقى الوطني حول السياسات العامة و دورها في بناء الدولة و تنمية المجتمع ،الجزائر ،يومي 26-27 أفريل 2009).

... وضع مخططات ،برامج و مشاريع صحية ،لا ان لا يزال اهتمامها بالجانب الكمي اكبر بكثير من الجانب النوعي ،الكيفي و الخدماتي .الي مؤاده في الغالب غياب الضمير المهني و الوازع الديني ،ناهيك عن غياب الرقابة الفعلية و المستمرة .و غياب او ضعف قابلية التعلم ،التكوين و التدريب عند معظم فاعلي الجهاز الصحي. و هذا ما أقرته المنظمة الوطنية العالمية للصحة في تقريرها للوضع الصحي في الجزائر خلال سنة 2005 ،حيث اعلنت عن التحسن غير الكافي للصحة الجزائرية رغم المبالغ الضخمة المرصودة للقطاع ،و المقدرة ب 09.1 % من الميزانية العامة الا ان الخدمات الصحية ،و لا سيما ما يتعلق بوفيات الاطفال دون المستوى ،و السبب غياب استراتيجية صحية ناجعة مهيكلة .[1] و سوء توزيع الاطباء ،و التفاوت فيما يخص الرعاية الصحية ،[2] و في سنة 2009 ثم مراجعة قانون الصحة ،مراجعة كاملة ،شاملة و منسجمة ،و تكيفيه مع المستجدات و الاوضاع الحالية .[3] لال ان الصحة بقيت مريضة ،رغم ضخامة الغلاف المالي المرصود لدعمها،حيث لا يزال الجزائريين يموتون بامراض الفقر الطبية ،حيث سجل 200 خطأ طبي عام 2009 ،و في ذات السياق اشار الدكتور بركاني عميد الاطباء الجزائريين ،في تصريحه للجريدة :"ميزانية صحية مقدرة ب 1900 مليار ،و لا يزال القطاع يعاني ،فما لبثت سنة 2009 تنتهي و نحن في 200 قضية متعلقة بالخطئ الطبي ،في طب النساء، التوليد و الجراحة المعمقة ،ناهيك عن منح الوزارة للقاح انفلونزا الخنازير مبلغ 800 مليار.[4]

و بغية تقديم افضل الخدمات الصحية خاصة في المجال العمومي للمواطن ،واصلت الحكومة اهتماماتها بالجانب و ضاعفت مبالغ تجهيزه بغية تطويره و النهوض بالصحة العمومية نحو الاحسن ،حيث ورد في تقرير للبنك الدولي عن نفقات الجزائر في القطاع الصحي سنة 2011،حوالي 2500 مليار ،اما في سنة 2012 فزادت قيمة الانفاق الحكومي الصحي حتى بلغ قرابة 2750 مليار ،و بالنسبة لسنة 2013 فبلغت النفقة الصحية ،حوالي 3000 مليار .[5]

---

[1] خنشور جمال ،تقييم **فعالية تسيير نظام الرعاية الصحية في الجزائر و عدالته** .(مداخلة من مركز دراسة الاقتصاد المطبق للتنمية ،وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، الجزائر، 2014).

[2] زروالية رضا ،**التحضر و الصحة في المجتمع الجزائري ،دراسة ميدانية بحي بارك افوراج –مدينة باتنة –الجزائر** .(رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري ،قسم العلوم الاجتماعية كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية و العلوم الاسلامية ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2010-2011 ،ص 73).

[3] م ع،**مرجع سابق**.

[4] ماريا ،"الف و تسعمئة مليار ... و الصحة لا تزال مريضة بالجزائر"، **جريدة الشروق يومية جزائرية** .28 جوان 2009.

[5] مؤشرات التنمية العالمية ،الانفاق **على الرعاية الصحية ،القطاع العام ،نسبة من اجمالي الانفاق على الرعاية الصحية.** (منشورات البنك الدولي .2016). http://apps.who.int/nha/database for the most recent updates).

و حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) .رغم تبني وزارة الصحة و السكان و اصلاح المستشفيات ،يتبنها لادارة مؤسسات العلاج الاستشفائي و القطاع العمومي الصحي ،الا ان لازالت الجزائر تفرق التقسيم الجهوي للصحة ،حيث توجد خمس مناطق صحية عبر كامل انحاء الوطن ،مع خمس مجالس اقليمية للصحة CRS ، و خمس مراصد اقليمية للصحة ORS ،اما عل الصعيد الولائي فيوجد مديرية للصحة و السكان عبر كل ولاية .[1] و حسب ميزانية سنة 2014 ،احتل قطاع الصحة المرتبة الرابعة في توزيع حجم الاستثمارات على القطاعات ،بقيمة 261.9 مليار دينار جزائري ،بنسبة 6.11 % من جملة القطاعات المختلفة داخل الدولة .[2] اما في سنة 2015 ،و في تقرير سنوي للوزارة الوصية ،بلغت قيمة الانفاق السنوي 100 مليار دينار جزائري ،حيث احتلت المرتبة الرابعة من نفقات الدولة خلال السنة المالية الفارطة .[3] لكن في السنة الجارية 2016 ،انخفضت نسبة النفقات الصحية و تراجعت بنسبة 09 % مقارنة بالسنة الماضية .[4] و مع كل هذا لا تزال الحكومة تدعم السياسة الصحية بمختلف الطرق ،و هذا مانراه من خلال سياسة الشراكة الكوبية الجزائرية ،ناهيك عن ارتقاب الشراكة التركية الجزائرية ،اما عل الصعيد الداخلي فيكمن ذلك ،في مشاريع التوأمة الصحية بين اطباء الولايات الشمالية باجرائهم لفحوصات طبية بالولايات الداخلية و الجنوبية ،في اطار تقريب المريض من طبيبه المختص ،من خلال ايام طبية ضمن اشهر السنة .[5]

2. سياسات التكافل الاجتماعي :

ان قوة اي مجتمع و سلامته ،تتمثل في قوة العلاقة و الترابط بين افراده ،فاذا كانت هذه العلاقة علاقة حب و تعاون على الخير ،ازدهرت حياة المجتمع و استقرت اموره لقوله :"و اعتصموا بحبل الله جميعا و لا تفرقوا" ،[6]

---

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ،**تقرير الهياكل الصحية** .(تقارير الوكالة، الجزائر 24-02-2014 ،اخر تعديل 13-03-2015، علي الساعة 11:35). WWW.ANDI.DZ

[2] أ.م ،"خلال عرضه لحصيلة النشاطات لسنة 2014 ،بوضياف يعد الجزائريين 2015 ستكون محطة لاحداث ثورة نوعية في قطاع الصحة"، **جريدة المسار العربي يومية جزائرية** .25 جانفي 2015.

[3] عثماني مريم ،"هل سينتهي عهد المعدات المعطلة بالمستشفيات في 2016 مع اجراءات بوضياف"، **جريدة الرائد يومية جزائرية.** 06-01-2016، علي الساعة 21:26 .

[4] دا، "مشروع قانون المالية 2016 :زيادات في اسعار البنزين و الكهرباء ،و قسيمة السيارات"**،مقال من جريدة البلاد يومية جزائرية**.19-10-2015 ،08:06.

[5] مديرية الصحة و السكان لولاية البيض ،**تقرير حصيلة الاعمال الطبية**.(تقارير المديرية،البيض ،2015).

[6] سورة ال عمران ، الاية رقم 103.

و يقول الرسول صل الله عليه و سلم :" المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا ". [1]

و قول الله عز و جل :"و تعاونوا على البر و التقوى و لا تعاونوا على الاثم و العدوان"[2]. و من هذا يتضح لنا مفهوم التكافل الاجتماعي الذي يعتبر اهم الاسس التي يقوم عليها المجتمع ،في الاسلام ،و التي تضمن سعادته و بقاءه في اطار من المودة ،الامن ،الوحدة و السلام .و هو حق اساسي من حقوق الانسان ،التي كفلها "المولى عز و جل" لعباده منذ اربعة عشر الف قرنا ،فا لانسان له حق في حياة كريمة ،و هذا من القواعد الثابتة في المجتمع الاسلامي ،ناهيك عن تجارب الانسانية التي ظهرت تحوله ، مع تقدم النظم السياسية و الاقتصادية .كما حدث في العالم الغربي في القرن العشرين .[3] ما التجربة الجزائرية في هذا المجال فظهرت كالية غير مقننة بتشريعات سلطوية منذ ظهور المجتمع الجزائري ،لكن سرعان ما حظيت تلك الالية لبرامج قوانين تنظيمية منذ الحقبة الاستعمارية الى غاية يومنا هذا .[4]

قامت الجزائر باعداد تشريع عصري في ميدان التامينات الاجتماعية ،بكل فروعها من مجالات التكافل الاجتماعي .[5] حيث تعددت صور التكافل الاجتماعي في المجتمع الجزائري ،على مدار السنة و خاصة في الاعياد الدينية كشهر رمضان ،عيدي الفطر و الاضحى ،و غيرها من المناسبات التي تعرف تكافل شعبوي مدعم بتكافل الدولة خاصة مع الفئات الهشة ،و هذا ما ظهر في المجتمع الجزائري من تشكل لجمعيات كافلة و داعمة لمظاهر التكافل الاجتماعي .[6] و عليه نبدأ مظاهر التكافل الاجتماعي من طرف الدولة لفئاتها الاجتماعية من سياسات التأمين و التي تنطلق فيها مبدأ التامين على المرض ،و منحه عطلة مرضية في حالة مريض عامل ،مع التكافل بمصاريف العناية الطبية و العلاجية و الوقائية لصالح المؤمن و ذوي حقوقه مهما كان نوع مرضه. [7] اما الجانب الثاني من التأمين ،يشمل تامين الامومة ،و الذي يهدف للتامين على الولادة ،بغية ضمان تمتع المراة العاملة بفترة حمل مريحة و ظروف حسنة ،و ضمان الحفاظ على صحتها و صحة

---

[1] رواه البخاري ،**باب تشبيك الاصابع** ،ح 01 ، ص 182 ،رقم الحديث 467.

[2] سورة المائدة ، الاية رقم 02.

[3] زينب بوشريف ،الوظيفة **الدينية للوقف و علاقتها بالتكافل الاجتماعي ،دراسة ميدانية بباتنة** .(رسالة ماجستير في علم الاجتماع الديني ،قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا ،كلية العلوم و الاجتماعية و الاسلامية ،جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009،ص 107).

[4] عزيز محمد الطاهر ، **الضمان الاجتماعي** .(محاضرة من مقياس الضمان الاجتماعي،قسم الحقوق ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،د ت) .

[5] باديس كشيدة ،**المخاطر المضمونة و اليات فض المنازعات في مجال الضمان الاجتماعي** .(رسالة ماجستير في العلوم القانونية، قسم الحقوق ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2009-2010 ،ص 20).

[6] مديرية الشباب و الرياضة لولاية البيض ،**مقررات التكافل وفق النشاط المعنوي.(مقررات المديرية**،البيض،2013 ، ص 03).

[7] زيرمي نعيمة ،**الحماية الاجتماعية بين المفهوم و المخاطر و التطور في الجزائر** .(مداخلة من الملتقى السابع حول الصناعة التأمينية والواقع العملي و افاق التطوير ،تجارب دولية ،كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية و التسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ،يومي 03-04 ديسمبر 2010 ،ص،ص 09،10).

مولودها ،حيث يغطي التامين جميع المصاريف المترتبة على الحمل و الولادة ،نفقات العلاج و الرعاية الصحية للمراة العاملة ،او ما تعلق منها بالتعويض عن دخلها الي فقدته نتيجة انقطاعها عن العمل اثناء الحمل و الولادة ، حيث تتلقى تعويض يومي يقدر ب 100 % من الاجر اليومي .[1] اضافة الى التامين عن العجز ،و الذي يعتبر عدم القدرة عن العمل ،بسبب حالة تصيب الانسان في سلامته الجسدية فتؤثر على قواه البدنية و قدرته عن القيام بالعمل .[2] حيث تقدر درجة العجز من طرف طبيب مختص او لجنة خاصة ،يحسب على اساسها مبلغ المعاش وفقا للقوانين الخاصة المبينة في قوانين التامينبات الاجتماعية ،مع الاخذ بعين الاعتبار الحالة العقلية و البدنية العامة للمؤمن ،وفق قوانين التامينات الاجتماعية ،ففي حالة عدم قدرة العامل عن العمل نهائيا يحال للتقاعد دون اشتراط السن القانونية للتقاعد .[3]

و تجدر الاشارة الى ان العجز يمكن ان ينتج عن المرض او حادث العمل ،ففي حالة عجز ناتج عن المرض، فان المؤمن يستفيد من تعويضات منصوص عليها في المادة 15 من قانون 83-11 المتعلق بالتامينات الاجتماعية ،اما اذا طال امد علل العجز ،فانه هناك تعويضات يومية عبر ثلاث سنوات ،حسب المادة 01/16 من القانون نفسه ،و في حالة علل امدها قصير فهناك تعويضات يومية لمدة سنتين متتاليتين حسب المادة 02/16 من القانون نفسه .اما في حالة عجز المؤمن اثر حادث عمل فقد نص القانون 83-13 المؤرخ في 02- جويلية 1983 الداعم للتامين على حوادث العمل و الامراض المهنية .فالمؤمن المصاب اثر حادث عمل يستفيد من اداءات العجز المؤقت او الكلي على يد الطبيب المستشار لهيئة الضمان الاجتماعي العامل وفق القانون 83-13 المذكور سابق .[4] اما في حالة معاشات تقاعد العمال ،الموظفين و اصحاب المهن الحرة كالمحامين ،الاطباء و التجار كون هذه الفئة تمارس نشاطها لحسابها الخاص و غير مأجور و تتمثل في الحقوق الممنوحة في مجال التقاعد ،حسب نص المادة 05. من القانون 83-12 المتعلق بالتقاعد المعدل و المتمم .سواء كان المعاش مباشر و الي يمنح على اساس نشاط العامل بالذات و يضاف له زيادة على الزواج المكفول ،اما المعاش المنقول فيتضمن معاش الى الزوج الباقي على قيد الحياة مضاف اليه معاش اليتامى و الاصول ،و ذلك باستفاء شروط التقاعد للعامل سنه ستين سنة ،اما العاملة سن خمس و خمسون سنة ،مع انقضاء مدة عمل تتجاوز خمسة عشر سنة على الاقل ،اما بالنسبة للعمال غير الاجراء .فيتعين سن خمسة و

---

[1] زيرمي ،**مرجع سابق** ،ص 11.

[2] سماني الطيب ،**منازعات الضمان الاجتماعي في التشريع الجزائري** .الجزائر :دار الكتب العلمية ، 2008 ، ص43 .

[3] سماني ،**مرجع نفسه** ، ص 47.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**القانون المتعلق بالتامينات الاجتماعية**.المؤرخ في 02 جويلية 1983 .

ستين سنة بالنسبة للعامل اما العاملة فالسن القانوني للتقاعد هو ستون سنة ،و يكون احتساب معهم من المعدل المحسوب من عملية جمع السنوات العشر ،التي التقى فيها افضل المداخيل السنوية الخاضعة للاشتراك .[1]

اما في حالة وفاة المؤمن ،دون علم سبب وفاته ،فتحظى اسرته من بعد بدعم الدولة بالاضافة ال مصاريف دفنه و جنازته ،حيث يكون هذا الدعم مرة واحدة بعد وفاته ،بغية اعتماد اسرنه ذلكالمبلغ ،في توفير حاجاتها اليومية ،مع مواجهة اعباء الحياة .[2] اما فيما يخص حماية الفئات المعوزة فعملت الدولة على انطلاق سلسلة برامج تضامنية تمس القرى النائية ،و المناطق المعزولة و المحرومة ،التعزيز و التكفل بالفئات الهشة ،في اطار سياسة الدولة الرامية .الى مكافحة الاقصاء و التهميش .[3]

و في ذات الصدد ارتئت وزيرة التضامن و الاسرة و قضايا المراة ،مونية مسلم في سنة 2015 ،الى وضع اليات و ترتيبات عملية متعلقة بارساء مخططات تكاملية للتنمية على المستوى المحلي ،اذ تتم هذه السياسة على دفع حركية متعددة الاتجاهات مع مرافقة الاشخاص المعوزين القادرين على العمل و دمجهم مهنيا بفتح ورشات مصغرة في المناطق المعنية ،بغية تحسين الاطار المعيشي لهم .حيث تقوم هذه البرامج على تجنيد كافة القطاعات على المستوى المحلي ،لا سيما الهيئات المسؤولة عن القرض المصغر ،و انشائه و فق احتياجات المنطقة ،و الاسرة المنتجة و المرأة الريفية ،و الشباب الراغبين في المجال المقاولاتي .و كل هذا بغية القضاء عل الفوارق الاجتماعية ،مع اعادة تكييف مناهج التكفل بالشرائح الهشة من المجتمع .[4]

اما فيما يخص المعاقين او ذوو الحتياجات الخاصة ،حيث حظيت هذه الفئة بنصف ميزانية التضامن الوطني في كل سنة مالية ،و هذا بعد اقرار القانون المتعلق بحمايتهم و ترقيتهم و المؤرخ في 08 ماي 2002 و الاتفاقية الولية الداعمة لهم و لحقوقهم و التي صادقت عليها الجزائر في ماي 2009 ،مؤكدة بذلك التزامها بالمبادئ الاساسية للمساواة و تكافؤ الفرص ،حيث ذلك القانون ،المراسم التنفيذية ،منها ما تم العمل بها

و منها لازالت قيد الاعتماد و المصادقة عليها ،و اخرى تم اصدارها على غرار المرسوم التنفيذي المتعلق بالتشغيل ،حيث يلزم على المؤسسات بتخصيص اكثر من 01 % على الاقل من مناصب عملها لصالح

---

[1] كشيدة ،**مرجع سابق**،ص،ص 30،31.

[2] محمد مصباح القاطي ،**الحماية الجنائية للتامين الاجتماعية ،دارسة مقارنة**.مصر:القاهرة دار النهضة العربية ،1996، ص 09.

[3] حفصي بون يعو ياسين ،مكافحة الفقر **كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة ،حالة صندوق الزكاة في الجزائر** .(رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصاديةة و التسيير ،جامعة الجزائر 03 ، 2010 -2011 ، ص 193) .

[4] الاذاعة الجزائرية ،" **مسلم عدة تدابير اجتماعية جديدة لفائدة الفئات المعوزة في 2015** ".الجزائر ،28-12-2014 ،علي الساعة 10:33 .

المعاقين ،وفي حالة عدم التزامها بهذه النسبة ،توجب عليها دفع رسم يوجه الى الصندوق الوطني للتضامن ،يستغل البرامج و نشاطات خاصة بهذه الشريحة ،ناهيك عن تدابير تحفيزية لارباب العمل المستغلين للمعاقين لا سيما خلال تخفيض نسبة 50 % من الحصة المدفوعة من قبلهم ،في اطار اشتراكاتهم الاجتماعية .[1] ناهيك عن استفادة كل ذوي الاحتياجات الخاصة من جهاز الادماج و التشغيل ،الممنوحة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ،اما المعاقين غير القادرين على العل ،فيتم قبولهم في ورشات محمية ،او مراكز المساعدة ،عن طريق العمل في اطار الادماج المهني و الاجتماعي لهم . ناهيك عن وضع حصص مكيفة لهم للتربية البدنية ،و اتخاذ حالاتهم بعين الاعتبار خلال الامتحانات و المسابقات الرسمية ،و علاوة على ذلك امرت الحكومة بتكييف المحيط الذي يعيش فيه المعاق وفق اعاقته ،خاصة المعاقين حركيا ،بوضع ممرات خاصة بهم في المرافق العمومية ،و اخذ حالتهم بعين الاعتبار ،في حال حصولهم على سكن اجتماعي ،و ذلك بمنحهم سكن في الطابق الاراضي .[2] اما فيما يخص جانب التكافل بالمراة ،عملت وزارة التضامن الوطني على وضع مراكز للاهتمام بالمراة المعنفة ،و جانبها النفسي ،الجسدي و الصحي ،و وضع حملات تحسيسية ضذ العنف ضذ المراة ،ناهيك عن تمكينهم من التعلم و الحصول على مناصب شغل و النجاح في الحياة العائلية ،و فتح كل قنوات الحوار لهم ،من اجل التعبير عن انشغالاتهم و احتياجاتهم .[3]

اما فيما يخص جانب الاهتمام بالأطفال ،عملت الدولة على مرافقة الاطفال ،من الجانب الصحي ،النفسي و الجسدي ،حيث عملت على وضع اليات لمتابعة تلك المرافقة و ذلك ،باعتبارهم .لمدخل اطفال الوم .رجال الغد ،معتبرين ان الاطفال هم اللبنة الاولى ،في بناء المجتمع ،و الاهتمام بهم هو الاهتمام بحاضر المجتمع و مستقبله ،فيما يخص الجانب الصحي ،عملت على وضع اقسام دراسية في المستشفيات بغية مزاولة ،الاطفال المرضى لدراستهم دون التخلي عن فحصاتهم الطبية العلاجية ،اما جانب الطفل نفسي ارتئت على حماية نفسية الطفل ،و ذلك بتخصيص حصص دراسية للتخفيف و الترويح عنه ،مع وضع مختصين نفسيين على مقربة من

[1] وكالة الانباء الجزائرية ،"**التضامن الوطني ما يقارب 50 % من سياسة التكافل موجه لذوي الاحتياجات الخاصة**" .الاربعاء 01 ديسمبر 2014 ، علي الساعة 16:48.

[2] الاذاعة الجزائرية ،**مونية مسلم :عدة تدابير اجتماعية جديدة لفائدة المعوزة في 2015**.الجزائر ،28-12-2011 ،على الساعة 10:33.

[3] لمياء ،"التكفل بالنساء و تمكينهم من التعلم و العمل لحمايتهن من العنف ،استراتيجية وزارة التضامن ستساهم في الحد من الظاهرة" ، **جريدة صوت الاحرار يومية جزائرية** .-11-2014 .

اسرة الطفل لمرافقته للنفسانيين ،و علاوة على ذلك وضع المطاعم المدرسية لتحضير الوجبات الصباحية للأطفال المتمدرسين[1] .

أما فيما يخص الأطفال عديمي الأولياء أو الطفولة المسعفة فهيئت لهم الدولة مؤسسات سكنية جماعية ،رفقة مربيين يسهرون على التكفل بهم من كل النواحي ،بغية الحفاظ عليهم من العمالة المبكرة ،و الاستغلال بكل الطرق .[2]

و علاوة على ذلك فحماية المسنين من خلال فتح دور العجزة لهم على اساس اسر تحميهم و تجمعهم .مع المرافقة النفسية و الطبية لهم في اماكن تواجدهم ،اضافة الى الاهتمام بفئة (SDE) sans domicile fiscée او كما يطلق عليها فئة سكان الشوارع او الفئات التي لا تملك سكن مستقر يحميها ،حيث عملت الدولة على جمعهم من الشوارع و تجميعهم في دور العجزة و التكفل بهم على جميع المجالات ،رغم تلقي رف تلك الفئة احيانا .[3]

خلاصة:

مع مرور الوقت وتعدد الحكومات الجزائرية، عرفت الجزائر جملة من الإصلاحات مست مختلف الجوانب الاجتماعية، و على كامل الأصعدة الثقافية، الدينية، التعليمية، الصحية، وقطاع التشغيل. حيث تاثرت الدولة و سياساتها الاجتماعية، بمختلف المرتكزات القانونية ،التاريخية، المرتكز الإجتماعي، الاقتصادي، الإيديولوجي و السياسي. أين عرفت سياسة التشغيل و على غرار باقي أنواع السياسات العامة الاجتماعية قفزة نوعية، انطلاقا من زمن الأحادية الحزبية وغداة الاستقلال، فالثنائية الحزبية، و خاصة في الآونة الأخيرة خلال، العهدة الرابعة من رئاسة عبد العزيز بوتفليقة . اين عرفت كل سياسة تطور كبير و تنوع، وذلك ما لمسناه مؤخرا. حيث حظيت كل فئة من فئات المجتمع، بموفور الاهتمام المنبثق من الحكومة ومختلف مؤسساتها.

---

[1] علي جغدلي ،**واقع الطفولة الجزائري بين الدراسة و العمل في الوسط الحضري ،دراسة ميدانية لعينة من الابناء المتمدرسين العاملين من خلال اسرهم** .(رسالة ماجستير في علم الاجتماع ،قسم علم الاجتماع ،كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ،جامعة الجزائر ، 2007-2008 ، ص 90).

[2] ريم د ،"باعتبارها البديل الوحيد لعائلات المحرومة من الاطفال"، **جريدة السلام يومية جزائرية** . 28 جانفي 2012 على الساعة 03:27 .

[3] الاذاعة الجزائرية ،"التكفل بالمتشردين :مشروع اتفاقية بين وزارتي التضامن الوطني و الصحة قريبا" .الجزائر ، 21-05-2015، على الساعة 20:56 .

اين نجد اهتمامات الدولة تجاه الشباب، الفئات المعوزة، الاطفال، المسنين، ذوي الاحتياجات الخاصة، البطالين، المتمدرسين، و المهنيين و المتربصين، المرضي،.....الخ. وحتي جانبي البيئة والتشغيل، اللذان لم يحذفان من ترتيبات الاجندة الحكومية، خاصة في زمننا هذا.

الفصل الثالث

تحليل سياسة التشغيل في الجزائر

تمهيد:

إن الحديث عن سياسة التشغيل، تفقد دائما نحو وجهة الدول إلى استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الأهمية البالغة التي تعتري السياسية، التي تتضمن مختلف شرائح المجتمع، بغية التحقيق من حدة ألبطالة وتعزيز الأمن الاجتماعي كغاية إستراتيجية .ومن هذا المنطق ارتأيت في هذا الفصل، التطرق لسياسة التشغيل في الجزائر وفق إطارها المفاهيمي، والمراحل التي مرت بها خلال جملة من الآليات التي سمحت بتجسيدها في الدولة.

حيث ينطوي هذا الفصل، و الموسوم بتحليل سياسة التشغيل في الجزائر، علي ثلاثة مباحث، الاول بعنوان الإطار المفاهيمي لسياسة التشغيل، والذي بدوره يتكون من مفهوم سياسة التشغيل و العوامل المؤثرة فيها، أبعاد و أهداف سياسة التشغيل، و التشغيل و علاقته ببعض المفاهيم(البطالة،سوق العمل،النمو الاقتصادي،الاستثمار...إلخ). اما المبحث الثاني فيشمل مراحل تطور سياسة التشغيل في الجزائر، من غداة الاستقلال، اي منذ سنة 1962، الي غاية يومنا هذا، اي سنة 2016. و ثالث مبحث ينطوي علي آليات تجسيد سياسة التشغيل في الجزائر و الأثار المترتبة عنها. من خلال الآليات القانونية، الآليات المؤسساتية والبرامج المعتمدة.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لسياسة التشغيل:

إذا ما سلطت الضوء على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فلا يجب فصلها عن سياسة التشغيل، وذلك لفعالية هذه الأخيرة في الجانب التنموي للدولة،ودلك لما يترتب عنها من اثار للصالح العام –البلد–والخاص– الافراد.

المطلب الاول : مفهوم سياسية التشغيل والعوامل المؤثرة فيها:

تعتبر جملة البرامج ,المخططات والمشاريع التي تعتمدها الدولة ,لتجسيد سياسية التشغيل ,وفق العوامل المؤثرة فيها، بغية بلوغ أهدافها، وتحقيق ابعادها.

1. مفهوم سياسة التشغيل :

لا تعتبر سياسية التشغيل، ضمن سياسيات الاقتصاد الكلي او السياسية الصحية الثقافية الفلاحية التعليمية أو الصناعية او غيرها من السياسات القطاعية، كما انها ليست سياسة لسوق العمل، وانما هي حصيلة من الاجراءات ,التي تصمم وتطبق على مستوى كل من السياسات السابقة الذكر، اي انها تنطوي تحت سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية افضلا عن سياسة اقتصاد السوق، وكل هذا بغية النهوض بالتشغيل، وتحقيق مستواه الكامل[1].

ومن هذا تتكون سياسة التشغيل من كلمتين[2]:

سياسية : وهي مجموعة من الإجراءات الإدارية والتدابير التنظيمية.

التشغيل : وهو كافة عمليات التأثير التي يجدها الانسان من نشاط بدني او جسمي يشتغل بها وقته لقاء الاجر.

كما يعرفها أحمد زكي بدوي على أنها مجمل التشريعات،القرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الاطراف– الحكومة أصحاب العمل والعمال – الهادفة الى التنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل, نموا متناسقا في مختلف الصناعات و المناطق.[3]

وهناك من عرفها على انها استراتيجية العمل السائدة في البلد معين ,وفق افكار اقتصادية واجتماعية ومبادئ وأهداف تستند عليها , تلك الاستراتيجية الهادفة الى تحقيق برامج التشغيل السكان القادرين على العمل , وذلك بإحداث مناصب العمل على نطاق واسع بحيث يمكن القضاء على البطالة والعمل الجزئي.[1]

---

[1]مدني بن شهرة ،**الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل ،التجربة الجزائرية**.الجزائر:دار حامد للنشر و التوزيع،2009،ص 164.

[2]سميحة يونس ،**اتجاهات خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل** .(رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية ،قسم علم الاجتماع ،كلية الاداب و العلوم الانسانية و الاجتماعية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2007 ، ص 76).

[3]احمد زكي بدوي ،**معجم الاصلاحات الاقتصادية**. مصر :القاهرة ،دار الكتاب المصرية ،1985 ،ص 17 .

ومن خلال التعاريف السابقة نتطرق لاستخلاص التعريف التالي : فسياسية التشغيل هي مجموع البرامج , القرارات والإجراءات الهادفة الى خلق مناصب شغل دائمة او مؤقتة , من خلال جملة الاجهزة التي انشئت من اجل ادماج البطالين في سوق العمل ,بقية تشجيعهم على العمل المأجور وتحفيز مبادراتهم الفردية لتحقيقها في المجتمع.

2. العوامل المؤثرة في سياسية التشغيل:

تتأثر سياسية التشغيل بعدة عوامل، يمكن حصرها في اتجاهين حسب دراسي المجال.

حيث حددها الاستاذ محمد براق في نقاط ,يمكن حصرها في الأتي : [2]

أ. استقرار الهيكل الاقتصادي في الجزائر، حيث تميزت سنوات برامج التعديل الهيكلي فيها بإدراج جملة من الاجراءات التي كان لها التأثير المباشر، على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. من حيث المداخيل والشغل، وقد تجسدت هذه الاجراءات في تفصيل ميزانية الدولة، التي ادت الى تدهور قطاع الشغل، غياب ظروف المعيشة التي تراكمت خلال السنوات السابقة وساعدت على توسيع ظاهرة، التي تتجلى اساسا في تدهور المداخيل وفقدانها او غيابها.

ب. حسن التسيير الصارم للديون العمومية الداخلية والخارجية ,وكذا ترشيد النفقات العمومية ,من شانه التمكين من انعاش الاستثمار والتشغيل في ان واحد, والتحرر من الشروط التي نصلها المؤسسات المالية الدولية.

ج. حسب درجات التأهيل واحتياجات سوق العمل، إلا ان التشغيل خاصة لدى الشباب وفق الالية التعاقدية، يعتبر حل مؤقت يجب النظر فيه، لتحسين نتائجه المستقبلية الضامنة لتحسين مستقبل التشغيل في الجزائر.

د. دعم الدولة للجهاز الاقتصادي، الممتص لليد العاملة والعامل على امتصاص ظاهرة البطالة.

وعند الدكتور مدني بن شهرة، حصر مؤثرات سياسية التشغيل في عدة عوامل، تتمحور في التالي:[3]

---

[1]بلقاسم سلطانية ،**التكوين المهني و سياسات التشغيل**. (اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع ،قسم علم الاجتماع ،جامعة منتوري قسطينة ،الجزائر ،1996-1997 ، ص 67).

[2]محمد براق ،**اسباب انتشار البطالة و اجراءات مواجهتها في الجزائر**.(مداخلة في ملتقي استراتيجية الحكومة في القضاء علي البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، الجزائر، دت، ص،ص 12،13).

[3]بن شهرة ،**الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل التجربة الجزائرية** . مرجع سابق ،ص،ص 184،185 .

ا. ارتفاع نسبة غير المساهمين في قوة العمل ,والمتمثلة في فئات غير منتجة كالطلبة ,ربات البيوت، مما يؤدي الى خفض قوة العمل بالنسبة للقدرة البشرية.

ب. عدم ملائمة نظام التعليم لسوق العمل، خاصة في الظروف الاقتصادية حيث لم يستطيع سوق العمل، استيعاب خريجي نظام التعليم، حتى وان كان ذا مستوى تعليم عالي.

ج. معدل النمو السكاني، وما يرتبط به من عوامل ديموغرافية حيث توجد نسبة كبيرة من السكان دون السن القانوني للعمل، مؤدية الي انخفاض قوة العمل المتاحة بالنسبة لعدد السكان، اضافة الى تطور الطبقة العاملة في الارياف او المدن دون الاهتمام بجنسها له اهمية كبيرة في سياسية التشغيل.

د. مراعات نوع الاعمال الممارسة والراجع الى غلق او حل المؤسسات الاقتصادية العمومية.

هـ. التنظيم السائد في سوق العمل والذي لم يهتم تحديد تحليل مفصل لمعرفة انتقال اليد العاملة فيها بين مختلف اجزاء سوق العمل،–الرسمي و غير الرسمي، الخاص، العام وغير المهني– نظرا لقلة البيانات الكافية عن التكوين القطاعي للعمالة، فيما يجب دراسة اثر التعديل على توزيع المهارات قي ظل سوق العمل.

و. سياسة خفض الانفاق العام، بحيث اجبرت الدولة على خفض العجز في الموازنة العامة للدولة. وتقليص دورها في النشاط الاقتصادي عن طريق خفض الانفاق العام. ويؤدي ذلك الى انخفاض الطلب على العمالة من قبل الدولة.

ي. تأثير العجز بطريقة مباشرة على هذه المؤسسات، خاصة فيما يخص زيادة التكاليف الكلية، وزيادة تدهور قيمة العمل الجزائرية والمعاملات المصرفية، التي كبدت المؤسسات العمومية خسارة كبيرة، مما ادى الى عملية اقتراض وزيادة المديونية، ومنها الاعلان عن الافلاس لهذه المؤسسات او حلها و غلقها.

علاوة عما سبق، يرى اخرون انه هناك عوامل اخرى، تؤثر في سياسة التشغيل تنطوي على ما يلي :[1]

2.1.العوامل الديموغرافية:

[1] مصطفى الشلقاني ،"السياسات السكنية في الكويت" ،**مجلة العلوم الاجتماعية** . ع 02 ،1981 ،ص 07.

ان دراسة الخصائص السكانية ذات اهمية بالغة. لفرض وضع برامج لتحقيق التنمية البشرية، وصناعية سياسية الاجتماعية –هي سياسة التشغيل التي تعتمد علة جملة من المؤشرات الديمغرافية، ولتي يمكن سردها في الاتي:

2.1.1.النمو السكان:

تصنف البلدان عادة في الوقت الحاضر الى ثلاثة اتجاهات سكانية، نشأت من النسبة بين اتجاهات المواليد والوفيات،و الهجرة التي ادت الى تغيير النمو السكاني وترتيب المجتمع وفق:

أ. نمو سكاني بطيء: يكاد يصل لحالة الاستقرار او شبه الاستقرار.

ب. نمو سكاني مرتفع: يهدد بمشكلة في بعض الدول التي تعاني من نقص في مواردها الاقتصادية.

ج. نمو سكاني غير منتظم: يسبب عدم وجود اتجاهات ثابتة لمعدلات الوفيات.

2.1.2.التركيب الجنسي للسكان:

يعتبر التركيب الجنسي للسكان من اهم المؤشرات الدافعة للسياسة الاجتماعية للشغل، حيث يحقق التوازن الذكور مع الاناث في الظروف الاعتيادية ,موازنة تختل لصالح الإناث في حالة الحروب ,وعدم التوازن خاصة في الفئة العمرية الاكثر نشاطا والمحصورة بين 14–45 سنة وذلك من ناحية النشاط الفيزيولوجي للطبقة العاملة.

2.1.3. درجة التحضر:

وذلك من خلال عدد السكان المقيمين بالمناطق الحضرية ,او على اساس ادائهم للوظائف الادارية والحكومية ,ناهيك عن مؤشر درجة التقدم والتحضر لان السكان في الريف ترتبط حياتهم بالزراعة وتربية الحيوانات في الغالب. في حين الحياة الاقتصادية لسكان الحضر ,تعتمد على الخدمات, التجارة والصناعة، لذلك فمعرفة هذه النسب ضروري لأية عملية تخطيط.

2.1.4. القوى العاملة ومعدلات المشاركة:

يندرج السكان الناشطون اقتصاديا ضمن حدود الفئة العمرية 15-64 سنة، والذين يمثلون قوة العمل المتاحة، في الاقتصاد حيث يمكن تصنيفهم الى عاملين وعاطلين، وذلك حسب نشاطهم الاقتصادي وفق المعدل السنوي، لهذا الأخير والذي يهتم بعدد السكان و زيادته، عدد ونسب الفئات العاملة فيه، اضافة الى نسب معدلات مشاركة هذه الفئات في الاقتصاد الوطني وما مدى فعاليتها فيه.[1]

وإذا ما سلطنا الضوء على اراء واتجاهات المنظرين لسياسة التشغيل وخاصة العوامل المؤثرة فيها والمذكورة سابقا، نرى ان هناك من اهتم بالجانب الاقتصادي للدولة وترشيد النفقات وتسديد الديون أكثر من جوانب اخرى، وهذا ما نلمسه عند الاستاذ محمد براق، حيث كان توجهه للعوامل اقتصاديا اكثر منه اجتماعيا او بالأحرى بشريا.[2] وبالنسبة للدكتور مدني بن شهرة فاهتم بالجانب السكاني ,وذلك من خلال معدلات نشاطهم و نموهم. ناهيك عن سياسة الانفاق العام وما ينجر عنها من عجز، او عدمه في ظل التنظيم السائد في سوق العمل.[3] اما عند كل من الأستاذين الشلقاني مصطفى واحمد الموسى فاهتما بالعوامل الديموغرافية والتي تم حصرها في نمو السكان وترتيبهم الجنسية على خلاف سابقيهما الذين لم يهتموا بتأثير الجنس على السياسية العامة للتشغيل، علاوة على إقامة السكان في الحضر او اليد وما ينجم عنها من نتائج زيادة على مساهمة القوى العاطلة في النشاط الاقتصادي.[4]

ومما سبق يمكن ان نستخلص جملة من العوامل المؤثرة في سياسة التشغيل

أ. النمو السكاني ونسبة العاملة منه.

ب. درجة التأهيل والتعليم.

ج. النطاق الجغرافي لليد العاملة، ومدى تأثرها بجغرافية المنطقة.

د. الواقع الاقتصادي للدولة وتأثرها على سياسة التشغيل فيها.

هـ. شدة تأثر بعض المناطق في الوطن بدينها يمنعها من انتهاج المشاريع في مجال الشغل كمعاملات الربوبية وغيرها.

---

[1] حمد دلف احمد موسى واخرون , **جغرافية التنمية ,مفاهيم نظريات التطبيق**. سوريا: حلب، دار الفرقان للطباعة والتوزيع، 2009,ص 61.

[2] دلف و اخرون ، **مرجع نفسه**. ص 63 .

[3] بن شهرة ،**الاصلاح الاقتصادي ، و سياسة التشغيل ،التجربة الجزائرية** . مرجع سابق ،ص 187.

[4] الشلقاني ، **مرجع سابق**، ص 08 .

و. الانفاق العان والديون التي على عاتق الدولة.

ز. البرامج والآليات المتبعة من قبل الدولة ,لتجسيد سياسة التشغيل داخلها.

المطلب الثانـــي : ابعاد وأهداف سياسة التشغيل وأهميتها:

اي سياسة عامة ,الا وترمي الى اهداف وافق عدة ابعاد تتوافق ومجتمعها ومجالاته الاقتصادية والاجتماعية .....و غيرها من المجالات.

1. ابعاد سياسة التشغيل:

اتفق العديد من المنظرين في ميدان التشغيل على عدة ابعاد في سياسة التشغيل يمكن حصرها في الاتي:

1.1 البعد الاجتماعي:

يرتبط بمدى قدرة الدولة على احتواء ازمة البطالة في المجتمع , من خلال سعي الحكومة الى تحقيق غاية السلم الاجتماعي , من خلال القضاء على كل ما يهدد الاستقرار الاجتماعي من مختلف الافات الاجتماعية ,وإبعاد الشباب عن مشاكل اليأس , التهميش والإقصاء وما يترتب عن ذلك من افكار وتصرفات اقل ما يقال عنها ,تضر بالشباب اولا والبلاد ثانيا ونقصد بها الهجرة نحو شرعية تشمل خيرة كفاءات الوطن ,ناهيك عن الادمان على المخذرات ,وما ينتج عنه من مظاهر الاجرامية متعدد الاوجه والتمرد على قيم وتقاليد وقوانين البلاد وما الى ذلك من انعكاسات سلبية متعدد المظاهر التي تفرزها ظاهرة البطالة ,بغية تجنب كل هذه المشاكل الاجتماعية لابد من ادماج الشباب في مجتمعهم وذلك بتوفير مناصب شغل تساعدهم على مصاعب الحياة.[1]

1.2 البعد الاقتصادي:

[1] احمية سليمان ،**السياسة العامة في مجال التشغيل و مكافحة البطالة في الجزائر**.(مداخلة في ملتقى حول السياسات العامة و دورها في بناء الدولة و تنمية المجتمع ،جامعة مولاي الطاهر ،سعيدة ،الجزائر ،يومي 26-27 افريل 2009 ،ص 03) .

يتركز على ضرورة احداث التنمية الاقتصادية ,وذلك من خلال استمارات راس المال البشري وتوظيفه في شتى مجالات الحياة الاقتصادية ,عن طريق توظيفها في مختلف قطاعات النشاط ,بما يسمح بإحداث دافع للعجلة التنموية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي للبلاد,وتطوير انماط الانتاج ,وتحسين النوعية المرودية ومنافسة المنتوج الاجنبي وربح المعركة التكنولوجية سريعة التطور ناهيك عن التنمية القدرات بشكل يؤدي الى تطوير المنتوج المحلي وخلق الثروة .[1]

1.3 البعد التنظيمي والهيكلي:

يقصد به مشاركة جميع الجهات ,ذات العلاقة اتخاذ قرارات جماعية خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات الخاصة بالتشغيل وتنفيذها والتي تبدأ من المستوى المحلي اي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدن او قرى ,وذلك من خلال تحقيق مجموعة الاهداف التي يمكن من قبل الحكومات وهذا بقية العمل على ايجاد توازن الفرص والطلب في مجال التشغيل 'التكوين وسوق العمل ,مع دعم المؤهلات المهنية وتحسينها من خلال ترقية سياسة الاساسية لتسيير السوق وفق مجموعة من النصوص القانونية التنظيمية التي تضبط تجسيد عملية التشغيل ميدانيا.[2]

2. أهداف سياسة التشغيل:

تحتمل سياسة التشغيل في طياتها اهداف معلمة كالحد من البطالة والتخفيف منها وغيرها من اهداف خفية ,غالبا ما تتمثل في كسب شرعية النظام وحكمه حيث ورد في المجال ذاته عدة اراء واتجاهات تحدد اهداف السياسة وخاصة الظاهرة والجلية منها.

حيث يحددها الاستاذ مولاي لخضر عبد الرزاق وفق عاملين هما:[3]

أ. رفع عدد مناصب الشغل.

---

[1] أحمد قايد نور الدين ، **السياسة العامة في مجال التشغيل و مكافحة البطالة في الجزائر** . (مداخلة في ملتقى ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،د ت ،ص 04) .

[2] لحسين عبد القادر ،**الاستراتيجيات و السياسة الاقتصادية في الجزائر** .(مداخلة في ملتقى حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة ،جامعة المسيلة ، 2011 ، ص 07).

[3] مولاي لخضر عبد الرزاق, "تقييم اداء سياسات الشغل في الجزائر2000.2011"، **مجلة الباحث.**ع10، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2012،ص 192.

ب. خلق مناصب اكثر انتاجية ,مما يحقق زيادة في مداخيل المجموعات المحرومة ,واستخدام اكفئ لقدرات العمال ,وكذا اشتراك كل فرد في الحياة الاقتصادية للمجتمع.

اما عند الدكتور عبد اللطيف بن اشنهو ,فحددها انطلاقا من مجالها وبعدها الاستراتيجي ,حيث حصرها في الاهداف التالية:[1]

أ. توفير فرص العمل لكل مواطن او فرد ينتمي للقوة العاملة الراغبة في العمل من اجل كفالة حرية اختيار العمل.

ب. الرفع من المستوى الفعالية الاقتصادية ,زيادة الناتج القومي الذي ينتج عنه زيادة دخل الفرد.

ج. الرفع من مستوى المعيشي للمواطنين

د. تحقيق استقرار العمل من خلال حماية العاطل من التعسف وذلك بدوام استخدام العامل في عمله ,وتقليص التغيرات الواردة ضده – العامل.

هـ. تكوين عداد قوى عاملة ,من اجل تطوير ادائها عن طريق تحقيق تأهيل مهني واكتساب مهارات.

و. وضع الاطار القانوني وتشريعي لتنظيم علاقات وذلك استناد لتشريعات العمل الخاص بكل الدوله.

وبمراعاتنا لما جاء في طرح الاستاذين حول الاهداف سياسة التشغيل ,يمكن القول ان الاستاذ مولاي لخضر ركز في الاهداف على الجانب الكمي والكيفي لمناصب الشغل دون مراعاته لنقاط مهمة اخرى.

اما الدكتور عبد اللطيف بن اشنهو فتوسع في الاهمية مركزا في ذلك على حقوق العامل,لتكوينه وكفائته المساهم في زيادة الانتاج كما ونوعا ,ناهيك عن رفع الدخل القومي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

ومن خلال ما سبق نستخلص جملة من اهداف سياسة التشغيل تندرج كالاتي:

أ. لها اهداف اقتصادية واجتماعية ,تجعلها اكثر واقعية وقبول الوسط الاجتماعي.

ب. اقحام كل فرد فعال في جهاز الشغل بغية ابراز مواهبه وتطويرها وصقلها.

ج. تخفيف الاستقرار في التوظيف من خلال ازالة الاختناقات داخل السوق العمل.

[1] عبد الطيف بن اشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 1962-1980**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 125.

د. امتصاص اكبر فئة بطالة بغية التحقيق من حدة البطالة وماينجر عنها.

هـ. وضع اليات قانونية تنظيمية لتجسيد هذه الاهداف.

3. اهمية سياسة التشغيل:

للتشغيل اهمية بالغة في حياة الفرد او المجتمع ككل حيث نوجز هذا في نقاط اهمها، ما ورد عن الاستاذة حاجي فاطمة في الاتي: [1]

أ. زيادة القوى الانتاجية ,المساهمة في زيادة عدد السلع والخدمات التي ينتهجها المجتمع ويستمتع بها.

ب. تامين الفرد ضد العوز,ودعم الثقة وذلك من خلال النصوص الواردة في دساتير بعض الدول والتي تتكفل حق العمل وحماية العامل، و القضاء على الفوارق الطبقية والعنصرية ,وذلك من خلال تحقيق المساواة بين الافراد.

ج. التشغيل يسمح للجميع بامكانية الوصول الى الوظائف ،و ذلك بغية الحد من الفقر والاستفادة التامة من القدرات في مجال الدخل والثروة.

اما ما جاء به الدكتور غالم عبد الله فيتعدد في الاتي :[2]

أ. بعث الطمأنينة في نفوس الافراد والذي يؤدي الى توكيد التقدم في المجتمع.

ب. التشغيل هو العنصر الاساسي للاننتاج وهو مصدر رئيسي لكل الثروات التي ينتفع بها الانسان خاصة اذا كان ناتجة تام ومتقن.

ج. التشغيل هو مهد التنمية الاقتصادية والاجتماعية او الطريق الذي يمطن فيه تحقيق العمالة والدخل.

المطلب الثالث : التشغيل وعلاقته ببعض المفاهيم:

[1] حاجي فاطمة ،**متطلبات و اساليب النمو في تشغيل الشباب في ظل اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية**.(مداخلة في ملتقى حول سياسة التشغيل و دورها في تنمية الموارد البشرية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،يومي 13-14 افريل 2011).

[2] غالم عبد الله ،حمزة فيشوش ،**اجراءات و تدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر المساهمات و اوجه القصور**.(استمارة مشاركة في ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ،مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة المسيلة ،الجزائر ،يومي 15-16 نوفمبر 2011 ،ص 03).

التشغيل او الشغل وجهان لعملة واحدة ,حيث تعتبر المصدر الرئيسي لكل تقدم اقتصادي واجتماعي ناهيك عن كونه شرط اساسي لوجود البشرية وتطورها ,اذ لايعد حق فحسب بل هـ واجب وذلك لارتباطه بعدة مفاهيم تؤثر فيه وتتأثر به ,والتي نطرحها في العناصر الاتية :

1. التشغيل:

للتشغيل مفهومين تقليدي وأخر حديث, نتطرق لهما في الاتي:[1]

1.1. المفهوم التقليدي للتشغيل:

التشغيل في المنطق التقليدي ,يمكن تشخيصه من خلال ,تمكين الشخص في الحصول على العمل والانشغال به في مختلف النشاطات الاقتصادية بعد حصول اليد العاملة ,على قسط معين من التدريب ,التكوين والتأهيل.

1.2 المفهوم الحديث للتشغيل:

حيث لا يتضمن هذا الطرح معنى العمل فقط ,بل يشمل الاستمرارية في العمل وضمان التعيين والمرتب للعامل، انطلاقا من اختصاصه ومؤهلاته. والتي يجب على المؤسسة الاعتراف بها كما ان التشغيل يضع للعامل حق المشاركة والتمثيل في المنظمات ,وحقه في الخدمات الاجتماعية.

ويعرف الشغل على انه : مجهود الانسان سواء كان فكريا او جسديا ,والذي يؤدي الى خلق المنفعة او زيادتها، وهو ذلك النشاط المدني ,الذي يتقاضى عنه الفرد اجرا ,من اجل تحقيق رغباته او احتياجاته.[2]

أما الأستاذ جلال محمد النعيمي , فيرى التشغيل على أنه ذلك النشاط الذي يستهدف تلبية احتياجات المجتمع بغض النظر عن الاسلوب الذي يتم به أم المشتغل فهو ذلك الشخص الذي يمارس عمل , أو يقوم بأي نشاط له عائد نقدي أو طبيعي .[3]

أما الطرح الأخر فيرى التشغيل هو عدد الأفراد الذين هم في سن العمل ولديهم وظائف .[4]

---

[1] ناصر دادي عبدون ،عبد الرحمان العايب ،**البطالة و اشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد.** الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 2010 ، ص،ص 36،37 .

[2] نعمت الله نجيب ابراهيم ،**نظرية اقتصاد العمل** . مصر :الدار الجامعية للنشر و التوزيع،1997 ،ص 66.

[3] جلال محمد النعيمي ،**دراسة العمل في اطار اداة الانتاج و العمليات**. الاردن :دار اثراء للنشر و التوزيع، 2009 ، ص 17.

[4] ضياء مجيد ،**النظرية الاقتصادية** .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 83 .

ويعترف أيضا على أنه توفير لعدد الوظائف والمناصب للعمل في شتى الميادين للنشاط الاقتصادي , ومختلف مستويات العمل الذي يلبي أكبر عدد من الطلبات العمل واليد العاملة.[1]

كما يمكن تعريف عملية التشغيل , على أنها ذلك النشاط الذي يستدعي تجديد اليد العاملة مؤهلة ودعوت الأفراد المترشحين لوضع طلباتهم وملأ تلك المناصب الشاغرة.[2]

ومن خلال التعاريف السابقة نلمس أن منظري الطرح اهتموا بالجانب البشري وفاعليته في التشغيل , دون اهمال مؤهلاته و مجهوداته المكللة براتب وحصوله على حق في الحماية الاجتماعية .

وعلى هذا الأساس نستخلص المفهوم الآتي للتشغيل الذي يعتبر نشاط فكري أو عضلي لتقديم سلع وخدمات مقابل أجرا معين يلبي احتياجات العامل لتحقيق المنفعة المتبادلة داخل المجتمع.

2. البطالة :

ان أسمى هدف للسياسة التشغيل هو القضاء أو التخفيف من حدة البطالة التي تعد مشكل في المجتمع يعيق تنميته ويقصد بتعريف البطالة لابد من طرح التساؤل التالي: من هو العاطل؟

كل شخص من عامة المجتمع يسارع بالإجابة التالية :

العاطل هو من لا يعمل , وهذا الرد غير كافي لأن هناك عدد كبير من الأفراد مثل الأطفال , المرضى , الشيوخ فهؤلاء لا يجب اعتبارهم عاطلين لأن العاطلين يجب أن يكونوا قادرين على العمل , وبذلك فليس كل من لا يعمل عاطلا.

وتأسيسا على ذلك يجمع خبراء الاقتصاد على تعريف العاطل بأنه :

كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى[3].

وعلى غرار ذلك انطلقت ووردت عدة تعاريف للبطالة : حيث عرفتها الأستاذة زينب صالح الأشوح علة أنها شعور أو حالة تلمس الانسان في كرامته وتسلبه حقا أساسيا وهو الحق في العمل الذي جاء به التصريح العالمي لحقوق الانسان.[4]

ويعرفه المكتب الدولي للعمل على أنها صنع الأفراد ينعتون بفئة الباطلين , حيث تتكون هذه الأخيرة من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و59 سنة ووجدوا أنفسهم في احدة الفئات التالية:[1]

---

[1] ضياء مجيد ،**مرجع نفسه**. ص 84 .

[2] سمية عبد الصمد ،لويزة فرحاني، **سياسات التشغيل و دورها في تحسين الاداء و تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات.**(مداخلة في ملتقى حول سياسة التشغيل و دورها في تنمية الموارد البشرية ،قسم العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية و الحقوق ،جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 13-14 افريل 2011 ،ص 09).

[3] مصطفى سليمان و اخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**.الاردن :دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2000 ،ص 237.

[4] زينب صالح الاشوح ،**الاطراد والبيئة و مداواة البطالة.** القاهرة: دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع،2003 ، ص 75.

أ. بدون عمل : أي الذين لا يعملون مقابل أجر , إن الهدف من معيار " بدون عمل" هو التميز بين التشغيل والبطالة.

ب. متاح للعمل: يعني هذا المعيار أنه اذا ما عرض من عمل على فرد , فانه سيكون مستعدا أو قادرا على العمل فورا , خلال فترة البحث.

ج. البحث عن العمل : أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث عن عمل مأجور.

أما بالنسبة لتعريف البطالة لديوان الوطني للاحصاء، فيعتبر بطالا كل شغل توفرت فيه الميزات التالية:[2]

أ. أن يكون في سن يسمح له بالعمل ما بين 15 و 64 سنة.

ب. أن لا يملك عمل عند اجراء تحقيق الاحصاء.

ج. أن يكون في حالة البحث عن العمل وعلى الشخص المعني أن يكون بالإجراءات اللازمة للعثور على عمل.

د. أن يكون في تمام الاستعداد للعمل وأن يكون مؤهلا بذلك .

ويعرفها أسامة السيد على أنها: عدم ممارسة الفرد لعمل معين سواء كان ذهنيا أو عضليا أو غبر ذلك من الأعمال , سواء كانت عدم الممارسة ناتجة عن أسباب شخصية و ارادية أو غير ارادية.[3]

وانطلاقا مما سبق اتضح لنا أن جل تعريفات البطالة تصب في قالب واحد و ألا وهو غياب العمل حتى وان توفرت شروطه.

ومما سبق نستخلص التعريف الأتي للبطالة : على أنها ظاهرة اجتماعية تمس كيان المجتمع في أفراده الذين يفتقرون للعمل رغم قدرتهم عليه لأسباب خارجة عن ارادتهم , وبغية التخلص من هذا المشكل العويص في أي دولة , تتبع سياسات خاصة بالشغل بغية التخفيف من حدة الظاهرة وما ينجر عنها من مشاكل اجتماعية ' اقتصادية .... الخ داخلية وخارجية .

3. سوق العمل :

---

[1] Bureau international du travail, **la normalisation international du travail**.novelle série 53.GENEVE, 1993 ,P48.

[4] l'office national des statistique, **l'emploi et chômage, données statistique.** N°226,édition ons, 1995 ,P08.

[3] اسامة السيد عبد السميع ،**مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الاسلامية.** مصر: دار الفكر الجامعي ، 2008 ،ص09 .

يشكل سوق العمل وسوق الشغل مركز التحليلي الأساسي لموضوع التشغيل بحيث يتلقى فيها الطالب والعرض للعمل , فطالبيه يتمثلون في كل الأفراد الناشطين الذين لا يملكون عملا .[1]

كما عرفه مدحت القريشي على أنه كل من يمكن أن يمثل قدرة الاقتصاد الوطني على توظيف الايدي العاملة , عند أجر حقيقي معين وعليه فإن صاحب العمل سواء كانت المؤسسات أو الهيئات العامة أو الخاصة هو الذي يحدد الكمية المطلوبة من العمال .[2]

اما أحمد الأشقر , فيرى سوق العمل بأنه مجموعة أفراد القوى الخاصة سواء كانوا عاملين فعلا أو عاطلين عن العمل , ويتطلعون في فرص عمل أفضل أي جميع من لديهم نزعة الى العمل أو رغبة فيه.ل[3]

من خلال طرح الأساتذة السابقين لمفهوم سوق العمل , نجد أن كل دارسي المفهوم اهتموا بنشاط وفاعلية اليد العاملة ضمن قطاعها الجغرافي المحسور بين الطلب والعرض.

ومن خلال كل هذا استخلص أن سوق العمل أو الشغل هو مسرح صانعوا مشهد أحداثه هو العرض والطلب. بأنامل عاملة , ناشطة وفعالة .

وفي خضم نقض الدولة من خلال سياسة التشغيل على خلق التوازن في سوق العمل بين طالب العمل وعارضيه وتزويد سوق العمل بأيدي عاملة مؤهلة ومتخصصة من أجل ضمان ذلك بفرض الاعتماد على ما يلي :[4]

أ. حصر حجم القوة العاملة في الدولة من خلال احصاء حجم العمالة الضرورية، عن طريق الاحصاءات التي تقوم بها الادارات والهيئات المختصة والتي تختلف باختلاف الدولة والتشريعات المعمول بها.

ب. تحقيق التوازن بين العرض والطلب على القوى العاملة تجنبا لكل فائض أو عجز في المستقبل.

ج. توفير مختلف الوسائل المادية , الاجتماعية والاقتصادية لاستيعاب أكبر عدد ممكن من أيدي العاملة المتاحة.

د. مساعدة الهيئات المعنية بالتشغيل لبناء برامج تسمح باستغلال الأمثل للموارد البشرية المتوفرة.

4. النمو الاقتصادي:

[1] عبدون ، العايب ،**مرجع سابق.** ص 57.

[2] مدحت القريشي ،**اقتصاديات العمل.** عمان :دار وائل للنشر و التوزيع ،2007 ،ص 31 .

[3] احمد الاشقر ،**الاقتصاد الكلي.** عمان :الدار الدولية العلمية للنشر،2002 ،ص 292 .

[4] عبدون ، العايب ،**مرجع سابق** .ص-ص ،65-67 .

النمو الاقتصادي هي كلمة مركبة من جزئين فالأول يعني الزيادة والتطور أنا الثاني فهو يمس الجانب الاقتصادي وعلى غرار هذا يعرف على أنه حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي أو اجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسطة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .[1]

ومن جهة أخرى فهو الذي يعمل على الاسراع بمعدلات النمو للوصول الى مستويات معيشية أعلى من خلال انتاج المزيد من السلع والخدمات وتحسين جودتها .[2]

كما يعرفه آخرون بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات الذي ينتجها اقتصاد معين في زمن معين .[3]

من خلال التعريف المطروحة حول النمو الاقتصادي نجد أن جل دارسي المفهوم أو معظمهم اعتنوا بجانب زيادة الانتاج وتحسين جودته من قبل الفرد الذي لابد من الرفع من دخله حيث تعتبر هذه العملية الأخيرة بمثابة مؤشر اجابي للنمو الاقتصادي.

بغية تحقيق نمو اقتصادي داخل الدولة, لابد من العمل لأجل ذلك من خلال اتباع برامج , مخططات ومشاريع للشغل بغية تطويره عن طريق زيادة الكم والنوع لإنتاج , الذي يرافقه زيادة في راتب الفرد .حيث بعد هذا الاخير بمثابة حافز للعامل من اجل زيادة ابداعته وابتكارته في سوق عمله.

5. الاستثمار :

المقصود بمقصود بمصطلح الاستثمار هو استخدام للأصول في اقامات مشروعات جديدة ومنشآت قائمة يدر من ورائه عائد أو فائدة اضافية لها , فهو اذا اي نشاط استثماري ينطوي على ممارسة اعمال يترتب عليها انفاق , وينجم عنه تكوين اصول استثمارية , يمكن تشغيلها والاستفادة منها لفترات زمنية مقبلة.[4]

وهناك تعريف اخر لك للاستثمار , على انه ارتباط مالي يهدف الى تحقيق مكاسب على مدى زمني طويل مستقبلا , فهو نوع من الانفاق على الاصول، يتوقع الحصول من ورائها على عائد لفترة من الزمن قد تكون طويلة في الغالب , لذلك يطلق عليه مصطلح "انفاق راسمالي" تميزا له عن المصروفات الجارية والتشغيلية.[5]

---

[1]محمد عبد العزيز عجمية ،ايمان عطية ناصف ،**التنمية الاقتصادية ،دراسات نظرية و تطبيقية** .الاسكندرية،2000 ،ص 51.

[2]كبداني سيدي احمد ،**اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية ،دراسة تحليلية و قياسية.(** اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان،2012-2013،ص 18).

[3]محمد مدحت مصطفى ،سهير عبد الظاهر احمد ،**النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية.** مصر :مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية،1996 ،ص 39.

[4]محمد ايمن عبداللطيف عشوش ،**الاصول العلمية لدراسة جدول مشاريع الاستثمار**. مصر:القاهرة ،دت،2000،ص 13.

[5]مصطفى كمال السيد طايل , **القرار الاستثماري في البنوك الاسلامية** . الاسكندرية : المكتب العربي الحديث, 1999،ص 103.

ومن جهة اخرى فالاستثمار , هو قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلد غير بلده باستخدام خبراته , جهوده و امواله في القيام بمشروعات اقتصادية , سواء كان بمفرده او بالمشاركة مع شخص طبيعي او معنوي , محلي أو اجنبي ومع الدولة أو مع مواطنيها في انشاء مشروع , او مشروعات مشتركة.[1]

من خلال ما سبق نلاحظ ان كل المفاهيم تتمحور حول نقاط رئيسية تتمثل في : الانفاق لمشاريع عبر زمن معين وذلك من طرف شخص طبيعي أو معنوي أو كلاهما للاستفادة من خبرة فاعليها قصد انشاء وتجسيد العمل الاستثماري.

وبغية تحقيق سياسة شغل ناجحة في اي دولة , لابد من دعم وترقية الاستثمارات في مختلف مجالات الحياة , بغية توفير اكبر قدر ممكن من مناصب الشغل , الامر الذي يؤدي الى امتصاص كبير لظاهرة البطالة , محافظا بذلك على المجتمع من الامراض الاجتماعية وآفاتها.[2]

---

[1] حاتم فارس الطعان ، **الاستثمار اهدافه ودوافعه** .(عمل بحثي لكلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد , العراق , 2006 ص 05).

[2] الطعان , **مرجع نفسه.** ص 06.

المبحث الثاني : مراحل تطور سياسة التشغيل في الجزائر :

شهدت الجزائر , ولا تزال تعرف تحولات عميقة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وهذا التحول نتيجة عوامل داخلية وخارجية , فرضت عليها , العمل بموازنة متطلبات السوق العالمية , خاصة على المستوى الاقتصادي , الذي تعد مسألة التشغيل مرآته وحجز الزاوية فيه , مما يعني ان الحلقة الاكثر تأثرا بمختلف التغيرات و وسوف نتطرق في هذا النقاط الى التطور التاريخي للتشغيل وما يرافقه في الجزائر .

المطلب الاول : المرحلة الاولى من سنة 1962 الى 1980:

حيث عرفت فترتين مهمتين , الاولى في الفترة الممتدة ما بين سنة 1962 الى سنة 1973 , اما الثانية من سنة 1974 الى سنة 1980 .

1.الفترة الاولى : من 1962 الى 1973 :

في هذه المرحلة استهدفت استراتيجية التنمية في الجزائر الى تطبيق سياسة تحسين الاوضاع الاجتماعية التي خلفها الاستعمار الفرنسي , بدا من 1962 وتبني سياسة التشغيل التي بنيت على ما يسمى "بالتشغيل المؤقت" , وخلق مناصب عمل مؤقتة فاقة نسبة التوظيف فيها (14.26 %) سنة 1971, لترتفع نسبة الى (47.03 %) سنة 1973 , وتمركزت هذه المناصب في قطاع البناء والاشغال العمومية في اطار برنامج اعمار المدن.[1]

اما القطاع الثاني فتمثل في القطاع الفلاحي , باعتبار المجتمع الجزائري , مجتمع يعيش على الزراعة المعيشية في اغلب الاحيان , حيث طبقت الدولة سياسة الثورة الزراعية لفتح المناصب الفلاحية أمام الجزائريين , على السواء .

اما القطاع الثالث , فيتمثل في عروض العمل وخاصة في القطاع العام المعلن من قبل السلطة التي فتحت المؤسسات العامة الاقتصادية والادارات العمومية , هذا الذي نجم عنه انخفاض تدريجي في الطلب على لشغل الذي بلغ سنة 1971 الى 1973 233.228 طلب عن الشغل , لكن رغم كل التحديات التي باشرت بها الجزائر بعد استغلالها ,الا انها عرفت هجرة العديد من العمال الى الخارج , خاصة الى فرنسا.[2]

---

[1] بن شهرة , **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)** . مرجع سابق ص , ص 165،164.

[2] جمال زيدان , **محاضرات حول السياسات القطاعية في الجزائر , سياسة التشغيل** . (مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر , علوم سياسية وعلاقات دولية , تخصص سياسات عامة وتنمية كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية والحقوق , قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية , جامعة طاهر مولاي سعيدة, 18 جانفي 2016).

2.الفترة الثانية من 1974 الى 1980:

انخفضت نسبة طلب التوظيف المؤقت مقارنة بالفترة السابقة , لتصل سنة 1974 الى 330, 223 طلب عن الشغل , وذلك لزيادة مساعي الدولة في التخفيف من البطالة وزيادة مناصب الشغل , اضافة الى التركيز على مناصب العمل في القطاع العمومي , الاداري والصناعي , مما سبب انخفاض ملموس لطالبي العمل , ناهيك عن عدم تحقق سياسة تكوين وتدريب الجماعات المحلية , وعدم اعطاء الاهتمام لمدة السياسة من قبل لمسيرين المركزيين , كما وجد عدم التوازن واختلال في توزيع العمال المؤهلين بين مختلف المناطق والقطاعات الاقتصادية , ناهيك عن التغير الجذري في استخدام القوى العاملة للانتقال من مجال الفلاحة الى مراكز التصنيع في المدن.

ولقد شهدت سوق البناء زيادة في مناكب العمل المؤقتة , مقارنة مع ارتفاع معدل طلب اليد العاملة , وعرف هيكل الطلب على العمل باحتكار الرجال للمجال بنسبة 123.33 % طلب للعمل خلال الفترة الممتدة ما بين 1974 و 1980 اما الاناث فكن اقتحامهن لمجال العمل خارج منازلهم منخفض حتى وصل الى نسبة 7% .[1]

وعلاوة على هذا , تميزت هذه الفترة بمميزات اخرى مثل :

أ. الاستقرار في عروض العمل حسب مصالح التشغيل , حيث عرف سوق العمل نوعا من التجزئة المترتب عن مجالات التسيير الداخلية لليد العاملة وتنفيذها من قبل مؤسسات المعنية

ب. عدم خضوع العمال لسياسات التكوين والتدريب مما سبب غياب عمال مؤهلين في تلك الفترة.

ج. ضعف انتاج العمال كما ونوعا.

د. استراتيجية النمو المطبقة من قبل الدولة لم تكن وسيلة فعالة , وذلك اذا ما قارنا حجم الاستثمارات الصناعية , وما كلف الخزينة من تكاليف باهظة .[2]

كما عرفت الجزائر في هذه المرحلة انطلاق اول مخطط للتنمية , المنطق من سنة 1967 الى 1989 , والذي ركز في اساسه على تبني التنمية الاجتماعية , المرتكزة بشكل جوهري على تحقيق مكتسبات وبنية قاعدية من التكنولوجيا, ونقلها , ابتكارها وتجديدها .

كل ذلك من اجل بناء اقتصاد وطني قوي يستند اساسا على صناعة وطنية صلبة , دون اغفال ضرورة الاهتمام التام بكافة مجالات النشاطات الاخرى والعمل بشكل دءوب على ترقيتها والنهوض بها. وهذا احد المكاسب

---

[1] وائل أحمد علام , **الميثاق العربي لحقوق الانسان,دراسة حول الميثاق في تعزيز حقوق الانسان في جميع الدول العربية**. مصر : دار النهضة العربية, 2005 ص-ص 36- 38.

[2] عبدون , العايب , **مرجع سابق**،ص 170.

الكبرى للثورة السياسية الاقتصادية , في الجزائر , حيث يتمثل في بداية القفزة الكبرى التي سجلها تطور التشغيل خصوصا منذ تطبيق اسلوب التخطيط , حتى اصبح العمل مؤمنا لكل طالبه , وأصبح على الاخص مضمونا لكل من تحصل على كفاءة التأهيل من مؤسسات التعليم او التكوين.

ومن بين اهداف التنمية , الهدف المتمثل في ضرورة القضاء على البطالة وتمكين كل مواطن من حقه في العمل , وهذا ما اكده الميثاق الوطني الصادر سنة 1976 على ان تشغيل مجموع المواطنين القادرين على العمل , الشيء الذي يجعل مسالة احداث مناصب الشغل غرضا اساسيا للتنمية والمطلوب بهذا الصدد هو انتهاج سياسة مكثفة وعلى اوسع النطاق , لإحداث مناصب الشغل بغرض القضاء على البطالة , وتوفير الشغل للمواطنين القادرين عنه.[1]

ومما سبق , عرف توزيع فئة النشيطة حسب السن ,اين كان يمثل عنصر الشباب الاغلبية بنسبة 80% من الذين بدون شغل , وقادرين عليه , بسن يقل عن 30 سنة وأكثر.[2]

1.1.المخطط الثلاثي ما بين 1967-1969 :

لقد شكل موضوع رفع فرص العمل هدفا لبرامج التنمية الوطنية والتي عرفت النور في اطار المخطط الثلاثي، المستهدف بناء قاعدة مادية , لانطلاق الاعمال الكبرى للتنمية بغية رفع الحجم الاجمالي للتنمية والاستثمار , والذي بدأ بمتوسط سنوي يقارب 03 مليار دينار جزائري , مما سمح باستحداث ازيد من مئة الف فرصة عمل موزعة بين مختلف القطاعات والفروع الاقتصادية , الامر الذي خفض من القيمة المشهودة للبطالة ابان المخطط الثلاثي.[3]

1.2 المخطط الرباعي 1970, 1973 :

لم يتعرض المخطط في اي جزء من اجزائه الى سياسة التشغيل بشكل واضح وصريح فالاتجاه العام لهذا المخطط يتمثل في رفع المستوى الثقافي والتقني من خلال تلبية الحاجات الاجتماعية , للتربية وتلبية حاجات الاقتصاد الوطني من العمال المؤهلين .

---

[1]بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر , تطور التشغيل** . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية, 1999، ص 154 .

[2]عبدون , العايب , **مرجع سابق**، ص 170.

[3]بهلول , **مرجع سابق**، ص 156.

وبهذا فان المتوسط السنوي لعدد مناصب الشغل المستهدفة خلال هذا المخطط تعادل او تفوق 265 الف منصب عمل جديد , خارج القطاع الفلاحي والذي نجده يستثني مرة اخرى من ايجاد فرص عمل جديدة.[1]

ومما سبق يتضح ان تحليل فترة المخطط الرباعي الاول , انقطاع المنشات الكبرى والاشغال العمومية , قد استحوذ على حصة الاسد من حيث توفير فرص العمل , وهذا ما يفسره التوجه العام للدولة , اثناء تلك الحقبة التخطيطية الاولى , والرامي الى تجسيد بنية هيكلية , تمثل قاعدة للصناعات الثقيلة , التي كانت الجزائر تنوي خوض غمارها , والانطلاق فيها .[2]

1.3.المخطط الرباعي الثاني من سنة 1974 الى 1977 :

شكل هذا المخطط , المرحلة الثانية لعملية التخطيط في الجزائر , حيث ان الاهداف الاساسية الخاصة , بمحور التشغيل في هذه المرحلة , تمثل في انشاء مناصب شغل منتجة ودائمة.

حيث استهدف المخطط استحداث ما يقارب 450 الف وظيفة , خارج قطاع الزراعة خلال الفترة التي يغطيها , ووصلت الزيادة في مناصب العمل المستحدثة الى حوالي 08.12% خلال الرباعي الاول , و 49.41 % خلال الرباعي الثاني .

اذ يلاحظ خلال هذه الفترة التطور المعتبر للتشغيل في مجال البناء والأشغال العمومية , الصناعة, النقل , والمحروقات , اما قطاع الادارة فبقيت حصته معتبرة من حصص التشغيل , وهي الخاصية التي امتازت بها كل مراحل التشغيل في الجزائر بنسبة 08% كما عمل المخطط الاخير من المخططين الرباعيين , غلى ان تكون فرص التشغيل الجديدة منتجة بقدر الامكان.[3]

وذلك لارتفاع حجم القطاع الاول , بمبلغ مالي قدره 110.22 مليار دينار جزائري . بعدما كان الرباعي الاول بمبلغ مالي مقدر ب 28.56 مليار دينار جزائري . مما ادى الى انخفاض نسبة البطالة لتصل سنة 1977 الى 23 % مقارنة بسنة 1966, السنة التي سبقت انطلاق مخططات التنمية الى 132.9 .[4]

---

[1] قميحة رابح , **سياسات التشغيل في الجزائر في ظل التنمية 2001-2012** .(رسالة ماجستير في العلوم السياسية, قسم العلوم السياسة , مدرسة دكتوراه القانون والعلوم السياسية , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2013-2014، ص 27).

[2] بهلول , **مرجع سابق**، ص 157.

[3] ليليا بن صويلح , **سياسة التشغيل في الجزائر , المؤسسة الاقتصادية السنوية بعنابة نموذجا.** (اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع والتنمية , قسم الاجتماع، جامعة قسنطينة, 2010-2011، ص 111).

[4] Mohamed saib mustt , et autres , **marché du travail et emploi en Algérie programme des emplois en Afrique** . organisation internationale du travail bureau de l'oit à Alger , Alger , octobre 2003 p 21.

واذا ما سردنا نسبة تغطية العمل , ونسبة مناصب العمل المؤقتة , خلال ثلاثية السنوات من سنة 1971 الى 1973 , نجد ان نسبة تغطية العمل في تناقص السنة تلوى الاخرى حيث بلغت سنة 1971 نسبة 35.17% , اما نسبة الشغل المؤقت فبلغت في سنة 1971 نسبة 44.16% لترتفع الى 48.29 % سنة 1972 لكن سرعان ما تراجعت الى 47.03 وذلك سنة 1973 .[1]

المطلب الثاني : المرحلة الثانية من سنة 1980-الى 1990

عرفت هذه الفترة بفترة المخططات الخماسية, حيث شملت على مخطط بين اساسين, فامتد الاول من سنة 1980 الى 1984, اما الثاني فيشمل الفترة المحدد مابين سنة 1985 الى 1989.

فأهم ما ميز هذه المرحلة ,اندلاع الازمة العالمية التي مست التشغيل خاصة مع اوخر سنة 1980, وبداية 1981, حيث لم يكن لنا الحديث في تلك الفترة إلا على بطال حامل الشهادة الكفاءة ,حيث مست هذه الازمة خاضة فئة من الشباب اذ ظهر ميلا في التوظيف الى ذوي المؤهلات والخبرة ,مما جعل طالبي الشغل بقانون لاول مرة من شكل البطالة وهي نفس الوضعية التي عرفها سوق العمل الجزائر.[2]

هذه المرحلة بمثابة انطلاق لمشاكل التشغيل, الذي صاحبه ازمات البطالة الى يومنا هذا.

1. الفترة الاولى : المخطط الخماسي الاول من سنة 1980 الى 1984

تحت شعار العمل والصرامة ,لضمان المستقبل ,وذلك بغلاف مالي مقدر ب 400,6 مليار دينار جزائرية , لتحقيق اهم اهداف المخطط و المتمثلة في :[3]

أ. تحسين البنية الهيكلة للاقتصاد ككل.

ب. الرفع من مستوى انتاجية العمل.

ج. مواصلة خلق مناصب شغل جديدة ,لتلبية الطلب الاضافي للعمل ,كذا مواصلة امتصاص شرائح اليد العاملة

ان الشئ الملاحظ في هذا الفترة ,هو ارتفاع عدد السكان النشطين الى 3186,600 فرد نشيط , اي بزيادة سنوية تقدر ب 3,2 % اغلبيتهم من الشباب اي حوالي 52,3 % لا يتزاوج عمرهم 18 سنة ,كما ان مناصب الشغل التي توقعت في تلك الفترة ,قدرت بحوالي 1175,000 منصب عمل موزع بين مختلف القطاعات.[4]

---

[1] محمد ميطاهري , "التشغيل في الجزائر الواقع والافاق " , **المجلة الجزائرية للعمل** . د ع ،الجزائر، 1988،ص 41.

[3] زيدان ,**مرجع سابق**.

[3] بهلول ,**مرجع سابق**، ص 158.

[4] قميحة، **مرجع سابق**، ص 23.

حيث عرفت ذات الفترة من التخطيط الخماسي الاول, تحقيق نسبة 6,8% من مناصب الشغل المحققة في مجال الصناعة ,اما قطاع البناء والاشغال العمومية ,فعرف هو الاخر ,عدد مناصب محققة 'قدرت ب 3,1 % وبالنسبة لجهاز الخدمات, النقل والتجارة عرف نسبة 39,20 % منصب محقق, ناهيك عن الادارة العمومية التي حصدت الاغلبية 'وتصدرت مراتب المناصب المحققة ,بنسبة 82,2 %منصب شغل محقق.[1]

2. الفترة الثانية المخطط الخماسي الثاني من سنة 1985 الى 1989 :

مقارنة بالمخطط السابق, نجد اختلاف كبيرا في مجال التشغيل ومعطياته ,فهذه المرحلة شهدت اشتداد الازمة الاقتصادية 'مما اثر على سياسة التشغيل وسوف العمل, فبالرغم من تخصيصي مبلغ 74 مليار دينار جزائري.[2] كاستثمارات لهذا المخطط ,إلا ان معدلات خلق مناصب الشغل شهدت انخفاضا محسوسا بداية من سنة 1985 ليصل المعدل السنوي لخلق مناصب الشغل الى 125.000 منصب سنة 1985 ,حيث هدد هذا في الانخفاض الحياة الاجتماعية ,للمجتمع الجزائري ,الذي عرف نسبة الكثافة النشيطة فيه خلال سنة 1985 حوالي 4,5 مليون شخص , ليتزايد اكثر سنة 1989 ليصل الى 5.6 مليون شخص نشيط[3] ,مما ادى الى تقلص سوق العمل بعد ان انخفضت مناصب الشغل, وارتفعت نسبة البطالة بين الشباب وهنا اصبح على السلطة انتاج سياسة تشغيلية مفروضة عليها, الغرض منها التحقيق من حالات اللاستقرار لليد العاملة. وخلق طرق قانونية تسهل تسريح العمال ,مما زاد الامر تعقيدا ,والوضع اكثر تأزما[4] ,حيث تمثل صدور القانون 88/01 بمثابة مفكك الرابطة اشتراكية الاقتصاد الوطني, فعمل على اعطاء الاولوية ,ودور جديد للمؤسسات الاقتصادية العمومية ,وجعلها اكثر استقلالية ,وظهور تحولات جديدة ,من خلال اقحام القطاع الخاص مسرح الاقتصاد الجزائري.[5]

عرف التشغيل في مجملة تقهقرا سنة بعد اخرى ,انطلاقا من سنة 1986 التي شهدت نسبة اليد العاملة ,تقدر بحوالي 3.914.000 ,اي بزيادة قدرها 74.000 منصب فقط ,وهي نسبة ضعيفة ,اذا ما قرنت بمعدل تزايد السكان في تلك الفترة ,والذي وصل الى 3,4 [6]% وهو ما يفي وجود احتلال بين العرض والطلب, وفي الفترة

---

[1] بن شهرة ,**الاصلاح الاقتصادي ,سياسة التشغيل ,التجربة الجزائرية** ،مرجع سابق. ص 168.

[2] يونس،**مرجع سابق**، ص 95.

[3] دادي , العايب **مرجع سابق**، ص 173.

[4] زيدان، **مرجع سابق**.

[5] عبدون , العايب ,**مرجع سابق**، ص 173.

[6] سميحة يونس، **مرجع سابق** ،ص 97.

ذاتها عرف الاقتصاد الوطني عجزا ,من جراء اعباء تدهور اسعار النفط ,حيث بدا العجز مع بداية سنة 1982 ليستمر حتى نهاية سنة 1986.

واين وصل سعر النفط الى 13 دولار امريكي للبرميل.[1] الامر الذي سبب انخفاض مينويات التشغيل ,وارتفاع نسبة البطالة من 434.000 بطال الى قرابة المليون بطال سنة 1987. واثر التغيرات الجديدة .[2] الخاصة بتأثر السياسة اعادة الهيكلة على القطاع الحساس والمهم بالدولة ,والا وهو قطاع التشغيل ,الذي تبنته الدولة في شقيه الهيكلي والمالي ,الذي افرز تجرء للمؤسسات العمومية الى الوحدا اصغر حجما نتج عن هذه السياسة تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبرى ذات المجال الاقتصادي الى 300 مؤسسة جديدة.[3]

حيث عرف قطاع الصناعة مابين سنة 1980, 1982 حوالي 189000 منصب عمل متوقع ,اما البناء والأشغال العمومية ,قدر توقع مناصبها ب 219,000 في نفس الفترة ,وبالنسبة لقطاع الخدمات ,النقل والتجارة عرف حوالي 41000 منصب متوقع ,اما الادارة العمومية ,فبلغت نسبة توقعاتها للمناصب العمل, قرابة 230.000 منصب.[4] ومن المفروض ان تغطي هذه المناصب كل الطلب الاضافي ,وكذا الحفاظ على الفائض ,لتغطية الطلب على العمل ,وإذا لابد من تكوين وتدريب لهذه المناصب المقترحة ,من اجل تلبية متطلبات الاقتصاد الوطني ,الذي يستعمل وسائل تكنولوجية حديثة من اجل التحسين من مستوى قطاع الشغل بصفة عامة.

لقد شهد المخطط ارتفاعا محسوسا في عروض العمل خاصة سنة 1983 , والذي بلغ اقصى حد له , وتأتي في مقدمة القطاعات التي ساهمت في خلق فرص عمل خلال هذه السنة ,حيث بلغ قطاع البناء والأشغال العمومية نسبة 43 %من العرض الكلي لسنة 1983, لكن سرعان ما تزايد ت النسبة الى 52,25% في سنة 1984, وذلك تماشيا ومؤهلات طالبي العمل في هذه القترة.[5]

وكنتيجة لهذه الفترة ,نجد ان المخطط قد حقق معظم طلبات العمل حيث استطاع التكفل بنسبة 92,2% من الطلب الاضافي للعمل ,كما قلص معدل البطالة من 17,9 % سنة 1979 الى 16,4 % سنة 1984 ,كما تشير هذه الفترة الى الرجوع التدريجي لنمط تنظيم العمل السابق , وإدخال تعديلات جديدة ,يتحكم فيها الجهاز

---

[1] عيسى مرازقة، **القطاع الخاص والتنمية في الجزائر**.(اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ,جامعة الحاج لخصر باتنة,2006 -2007، ص 124).

[2] عبدون , العايب ,**مرجع سابق،** ص 174.

[3] رابح ,**مرجع سابق،** ص 26.

[4] بهلول، **مرجع سابق،** ص 229.

[5] بن شهرة ,**الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية** ,مرجع سابق. ص 168.

الاداري ,وذلك برفع بعض الحواجز التي كانت تتحكم في سوق العمل المتواجد قبل سنة 1973 , وهو ما ادى وجود فرق بين المتحقق من مناصب العمل والمتوقع منه خاصة , بحسب القطاعات لمختلفة.[1]

ان مرحلة المخطط الخماسي الثاني , عرفت ميزه اساسية وهيّ , مراعاة خصوصية تلك الفترة في احداث مناصب الشغل , حيث تم توجيه اساسا على اليد العاملة المؤهلة وتقويم الفترات السابقة , وما يدل على ذلك , ما جاء في التقرير العام لوزارة التخطيط حول المخطط : " يتميز الوضع الحالي للتشغيل عموما ينقص في تأهيل اليد العاملة من ادى الى انتاجية عمل عون المتوسط في جل المؤسسات وبالتأكيد فقد احرز على التقدم ملموس في اطار اعادة الهيكلة المؤسسات ,غير ان التوزيع القطاعي 'والمجاني للتشغيل المؤهل ,لايزال غير ملائم لبعض المناطق او القطاعات الفلاحة , الري 'التعليم ,الجماعات المحلية..الخ "

ان النتيجة العامة والتي يمكن التوصل اليها من خلال استعراض سياسة التشغيل في الجزائر منذ بدا التخطيط الخماسي , هي اين بدا تركيز اهتمام الدولة على خلق مناصب جديدة في الفروع غير الانتاجية , وان تساهم القطاعات و الفروع الانتاجية ,في احداث مناصب العمل الجديدة , ولكن ليس بنفس مستوى القطاعات والفروع الاخرى.[2]

ان الهدف الذي كان منتظرا من سياسة التشغيل خاصة في تلك الفترة ,هو القضاء النهائي على البطالة في نهاية السنة 1980, إلا ان الاقتصاد الوطني لم يكن متمكنا من توفير فرص عمل تستوعب جميع العاطلين عن العمل , سواء كانوا طالبي العمل سبق لهم ان عملوا او طالبي عمل يدخلون السوق لأول مرة.

لذا فقد يعي معدل البطالة مرتفعه على الدوام رغم اتجاهه نحو الانخفاض[3] , حيث دخلت الجزائر منذ اواخر عام 1987 في سياسة انمائية جديدة اصطلاح عليها تسميه الاصلاح الاقتصادي الجديد.[4]

فامام الوضع الداخلي الدولي الذي تواجهه الجزائر, والدي يطلب تغيير التسيير وجدت المؤسسة الوطنيه نفسها مضطرا لتحاذ احد هذين الاجرائين الاثنين معا:

أ. مراجعة سياسة التشغيل , التي كانت الحساب الاجتماعي , خلال الفترة السائدة طغى بصوره كبيرة على الحسابات الاقتصادية , وقد اقتنت هذه المراجعة في اطار تطبيق سياسة الهيكله ,تخفيض حجم التشغيل وكانت النتيجة هي تسريح مئات الالاف من العمال على فترات مختلفة.

---

[1] رابح ،**مرجع سابق،** ص 24.

[2] يونس ,**مرجع سابق،** ص 98.

[1] يونس ,**مرجع سابق،** ص 102.

[4] بهلول **مرجع سابق** ، ص 264.

ب. اغلاق باب التشغيل الجديد , امام القوة العاملة الجديدة , ريثما يتم امتصاص فائض الايدي العاملة ,التي تشكو منها الوحدات الاقتصادية المسببه البطالة المقنعة , فالعدد الاجمالي للمتعطلين عن العمل , الذي يشمل فئتي اصحاب البطالة السافرة مع البطالة المقتنعة ,والمصرح بهم سنة 1987 هو 974,000 عاطل , ويتمثل في رقم 19,6% من القوة العاملة.[1]

مع كل الازمات التي تتخبط فيها الدوله الجزائرية , إلا انها ابقت على سياستها التوجيهية للاقتصاد الوطني , مع محاولة تعميق الاصلاحات باتجاه نظام تخطيط جديد ,يصدر قانون رقم 20/88 والمؤرخ في 13 جانفي 1988[2] ,الذي عمد الى تكريس اللامركزية , في قرارات المخططات الدورية وإخضاع المؤسسة العموميه في لقوانين سوق العمل تحميلها المسؤولية الادارية والمسؤولية التسيير .[3]

على الرغم من هذه الاصلاحات , التي مهدت الى مرحلة الانفتاح الاقتصادي , نجد انه انجر عنها العديد من النتائج الايجابية السلبيه ,حيث تتمثل المؤشرات الايجابية هي دخول الاقتصاد الجزائري للعالمية, ومواكبته لبداية الدخول في الاقتصاد السوق ,اما السلبيه التناقص والتراجع الكبير يوما بعد يوم للمعدلات السنوية للتشغيل , التي ترافقه في نفس الوقت زيادة نسبه البطالة.[4]

حيث عرفت الفترة الممتدة مابين سنة 1974 الى 1977 نسبة 130,325 منصب شغل,اما سنة 1978 الى 1979 ,زادت قليل لتصل الى 145,000 منصب ,ونهاية سنة 1989,بلغت نسبة التشغيل في تلك الفترة 69.600.[5]

هذه الظروف الصعبة التي تعيشها الجزائر , ادت الى انفجار موجه غضب في الوسط الشعب الجزائري ,الامر الذي رافعه تأزم سياسي الذي كان مرهون بالوضع الاقتصادي , تنح عنها اندلاع احداث اكتوبر 1988 والتي كانت سببا رئيسيا في ظهور الحقبه الجديدة والمتمثلة فلسفة وقيم اقتصاد السوق , مما دفع السلطة الحاكمة الى تحقيق ذلك ,وفق نظام ليبرالي في مجال التسيير نظام الحكم ,وهنا تدخل الجزائر مرحلة التشغيل الحر او المستقل .[6]

المطلب الثالث : المرحلة الثالثة من سنة 1990 الى 2016 :

---

[1] بهلول **مرجع نفسه،** ص 265.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 02/88** .المؤرخ في 12 جانفي 1988 ،المتعلق بالتخطيط ،الصادر في الجريدة الرسمية ،ع 02 ،الصادرة في 13 جانفي 1988.

[3] رابح ،**مرجع سابق،** ص 30.

[4] رابح، **مرجع نفسه،** ص 33.

[1] بن شهرة ,**الاصلاح الاقتصادي وسياسي التشغيل التجربة الجزائرية** ,مرجع سابق .ص 174.

[6] زيدان ,**مرجع سابق**.

مع مطلع التسعينيات عملت الدولة الجزائرية على رفع سلطتها الابوية على نظام التشغيل ,ووضعت كامل توجهاتها نحو القطاع الخاص ,بغية انتعاش اقتصادها الوطني وزيادة مؤشرات الخصوصية في مختلف القطاعات ,وفق برامج واليات معمول بها رفقة جملة من القوانين والقواعد التنظيميه الداعمة لذلك.

اصبح التركيز في هذه الفترة , على معالجه السياسة الاقتصادية كأولوية من اولويات الحكومة , و اهمال الجانب الاجتماعي ,و ارتفاع نسبه الفقر الى 17 مليون شخص ,وزيادة البطالة في حوالي 2,3 مليون شخص, السبب في الوضع الامني غير المستقر, الذي غير افكار المجتمع الجزائري ,و اعطاء الاولوية لتحقيق الاستقرار الامني على مطالبة الاجتماعية ,مما جعل السلطة الحاكمة , تتبنى سياسة التشغيل للشباب بصفه اخرى ,نتوافق اقتصادها الوطني , هذا من جهة, من جهة ثانية حاولت السلطة ان تنتهج نظام ادماجي للشباب[1]. وكل هذا مدعم باليات قانونية ضابطة للمجال ,ومساهمة في ترقية الاستثمار الوطني, اولها 11/90 والذي يتعلق بعلاقات العمل ,ومقارنته بالقانون 14/98 والمتعلق بالعمل الدائم ,المؤقت وعقود العمل , اما القانون الثاني ,متمثل في قانون الاستثمار 11/93 الثاني , بعد قانون الاول والمتعلق بذات المجال 11/82.

حيث يمكن تقسيم هذه المرحلة الى فترتين ,الاولى من سنة 1990 الى 1999 اما الثانية من سنة 2000 الى يومنا هذا او سنة 2016.

نظرا لوجود مبررين هما: [2]

أ. الوضع الامني والاقتصادي في الدولة الجزائرية.

ب. وصول عبد العزيز بوتفليقة الى سدة الحكم.

ج. فالفترة الاولى هي حقبة حرجة جدا في تاريخ الجزائر ,على جميع الاصعدة ,مما ادى الى تأثير ذلك على سياسة التشغيل ,وهي بحد ذاتها اثرت على الحياة الجزائرية , في علاقة عكسية ,خاصة على تردي الوضع الامني.

اما على المستوى الاقتصادي ,فتشمل الوضع الحرج في ثلاث نقاط :

أ. وضع اقتصادي جزائري متدهور.

[1] احمد شقير,**الاصلاحات الاقتصادية وأثرها على البطالة والتشغيل حالة الجزائر.(** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية ,جامعة الجزائر، 2001- 2002، ص 128).

[1] زيدان، **مرجع سابق.**

ب. رفض ادانة صندوق النقد الدولي للجزائر.

ج. فرض صندوق النقد الدولي FMI على الجزائر شروط لاعادة هيكلة اقتصادها.

وذلك حسب اتفاقيات ستامباي 1991-1995 ,التي اجبرت الدول على تقليص عدد مناصب الشغل ومما زاد الامر تعقيدا وخصصت المؤسسات العمومية الخاصة سنة 1995,وفق صدور الأمر 22/95 والذي نجم على ذلك تسريح ازيد من مليون عامل,وما نجم عنها من اثار سلبية ,ساهمت في تدني مستوى المعيشي الجزائري,الحكومة في هذه الفترة,معالجة الوضع الاقتصادي ,الذي تعيشه ضغوطات المؤسسات الاقتصادية العالمية ,مع شبه اهمال للوضع الاجتماعي,الذي كلف السلطة الحاكمة والمجتمع تكلفة باهظة ,سببها تبني الجزائر اقتصاد مرغمة عليه , لا يتوافق مع اي جزء من بيئتها ,السياسي ,الامني ,الاجتماعي وحتى الاقتصادي.[1]

وبغية تحسين الوضع المتدهور عملت الجزائر، على اعتماد برنامج التثبيت الاقتصادي في الفترة الاولى من هذه المرحلة ,ناهيك عن برامج التعديل الهيكلي خاصة لقطاع التشغيل.

1. برنامج التثنية الاقتصادية الاول من 1989/05/31 الى 1990/05/30 :

شهد هذا الاتفاق وتوقيعه , على قيام الدولة بمجموعة من الاجراءات كشروط من قبل صندوق النقد الدولي، الذي ختم عليها الانتقام بالصرامة , في تطبيق سياسة نقدية وتخفيض سعر الصرف , الامر الذي ادى الى اصدار قانون القرض والنقد ,كاجراء يضع حد للقرض التي كانت تضعها الدولة للمؤسسات العمومية.[2] ونتج عن هذا البرنامج الدول بـ:[3]

أ. تطبيق أسعار خفيفة على السعر والخدمات ,بموجب قانون المالية لسنة 1990,حيث تراجعت الدولة عن عدم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية ,لإضافة الى رفع الدعم عن بعض المواد المدعمة خاصة الاستهلاكية منها.

بالإضافة الى فتح المجال امام المستثمرين الخواص ,و استحداث اطر قانونيه لتكمينهم من الاستفادة من رخصه الاستيراد ,كما تم تدعيم المؤسسات الصغيره والمتوسطة الاطار القانوني الجديد.

---

[1] زيدان،**مكان نفسه**.

[2] رابح,**مرجع سابق**، ص 34.

[3] بن شهرة ,**الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل,التجربة الجزائرية** ,مرجع سابق. ص-ص 130-132.

ذالك ان الية اقتصاد السوق ,قائمه على ضرورة وجود اقتصاد قائم على حرية التملك والعمل والإنتاج ,التحول ,التنقل ,والتبادل ,وذلك من خلال مؤسساته القائمة على تنظيمات وتشريعات معينه.[1]

ب. اجراء تغيرات في المجال السياسية النقدية ,و ذلك بإتباع سياسة حذرة في هذا المجال هذي الاخيرة تأثر الاقتصاد النقدي مما يسبب ظاهره التضخيم من خلال اجراءات تخفيض العمله ,والحد من الاصدار النقدي هو الامر الذي سعت اليه الدوله من خلال اصدار القانون القرض والنقد ,الرامي الى تحرير السعار الفائدة وفقا لقواعد العرض والطلب.[2]

ففي برنامج التثبيت الاول نجد تراجع حجم الاستثمارات العموميه ,نتيجة للتخلي الدولة عن تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية ,لكن اذا ما نظرنا الى مؤشر البطالة في هذه الفترة نجد انه عرف انخفاض نسبي حيث بلغت خلال السنة 19,76% مقارنة بنسبة 1987 اي بلغت 22,50% [3] ,ويرجع ذلك الانخفاض الى سياسة التشغيل الجديدة التي اعتمدتها الدولة ,بموجب المرسوم التنفيذي رقم 143/90 المتعلق الانشاء الدولة لجهاز خاص بتشغيل الشباب[4]. الداعم لتشجيع الدولة لسياسة والاستثمارات الذاتية, وذلك عن طريق انشاء تعاونيات شبابية[5]. لكن سرعان ما فشلت هذه هي التعاونيات وتراجعت بسبب صعوبة العلاقة بينها وبين البنوك وتوقفها عن دفع سداد قروض البنوك.[6]

2. برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 1991/06/03 الى 1992/03/30 :

وذلك بموجب اتفاقية صندوق النقد الدولي سان باي الثانية في جوان 1991 والذي عمل فيها على تقدم قرض بـ 400 مليون دولار امريكي ,موزعة على اربعة شرائح مع اشتراط جمله من التصريحات يمكن اجمالها في ما يلي:

أ. اصلاح المنظومة المالية ,من خلال اصلاح النظام الضريبي ومنح البنك المركزي الاستقلالية المالية.

---

[1] مصطفى عبد الله الكفري ,**الاصلاح الاقتصادي والتمويل الى اقتصاد السوق في الدول العربية** .سوريا: دمشق,منشورات اتحاد الكتاب العرب،2008 ص 15.

[2] عبد الرزاق ندير نوة بن يوسف ,**انعكاسات الاصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر**. (مداخله في ملتقى استراتيجيه الحكومة في القضاء على البطالة والتخفيف التنمية المستدامة، كليه العلوم الاقتصادية والعلوم ألتسيير، جامعةالمسيلة، يومي 15،16 نوفمبر 2011).

[3] رابح,**مرجع سابق،** ص 36.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**المرسوم التنفيذي90 /143**. المؤرخ في 22 ماي 1990, المتعلق بالترتيبات الادماج المهني للشباب ويحدد القانون الاساسي لتشغيل الشباب، الجريده الرسمية ع21، الصادرة في 23 ماي 1990.

[5] بن ثويلح، **مرجع سابق،** ص 124.

[6] رابح، **مرجع سابق،** ص 37.

ب. التخفيف المستمر للعملة

ج. تحرير التجارة الخارجية وإحلال سياسة التعريفات الجمركية.

وعلى الرغم من هذه القرض المشروط ,فقد ساهم في انبعاث حالة انفراجية خاصة على الصعيد الاقتصادي ,حيث عرف الميزان التجاري فائضا يقدر ,70 مليار دولار امريكي ,ومصاحبته بانخفاض المديونية الخارجية سنة 1992 و الى 26,7 مليار دولار امريكي , إلا ان انخفاض النفط ,الذي وصل الى 14,19 دولار امريكي سنة 1993 وبعدها كان يبلغ قيمة 20 دولار امريكي للبرميل ,سنة 1992 بالإضافة الى زيادة خدمة اعباء الدين، التي تزايد من 73,9 % سنة 1991 الى 76,5 % سنة 1992. وهذا الامر ,هو الذي دفع بالجزائر الى الجوء الى صندوق النقد الدولي , وذلك من اجل ابرام برامج للاستقرار الاقتصادي ,من خلال اتفاقية سان باي الثالثة في مارس سنة 1995 .[1]

3. برنامج التثبيت الاقتصادي من 1995/03/31 الى 1998/04/01:

هو سياسة برامجها , متبناة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي, من خلال برامج طويلة ومتوسطة المدى , من اجل تحويل اقتصاديات الدول التي تواجه صعوبات اقتصادية ومالية الى اقتصاديات ليبرالية ,تطبق فيها قواعد اقتصاد السوق.[2]

وقد سعت الدولة في هذا الاتجاه ,من اجل تصحيح الخلل الاقتصادي ,نتيجة لتفاهم حجم المديونية الخارجية , وتزايدت مكن سنة لأخرى , حيث بلغت سنه 1990,قيمة 28,379 مليار دولار امريكي ,اما في سنة 1995 بلغة 31,573 مليار امريكي ,لتصل سنة 1998 الى 30,473 مليار دولار امريكي .[3]

اهم ما تضمنه البرنامج الثالث من برامج التثبيت الاقتصادي هو :

أ. تطبيق سياسة نقدية ,الى تقليص الطلب الفعال وامتصاص الفائض من السيولة ,وضبط عرض النقود بغرض الحد من معدلات التضخم.

ب. تحرير الاسعار ,وإلقاء التدريجي للأسعار المدعمة من طرف الدولة.[4]

ج. العمل على تحرير التجارة الخارجية ,والتحكم في نظام الصرف.

---

[1] رابح، **مرجع نفسه،** ص 38.

[2] بن شهرة ,**الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية** ,مرجع سابق. ص 136.

[3] رابح، **مرجع سابق،** ص 39.

[4] بن شهرة ,**سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**,مرجع سابق. ص 129.

د. تنمية القطاع ,وإصلاح المؤسسات العمومية.[1]

ان تطبيق الدولة لهذه الاجراءات ,ساهم في رفع معدل النمو في الفترة التي مسها برامج التثبيت الثالثة ,لكن هذه الاخيرة لا تراعي الجاني الاجتماعي ,لذالك نجد ان البنك الدولي, عمد على ادخال البعد الاجتماعي كممون ثالث لبرامج الاصلاح في هذه المرحلة ,من اجل تحقيق من النتائج السلبية لها.[2]

مع دخول سنة 1999 ووصول عبد العزيز بوتفليقة ارضية الحكم ,عرفت الجزائر الفترة الثانية من المرحلة الثالثة، الخاصة بسياسة التشغيل والمنظمة من سنة 1999 الى سنة 2016.

فمن مميزات هذه الفترة :

أ. ظهور لواء الاستقرار السياسي والامني.

ب. الوفرة المالية 'تحسين ملحوظ في الوضع الاقتصادي.

ج. انتهاج سياسة تشغيل جديدة ,والاعتماد على سياسات الاستثمارية.

د. اعتماد نظام المقاولات وأسلوب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[3]

كما شهدت هذه الفترة ,جملة من البرامج الاصلاحية:

4. برنامج الانعاش الاقتصادي من سنة 2001 الى 2004 :

شهد قطاع التشغيل خلال هذه الفترة ,تحسنا ملحوظا حيث انتقلت نسبة التشغيل سنة 2001 من 72,70 % الى 82,30 % سنة 2004 ,وذلك نتيجة مخططات و الاليات

والبرامج المتبقية من طرف الدولة خاصة بعد سنة 1999 حيث بلغت قيمة مشروع مخططات التشغيل ,مابين سنة 2001 و 2004 حوالي 525 مليار دينار جزائري ,أي حوالي 07 مليار دولار امريكي.[4]

---

[1] عبد الرزاق,يونس, **مرجع سابق** .
[2] رابح ,**مرجع سابق**، ص 39.
[3] زيدان ,**مرجع سابق**.
[4] شلالي فارس,**دور السياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال فترة 2001. 2004.**(رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ,كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.-2002،ص 128).

وقد تم انشاء 728,500 منصب شغل منذ تنفيذ المخطط , أي منذ سنة 2001 ,منها 477,500 منصب دائم ,أي ما يعادل نسبة 63,63% و271,000 منصب مؤقت أي مايعادل 36,37% .

أ. تحديد وتوسيع الخدمات العامة ورفع معدلات النمو الاقتصادي

ب. تحسين المستوى المعيشي للمواطنين

ج. تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية [1]

5. برنامج الانعاش الاقتصادي من سنة 2005 الى 2009 :

رصد له علاقة مالي يقدر بـ 505 مليار دينار جزائري ,وارتفعت قيمة التحقيق جملة من الاهداف تتمثل في:

أ. تحسين مستوى النمو.

ب. القضاء على الفقر والرفع من القدرة الشرائية للمواطن

ج. دعم التنمية الاقتصادية وتطوير الخدمة العمومية.[2]

ساهمت هذا البرنامج في انشاء و حوالي 122,000 منصب شغل الى غاية 2007 اما يقارب 60 % من المناصب المستحدثة بين القطاع الدائم والمؤقت.[3]

6. البرنامج التكميلي 2010 الى سنة 2014 :

خصصت الدولة لهذا البرنامج اعتمادات مالية معتبرة ,تقدر بحوالي 28,6 مليار دينار جزائري ,لتحسين مجالات التنمية وقطاع الاشغال العمومية ,حيث عرفت هذه الفترة انجاز ,وتحملت المشاريع العمومية الضخمة ,مع حجم العمالة النشيطة سنة 2010 هي 118,120,000 اما عددها سنة 2014 وصل الى 118,020,000 اما حجم البطالة ,فكان سنة 2010 هو 10 ,اما سنة 2014 تراجع قليل الى 9,015

---

[1] شقير، **مرجع سابق**، ص 129.

[2] بن باير الحبيب,بن كاملة محمد عبد العزيز، **التشغيل في الجزائر مدخل لتطوير وعصرت البرامج والآليات لتفعيل التنمية ,عرض النتائج فترة 2006- 2010**.(مداخلة في ملتقى سياسة التشغيل ودورها في التنمية الموارد البشرية ,كلية الحقوق والعلوم السياسية ,قسم العلوم السياسة,جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 13،14 افريل 2011، ص154).

[3] البشير عبد الكريم , **واقع سوق العمل في الجزائر 2010 وافاقه لسنة 2011-2012**.(مداخلة في ملتقى سياسة التشغيل ودورها في التنمية الموارد البشرية ,كلية الحقوق والعلوم السياسية ,قسم العلوم السياسة,جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 13،14 افريل 2011،ص203).

% .[1] لكن حجم البطالة الحالي هو 11,2 %حسب تقرير الديوان الوطني للإحصاء وذلك في شهر سبتمبر 2015. اما بالنسبة للمقدرة من اوساط الشباب الان تتراوح اعمارهم مابين 16 سنة الى 24 ,هي 30 % ,وفي مقابلها بلغت عدد النسبة المشتغلة في نفس المدة ,هي 10,595 مليون شخص ,من الاجمالي اليد النشطة العاملة والمقدرة بـ11,932 مليون شخص .[2]

كما يلاحظ الديوان نسبة البطالة في الوسط النسوي اكبر حيث تقدر بـ 16,6 % ,بينما في الوسط الرجالي 9,9 % ,اما نسبتها في المناطق الحضرية بلغت 11,9 % ,نحو 10,7 % بطالة عند الرجال ,مقابل 15,9% بطالة نسوية ,بينما المناطق الريفية عرفت نسبة 9,7 % من البطالة ,تجمع نسبة 8,3 % بطالة عند الرجال مقابل 18,8 %بطالة عند النساء .[3]

[1] امال عياري ,رحيم نصيب ,**تقييم اثار الاصلاح الاقتصادي في الجزائر مابعد الاصلاح الاقتصادي.** (مداخلة في برنامج الاحداث العلمية ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015- 2016). اخر تعديل 25/04/2016على الرابطة -http1/nanifest-unio ourgla.dz/index-PHP séminaires.

[2] الاذاعة الجزائرية ,"ارتفاع نسبة البطالة في الجزائر الى 11,2% في سبتمبر 2015". 11 جانفي 2016,على ساعة 16:31. على الرابطة .www.radioalgerie.dz

3 عبد الله ندور ,"التقشف سيرفع نسبة البطالة في الجزائر" , **جريدة البلاد يومية جزائرية.** 19-12-2015 ،على الساعة 19:51.

المبحث الثالث : اليات تجسيد سياسة التشغيل في الجزائر ,والاثار المترتبة عنها:

تعددت مساعي الدولة الجزائرية ,طيلة اكثر من ثلاث عقود من الزمن للتخفيف من ظاهرة البطالة ,وبغية ذلك جسدت الدولة سياسات خاصة بمجال التشغيل ,منظمة وفق اليات قانونية تنظيمية للمجال ,في مؤسساتها وعبر عدة برامج متعدد من طرفها ,قصد توفير مناصب شغل , للمواطنين القادرين على ذلك.

المطلب الاول : الاليات القانونية:

ان صعوبة وحساسية التشغيل في الجزائر,وتعدد اهدافه السياسية وأبعادها ,اقتضى حتمية تأطيرها بمجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية ,الضابطة لعمليات تجسيدها ميدانيا ,فالنسبة للاطر التنظيمية القانونية ,لا يمكن حصرها إلا انه يمكن ذكرها على سبيل المثال ,لا على سبيل الحصر.

1. القوانين التنظيمية الصادرة من قبل وزارة التضامن الوطني :

وتشمل كل من:

1.1 عقود العمل محددة المدة:

والمحدد وفق القانون 11/90 وفي مادته رقم 12 ,التي تنص على عقود العمل بالتوقيت الكلي او الجزئي، والذي وضحه اكثر المرسوم التنفيذي 473/97[1] . وبالتحديد في المادة رقم 02 من الامر رقم 03/97 ,التي قدرت ساعات العمل ,في حين جاءت المادة رقم 04 من نفس الامر 03/97 ,الداعمة لتخفيض ساعات العمل الاسبوعية للعمال الذين يمارسون الاعمال الشاقة .[2]

1.2عقود التشغيل في المنزل :

نظم المشرع الجزائري عقد العمل في المنزل, بموجب المرسوم التنفيذي رقم 474/97 الذي يحدد نشاط العامل في منزله .[3]

1الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , **المرسوم التنفيذي رقم 473/97.** المؤرخ في 08 ديسمبر 1997 , الذي يتعلق بالتوقيت الجزئي للعمل الجريدة الرسمية رقم 82, المؤرخ في 14 ديسمبر1997.

2الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية **,الامر 03/97** .المؤرخ في 11 جانفي 1997 ،حدد المادة القانونية للعمل ,الجريدة الرسمية رقم 03 المؤرخ في 12 جانفي 1997 ،المواد رقم 04،02.

3الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية **,المرسوم التنفيذي رقم 474/97.** المؤرخ 8 ديسمبر 1974 وفق المادة رقم 02.

1.3برنامج عقود العمل ما قبل التشغيل CPE :

يعتبر من اهم البرامج المطبقة حاليا ,موجة الادماج الشباب المحصلين على شهادات جامعية او من المعاهد ومراكز التكوين المهني ,او كما يسمى برنامج ادماج حاملي الشهادات , والذي حدده المرسوم رقم 402/98 .[1]

1.4 برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية (تشغيل الشباب) ESIL :

وهو بمثابة تدعيم للمجمعات المحلية في اطار مجهودات لمواجهة البطالة وفق المرسوم التنفيذي رقم 144/90.

1.5 برنامج الاشغال ذات منفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة THU.PHMO :

وهو برنامج تشارك فيه عدة قطاعات ,يرمى الى خلق مناصب شغل مؤقت وبصورة كثيفة في وقت سريع، موجه للبطالين في المناطق النائية والمحرومة التي نظمتها.

1.6 قانون الادماج الشباب حاملي الشهادات PID :

والمنظم من قبل المرسوم التنفيذي رقم 721/80 .[2]ناهيك عن قوانين اخرى خاصة بالتهيئة العمومية والمشاريع المقاولات العادية مثل : قانون منحة النشاطات ذات المنفعة العامة ,او كما يسمى EX–IAIGالذي عنده سنة 2012 وتحول الى المساعدة على الادماج الاجتماعي DAIS مشاريع اخرى تتعلق بنظافة المحيط المحلي وبرامج القرض المصغر للتنمية الاجتماعية التساهمية DE VCOM.[3]

2. القوانين التنظيميه الصادره من قبل وزاره العدل والضمان الاجتماعي:

وتشمل كل من :

1الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 402/98** .المؤرخ في 02 ديسمبر 1998.
2الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 721/80** .المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1429 الموافق 3 افريل 2005,والمتعلق بادماج حاملي الشهادات.
3الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, وزارة التصامن الوطني مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن ولاية البيض، **بيان لحصيلة برامج التشغيل عبر الوطن.**(منشورات المديرية،دت).

2.1 القانون المتعلق بتنصيب العمال وحرفية التشغيل:

الذي نص في حالاته رقم 03 على ان تضمن الدولة صلاحيات تنظيم ميدان التشغيل لاسيما في مجال :[1]

أ. المحافظة على التشغيل والترقية.

ب. الدراسات الاستشراقية المتعلقة بالتشغيل.

ج. المقاييس القانونية والتقنيات لتأطير التشغيل ومراقبته.

د. ادوات تحليل وتقييم سياسة التشغيل.

هـ. انظمة الاعلام التي تسمح بمعرفة سوق العمل وتطوره.

2.2 القانون المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم والترقية التشغيل:

الذي حدد اهداف في مادته الاولى والتي تتمثل في وضع التدابير التشجيعية لدعم وترقيه التشغيل عن طريق تخفيف الاعباء الاجتماعية لفائدة المستخدمين و تحديد طبيعة و مختلف اشكال المساعدة .[2]

2.3 المرسوم التنفيذي المحدد لمهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وتسييرها ANEM:

التي كلفتها السلطات العمومية بمجموعة من المهام الاساسية في مجال التشغيل ,ورصد تفاعلات سوق العمل, يمكن ان نذكر منها على سبيل المثال : [3]

أ. تنظيم معرفة سوق العمل , الوطنية لتشغيل اليد العاملة و تطورها.

ب. تطوير الادوات والآليات التي تسمح بتنمية وظيفة رصد سوق العمل وتقييمها.

ج. تشجيع الحركية الجغرافية والمهنية لطلبي العمل.

د. المشاركة في تنظيم تنفيذ البرامج الخاصة بالتشغيل واللاتي تقريرها الدولة والجماعات المحلية وكل مؤسسة معنية.

هـ. البحث عن كل الفرص التي تسمح بتنصيب العمال الجزائريين في الخارج.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, **القانون رقم 04/19** .المؤرخ في25 ديسمبر2004 ، الجريدة الرسمية ع83، الصادرة في 26 ديسمبر 2004.

2الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, **القانون رقم 06/21** .المؤرخ في11 ديسمبر2004 الجريدة الرسمية ع80 ،الصادرة في 11 ديسمبر 2006.

3الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, **القانون رقم 06/77** .المؤرخ في 18فيفري 2006 الجريدة الرسمية ع09 ،الصادرة في 19افريل 2006.

و. تطوير مناهج التسيير سوق العمل و ادوات التدخل على غرض وطلب العمل و تقييمها.

ز. متابعة تطور اليد العاملة الاجنبية بالجزائر في اطار التشريع والتنظيم المعلقين بتشغيل الاجانب وتنظيم البطاقية الوطنية للعمال الاجانب وتسيرها.

2.4 المرسوم التنفيذي المتعلق بجهاز المساعدة على الادماج المهني:

الذي يهدف الي تشجيع الادماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين .[1]

3. هذا الى جانب العديد من النصوص القانونية والتشريعات المتعلقة بالتشجيع خلق المقاولات ,المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمستثمرات وتلك المتعلقة ببعض الهيئات والأجهزة الاخرى ,الناشطة في مجال التشغيل ,اما بصفة مباشرة او غير مباشرة .[2]

3.1الاعانات والقروض المقدمة للشباب البطالين ,ذوي المشاريع والبالغين مابين سن 30-50 سنة[3]، من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة .C.N.A.C.

3.2الاعانات و الفروض المقدمة ،من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب . ANSEJ [4].

3.3القروض والإعلانات المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لتشغيل القرض المصغر ANGEM .[5]

4. اعانات صندوق الزكاة الجزائري:

تقدم على شكل اعانات للشباب البطال ,بغية خلق مشاريع استثمارية للاستفادة من صناديق الزكاة الموزعة عبر البلاد.[6]

5. القروض والإعانات المقدمة من طرف وزارة الفلاحة:

1الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 08/126** .المؤرخ في 19افريل2008 ،الجريدة الرسمية ع22 الصادرة في 30افريل 2008.

2الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 07/123** .المؤرخ في 24افريل2007 ، الذي يضبط شروط وكيفيتا منح الاعتماد للهيئات الخاصة لتنصيب العمال وسحبه منها، الجريدة الرسمية ع28، الصادرة في 02ماي2007.

3الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 02/04** .المؤرخ في 03جانفي2004 ،المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي 158/10 ،المؤرخ في 20 جوان2010 ،المحدد لمستويات وشروط منح المساعدات للبطالين البالغين حل بين 30-50 وذوي المشاريع .

4الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 96/-234** .المؤرخ في 02اوت 1996.

5الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, **المرسوم التنفيذي رقم 04/14** .المؤرخ في 02جانفي2004، المتضمن دعم المؤسسات الصغيرة.

6الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, **المرسوم التنفيدي رقم 472/05 .**المؤرخ في05شوال 1426ه الموافق 7 نوفمبر 2005 ،الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 146/2000 ،المؤرخ 25 ربيع الاول 1421الموافق 28 جويلة 2000.

للشباب العاطلين عن العمل والراغبين في انشاء مستثمرات فلاحية ,بغية تحقيق التنمية ريفية ,خاصة برنامج المخطط الوطني لتطوير الفلاحي PNDA.[1]

6. القروض من قبل الوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة وترقية الاستثمار:

والمقدمة بالتحديد من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار [2] ENDI ,تمنح اجهزة وعتاد لانجاز مشاريع استثمارية للشباب البطال.

المطلب الثاني : الاليات المؤسساتية:

من اجل بلورة القوانين التنظيمية 'المكلفة بتوجيه سياسية التشغيل ,ارتأت الدولة الى غلق المؤسسات وقطاعات المستقلة لليد العاملة من جهة ومنفذة للقوانين من جهة اخرى, وهذا ما سوف نراه في مطلبنا هذا ,الخاص بالتعداد المؤسساتي وبرامجه المعمول بها والمحصورة بتنظيمات واطر قانونية خاصة بها.

1. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة .CNAC:

يساهم هذا الجهاز في الحفاظ على مناصب العمل, وهو وكالة يلجا اليها الاشخاص البطالين وتتضمن الفئة الشبابية من 35 الى 50 سنة ,حيث يضم عدد من الهياكل الموزعة عبر عشر مديرية جهوية 45 فرع و22 مركز بحث عن العمل انشئ هذا الجهاز 26 ماي 1994 .[3]

ومن اهداف الصندوق :[4]

أ. الادماج عبر التكوين المستمر للعمال

ب. ايجاد مراكز البحث والشغل ,ومراكز مساعدة على العمل

ج. دعم العمل الحر والتكوين

د. توفير اليات لمساعدة المؤسسات

---

1 Republique algerienne democratique et populaire ,**02eme rapport national sur les objectihs du méllénaire pour le développement.**op,cit,p 74.

[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,**المرسوم التنفيذي 3382/90** .المؤرخ في 24 نوفمبر 1990، المتعلق بتنمية وترقية التشغيل بجميع اشكاله.

[3]الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ,الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالبيض، **مطوية مكونات جهاز CNAC** .2009، 2010 ،ص02.

[4]بن شهرة ,**الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية** ، مرجع سابق. ص 299.

هـ. ضبط بطاقة المنخرطين

و. دفع التعويضات تأمينية ,من اجل البطالة ومراقبة المنضمين الى الصندوق لمدة قدرها 23 شهرا ,اي حوالي سنتين.

2 .الاجهزة التابعة لمديريات التشغيل عبر الولايات:

تعددت هذه الهيئات وتنوعت الي:

2.1. الوكالة الوطنية لتشغيل ANEM:

هي مؤسسة عمومية ,ذات طابع اداري انشائي ,بموجب المرسوم رقم 295/90 المؤرخ 08 سبتمبر 1990 , مهمتها معرفة تنظيم سوق العمل المكلفه بتنظيم الطلب والعرض العملي ,والتقريب بينهما[1] وذلك من خلال التفاعل التقرب من:

أ. التقريب بين طالبين العمل والجهاز حيث بعد البطالين من كل الفئات هم المعنيين بطالب العمل .

ب. اصحاب العمل ,هم المؤسسات ألاقتصادية التابعة للقطاعين العمومي والخاص وحتى المؤسسات العاملة والفقه اسلاك اخرى غير السلك الاقتصادي.

تتكون الوكالة من مجموعة من الهياكل ,يمكن تحديد ها في نقاط وهي المديريه العامة , عشر وكالات الجهوية اضافة الى اكثر من 175 وكالة المحليه موزع عبر التراب الوطني حيث هذا التوزيع يشمل بكل اقليم الولاية البلديه الام والبلديات الاخرى التابعه للولاية [2].

للوكالة عدة ادوار تعددها كالاتي:[3]

أ. هي الهيئة العمومية تقوم بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل عبر البلديات في حدود اختصاصاتها الاقليمية .

ب. توفير فرص عمل ,حسب المعايير العمل الدولية

ج. استقبال الشباب الخرجين من الجامعات والمعاهد الوطنية لتسجيلهم في البرامج الوطني الخاص بالتشغيل.

د. التوجيه والسعي الى الاستمرار ,من خلال اصلاح الوكالة في جانب المتعلق بعلاقتها مع المتعاقدين.

هـ. تتلقى عروض العمل وتربطها بالطلبات حسب المعني والقدرات حيث يقوم مستشار باستقبال طالب العمل وتوجيه للمنصب المتوفر والملائم لقدراته.

---

[1] الوكالة الوطنية للتشغيل بولاية البيض، **مطوية انشاء ANEM** .2013 ،ص 01.

[2] عبدون، العايب **مرجع سابق** ،ص 273.

[3] الوكالة الوطنية لتشغيل بولاية البيض، **مرجع سابق**، ص 03.

2.2. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. ENSEJ:

هي هيئة ذات طابع خاص ,تهتم بتشغيل الشباب ,وتشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب ,اصحاب المبادرات وفق الرسوم رقم 234/96 المؤرخ 02 اوت 1996.

تتواجد هذه الوكالة عبر 53 فرع موجه للشباب ,الذين تتراوح اعمارهم مابين 19-35 سنة ,يملكون مؤهلات فنية في النشاط الذي يعتبر حول والمشاركة الشخصية في تمويل المشروع[1] وهي تقدم المساعدة على شكلين:[2]

أ. قروض بدون فائدة .

ب. تخفيض نسبة الفوائد الضريبية للقروض البنكية .

ج. الاستفادة من الاعفاء الضريبي لانجاز المشاريع.

تتمثل مهام الوكالة في نقاط منها :[3]

أ. تقديم الدعم لأصحاب المشروع في كل مرحلة

ب. ابلاغ اصحاب المبادرات بالدعم المنتوج والامتياز الخاص بهم

ج. اعلام المستثمر الشباب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه

د. تقديم قروض مصغرة دون فوائد

هـ. تقديم اعانات جبائية ونسبة جبائية للشباب الراغب في الاستثمار

و. متابعة الاستثمار قبل واثناء وبعد انجازها حرصا منها على احترام الشروط المقدمة للمستثمر

ز. ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التشغيل والتوظيف الاولي

ح. خلق اكبر عدد من مناصب الشغل

ط. محاولة لامتصاص اكبر عدد من البطالة.

2.3. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

[1] الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ,الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ بالبيض ،**مطوية نشأة جهاز ANSEJ**. 2010، 2011 ،ص 02.

[2] عبدون , العايب **مرجع سابق،** ص 275.

[3] الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ,الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ بالبيض، **مرجع سابق،** ص 04.

انشاء بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-04 في 02 جانفي 2004 ,حيث خلق هذا الجهاز ,من اجل خلق المؤسسات صغيرة ,ودعم اصحابها ذوي المبادرات الفردية ,ومساعدتهم على تجسيد توجها ,وفق جملة من النشاطات.

يهدف هذا الجهاز الى ترقية وتطوير العمل ,من خلال تقديم قروض العمل وإعانات للشباب البطال ,وهذه القروض تتراوح مابين 50.000 دج 350.000 دج يقدم القرض البنكي المصغر بدون فوائد ,لانجاز الانشطة صغيرة الحجم ,والأنشطة ذات طابع عائلي ,ناهيك عن الحرف الصغيرة والأعمال التقليدية التي لها تأهيلات خارج اطار التعليم والتكوين .[1]

3. الوكالة الوطنية لتطوير التشغيل ANDE:

انشأت بموجب المرسوم 90-3382 المؤرخ في 24 نوفمبر 1990 حيث انشئت الوكالة ,من اجل تنفيذ اسمى هدف لها ,وهو تنمية وترقية التشغيل وفق جملة من الاستثمارات التي ترغب في تطويرها

ومن بين مهام الوكالة :

أ. انشاء بنك معلوماتي ,تقوم بإدارة وتسيير المعلومات المتعلقة توضع تحت تصرف الشباب.

ب. اعداد شبكة معلوماتية ,تقوم بإدارة وتسيير المعلومات المتعلقة بالوظائف ,حسب مستويات التأهيل من جهة ,وأفاق التشغيل من جهة اخرى

ج. متابعة المشاريع الجديدة المتاحة لفرص العمل الاضافية.[2]

المطلب الثالث : البرامج المتعددة :

بغية النهوض بقطاع التشغيل في الجزائر ,عملت هذه الاخيرة على وضع ,وصنع جملة من البرامج في اطار دعم التشغيل والحد من البطالة ,والتي رافقت مختلف برامج الاصلاحات الاقتصادية فيها :

1. برامج الشبكة الاجتماعية :

لقد تم الشروع ,في برنامج الشبكة الاجتماعية ,مطلع سنة 1992 وذلك من خلال تخصيص اعانات مالية وتعويضات ,تهدف في مجملها الى حماية وتدعيم الفئات الاكثر تضررا وفقرا ,نتيجة للقيود التي فرضتها طبيعة التوجه الاقتصادي للجزائر. ويتكون برنامج الشبكة الاجتماعية ,من مجموعة من الاجراءات الهادفة الى توفير مداخيل الفائدة ,الفئة التي تأثرت ببرنامج التعديل الهيكلي ,من حيث انشغالها وتعطلها ,ذلك ان انخفاض حجم

[1] برنامج القرض المصغر .متحصل عليه من WWW.ANGEM.DZ تاريخ الاطلاع 26-05-2016،على الساعة 12:56 .

[2] الوكالة الوطنية لتطوير التشغيل .متحصل عليه من WWW.ANDE.DZ تاريخ الاطلاع ،26-05-2016 .على الساعة 13:09 .

المستويات التشغيل كان نتيجة لتراكمات في احتلال سوق العمالة من جهة ,وموجة التسريحات العمالية الوطنية ,طبقا لبرنامج الخوصصة من جهة اخرى .[1]

2. عقود ما قبل التشغيل :

على اعتبار ان جل البرامج المتعددة لرفع مستويات التشغيل، التي تمس بشكل عام الفئة البطالة بغض النظر عن مستوياتها التعليمية وعلى اعتبار انها اغلبها موجه للشباب الذين هم دون مستويات الجامعية فقد تبني هذا البرنامج للفئة الجامعية بالدرجة الاولى ,خصوصا وان المؤسسات العارضة لمناصب العمل النادرة اصلا تفرض بعض القيود التي يصعب ان يكتسبها خريجي الجامعات. مثلا الخبرة المهنيه لعدة سنوات ,خمس سنوات في المتوسطة .[2] وعلى هذا الاساس تم العمل على توسيع برامج ترقية الشغل من خلال تعميم عقود ماقبل التشغيل ,بالنسبة للمؤسسات العمومية والخاصة .[3]

3. جهاز الإدماج المهني:

يهدف هذا الجهاز الى التشجيع الشباب ,وتفعيل دور الشركاء المحلين ,من خلال انشاء وظائف ومشاريع، ومراكز تكوين لفائدة الشباب العاطل عن العمل ,كما انه يهدف الى استغلال كل الطاقات البشرية المتاحة ,بما يتلاءم والأنشطة الممكن توفيرها ,عن طريق عملية ,الادماج في الوظائف المأجورة ,بمبادرة محلية ,وهي عبارة عن مناصب مؤقتة ,انشأها الجماعات المحلية ليستفيد منها الشباب العاطل عن العمل ,الذي لا يتمتع بمؤهلات كبيرة.[4] كما تهدف هذه الصيغة الجديدة ,الى استغلال كل الطاقات البشرية المتاحة بما يتلاءم والأنشطة الممكن توفيرها او انشائها عن طريق عملية الادماج في الوظائف المأجورة بمبادرات محلية.[5]

4. برنامج تشغيل الشباب:

---

[1] عبدون , العايب ,**مرجع ساب،** ص 281.
[2] رابح ,**مرجع سابق،** ص 146.
[3] عبدون , العايب،**مرجع سابق،** 282.
[4] بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية** ،مرجع سابق .ص،ص 274، 275.
[5] شلالي,**مرجع سابق،** ص 105.

ويتمثل هذا البرنامج في تشغيل الشباب ,بشكل مؤقت ,وتنظم من طرف الجماعات المحلية ,والمديريات الوزارية المكلفة[1]. وقطاعات الفلاحة ,وترقية الارياف بفضل دعم المالي مقدم للفلاح خاصة الشباب منهم الاستصلاح والبناء .[2]

حيث يخص في المنظومة تشغيل الشباب ,طالبي العمل دون اي تأهيل مهني خاص اذا غالبيهم من الراسبين في المنظومة التربوية وهذا التسهيل ادماجهم في الحياة العملية ,اذ تقوم الدولة بتمويل ببرنامج تشغيل الشباب ,غير صندوق وإعانة لتشغيل الشباب او تحدد الاعانات المقدمة ,وفقا لعدد المستفيدين والمستوى التأجير الذي يربط حسب مستوى الاجر الوطني الادنى ,اما على المستوى النوعي, كشف تطبيق برنامج تشغيل الشباب عن وجود ناقص ومنها غياب المحفزات والمؤهلات في المناصب المؤقتة ,ناهيك عن المركزية تسيير الصندوق وغياب متابعين لدعمه على مستوى المحلي .[3]

5. التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة:

ويتعامل هذا الفرع مع البطالين الذين لهم مستوى تعليم متوسط ,ويتم تشغيل هؤلاء الاشخاص ,في نشاطات ذات منفعة عامة ,اي في ورشات البلديات 'فمن نفس شروط التشغيل العادي ,فيما يخص المدة القانونية والاستفادة من الحماية الاجتماعية ,ولا يشكل هذا النوع علاقة عمل ,بل هو ل مؤقت وشكل من اشكال التضامن ,وتحدد الاستفادة من البرنامج لشخص واحد في كل عائلة ,وتعطي حق الاستفادة من اجر تبلغ قيمته 4500 دينار جزائري شهريا مما يمثل اقل من ثلث الاجر الوطني المضمون ,ويحق للمستفيدين من التعويض مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة ,وذوي الحقوق من الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي.[4]

6. الاشتغال المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة:

Travaux d'utilité Publique à haute intensité de main d'ouvre « THUPHIMO »

---

[1] رابح ,**مرجع سابق**، ص145.
[2] زيدان ,**مرجع سابق**.
[3] شلالي,**مرجع سابق**، ص106.
[4] ريمي رياض ,ريمي عقبة ،**اثر برنامج سياسة التشغيل على مواجهة البطالة في الجزائر دراسة مقارنة مابين الفترة 1990الى1998 وبين 1999 الى 2010.**(مداخلة في ملتقى ,كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة محمد بوضياف قالمة ، يومي16،15 نوفمبر2011 ص10).

دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ سنة 1997 ,يهدف المعالجة الاقتصادية للبطالة عامة ,وبطالة العنصر الشبابي خاصة ,ناهيك عن المساعدات الاجتماعية المقدمة لفئات المجتمع المحرومة والضعيفة .[1] وفي هذا الإطار يهدف برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة ,وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة ,الى انشاء عدد كبير مناصب شغل مؤقتة ,وكذلك من خلال تنظيم ورشات عمل تخص العناية في شبكات الطرقات ,الري ,المحافظة ,على البيئة والغابات ,التهيئة والنظافة . وتتميز هذه الاشغال بنشاطات بسيطة لا تستدعي مستوى عالي من التقنية ولا معدلات ضخمة من العمل .[2]

7. اعانات الصندوق الزكاة الجزائري:

هو مؤسسة دينية اجتماعية ,بمثابة مؤسسة خيرية ,تهدف لإحياء فريضة الزكاة ,وتقديمها لمستحقيها بغية استثمارها وتطويرها ليصبح مستفيد هذه السنة مزكي السنة القادمة ,حتى يجسد وفق ذلك ,مشاريع استثمارية نافعة لصالح العام .[3] حيث يدعم الصندوق فئات خاصة به وهي :[4]

أ. ذوي الاحتياجات الخاصة القادرين على ممارسة نشاط ما.

ب. الاسر الفقيرة

ج. اصحاب الحرف المتخرجين من الجامعات ,ومراكز التكوين المهني.

د. القادرين عن العمل , ومساعدتهم وفق الية القرض الحسن او القرض دون فوائد. وهنا تقديم مبالغ مالية للمسجلين في الصندوق.

خلاصة:

عرفت سياسة التشغيل في الجزائر مراحل هامة في تاريخها، حيث قطعت اشواطا معتبرة في حياتها، السنة تلوي الأخرى، و السياسة بعد الأخرى. وهذا ما تشهده خاصة السنوات الأخيرة من زمنها، أين عددت الدولة

[1] مكتب النشاط الاجتماعي الولائي، مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية البيض، وكالة التنمية الاجتماعية تيارت ,وزارة التضامن الوطني، **مطوية لحصيلة نشاطات المكتب الولائي لولاية البيض**، ص 03.

[2] ريمي، **مرجع سابق** ،ص11.

[3] ريمي، **مرجع سابق**، ص 12.

[4] زيدان ,**مرجع سابق**.

جملة من الآليات المؤسساتية، والخالقة لعدة برامج ومخططات داعمة لعمليات السياسة الاجتماعية، وعلي رأسها قطاع التشغيل، و الذي أصبح من أولويات أجندة الحقيبة الحكومية، و ذلك بغية تلبية مطالب و احتياجات المواطن من جهة، وكسب مشروعية الحاكم وشرعية النظام السياسي الذي يسايره من جهة أخرى، ناهيك عن جملة من القوانين، التنظيمات و المراسيم المنظمة لعمل تلك المؤسسات المخول لها تجسيد برامج التشغيل عبر الوطن، و التي تشمل معظم الفئات المجتمعية النشيطة و القادرة علي بذل المجهود العضلي والفكري .و المؤدي حتما الي التخفيض من معدلات ونسب البطالة، بصفة عامة، حيث باتت هذه الأخير اكبر هاجس يراود الحكومة من جهة والمواطنين، أو الشباب كاقصي تحديد من جهة ثانية.

الفصل الرابع

تقييم سياسة التشغيل بولاية البيض

تمهيد:

تعد سياسة التشغيل ضمن أولويات الدولة عبر مختلف ولاياتها، وضمن أي رقعه الجغرافية آهلة بالسكان تحت راية الدولة الجزائرية. وعلى غرار ذلك تم التطرق إلى سرد واقع سياسة التشغيل، بولاية البيض، و تقييمه وفق مختلف العوامل المؤثرة فيه، وهذا ما سنتطرق اليه، من خلال هذا الفصل، عبر مبحثين فالأول يصف بطاقة تعريفية حول ولاية البيض، أما الثاني فيحدد سياسة التشغيل فيها إضافة إلى جانب ألتقييمي لتلك السياسة الهامة دون انقاص من اهمية باقي السياسات العامة الاجتماعية.

حيث ينطوي هذا الفصل، والموسوم بتقييم سياسة التشغيل بولاية البيض. علي مبحثين، فالأول بعنوان بطاقة تعريفية حول ولاية البيض ،وهذا بتوضيح النشأة التاريخية، الموقع الجغرافي و التقسيم الإداري، تحليل البيئة الاجتماعية بالولاية و تحليل البيئة الاقتصادية بالولاية.اما ثاني مبحث فيحمل في طياته واقع سياسة التشغيل بالولاية، تطور البطالة بالولاية و أسبابها مقارنة بمناصب الشغل المفتوحة،فرص التشغيل و مجالاته،الهياكل المعنية بتنفيذ برامج التشغيل بالولاية و معوقات سياسة التشغيل بالولاية و سبل حلها.

المبحث الأول: بطاقة تعريفية حول ولاية البيض:

البيض تصغير لكلمة ابيض، نسبة لتربة الواد البيضاء، التي كانت تستخدم غسولا لصوف والملابس الصوفية. بعدما كانت تسمى إبان الاستعمار "بجيري فيل"، وذلك نسبة إلى الجنرال الفرنسي جيري فيل، الذي وصل إلى المنطقة على رأس قوة فرنسية وتمركز بها عام 1845.

المطلب الأول: النشاة الجغرافية، الموقع الجغرافي والتقسيم الإداري:

يرجع عمر المنطقة، حسب علماء الآثار والتاريخ، إلى أكثر من ستة ألاف سنة وهو ما تجسده الرسومات الحجرية، الممتدة من الشمال نحو الجنوب سلسلة الأطلس الصحراوي وكذلك انتشار مقابر الإنسان القديم ما قبل التاريخ الخاصة بالمنطقة "الكراكدة بريزينة وام الرجم " ناهيك عن اثار الديناصورات بالمنطقة الشمالية لمدينة البيض، التي تم اكتشافها سنه 2004 إضافة إلى رسومات حجرية و أبرازها "كبش بوعلام، العقرب العملاقة لبلدية بوسمغون" ناهيك آثار والنقوش حجرية صانعة لأصول المنطقة [1].

ذلك تعتبر ولاية البيض من المناطق السهبية، التي تجمع تضاريس ثلاث نواحي، الهضاب عليا شمالا، الأطلس الصحراوي في الوسط الصحراء جنوبا، تقع بين خطي طول (01,00) شرقا ودائرتي عرض (30,40)، اذ يتبع على مساحة قدرها 717,00 كم^2 .[2]

حيث تقسم تضاريسها إلى ثلاث محاور رئيسية تشمل الهضاب العليا بمساحة 80771 كلم^2 والأطلس الصحراوي بمساحة 11.846 كلم^2 والمساحة الأكبر خاصة الصحراء تقدر بـ 51.073 كلم^2 [3].

عرفت المنطقة إبان الاستعمار إنشاء أول قاعدة عسكرية، سنه 1952 بأمر من الجنرال بليسي وبعد ذلك التاريخ، أصبحت المدينة ضريحا من ثلاث مجتمعات هم العرب المسلمون، اليهود خاصة من المغاربة والأوروبيين خاصة الإنسان.

واجه سكان المنطقة الوجوه الاستعماري ,عن طريق مقاومة الجنوب الغربي ,بزعامة "سليمان بن حمزة" الذي خاض أول واكبر معركة ضد الاستعمار ,معركة "غوينة وبكر باستيتن" في 08 افريل 1864 ,حيث استشهد

1محافظة المهرجان المحلي للفنون والثقافات الشعبية لولاية البيض، **ولاية البيض المهرجان المحلي للفنون الثقافات الشعبية**. (منشورات مديرية الثقافة لولاية البيض، من 05 الى 10 ماي 2013 ،ص 02)

2عبدلي فاطمة الزهراء، عواد امنة نوال، **بطاقة مونوغرافية لولاية البيض**. (منشورات مديرية الشباب الرياضة لولاية البيض، 2006. 2007، ص 03).

3مديرية الثقافة لولاية البيض، ولاية البيض، (منشورات مديرية الثقافة لولاية البيض افريل 2004. ص 04).

"سليمان بن حمزة" وقتل لعقيد الفرنسي "بوبرتر" ,وتواصلت المقاومة بقيادة " الشيخ بوعمامة " الذي ناضل معركة تازينة في 19 ماي 1997 ,حيث هزم العقيد الفرنسي "انوسونتي" ,عرفت المنطقة قيام حركة وطنية ,خلال النصف الاول من القرن العشرين ,انتهت ثورة التحرير ,ومن اهم المعارك المشهورة بالمنطقة " معركة كمال الحيصر" حجوبة ,قارة الطالبة بريزينة ريشام ...الخ[1].

ناهيك عن معارك اخرى اثناء الثورة التحريرية الكبرى، عبر كامل تراب المنطقة معركة بونغالة " قرب سيدي احمد بلعباس" هجومات ضد العسكر الفرنسي، مثل جوم البيض هجوم 8 اماكن، اضافة الى نصب عدة كمائن ضد العدو ومثل منين الخوخة " قربة عين ورقة" اضافة الى أبرز معركة خلال تلك المرحلة معركة "جبل كسال " ليلة 18 افريل 1958 ,التي عرفت بنجاحات ابهرت العدو.[2] تمر فيها سلسلة هامت من الجبال، كجبال كسال، اين تبلغ فيه اعلى قمة تقدر بحوالي 2008 جبل ماكنة بطول يبلغ 1977م ,وجبل تامدة 1987م ,ناهيك عن جبال اخرى كاجبل بونقطة وبردرقة، اذ تعتبر بوابة الجنوب الغربي للوطن ,وقد انبثقت عن لتقسيم الاداري لعام 1984 وفقا اما اقرط القانون 09- 08 المؤرخ في 04 فيفري 1984 [3].

يحد لولاية البيض من الشمال ولاية سيدي بلعباس سعيدة وتيارت اما من الناحية الغربية فتحدها كل من ولايتي النعامه وبشار ومن الجهة الجنوبيه ولاية بشار وادرار، ناهيك عن الحدود الشرقية اين تحدها ولايتي الأغواط وغرداية، تمتاز بالتنوع المناخي، تبعا لتنوع نواحيها، غيران السعة الغالبة عليه فيها الطابع القاري، الذي يمتاز بصيف حاد وجاف، وشتاء شديد البروده. هذا المناخ يؤدي الى تنوع الغطاء النباتي الذي يكسو المنطقه والملائم لمناخها مثل نبات الحلفاء والعرعار والبلوط الحلبي، ..... اخ.

كم التميز المنطقه بتعدى القبائل القاطن فيها كيف نذكر على سبيل المثال لا على سبيل الحصر قبائل الاغواط كسال التي تشمل اهم وأبرز قبيلة والقبيلة اهل استيتن اضافة الى قبائل اولاد سيدي الشيخ وقبائل سكان القصور مثل قصر الشلالة وبسمغون الى... اخ [4].تتربع الولاية على 22 بلدية بما فيها 08 دوائر وهي كآلاتي: البيض بوعلام الابيض سيد الشيخ الرقاصة,بريزينة ,بوقطب ,بوسمغون ,اما الباقي منها تقسيمات جغرافية ادارية لعدة

1عبدلي سليم، **البيض، تاريخ الحضارة** .(منشورات منظمة المجاهدين لولاية البيض، جوان 1990، ص 02).

2عبدلي سليم، **معركة كسال استيتن**. (مداخلة من ملتقى الجهوي الثاني لجيلي الثورة الاستقلال، ديوان مؤسسات الشباب بلهواري مدني ولاية البيض، وزارة الشباب والرياضة، ايام 02 الى 05 نوفمبر 2013، ص 01) .

3عبدلي فاطمة الزهراء، **الجزائر امانة الاجيال.** (مداخلة الملتقى الجهوي الثاني لجبلي الثورة الاستقلال ديوان مؤسسات الشباب بلهواري مدني لولاية البيض، وزارة الشباب والرياضة، ايام 02 الى 05 نوفمبر 2013،ص 03).

4 Direction du tourisme **,guide touristique … Aussi loin que porte le regard**. (wilaya d'el bayadh ,2002,p 03).

بلديات وهي : استيتن ،الغاسول ,عين العراك ,اربوات ,البنود ,الكاف الأحمر، الخيثر، كراكدة ،الشقيق ،سيدي اعمر ،سيدي سليمان ،سيدي طيفور ،توسمولين ،المحرة [1].

عرفت المنطقة بتراثها الشعبي، خاصة في مجال الشعر الملحون والقصائد المحلية السنوية المعروفة "بالقول " والتي تتغنى فيه معظمهن على أولياء الله صالحين، وعلى رأسهم، شاعر المنطقة المجاهد «محمد بلخير " الذي يعود نسبه الى "أغواط اكسال " اي قبيلة الرزيقات " الذي مجد الثورة التحريرية في قصائده حيث خلد المقاومة الشعبية، مقاومة اولا سيد السيخ –حيث عرفت هذه الاخيرة مشاركته فيها، اضافة الى مشاركته في مقاومة الشيخ بوعمامة –في ابيات شعرية أبرزها:

احنا مجاهدين منا قول ضعيف تبعنا ما قال ربي في القران

اضافة الى تمجيده لشيخه الولي الصالح " سيد الشيخ " الذي مدحه قائلا:

الرحلة البيضا لله حرمتك عارك لا تنساني جينا ليك صلاح وين طافو ا في كل مكان.

اين قدم قصائد حول شيخه، مما دفع الحضور، الى الاستهزاء به وبشعره، قائلا عن حسب ما توتر في كل مرة تمدح شيخك فاتنا بالجديد، فقيل انه في المنام اي امام لجنة التحكيم بشعر يمدح فيه "الرسول صلى الله عليه وسلم "والذي يبدأ:

وصلى والسلام عليك المداني زين النور يربحو من صلا وعيك ظاهرا ما فيها تشكيك

تلك القصيدة فاز في المسابقة ونال جوائز قيمة حفزته على انشاء لدواوين شعرية، اضافة الى الشعراء من الجنسين وبمختلف الأعمار [2].

تعرف المنطقة قصور قديمة، لازلت لحد اليوم شاهدة، قدم اعمار الانسان للمنطقة، منها قصر "استيتن" الذي لم تبقى اليوم إلا اثاره مع قصر "الغاسول" اصافة قصور عرفت ترميمات كبيرة مثل، قصر "بوسمغون" الذي يعود تاريخ بنائه الى فترة ما قبل الفتح الاسلامي حيث بني في القرن الثالث ميلادي اي منذ 18 قرن مضت، كما انه

1ولاية البيض الاحصاء العام الخاص للسكان والاسكان مابين 1998 -2008، **معطيات احصائية رقم 527/32 .** جويلية 2009،ص 03.

2مركز الاعلام وتنشيط الشباب، **الاسبوع الثقافي محمد بلخير 15 الى 18 جويلية 1998.** (ولاية البيض،ايام 15 الى 18 جويلية 1998، ص 01)

يضم مسجد عريق، يعود تشيده الى ثمانية قرون، قصر " الربوات" الذي يعود بنائه الى مئات السنين حيث يعد مزيج من العرب والبربر على المذهب السني المالكي، يحكمه الاكحل من قبيلة " بني مرين" [1].

اضافة الى قصر "الشلالة" الذي يبعد عن قصر "بوسمغون" بحوالي 40 كلم، والذي بني في القرن التاسع هجري، قصر "بريزينة " ذو الازقة الضيقة، ذات المعماري الصحراوي ناهيك عن قصر "بنت الخص" بنفس المنطقة – بريزينة– الذي يعود اى صاحبته اميرة الهلالية ,"بنت الخص " من "بني عامر" ,التي استقرت فيه وأتباعها منذ الزمن ,الى ان هاجمها " الأكحل " حاكم قصر الربوات " طمعا في اموالها , وبفصل ذكائها وحنكتها ,تخلصت من الحصار وغادرت حصنها ,متوجهة الى منطقة المنيعة بغرداية ,بعد ان اصبح البرج قبلة للزوار بعد ترميمه [2].

لازال عدد كبير من سكان المنطقة، يعرفون بوليهم، وجبهم لأولياء الله الصالحين حيث تعرف الولاية بسياحتها الدينة، بفضل تظاهراتها في المجال ذاته، خاصة "ركب اولا سيد الشيخ " المصنف من التراث العالمي، ناهيك عن وعدة "سيدي خليفة " بلدية الخيثر" ناهيك عن احتفالات شعبية دينية تخضع لنظام "العروشية "[3].

اضافة الى انتشار الزوايا والطرق الصوفية بيها، مثل زاوية " سيدي الشيخ " ببليدة "الابيض سيد الشيخ " المنتسبة للطريق الشيخية. اين خاض ابنه الشيخ بوعمامة كبر مقاومة شعبية عرفتها الجزائر منذ سنة 1881 الى سنة 1908 ,مست معظم الجزء الغربي للوطن.

ناهيك عن جملة كبيرة من الزوايا، مثل الزاوية التجانية ببسمغون " والمنتسبة " لسيدي حممد التجاني " وزاوية " سيدي الحاج الدين، ببلدية " بريزينة" وزاوية " الموحدين " ببلدية " الرقاصة " زاوية "سيدي بلعيد " ببلدية بوقطب " زاوية "سيد محمد الشعراوي" ببلدية " الابيض سيد الشيخ " وزاوية "الحاج الحسان " بالبيض"[4],اصافة الى زوايا اخرى. مثل "زاوية التواتي " المعروفة "بمولاي الطيب" [5] ,ناهيك عن جمعيات وفرق فلكلورية داعمة لتراث المنطقة مثل فرقة " شباب البارود" وفرق اخرى تراثية[6].

1محافظة المهرجان المحلي للفنون والثقافات الشعبية لولاية البيض ،**مرجع سابق**، ص 05.
2مديرية السياحة لولاية البيض، **قصور البيض**. (منشورات مديرية السياحة لولاية البيض افريل 2002 ،ص 05).
3ميرية الثقافة لولاية البيض، **مرجع سابق**، ص 05.
4خليفة عمارة، **النسب الشريف وشرفة الجنوب الغربي ذرية النبي "ص" في الجنوب الغربي جغرافية الجنوب الغربي (مقتطفات)**. كتاب مترجم (ترجمة بوداود عمير). الجزائر العين الصفراء، مكتبة النصر، 2014،ص166.
5ضيف الله الطيب، **الطريقة الطيبية**. (منشورات زاوية مولاي الطيب بالبيض، 05ماي 1996،ص01).
6عبدلي فاطمة الزهراء ,**مطوية النشاطات الجمعوية بولاية البيض** .(مديرية الشباب والرياضة ولاية البيض، 2010-2011 ،ص 02).

اما فيما يخص الصناعة التقليدية ,فتوجد في المنطقة حرف ونشاطات تقليدية كثيرة تتماشى وطبيعتها المناخية وبيئتها الداخلية ,مثل صناعة النسيخ خاصة الزرابي لطابع الرعوي الذي يغلب عن المنطقة وصناعة الحلى التقليدي ,صناعة سعف لنخيل ,معالجة الصوف وصباغة الغزل ,خياطة وتفصيل الملابس التقليدية صناعة الادوات المستخدمة في الصناعات الصوفية وصناعات الخيم التي تقد مريج بين شعر الماعز والصوف ,حيث ان ميزة هذه التركيبة ,لا تسمح بمرور الامطار وتنسج من خلال نسج ارضي ,عبر قطع منفصلة ,تسمى "بالفليج" ونظرا للطابع لمحافظة لسكان المنطقة ,يتم الفصل بين الرجال والنساء ,داخل الخيمة بما يسمى "بالجربي" ويتم فيها تخصيص جزء داخلها للطبخ[1]. بالإضافة للخيمة تصنع أدوات للاستعمال اليومي مثل "القرادة" والتي يتم فيها حفظ لمواد الغذائية مثل التمر او الدقيق ,والعلكة " خاصة بتخزين صربى التمر ,او كما يعرف في المنطقة " بالرب" والزبدة الحيوانية ,وكل هذه المستلزمات ذات طبيعة جلدية ,من جلد الاغنام التي يرعونها [2], اضافة الى بعض الاطباق لشهية المتوارثة عبر الاجيال ,والمعروف بها الولاية ,مثل " الرفيس ,الطعام " و غيرها من الرموز المحددة للمائدة البيضية [3].

1مديرية السياحة لولاية البيض، **مرجع سابق**، ص06.
2مديرية الثقافة لولاية البيض ،**مرجع سابق**، ص 05.
3محافظة المهرجان المحلي للفنون والثقافات الشعبية لولاية البيض، **مرجع سابق**، ص 09.

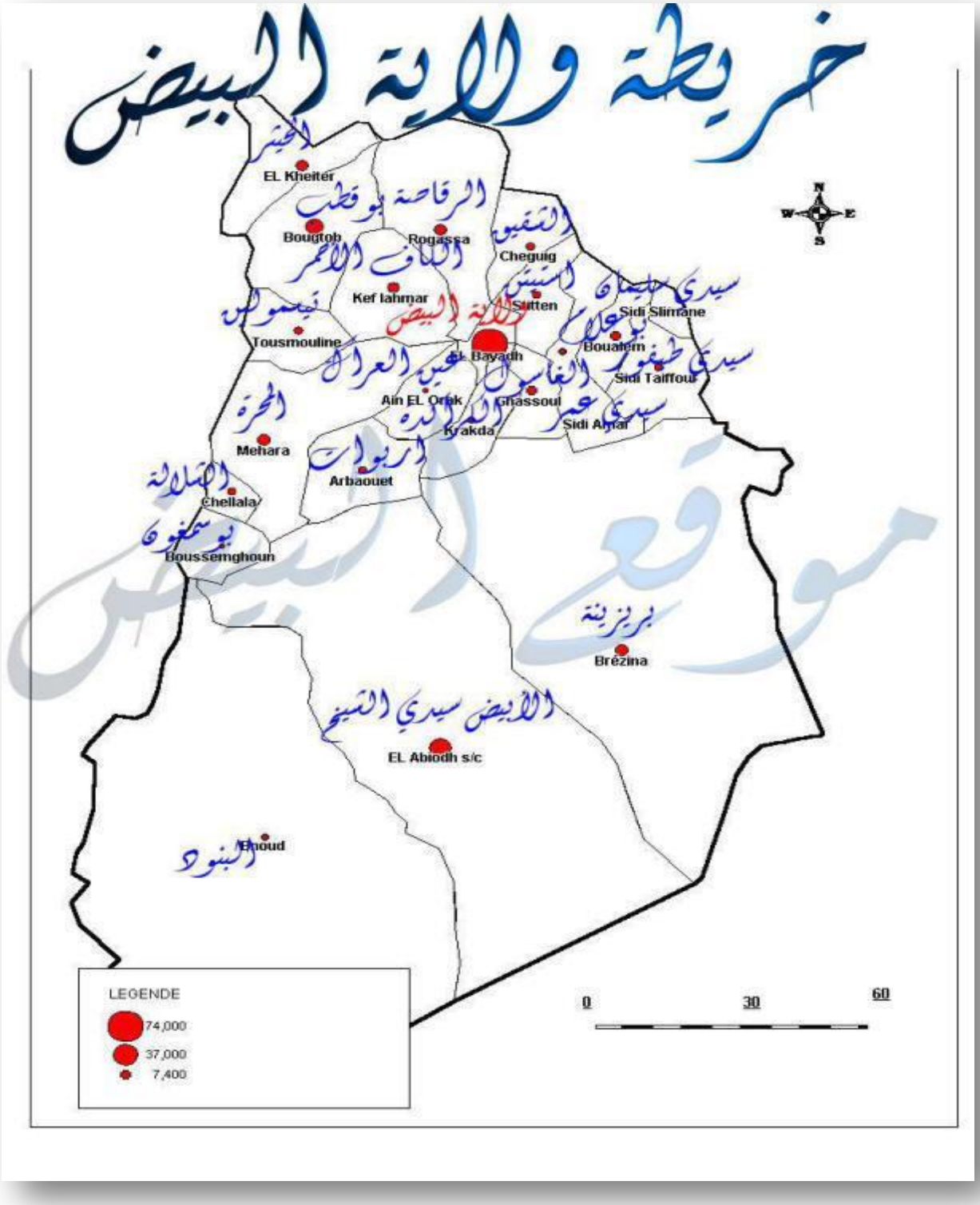

خريطة ولاية البيض تبين بلديات و دوائر الولاية من انجاز مديرية مسح الاراضي لولاية البيض.

المطلب الثاني :تحليل البيئة الاجتماعية لولاية البيض:

تعيش الولاية السهبية في مجملها ,واقع اجتماعي يتماشى وطبيعة سكانها ,دون اهمال موقعهما الجغرافي ,المؤثر في ذلك فهي الولاية الهادئة النظيفة كما يسميها رجال الاعلام[1].

حيث تعرف الولاية عدد سكاني بتزايد من سنة لأخرى ,بعد ما كان سنة 2004 لا يتجاوز 200113 نسمة و بنمو ديموغرافي يقدر بـ 03.22 % الذي يرافقه معدل نزوح الايجابي ,كما وصفته الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية في ذلك التاريخ والذي يقدر بـ + 2.92 % من الارياف نحو المدن ,وفق معدل تعمير يقدر بـ 56 %,خلال نفس السنة ,لكن تبقى الولاية اقل كثافة سكانية في الهضاب العليا وبمعدل تنمية يفوق 3.55 % .[2]

لكن سرعان ما تسابقت الولاية مع الزمن بغية تطوير النتائج السابقة نحو الافضل اين بلغت نسبة الكثافة السكانية خلال سنة 2008 , حوالي 228,624 نسمة ,بتاريخ 16 افريل 2008 ,وفق معدل نمو سكاني لايتجاوز 3,1% وقيمتها تخص توزيع المكاني فان 84,4 %من السكان يقيمون في مجمعات الحضرية الرئيسية و 4,5 %ف ي التجمعات الحضرية الثانوية ,اما الباقي في مناطق مبعثرة وهو 11,1 %وفيها يخص الحظيرة السكنية للاسر العادية والجماعية والمرافقة لتلك التجمعات فنجد 37,662 تجمع حضري رئيسي 3131 تجمع حضري ثانوي و 6456 مناطق مبعثرة وهذا بمجموع 47,249 تجمع سكاني ,حيث بلغ حجم الاسرة المقدر بـ 6,12 شخص و 6,3 شخص في المسكن[3].

اما من ناحية اشعار السكن او عدمه ,فهناك حوالي 36,075 مسكن مشغول و 3891 مسكن ثانوي ,7274 مسكن شاغر 369 مسكن ذو استعمال مهني وهذا المجموع 47.249 ,موزعة عبر 3414 عمارة ,23,633 سكن فردي ,69,18 سكن تقليدي ,1968 بناء قصديري و 102 مسكن اخر ,وهذا بمجموع 36075 وفيها مايخص الجانب التعليمي ,فيلاحظ تراجع كبير نسبة الامية 'حيث بلغ معدل هذه الاخيرة ,عند السكان البالغيـن 10 سنوات فأكثر 30,6 % توزع على 24,6 % ادى الذكور و 36,6 % لدى الاناث ,بتسجيل انخفاض يفوق 7,4% قبل سنة 1998 الى 90 % خلال العقد الزمني 1998-2008 .

---

[1]اذاعة البيض ,**حصة لقاء الصراحة** .السياسة السكنية الحالية، في ولاية يوم 05-05-2016 من الساعة 11:00الى 12:00.

2الوكالة الوطنية لتهيئة العمرانية، **دراسة افاق التنمية لولاية البيض –ملخص-.** (منشورات الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية حول موضوع افاق التنمية لولاية البيض، البيض، فبراير 2004,ص17,ص 18).

3ولاية البيض، **مرجع سابق** ،ص 24.

ناهيك عن شبكات الربط بالكهرباء المقدرة بـ 89,1 % الغاز الطبيعي 54 % اما الصرف الصحي نسبة 88 %.[1]

عرفت ولاية البيض فقرة نوعية كبيرة بعد سنة 2008 ,حيث مست مختلف القطاعات في القطاع الاجتماعي بمختلف ميادينه ,كان له الحظ الاسد في تجسيد مختلف اليات انتمية فيه حيث بلغ عدد سكانها في ديسمبر 2015 بـ 915,836 نسبة الكثافة سكانية تقدر بـ281 نسمة /كلم^2 [2].

حيث توزع نسبة 12 % من كثافتها على منطقة الهضاب العليا [3] .والمقدرة بـ 877 كلم^2 ,والمؤلفة من ست بلديات وهي: الخيثر ،الرقاصة ،توسمولين ، الكاف الاحمر و الشقيق اي ما يعادل 7 شخص في 1 كلم^2 [4].

وبالنسبة للمنطقة الثانية ,منطقة الاطلس الصحراوي ,ومقدر مساحتها بـ 11864 كلم^2 وهذه المساحة تشمل 13 بلدية وهي : البيض، بوعلام، سيدي اعمر، سيدي طيفور، سيدي سليمان ،استيتن ،الغاسول، كراكدة و عين العراك –اربوات –الشلالة –بوسمغون –المحرة[5].بكثافة سكانية تقدر بـ1268 شخص في 1 كلم^2. اي بكثافة 17 %من كثافة الولاية[6].

أما المنطقة الثالثة ,فهي المنطقة الشبه صحراوية ,والتي تشمل كل من بلدية الابيض سيد الشيخ ,البنود و بريزينة ,بمساحة قدرها 51073 كلم^2 .[7] وبكثافة سكانية تقدر بـ 71 % .اي ما يعادل 01 شخص في 01 كلم^2. [8]

حيث تعادل كثافة سكان ولاية البيض نسبة 2,28 من سكان الجزائر وعددهم في الثلاثي الاول من سنة 2016 بـ 40,4 مليون نسمة[9].

1ولاية البيض، **مرجع سابق،** ص 30.

2ANDI, **willaya d'el bayadh Invest in Algeria** ,el bayadh ,2016.p ,p 03,04.

3مقابلة بمديرية مسح الاراضي بولاية البيض، مع السيدة عبدلي سعاد، رئيسة خلية الاعلام الالي،حول **التقسيم الجغرافي لولاية البيض**. يوم 18 افريل 2016,على الساعة 09:45.

4مقابلة بمديرية التخطيط والبرمجة ومتابعة الميزانية بولاية البيض ،مع السيد بوعمرة الشيخ، رئيس مكتب المتابعة، حول **الواقع الاجتماعي لولاية البيض.** يوم 25 افريل 2016 ،على الساعة 10:35.

5مقابلة بمديرية مسح الاراضي لولاية البيض ، **مرجع سابق.**

6مقابلة بمديرية التخطيط والبرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البيض ,**مرجع سابق** .

7مقابلة بمديرية التخطيط والبرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البيض ,**مرجع سابق**.

8قناة النهار الجزائرية ،**نشرة الاخبار**. يوم 19-04-2016 ،على الساعة 11:00.

9 قناة النهار الجزائرية ،**نشرة الاخبار**. يوم 19-04-2016 ،على الساعة 11:00.

وإذا ماسلطنا الضوء على الواقع التشغيل ,وكل ما يتعلق به عبر كامل تراب الولاية ,فنجد ان نسبة البطالة بها 08,44 % في ديسمبر 2015 ,وعدد يد العاملة 112064 موزعة حسب الجدول الاتي :

القطاع	الفلاحة وترتيب المواشي	قطاع البناء	الصناعة والحرف	الادارة ,الخدمات
اليد العاملة	45788	16245	2282	47749

الجدول من إعداد الباحثة ,حسب معلومات من مديرية البرمجة والتخطيط وإعداد الميزانية بتاريخ 25-04-2016 على الساعة 10:35.

وبالنسبة لواقع الصحة في الولاية ,فنجد انه يعرف عجز كبير مقارنة بالقطاعات الاخرى[1]. تحتوي الولاية على 03 مستشفيات ,تتواجد بالبيض ,بوقطب و الأبيض سيد الشيخ ,18 عيادة متعددة الخدمات ,70 قاعة علاج ,يسهر على خدمتها عدد كبير من الاطباء في القطاع العام ,والمقدرة بـ 583 طبيب عام ,83 طبيب مختص ,قرابة 1620 شبه طبي والمتخصصين في مجال الاشعة والمخبرة وحقن الدم ,اضافة الى حوالي 220 صيدلية ,ناهيك عن الشراكة الكوبية الجزائرية ,في المجال ذاته ,والتي اسفر عن تواجد 24 عنصر في جهاز الطب ,من بينهم 14 طبيب في تخصصات التخذير ,الامومة والجراحة .... ,اما الباقي فهم ضمن عناصر الشبه الطبي.

اضافة الى عمليات التوأمة الشهرية ,بغية تقريب الطبيب من مريضه ,وذلك من خلال الفحوصات المقدمة كل ثلاثة ايام من كل شهر ,من طرف اطباء مختصين من المستشفى الجامعي لولاية "تلمسان" ,في مستشفى "محمد بوضياف" بالبيض ,حيث يحمل هؤلاء المختصين ,اختصاصات مختلفة ,الانف والحنجرة ,الدم ,الجلد ... والتوأمة الطبية بين اطباء مختصين من المستشفى " العطاف بولاية عين الدفلى" ومستشفى دائرة "الابيض سيد الشيخ ".

كما تعرف الولاية مشاريع في قطاع الصحة ,قيد الانجاز ,والتي يرتقب تسليمها اول السنة الجارية 2016 ,اذ نذكر منها مستشفى بدائرة "بوعلام" بسعة 60 سرير، مراكز لتصفية الدم ,بكل من دوائر "الابيض سيد الشيخ" "بوعلام" و "بوقطب" ,مراكز لمعالجة الامراض السرطانية ,لكنه لم يعرف الانطلاق في العمل ,رغم اتمام بنائه وتجهيزه ,وذلك لتكوين اطباء والممرضين الذي يسهروا على خدمتها ناهيك ,عن انجاز هيكل كبير ,والمتمثل في

1مقابلة بمديرية التخطيط والبرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البيض ,**مرجع سابق**.

ملحقة معهد باستور لولاية ,وذلك باقتراح من قبل مسؤولين القطاع في الولاية ,الذي رفعت انشغالاته الى الوزارة الوصية ,إلا وهي وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات[1].

اما جانب التربية التعليم فيعرف انتعاش كبير وواضح ,وذلك لغياب مشاكل النقل ونقص المؤسسات ,اضافة الى النتائج المحصل عليها من قبل التلاميذ حيث ,تحصد الولاية في كل مركز سنة مركز من مراكز العشرة الاوائل في الامتحانات الوطنية ,ناهيك عن انشاء المركز الجامعي ,الذي فتحت ابوابه ,خلال السنة الجامعية 2011-2012.[2]

حيث بعد فتح المركز الجامعي ,بمثابة جهاز لفك العزلة عن الطلبة والتخفيف من حده البطالة لمساهمة خلق عدد كبير من مناصب الشغل [3]كما يعرف القطاع ذاته تخرج عدد كبير من الاطارات الجامعية وهذا حسب ما أدلت به وزيرة التربية الوطنية نورية بن غبريط , على أن أكبر سنة تسجيل في امتحانات مسابقة الامانة التي أجريت مؤخرا , يوم 31 ماي 2016 هي في ولاية البيض[4].

وفيما يخص جهاز التكوين المهني فهو الأخر يشهد ظروف جيدة لغياب العوائق المؤثرة على سيرورة عمله , ناهيك عن توفره على عدة مراكز ملحقات ومعهد تكوين مهني متخصص وذلك في مختلف التخصصات.

أما شبكة الطرقات الخاصة بالخارجية الوطنية , الولائية البلدية وحتى داخل تراب البلديات فهي جيدة , اضافة الى حضيرة نقل معظم وسائلها حديثة , وكأكبر انجاز في قطاع النقل نجد قطار كسال بالبيض الذي يعد أكبر مكسب للولاية رغم توقف استغلاله , بعد مباشرته للخط الجوي الوحيد "البيض , الجزائر العاصمة "كل يوم أحد , أنجز هذا المكسب بعد الملقى الجهوي لولايات الهضاب العليا بولاية سعيدة عام 2005 اضافة الى انتظار انجاز وتكملة خط السكة الحديدية [5]التي تملك خط طول 74 كلم[2] [6].

1مقابلة بمديرية الصحة لولاية البيض، مع السيد منصور جيلالي، رئيس مصلحة المستخدمين، حول **واقع القطاع الصحي بولاية البيض** . يوم 13 مارس 2016، علي الساعة 09:50.

2مقابلة بمديرية التخطيط والبرمجة ومتابعة الميزانية بولاية البيض ,**مرجع سابق**.

3مقابله مديريه التخطيط والبرمجة ومتابعه الميزانيه لولاية البيض، **مرجع سابق.**

4قناة النهار الجزائريه، **نشره الاخبار**. يوم 27 افريل 2016 ،على الساعة 17:00.

5مقابلة مديريه التخطيط والبرمجة ومتابعه الميزانيه ولاية البيض، **مرجع سابق.**

6الوكالة الوطنيه للتطوير الاستثمار الشباك الوحيد غير المركزي بولاية البيض , **البيض في سطور**. يوم 04 -05-2016 على الساعة 22.03 على الرابطwww.ANdi.dz/index.php/ar/nomographie -des- wilayas?!dM103

وبالنسبة لقطاع الشباب والرياضة , فيحمل عدة برامج معتبرة حيث تتوفر الولاية على 03 ملاعب شبه أولمبية, تحتوي على 5000 مقعد بأرضية معشوشبة طبيعيا في كل من بلدية البيض بوقطب والأبيض سيدي الشيخ , اضافة الى 08 مركبات جوارية , على مسابح معظمها شبه أولمبية , اضافة الى عدد كبير من دور شباب في كل بلديات الولاية وبيوت الشباب في انتظار استلام 03 دور شباب و03 بيوت شباب، و قاعتين متخصصين في الرياضة بكل من بلدتي "بوقطب" و"الشلالة". اضافة الى ملعبين ببلديه بريزينة و بوسمغون وانجازه مسابح ,والتى يترتب استلام منها مسبح الشلالة نهاية الثلاثي الثاني في السنه الجارية 2016 [1].

تعاني الولاية من عدة مشاكل منها, معاناتها من التصحر والجفاف ,اضافة العزلة التي تعيشها بلدياتها ,بعدها عن الولايات الكبرى ,مما يرهق تنقل سكانها للعلاج مثلا بعدها عن نقاط التموين اضافة الى التركيبة السكانية التي تتأثر بالجانب الديني ,العادات والتقاليد ...[2] ورغم ذلك إلا ان الدولة تسعى لفك تلك الصعوبات وتوفير المرافق .

وإضافة على ما قيل سابقا ,يعرف قطاع الادارات العمومية ,جملة من الاصلاحات مثله مثل اي ادارة عبر كامل التراب الوطني ,وهذا مكتب للوطن قبل ان يكون صالح لولاية , حيث عرفت رقمنت الجهاز الاداري واللامركزية في الوثائق ,اضافة الى تنزيل البرامج الذي استفاد منه الولاية في اجالها وبالكيفية والمقاييس المطلوبة فيها ,بغية تحقيق حركية جديدة وفق اليات تنمية الولاية[3].

1مقابلة بمديرية الشباب والرياضة لولاية البيض، مع السيدة عبدلي فاطمة الزهراء، رئيسة مكتب الشباب، حول واقع **قطاع الشباب والرياضية ولاية البيض**. ,يوم 04 ماي 2016,على الساعة 09:40.

2مقابلة بمديرية التخطيط والبرمجة ومتابعة الميزانية بولاية البيض ,**مرجع سابق**.

3اذاعة البيض الجهوية ,**نشرة الاخبار.** يوم 25 فبراير2016 ،على الساعة 12:30.

خريطة لولاية البيض تبين تقسيم مناطق الهضاب العليا ،الأطلس الصحراوي و الصحراء إضافة إلى حدود الولاية من انجاز مديرية البرمجة و التخطيط و متابعة الميزانية لولاية البيض.

المطلب الثالث : تحليل البنية الاقتصادية للولاية:

يعيش الوضع الاقتصادي لولاية البيض ,في ظروف غير صريحة ,رغم توفر الولاية يعيش الوضع الاقتصادي هائلة ,إلا ان اقتصادها اصبح يدخل مرحلة الانعاش ,بسب ظهور بوادر اقتصادية ,ساهمت في تغير موازين القطاع نحو الاحسن حيث يتوفر الجهاز على 1440 مؤسسة اقتصادية منها 1372 مؤسسة اقتصادية ذات القطاع الخاص الاجنبي والوطني ,اما الباقي وهو 68 مؤسسة اقتصادية ,القطاع العام ,حيث تقوم المؤسسات الخواص على عمل محدد وأخر غير محدد ,فالعمل المحدد يكون اما عمل مؤقت موسمي او عمل محدد المدة[1].

يعرف الجانب الفلاحي اهتمام البالغ من قبل سكان المنطقة مقارنة بالجوانب الاخر ,ذلك من خلال جملة المزايا المقدمة من الهيئات التنفيذية لفلاحي الولاية ,حيث تم انشاء قرابة 4000 مستثمرة فلاحية ,اي ما يعادل الفين هكتار وبغلاف مالي يفوق 05 مليار دج ,وذلك بغية عصرية المستثمرات الفلاحية ,وإنشاء البنية القاعدية وربطها بالكهرباء وشبكات الطرق توعية لجانب الصحي للفلاحين ,والموالين رفقة ثروتهم الحيوانية المقدرة بـ 26000 راس غنم ,ماعز ,ابقار وحتى الابل.

اضافة الى توزيع قرابة 1500 هكتار على الموالين الجدد ,تسطير برنامج منذ سنة 2000 الى حد الساعة سنة 2016 ,وذلك بوضع الفين هكتار تحت تصرف الموالين ,وتزويدهم ب 15 هكتار من المحميات الرعوية عبر الوطن تابعة لولاية البيض وضعية مريحة ومطمئنة ,حسب تصريح القائمين على القطاع ,حيث تم كراء 20 الف هكتار للموالين الحاليين ,670 الف هكتار ,مازالت لم تشتعل ولم تخضع لعملية الكراء من قبل الموالين.

ناهيك عن برنامج السنوي المسطر من قبل المصالح البيطرية لتوفير اللقاح حسب عدد الحيوانات المصرح بها لكن نقصه احيانا ,سبب عدم تصريح الموالين والفلاحين بممتلكاتهم و ثرواتهم[2].

هناك جملة من العقبات والمشاكل التي تواجه الجانب الفلاحي ,في ولاية البيض منها مشاكل التسويق ,توفير الاعلاف للموالين وبغية التحقيق او القضاء على تلك المشاكل ,شطرت الحكومة اليات لذلك تتمثل في انجاز مجمع ومذبح جهوي للحوم الحمراء ببلدية بوقطب ,بطاقة انتاج 12 الف طن سنويا [1].

---

[1]مقابلة بمفتشية العمل بولاية البيض، مع السيد بوعافية محمد، رئيس مصلحة المستخدمين، حول **واقع التشغيل في الجانب الاقتصادي بولاية البيض** . يوم 29 فبراير 2016 ، على الساعة 10:20.

2مقابلة بمديرية المصالح الفلاحية بولاية البيض، مع السيد جبيري محمد، رئيس مكتب البرامج الفلاحية، حول **واقع القطاع الفلاحي بولاية البيض.** يوم 20 مارس 2016 ،على الساعة 14:10.

لكن هذا الهيكل عرف تأخر في وتيرة انجازه حيث كان من المنتظر تسليمه في النصف الأول من سنة 2015. [2]لكن من المنتظر استلامه قبل نهاية 2016. إذ يبعد الهدف لاسمى من انجاز فهذا المذبح إلى تنظيم السوق وعمل التعاونيات ,اضافة الى استغلال الصوف والجلود ,واستحداث مناصب شغل جديدو ,كما تم إنشاء مخزن للحبوب بطاقة استعابية تقدر 100 الف طن ,يرتقب تسليمه في القريب العاجل ,بعد كان الموالين يتجهون الى ولاية سعيدة ,لحليب اغذية اغنامهم ,اضافة الى انشاء غرفتي تبريد المنتوجات الفلاحية ,وممثلي الفلاحين في رفع انشغالاتهم 'تم وضع ايام للتواصل بين الفلاح والهيئة المسؤولة عن نشاطه.

اضافة الى تنصيب وحده "سبراما " لتأمين الموالين والفلاحين.

انشاء 53 محيط فلاحي بمساحة تفوق 12 الف هكتار منها 5 الى 10 هكتار خاصة بالشباب وأخرى اكبر منها مساحة ,موجهة للفلاحين غير الشباب ,وذلك ما يقارب 110 الف هكتار .

ينتج القطاع الفلاحي عدد كبير من مناصب الشغل اضافة الى انتاج وتوفير لصالح تمويل الولاية والوطن عامة ,ناهيك عن انشاء صناعة مكملة للفلاحة [3].

ينتج القطاع الفلاحي عدد كبير من مناصب الشغل اضافة الى انتاج وتوفيره لصالح تمويل الولاية ,والوطن عامة ,ناهيك عن انشاء صناعة مكملة للفلاحة[3].

وبغية تحسين الظروف المعيشية للمواطن ,وترقية الاستثمار الذي برافعه ,خلق لمناصب الشغل ,خلف الثورة في الصناعة الفلاحة والسياحة اكد والي ولاية "البيض" ,عبد الله بن منصور ,ان منطقة النشاطات ,اساس لتوفير العقار الصناعي وتشجيع الاستثمار,حيث تفتقر الولاية للعقار الصناعي ,بسب غالبية المناطق الرعوية على الجانب الصناعي فيها ,لكن اليوم تم استحداث مناطق نشاط بكل من " بوقطب" و " الابيض سيد الشيخ" لكنهما في حقيقة الامر غير كافية ,الاقبال لكبير من المستثمرين على الولاية ,وبغية تحقيق استثمار عديد وكبير ,ارتئت ولاية البيض الى احداث مناطق صناعية جديدة عبر 05 دوائر ,بمساحة اجمالية تقدر 150 هكتار ,قابلة للتوسع الى 300 هكتار ,حيث تم تعيين مؤسسة لانجاز المنطقة الصناعية ببلدية "البيض " جزء كبير منها على مقربة الاستلام.هذا القطاع يوفر 6000 منصب شغل ,كانطلاقة اولية في مختلف الصناعات المنجمة

1مقابلة بمديرية المصالح الفلاحية بولاية البيض، **مرجع سابق** .
2اذاعة البيض ,**نشرة الاخبار**. يوم 20 مارس 2016 ،على الساعة 12:30.
3مقابلة بمديرية المصالح الفلاحية بولاية البيض، **مرجع سابق.**

,وعلى رأسها الحصى والملح والاسمنت. اصافة الى مشروع المواد الحمراء مصنع للأجر ,الذي سيستلم قريبا,مشروع الاسمنت ,في بلدية الأبيض سيد الشيخ" الذي ينجز من قبل مجمع GK ,ويستلم قريبا[1].

إنشاء المقاولات استشارية لبناء السكنات التي يعرف جانبها طلبات كبيرة ,نقابلها برامج معتبرة بـ 53 الف وحدة سكنية ,والحصص الكبرى منها لسكن الايجاري بـ 18 الف وحدة سكنية السكن الريفي 29 الف وحدة سكنية ,حيث تسليم حوالي 75 الف وحدة سكنية في سنة 2015. بعد ماتم تسليم 6,4 الف وحدة سكنية ,عام 1999 ,وعلى هذا الاساس لايوجد ازمة سكن حادة ,بفضل مجهودات الدولة في تهيئة السكنات[2].

الدوائر والبلديات	النسمة	الدوائر والبلديات	النسمة
البيض	108419	توسمولين	5088
بوعلام	9453	بوسمغون	4180
سيدي اعمر	4711	الابيض سيد الشيخ	30807
سيدي طيفور	7094	البنود	4334
سيدي سليمان	1887	عين العراك	1839
استيتن	6286	اربوات	5134
بريزينة	18494	الرقاصة	9302
الغاسول	8591	الكاف لحمر	9390
الكراكدة	2819	الشقيق	3622
بوقطب	23242	الشلالة	5812
الخيثر	7982	المحرة	12619

الجدول من إعداد الباحثة : بناءا على معلومات مستقاة من مديرية التشغيل لولاية البيض.

اما الجدول التالي ,فيحدد توزيع اليد العاملة عبر مختلف بلديات الولاية ,خلال لثلاثي الاول من سنة 2016. حيث نلاحظ فيه احتلال بلدية البيض صدارة توزيع اليد العاملة عبر كامل بلديات الولاية :

البلديات	توزيع اليد العاملة	البلديات	توزيع اليد العاملة

[1]التلفزيون الجزائري ،القناة الثالثة ,اخبار الظهيرة ،**مقابلة والي ولاية البيض**. يوم 27 افريل 2016، على الساعة 15:15.
2التلفزيون الجزائري ,القناة الثالثة ,اخبار الظهيرة، **مقابلة مديرية السكن لولاية البيض**. يوم 27افريل 2016 ،على الساعة 15:05.

البيض	31563	توسمولين	2596
بوعلام	3731	الرقاصة	4120
سيدي اعمر	1675	الكاف الاحمر	3544
سيدي سليمان	979	الشقيق	2492
سيدي طيفور	2454	الابيض سيد الشيخ	12249
استيتن	2106	البنود	1960
بريزينة	5473	عين العراك	1380
الغاسول	3345	الربوات	3345
الكراكدة	1613	الشلالة	1613
بوقطب	8337	المحرة	8337
الخيثر	4321	بوسمغون	4321
الكثافة 105384	الكلية	الحقيقية	

الجدول من إعداد الباحثة : بناءا على معلومات مستقاة من مديرية التشغيل لولاية البيض.

وبغية تحديد الفئات العمرية ,الفاعلة في القطاع الاقتصادي ,ارتأينا الى وضع الجدول الاتي والمحدد لنسب اليد العاملة في المجال الاقتصادي ,عند الجنسين معا ,وذلك خلالي الثلاثي الاول من سنة 2016, عبر كامل مناطق ولاية البيض.

الفئات العمرية	الذكور	الاناث	المجموع

من 15الى 19 سنة	%28.33	%19.22	% 23.81
من 20الى 24 سنة	%91.18	% 61.03	% 76.13
من25 الى 29 سنة	%99.34	% 86.98	% 93.24
من 30 الى 34 سنة	%99.02	% 81.51	% 90.47
من 35 الى 39 سنة	%97.36	% 73.47	% 85.54
من 40 الى 44 سنة	%98.56	% 80.22	% 88.91
من 45 الى 49 سنة	%98.27	% 71.83	% 84.84
من 50 الى 54 سنة	%98.07	% 82.39	% 90.49
من 55 الى 59 سنة	%93.67	% 63.46	% 78.69
اكثر من 60 سنة	%83.31	% 57.98	% 70.92
الحصيلة الفئوية	%82.15	% 63.09	% 72.70

الجدول من إعداد الباحثة : بناءا على معلومات مستقاة من مديرية التشغيل لولاية البيض.

من خلال ما سبق ,ضمن الجدول السابق ,نلاحظ ان نسبة اليد العاملة عند الذكور ضمن الفئات العمرية مابين 20 الى 60 سنة ,اما بنسبة للإناث فنلاحظ ان نسبة العاملة تكون اكبر عند الفئات العمرية من 25 سنة الى 54 سنة .

المبحث الثاني : واقع سياسة التشغيل بالولاية:

يعتبر واقع سياسة التشغيل في اي مكان ,بمثابة مقياس لنشاط افراد ,تلك الرقعة الجغرافية في زمن معين ,وذلك لمساهمة تلك السياسة في التخفيف من حدت البطالة ,وما ينجم عنها من اثار سلبية داخل المجتمع.

المطلب الاول : تطور البطالة بالولاية ,وأسبابها مقارنة بمناصب الشغل المفتوحة

عرفت الجزائر تراجع ملحوظ في نسبة البطالة ,حيث شهدت نهاية سنة 2015 نسبة تقدر بـ 11.2 [1]%.والتي تقابلها نسبة 8.44% في ولاية البيض[2]. ناهيك عن انخفاضها عند الجامعيين ,عبر كامل التراب الوطني ,وذلك بنسبة 10.6 [3]%.حيث حددت تلك النسبة ,عند البطالين الرجال بـ 8.5% اما عند النساء فتقابلها نسبة 11.2[4]%,بعد ما كانت النسبة الوطنية للبطالين سنة 2014 ,تقدر12.6[5]%,وعند الرجال 10.9% وعند النساء قدرت بـ 12.3% ,اما عند جامعيين فقدرت بـ 16.4 % خلال شهر سبتمبر 2014[6].

وهذا راجع الى الى زيادة نسبة الشغل عبر كامل الوطن ,حيث هناك قرابة 12 مليون شخص يشغلون ,من بينهم نسبة 58 % تشتغل في القطاع الخاص[7].

تعرف ولاية البيض تزايد ملحوظ في نسبة اليد العاملة ,سنة بعد اخرى ,حيث بلغ عددها شهر ديسمبر 2015 حوالي 112064 عامل[8],وذلك للإعلانات التي رفعتها الدولة على مستوى ذلك المجال ,وتجسيدها في كل الولايات ,حيث شهد ولاية البيض ارتفاع لليد العاملة ,التي يقابلها تناقص اليد العاملة[9] حيث ساهم المركز الجامعي بالبيض ,على جلب عدد كبير من اليد العاملة ,سواء كانت خريجي الجامعات او لعديمي الشهادات ,وذلك للجنسين معا[10],ناهيك عن المركز الردم التقني الذي استقطب 50 عاملا ,ومركز تصفية المياه الذي شغل قرابة 80 عاملا ,من بينهم 30 عامل دائم و 50 اخر مؤقت[11].

---

[1]نسرين العراش،" والبطالة في الجزائر ترتفع الى 11.2 %في سبتمبر 2015"، **جريدة الجزائر اليوم ويومية جزائرية**. 21 يناير 2016،على الساعة 20:54.

2مقابلة بمديرية التخطيط والبرمجة ومتابعة الميزانية بولاية البيض ، **مرجع سابق**.

3وكالة الانباء الجزائرية،" ارتفاع البطالة الي 10.6 %في سبتمبر لاسيما لدى الشباب و الجامعين". الاثنين 02 يناير 2015،على الساعة 18:06.

4سارة نوي, "بينما تشير التوقعات الدولية الى تراجعها بنحو 9.2 % في افاق 2018. في ظرف 01سنة ...البطالة في الجزائر تتراجع باقل من1 بالمئة فقط" , **جريدة الفجر يومية جزائرية** .الخميس 05 ماي 2016،على الساعة 18:02.

5ب. ا،" الجزائر ,استمرار تراجع نسبة البطالة الجامعيين 2013 "،**جريدة النهار يومية جزائرية**. 02 جانفي 2014.

6قناة النهار الجزائرية، **نشرة الاخبار**. يوم 29 افريل 2016، على الساعة 11:00.

7القناة الثالثة للتلفزيون الجزائرية،**شريط الاخبار**. يوم 30 افريل 2016،على الساعة 23:48.

8مقابلة بمديرية التخطيط والبرمجة ومتابعة الميزانية بولاية البيض، **مرجع سابق.**

9مقابلة بمقر ولاية البيض، مع السيد رئيس ديوان الوالي،حول **واقع التشغيل لولاية البيض.** يوم الثلاثاء 22 مارس 2016، علي الساعة 10:03.

[10]مقابلة بمتفشية العمل بولاية البيض ,**مرجع سابق.**

11مقابلة بمتفشية العمل بولاية البيض ,**مرجع سابق.**

دون الإهمال الدور الذي لعبه ,مركز التسهيل الذي تحت وصاية مديرية المناجم حيث جلب هذا المركز 50 عاملا منهم المؤقت والدائم [1]ناهيك عن عمليات التشغيل في المؤسسات الاقتصادية منها 1372 مؤسسة خاصة اجنبية ووطنية و 68 مؤسسة عامة ,وخير دليل على ذلك ,المؤسسة المنجزة لحظ السكة الحديدية بالولاية والتي تشغل قرابة 30 عامل[2].

رغم تجند مختلف الجهات لمكافحة شبح البطالة والتخفيف من حدته ,الا ان مازالت نسبة طلبات العمل ,تتناقص بنسب ضعيفة ,وهذا ما اكدته وزيرة التربية الوطنية ,نورية بن غبريط عشية للمسابقات وامتحانات الاساتذة ,بان اكبر نسبة ممتحنين هي في ولاية البيض[3]. حيث يعد جهاز التربية والتعليم اكبر مشتق لليد العاملة بنسب كبيرة جدا مقارنة بالقطاعات الاخرى[4].اما فيما يخص جهاز الوظيف العمومي ,فاقر هذا الاخير ,بان سنة 2013 ,عرفت فتح 321 مسابقة توظيف بمجموع 880 منصب مالي ,واثر تعليمية الوزير الاول المؤرخة في 26 جانفي 2014. ثم فتح 101 مسابقة توظيف ,خاصة بالشغل المناصب المالية الشاغرة ,في المؤسسات والإدارات العمومية والمقدرة بـ164 منصب اضافة الى استكمال 38 مسابقة اخرى ,بمجموع 52 منصب مالي ,قبل فاتح من شهر جوان 2014[5].وفي نهاية سنة 2014 تم فتح 392 مسابقة بمجموع مناصب مالية تقدر بـ 1286 منصب مالي ,وتم استكمال 224 .مسابقة بمجموع مناصب مالية 824 منصب , وبالرجوع للتعليمة الوزارية رقم 24 والمؤرخة في 26 جانفي 2014. والصادرة عن الوزير الاول ,فقدتم فتح 49 مسابقة توظيف ,بمجموع 82 منصب مالي ,مع اتمام استكمال 6 مسابقات ,بمجموع 06 مناصب مالية[6].

بدخول سنة 2015 وإعلان الحكومة لسياسة التقشف ,تناقصت الشغل والتوظيف عبر كامل التراب الوطني ,وهذا ما نلاحظه في عملية التوظيف بولاية البيض ,حيث شملت تلك الاولية سوى 15 قطاع , منهم المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بالشلالة , مديرية التجهيزات العمومية , مديرية الشباب والرياضة, دار الثقافة , مؤسسة الطفولة المسعفة , لرتبة متصرف اداري , اضافة الى مديرية الإدارة المحلية لمنصب ماليين , الاول لرتبة متصرف اداري , والثاني رتبة مهندس دولة في الاعلام الآلي , أما بالنسبة للمركز المختص في اعادة التربية باستيتن , فنصب ..... مبادئ درجة اولى وتقني سامي المتخصص في الاعلام الالي وهذا المنصب

1مقابلة بمديرية التخطيط والبرمجة ومتابعة الميزانية بولاية البيض ,**مرجع سابق.**
2مقابلة بمتفشية العمل بولاية البيض,**مرجع سابق.**
3قناة النهار الجزائرية ,**نشرة الاخبار**. يوم 27-04-2016 ،على الساعة 19:00.
4مقابلة بمديرية التشغيل لولاية البيض ,**مرجع سابق**.
5مفتشية الوظيفة العمومية لولاية البيض ,**تقرير حول عمليات التوظيف بعنوان السنة المالية 2013 لولاية البيض**، 13 جوان 2014.
6مفتشية الوظيفة العمومي لولاية البيض ,**تقرير حول التوظيف للسنة المالية 2014 ولاية البيض**. 16 جانفي 2014.

الاخير, تم تنصيب في مؤسسة الطفولة المسعفة , وبالنسبة للمركز النفسي البيداخوجي للاطفال المعوقين ذهنيا رقم 02 , فقد تم تنصيب 03 مناصب مالية , الاول برتبة متصرف اداري الثاني , تقني سامي في الاعلام الالي , اما المنصب الثالث , فهو برتبة متصرف اداري الثاني , تقني سامي في الاعلام الالي , اما المنصب الثالث , فهو برتبة محاسب اداري رئيسي ناهيك عن جملة التوظيفات الخاصة بقطاع التكوين المهني , حيث تم وضع اعلان عن توظيف لرتبة استاذ متخصص درجة ثانية , حيث تم تنصيبه في مركز التكوين المهني والتمهين للبنات , اشطيط مباركة , وفي المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني , بني سعيد عبد العاطي , تم تنصيب أستاذ مختص درجة ثانية , وهذه الرتبة الأخيرة تم تنصيب منصبين فيها, في المركز التكوين المهني والتمهين ببلدية الرقاصة, ناهيك عن توظيف أستاذ تكوين المهني في مركز التكوين المهني والتمهين ببلدية بوقطب[1].

وفي ذلك السياق اكدت مفتشية الوظيف العمومي بالبيض على النقص الفادح التي تعرفه عملية التوظيف بالولاية مؤخرا خاصة في سنة 2016 والتي سمحت الا بفتح التوظيف في خمس ادارات عمومية فقط , وهي الصحة والسكان , التربية الوطنية , التكوين المهني والتمهين , التعليم العالي , الأشغال العمومية[2]. تشهد الهياكل المعنية لتنفيذ برامج التشغيل عبر كامل التراب ولاية البيض واقبال يومى على شبابيكها بغية التشغيل والاستفسار عن جديد التشغيل , وهذا ما تعرفه مديرية التشغيل والهياكل التابعة لها , خاصة في الوكالة الوطنية للتشغيل , حيث عرف الثلاثي الأول سنة 2016 , اقبال حوالي 1066 طلب عمل اذا تم قبول منها 936, أي ما يعادل 87.80% طلب مقبول , وبالنسبة لعدد الملفات التي بدأ تسديد رواتبها على غرار ساباقاتها في هذه السنة هي 916 ملف, أما بالنسبة لعدد الملفات التي تم انهاء مدة عقدها فهي 936 ملف[3].

وفي مايلي الجدول التالي , يمثل عدد السكان البطالين بتحديد جنس الفئة خلال الثلاثي الأخير من سنة 2015 حيث نجد البطالين عند الجنسين ما بين سن 20 الى 40 سنة أكثر ما هي موجودة عند باقي الأعمار عبر كامل ولاية البيض.

الفئات العمرية	الذكور	الاناث	المجموع
من 15الى 19 سنة	1244	112	1356

1مفتشية الوظيف العمومي لولاية البيض , **حصيلة المسابقات للسنة المالية 2015 ولاية البيض**. 28 أفريل 2015.
2مقابلة بمفتشية الوظيف العمومي لولاية البيض، مع السيد رئيس مكتب التوظيف، حول **واقع التوظيف العمومي بولاية البيض**. يوم 28 مارس 2016 ،على الساعة 14:40.
3مقابلة بمديرية التشغيل بولاية البيض، مع السيد عبد السلام قوراري، حول **نسبة البطالة في ولاية البيض**. يوم 05 مارس2016، على الساعة 09.35.

من 20الى 24 سنة	1809	796	2605
من25 الى 29 سنة	2031	1202	3233
من 30 الى 34 سنة	1488	820	2308
من 35 الى 39 سنة	463	161	624
من 40 الى 44 سنة	274	67	341
من 45 الى 49 سنة	150	61	211
من 50 الى 54 سنة	88	12	100
من 55 الى 59 سنة	57	08	65
اكثر من 60 سنة	24	09	33
المجموع العام	7628	3248	10876

الجدول من إعداد الباحثة : بناءا على المعلومات المستقاة من مديرية التشغيل لولاية البيض.

وبالنسبة لنسب البطالة ، عند الجنسين بمختلف الفئات العملية فنجدها أكبر عند الذكور ، فمن فئات السن ، مابين 15إلى 34 سنة ، أما عند الإناث فنجدها أكبر ، عند الشرائح العمرية الممتدة مابين 20إلى 34 سنة .

والجدول التالي يحدد نسب البطالين وفق المجموعات العمرية المحددة فيه،وخلال الثلاثي الأخير من سنة 2015،في ولاية البيض.

الفئات العمرية	الذكور	الإناث	المجموع
من 15 إلى 19 سنة	%26.54	% 03.58	% 17.36
من20 إلى 24 سنة	% 13.58	% 08.96	% 11.73
من35 إلى 29 سنة	% 16.27	% 11.31	% 13.99

من30 إلى 34 سنة	% 13.99	% 09.81	% 12.15
من35 إلى 39 سنة	% 06.41	% 02.95	% 04.92
من40 إلى 44 سنة	% 04.68	% 01.40	% 03.21
من45 إلى 49 سنة	% 03.43	% 01.85	% 02.75
من50 إلى 54 سنة	% 02.98	% 0.52	% 01.89
من55 إلى 59 سنة	% 02.18	% 0.46	% 01.49
من أكثر من 60 سنة	% 01.14	% 0.64	% 0.94
المجموع العام	% 11.91	% 06.50	% 09.35

الجدول من إعداد الباحثة : بناءا على المعلومات المستقاة من مديرية الشغل لولاية البيض.

أما بالنسبة لنسب البطالة ، وتوزيعها حسب المستوى التأهيل لأي جنس فيحدد الجدول التالي ، ذلك التوزيع خلال الثلاثي الأخير من عام 2015، عبر كامل تراب ولاية البيض.

المستوى	الذكور	الإناث	المجموع
المستوى التعليمي			
دون مستوى تعليمي	42.15%	37.85%	40.00%
الابتدائي	24.14%	21.86%	23.00%
المتوسط	17.63%	16.37%	17.00%
الثانوي	12.30%	13.20%	13.00%

الجامعي	03.78%	10.22%	07.00%
المؤهل والشهادة المتحصل عليها			
دون شهادة أو مؤهل	68.46%	61.54%	65.00%
شهادة التكوين المهني	23.11%	22.89%	23.00%
شهادة التعليم العالي	11.92%	12.08%	12.00%
المجموع العام	11.51%	06.50%	09.35%

الجدول من إعداد الباحثة : بناءا على معلومات مستقاه من مديرية التشغيل لولاية البيض .

أما نسب البطالة , في أواسط خريجي الجامعات , حسب مختلف التخصصات وخلال الثلاثي الأخير من سنة 2015, في كل تراب ولاية البيض , ضمن نسبة لمختلف التخصصات مثل : علم الاجتماع , علوم تجارية , حقوق , علوم طبيعية والحياة , العلوم الفيزيائية , الرياضيات , علم الإحصاء , إعلام الآلي , البناء والتعمير ,الصناعة التحويلية والإنتاجية والصحة والحماية الاجتماعية, ناهيك عن بعض التخصصات الأخرى مقارنة بتخصصات تغيب فيها البطالة نهائيا.

والجدول التالي يحدد ذلك التخصصات الحاملة لنسب معينة من البطالة , خلال الثلاثي الأخير من عام 2015 عبر كامل تراب ولاية البيض.

التخصص	**الذكور**	**الإناث**	**المجموع**
لغات وفنون	24.53%	17.09%	22.29%
علم الاجتماع , علوم تجارية وحقوق	35.09%	27.04%	32.67%
العلوم (علوم الطبيعية والحياة , العلوم الفيزيائية , رياضيات و علوم الاحصاء, اعلام آلي)	11.77%	08.93%	10.91%

الصناعة التحويلية والانتاجية البناء والتعمير	06.16%	05.69%	05.69%
الصحة والحماية الاجتماعية	04.18%	04.07%	04.07%
تخصصات أخر	18.26%	24.37%	24.37%
مجموع شهادات الدراسات العليا	11.92%	12.00%	12.00%

الجدول من إعداد الباحثة : بناءا على المعلومات المستقاة من مديرية التشغيل لولاية البيض.

المطلب الثاني : فرص التشغيل ومجالاته:.

أتاحت الدولة عبر مختلف الولايات , آليات وبرامج لفتح الباب أمام طالبي فرص التشغيل عبر عدة مجالات وأجهزة مختلفة.

الجدول الأتي بين توزيع اليد العاملة حسب الجنس والتوجه نحو الجهاز العمومي الخاص أو المختلط , خلال الثلاثي الأول من سنة 2016 عبر كامل تراب ولاية البيض , ناهيك عن التقسيم الجغرافي , سواء كان تواجد العاملة في مناطق حضرية , ريفية أو حضرية ريفية معا.

اليد العاملة	الذكور	الإناث	المجموع

المناطق الحضارية			
قطاع عام	16207	3737	19944
قطاع خاص	29967	3519	33486
قطاع عام وخاص	//	//	//
الحصيلة الحضرية	46.174	7256	53430
المناطق الريفية			
قطاع عام	12.392	1919	143311
قطاع خاص	32507	5136	
قطاع عام وخاص	//	//	143311
الحصيلة الحضرية	44899	7055	37643
المناطق المختلطة			
قطاع عام	28599	5656	34255
قطاع خاص	62474	8655	71129
قطاع عام وخاص	//	//	//
المجموع	91073	14311	105384

الجدول من إعداد الباحثة : بناءا على المعلومات المستقاة من مديرية التشغيل لولاية البيض.

من خلال ما سبق من أرقام ضمن الجدول السابق , نلاحظ ان اليد العاملة في القطاع المختلط بين العام والخاص معدودة , وعند الذكور اكبر من اليد العاملة عن الاناث ناهيك عن تفاوتها في المناطق الحضرية أكثر مما هي عليه في المناطق الريفية والمناطق المختلطة (ريفية حضرية).

بغية توضيح توزيع اليد العاملة عند الجنسين , ووفق مختلف التخصصات فنجد الجدول التالي , يحدد ذلك من خلال الثلاثي الأول من سنة 2016 عبر كامل ولاية البيض مع تعدادها في المناطق الحضرية , الريفية والمناطق المختلطة.

اليد العاملة	**الذكور**	**الاناث**	**المجموع**

المناطق الحضارية			
الفلاحة	18913	2972	21885
الصناعة	917	144	1061
البناء والتعمير	6702	1053	7755
التجارة والخدمات	19642	3087	22729
الحصيلة الحضارية	46174	7256	53430
المناطق الريفية			
الفلاحة	18391	2890	23281
الصناعة	892	140	1032
البناء والتعمير	6516	1024	7540
التجارة والخدمات	19100	3001	22101
الحصيلة الحضارية	44899	7055	51954
المناطق المختلطة			
الفلاحة	37304	586	43166
الصناعة	1809	2284	2093
البناء والتعمير	13218	2077	15295
التجارة والخدمات	38742	6088	44830

المجموع	91073	14311	105384

الجدول من إعداد الباحثة: بناءا على المعلومات المستقاة من مديرية التشغيل لولاية البيض.

من خلال ما سبق ضمن الجدول السابق نلاحظ أن التوجه نحو التجارة والخدمات والفلاحة أكبر عند الذكور في المناطق الحضرية , أما بالنسبة للإناث فنجد التجارة والخدمات تتصدر الحصيلة , وفي المناطق الريفية والمناطق المختلطة , كذلك نفس التوجه.

ولتحديد الفئات العمرية الأكثر نشاطا عند الجنسين , فقد ارتأينا الى وضع الجدول التالي , لذلك عبر كامل بلديات ولاية البيض , من خلال الثلاثي الأول عام 2016.

الفئات العمرية	**الذكور**	**الإناث**	**المجموع**
من 15الى 19 سنة	4687	3125	7812
من 20الى 24 سنة	13322	8881	22203
من25 الى 29 سنة	12842	10632	23114
من 30 الى 34 سنة	10638	8358	18996
من 35 الى 39 سنة	7223	5449	12672
من 40 إلى 44 سنة	5851	4788	10639
من 45 إلى 49 سنة	4372	3298	7670
من 50 إلى 54 سنة	2956	2322	5278
من 55 إلى 59 سنة	2616	1744	4360
أكثر من 60 سنة	2110	1406	3516

الحصيلة المئوية	66256	50004	116260

الجدول من إعداد الباحثة: بناءا على المعلومات المستقاة من مديرية التشغيل لولاية البيض.

من خلال الجدول الوارد سابقا , نلاحظ أن الفئات العمرية , ما بين 20 إلى 34 سنة عند الجنسين هي الأكثر نشاطا مقارنة بالمجموعات العمرية الأخر.

وبغية تحديد نسب اليد العاملة ضمن المجموعات العمرية , نقوم بوضع الجدول التالي , والمحدد لذلك , خلال الثلاثي الأول من عام 2016 عبر كامل ولاية البيض.

نسب التشغيل			نسب اليد العاملة في القطاع الاقتصادي			الجنس / النسب
المجموع	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور	المستوى و المؤهل
المستوى التعليمي						
%29.12	%26.16	%32.08	%30.25	%39.62	%20.88	دون مستوى تعليمي

ابتدائي	%15.52	%12.18	%13.85	%15.14	%10.96	%13.05
متوسط	%21.54	%16.97	%19.25	%17.11	%17.35	%17.23
ثانوي	%25.03	%18.01	%21.52	%24.96	%25.38	%25.17
جامعي	%16.53	%13.22	%14.87	%15.32	%15.54	%15.43
الشهاداة المتحصل عليها						
دون شهادة	%39.76	%35.12	%37.44	%36.12	%35.20	%35.66
شهادة التكوين المهني	%35.15	%37.53	%36.44	%38.17	%41.27	%39.72
شهادة التعليم العالي	%25.09	%27.35	%26.22	%24.53	%24.71	%24.62
المجموع	%82.15	%63.09	%72.70	%76.40	%55.22	%65.90

الجدول من إعداد الباحثة: بناءا على المعلومات المستقاة من قبل مديرية التشغيل لولاية البيض.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسب اليد العاملة في القطاع الاقتصادي عند الذكور ذوي الشهادات أكثر منها عند المجموعات الأخر, أما بالنسبة للإناث فان نسب اليد العاملة تكون أكثر عند أصحاب الشهادات ودون أي مستوى تعليمي.

أما نسب التشغيل عند الذكور دون أي مستوى تعليمي وأصحاب الشهادات هي أكبر من ما هي عليه عند مختلف المجموعات وبالنسبة للإناث فتكون نسب الشغل مرتفعة عند عديمي المستوى وذي الشهادات.

المطلب الثالث: الهياكل المعنية بتنفيذ برامج التشغيل بالولاية :

لتنفيذ برامج وآليات سياسة التشغيل , عبر كامل مناطق ولاية البيض , وعلى غرارها كباقي الولايات , جسدت الدولة أجهزة منفذة لذلك من خلال حصيلة من العمليات.

1. برامج مديرية التشغيل لولاية البيض: تعددت هيئات المديرية رفقة برامجها الى :

1.1 برامج وكالة التشغيل ANEM :و تشمل:

1.1.1 برامج المساعدة على الادماج المهني DAIP :

منذ نشأت الوكالة , وبرامجها الخاص بعمليى التشغيل في تجديد الى أن ظهر برنامج المساعدة على الإدماج المهني DAIP في جوان 2007.[1]

حيث يبين الجدول التالي ،ارقام طلبات العمل ،وفق الفئات العمرية في برنامج المساعدة على الادماج المهني DAIP ،خلال الثلاثي الأول من عام 2016 عبر مختلف مناطق ولاية البيض .

الفئات العمرية	الذكور	الإناث	المجموع
من 16الى 19 سنة	473	225	698
من 20الى 24 سنة	1491	786	2277
من25 الى 29 سنة	2172	868	3040
من 30 الى 35 سنة	1857	488	2345
من 36 الى 39 سنة	1038	165	1203

1مقابلة مديرية التشغيل لولاية البيض, مع السيد قوراري عبد السلام،حول **طلبات الشغل في ولاية البيض** . يوم 2015/12/27، على الساعة 10:10.

من 40 الى 49 سنة	1258	142	1400
أكثر من 50 سنة	565	17	582
الحصيلة المئوية	8854	2691	11545

الجدول من إعداد الباحثة : بناءا على المعلومات المستقاة من الوكالة الولائية لولاية البيض.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن طلبات العمل تختلف من فئة لأخرى عند الجنسين معا لكن بالنسبة للطلبات عند الرجال تكون كبيرة ما بين 20 الى 49 سنة حيث تبلغ الطلبات ذروتها عند الفئة العمرية (25-29) سنة ,أما بالنسبة للإناث فنلاحظ انها تكثر ما بين 20 الى 29 سنة مقارنة بباقي الاعمار

ولتوضيح طلبات العمل , من خلال جهاز المساعدة على الادماج المهني , عبر مختلف المستويات , نحدد ذلك وفق الجدول التالي , المحدد خلال الثلاثي الاول من سنة 2016, عبر كامل تراب ولاية البيض.

المستوى والمؤهل	**الذكور**	**الإناث**	**المجموع**
اطار واطار سامي	652	689	1341
تقني سامي	117	59	176
شخصية مؤهلة جدا	84	43	127
شخصية مؤهلة	2360	743	3103
شخصية مساعدة	2355	319	2674
دون مؤهل	3286	838	4124

المجموع	8854	2691	11545

الجدول من إعداد الباحثة : بناءا على المعلومات المستقاة من الوكالة الولائية للتشغيل بالبيض.

من خلال الجدول السابق , نلاحظ أن طالبي العمل بالنسبة للجنسين معا ضعيفة عند ذوي مؤهلات تقني سامي والشخصيات المؤهلة جدا , بينما تكون كبيرة عند الاطارات والاطارات السامية , اضافة الى كل من الشخصيات المؤهلة , المساعدة وعديمي المؤهل وذلك عند الجنسين معا.

بعد قبول العديد من طالبي العمل عند الوكالة الولائية للتشغيل وذلك بالحصول على البطاقة الزرقاء لكل مسجل , في شبابيكها , سواء حصل على منصب شغل أو يكفي ملفه قيد الانتظار والدراسة[1].

حيث تم تنصيب 158 عامل في منصب شغل مؤقت و 962 منصب شغل دائم أو بعقد مفتوح قابل للتجديد خلال سنة 2015. [2]

حيث بوضع الجدول التالي تسجيلات اليد العاملة , خلال سنة 2016 , عبر القطاع العام , والقطاع الخاص الوطني والأجنبي , في مختلف التخصصات.

القطاعات النشيطة	القطاع العام الوطني	القطاع الخاص الوطني	القطاع الخاص الاجنبي
الصناعة	02	00	00
البناء والتعمير	334	336	100
الفلاحة	328	84	14
الصيد	00	00	00
الخدمات	111	98	00

1مقابلة , مديرية التشغيل لولاية البيض , **مرجع سابق** .يوم 28-02-2016 ،على الساعة 08:50.
2مقابلة بالوكالة الولائية للتشغيل بالبيض، مع السيد سارية بالفضل، حول **واقع التشغيل في ولاية البيض.** يوم 29-02-2016 على الساعة 10:30.

الحرف والصناعات التقليدية	00	00	00
المجموع	775	518	114

الجدول من إعداد الباحثة : بناءا على معلومات المستقاة من الوكالة الولائية للتشغيل بالبيض.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن تسجيلات العمل ,فمن مختلف القطاعات ,الواردة في مختلف التخصصات ,خلال الثلاثي الأول من سنة 2016 عبر كامل ولاية البيض نجد أن هناك تسجيلات معدومة وشبه معدومة في بعض القطاعات ,مثل الصناعة ,الصيد و الحرف والصناعات التقليدية ,لكن في باقي التخصصات ,نجد طلبات عديدة ,على غرار البناء والتعمير ,الفلاحة والخدمات.

ولإيضاح أعداد اليد العاملة المنصبة في مختلف القطاعات العام الوطني ,الخاص الوطني والخاص الاجنبي ,خلال سنة 2015 ,عبر كامل ولاية البيض ,ارتأينا الى وضع الجدول التالي :

القطاعات= النشيطة	القطاع العام الوطني	القطاع الخاص الوطني	القطاع الخاص الاجنبي
الصناعة	50	00	00
البناء والتعمير	317	212	147
الفلاحة	66	102	10
الصيد	00	00	00
الخدمات	128	87	01
الحرف والصناعات	00	00	00

التقليدية			
المجموع	561	401	158

الجدول من إعداد الباحثة :بناءا على المعلومات المستقاة من الوكالة الولائية للتشغيل بالبيض.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن ,مجموعة الطلبات العمل في القطاعات الوطنية ,بما فيها الخاص والعام ,اكثر من القطاعات الأجنبية ,ناهيك عن انعدام الطلب في بعض التخصصات مثل الصناعة في القطاعين الخاص الوطني والأجنبي ,الصيد ,في انعدام طلبات العمل فيه.

ولتوضيح طلبات العمل عند الجنسين ,بناءا على الفئات العمرية ,خلال سنة 2015 تضع الجدول التالي لتوضيح ذلك :

الفئات العمرية	**الذكور**	**الإناث**	**المجموع**
من 16الى 19 سنة	879	497	1376
من 20الى 24 سنة	1526	1164	2690
من25 الى 29 سنة	2751	1139	3890
من 30 الى 35 سنة	1115	826	1941
من 36 الى 39 سنة	00	00	00
من 40 الى 49 سنة	00	00	00
أكثر من 50 سنة	00	00	00
الحصيلة المئوية	6271	3626	9897

الجدول من إعداد الباحثة: بناءا على المعلومات المستقاة من الوكالة الولائية للتشغيل بالبيض .

من خلال الجدول السابق ,نلاحظ ان طلبات العمل عند الجنسين تكثر مابين سن 20 و 35 سنة ,وتقل مابين 16 و 19 سنة ,مع انعدامها في سن اكثر من 36 سنة ,ذلك عند الجنسين معا.

وبغية تحديد ارقام المسجلين في اطار اليات برنامج جهاز المساعدة على الادماج المهني DAIP – CIP . CFI CID . –في القطاع العمومي والخاص ,عبر كامل تراب ولاية البيض ,خلال سنة 2015 ,نحددها في الجدول التالي :

الصيغ والآليات	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
عقود ادماج حاملي الشهادات CID	258	161	419
عقود الادماج المهني CIP	858	1121	1979
عقود التكوين والإدماج CFI	369	440	809
الحصيلة	1485	1722	3207

الجدول من إعداد الباحثة : بناءا على المعلومات المستقاة من الوكالة الولائية للتشغيل بولاية البيض .

من خلال المعطيات الجدول السابق ,نلاحظ ان التسجيلات في عقود الادماج المهني , CIP هي التي تحتل الصدارة التسجيل ,وفي المقابل عقود التكوين والإدماج CFI, اقل من الاولى واكبر من عقود ادماج حاملي الشهادات CID ,خلال سنة 2015 ,وعبر كامل تراب ولاية البيض .

وبغية تبيان اعداد تنصيب المسجلين في صيغ ببرنامج جهاز المساعدة عبى الادماج المهني من الثلاثي الاخير لسنة 2015, ونهاية الثلاثي الأول لسنة 2016, عبر كامل تراب ولاية البيض ,نلخص ذلك في الجدول الاتي ,وفق القطاع الاقتصادي العمومي , الاداري العمومي والخاص الوطني.

القطاع القانوني	عقود ادماج حاملي الشهادات CID	عقود الادماج المهني CIP	عقود التكوين والإدماج CFI	المجموع
القطاع العمومي الاقتصادي	73	62	/	135
القطاع الاداري العمومي	468	1121	1381	2970

القطاع الخاص الوطني	144	1392	536	2072
الحصيلة	685	2575	1917	5177

جدول من إعداد الباحثة : بناءا على المستقاة من الوكالة الولائية للتشغيل بولاية البيض .

من خلال الجدول السابق ,نلاحظ ان المستفيدين من اليات برامج جهاز المساعدة على الادماج المهني ,في القطاع الإداري العمومي اكبر صيغة الثلاث ,من القطاع العمومي الاقتصادي والخاص الوطني ,حيث تتقدم الاستفادة في صيغة عقود التكوين والادماج ,على مستوى القطاع الاقتصادي العمومي.

2.1.1 برامج عقود التشغيل والمساعدة (CTA) Contrat Travail Aidé :

وهي عقد التشغيل ,في الغالب في القطاعات الاقتصادية العمومية والخاصة ,حيث نشترك في تسديد راتب العامل كل الهيئة المشتغلة بقسط مالي ,اضافة الى القسط الذي تدفعه مديرية التشغيل بالولاية ,عن طريق الوكالة المحلية للتشغيل ,في شكل الراتب شهري[1].

تحظى هذه الصيفية (CTA) ,كسابقاتها ,بعمليات طلبات وتسجيلات عبر الوكالة المحلية للتشغيل ,حيث عرف الثلاثي الاول من سنة 2016 عدة تسجيلات في مختلف اليات الصيغة الجديدة ,عبر كامل تراب ولاية البيض ,ويمكن تلخيصها في الجدول الاتي ,وفق القطاع العام والخاص.

اليات الصيغة	القطاع العمومي	القطاع الخاص	المجموع
عقود ادماج حاملي الشهادات CID	42	58	100
عقود الادماج المهني CIP	41	33	74
عقود التكوين والادماج CFI	20	25	45

[1]مقابلة بالوكالة المحلية للتشغيل بولاية البيض، مع السيد سارية بالفضل، **حول صيغة CTA في ولاية البيض**. ,يوم 09-05-2016 ,على الساعة 15:15.

الحصيلة	103	116	219

الجدول إعداد الباحثة :بناءا على المعلومات المستقاة من مديرية التشغيل لولاية البيض.

من خلال الجدول السابق ,نلاحظ ان اعداد الطلبات الخاصة بالتشغيل في القطاعين العام والخاص متقاربة ,حيث تتصدر الطلبات عقود ادماج حاملي الشهادات ,ثم تليها عقود الادماج المهني ,وفي مؤخرة الترتيب عقود التكوين الادماج هناك تنصيب محقق لمناصب الشغل ,في اطار عقود العمل والمساعدة ,خلال السداسي الاخير من سنة 2015 ,والثلاثي الأول من عام 2016 ,عبر كامل تراب ولاية البيض ,وعمل هذا الاساس عملنا على وضع الجدول الاتي ,والذي يخلص تلك التنصيبات ,في قطاع الاقتصادي العمومي ,والخاص الوطني.

القطاعات الثانوية	عقود ادماج المهني حاملي الشهادات CID	عقود الادماج المهني CIP	عقود التكوين والادماج CFI	المجموع
القطاع العمومي الاقتصادي	35	10	02	47
القطاع الخاص الوطني	60	104	32	196
الحصيلة	95	114	34	243

الجدول من إعداد الباحثة :بناءا على المعلومات المستقاة من مديرية التشغيل لولاية البيض.

وبناءا على ما سبق في الجدول الفارط ,تلاحظ ان عملية التنصيب في القطاع الخاص الوطني في مختلف الصيغ ,اكبر منها في القطاع الاقتصادي العمومي.

2.1 برامج الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالبيض ANSEJ :

تتكون الوكالة المحلية لدعم وتشغيل الشباب بولاية البيض ,من ثلاث وكالات فرعية ,عبر دائرتي بوقطب والأبيض سيد الشيخ ,في انتظار فتح وكالات فرعية في باقي الدوائر الخمس ,ناهيك عن الوكالة الام والمتواجدة ,في عاصمة الولاية البيض –دائرة البيض [1].

1.2.1 برامج خلق النشاطات :

هي برامج ثلاثية بين الناشط بنسبة 1 % من المال العام والبنك بنسبة 70 % ,والوكالة المحلية لدعم وتشغيل الشباب بنسبة 29 % ,وذلك عبر تسديدها ,على اقساط المالية ,خلال 03 سنوات ,دون فوائد ربوية بنكية[2].

تخص الوكالة الداعمة لتشغيل الشباب بالبيض ,او بفرعيها في الدائر بطلبات رخص لدعم مشاريع استثمارية في كل سنة ,وهذا ما نلخصه في الجدول الاتي ,وفق دعم الجنسين للاستثمار خلال سنة 2015 ,والثلاثي الاول من سنة 2016.

طريقـــــة تمويل المشاريع	المشاريع الممولة		عدد الشباب الحاصل على وظائف في المشاريع الجديدة	
	الذكور	الاناث	الذكور	الاناث
ثلاثية البنك,المستفيد من الوكالة المحلية لدعم وتشغيل الشباب	299	19	812	21
ثنائية المستفيد والوكالة لدعم الشباب وتشغيل الشباب	09	03	23	05
مختلف اشكال الدعم	308	22	835	26
الحصيلة	330		861	

الجدول من إعداد الباحثة :بناءا على المعلومات المستقاة من الوكالة المحلية لدعم تشغيل الشباب بولاية البيض.

1مقابلة بالوكالة المحلية لدعم وتشغيل الشباب بولاية البيض، حول **اجهزة الوكالة المحلية لدعم الشباب وتشغيل الشباب بالبيض.** يوم 20-12-2015،على الساعة 15:20.

2مقابلة بالوكالة المحلية لدعم وتشغيل الشباب بولاية البيض، حول **البرامج المدعومة من قبل ANSEJ بالبيض**. يوم 08-05-2016، على الساعة 14:23.

من خلال السابق نلاحظ ان عدد المشاريع الممولة بالطريقة الثلاثية ,ومختلف طرق الدعم عند الذكور ,اكبر من الممولة بالطريقة الثنائية ,اما عند الجانب نسوي ,نلاحظ ان اعداد الاستفادة ناقصة جدا مقارنة بالرجال ,اما فيها يخص عدد الشباب العامل ,في المؤسسات التي تم خلقها ,فنلاحظ انه يكبر في مؤسسات الدعم الثلاثي ومختلف اشكال الدعم ,عند الذكور ,اكثر ماهو موجود عند الاناث.

أما فيما يخص اختصاصات قطاعات الانشطة المختلفة ,ومعرفة المشاريع الممولة فيها , وعدد الايدي العاملة بالمؤسسات حديثة المنشأة ,عبر كامل تراب ولاية البيض ,خلال سنة 2015 والثلاثي الاول من سنة 2016. ارتأينا الى وضع الجدول التالي لتبيان ذلك .

قطاعات النشاطات	المشاريع الممولة		عدد الشباب الحاصل على الوظائف في المشاريع الجديدة	
	الذكور	الاناث	الذكور	الاناث
الفلاحة	24	01	74	01
الحرف والصناعات التقليدية	07	02	25	05
البناء والتعمير	19	02	103	02
الري	01	00	05	00
الصناعة	11	01	47	01
الصيانة	00	00	00	00
الصيد	00	00	00	00
استاذ حر(مدارس الدروس الخصوصية)	00	01	00	02
الخدمات	59	11	165	11
نقل السلع والبضائع	160	01	321	01
نقل المسافرين	27	03	95	03
كل النشاطات المختلفة	308	22	835	26
الحصيلة	330		861	

الجدول من اعداد الباحثة :بناءا على المعلومات المستقاة من الوكالة المحلية لدعم وتشغيل الشباب بالبيض.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان ,المشاريع الممولة وعدد المناصب المستفاد منها عند الذكور اكبر بكثير من النساء,ناهيك عن انعدام او شبه انعدام لبعض المشاريع ومناصب شغلها عند الجنسين معا, والذي يقابله ضخامة في اعدادها مثل النقل خاصة البضائع.

3.1 برامج الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية البيض :

خلق هذا الصندوق سنة 1994 ,اما في ولاية البيض أنشئ سنة 1997 لدعم البطالين مابين 30 و50 سنة ,الذين يحظون بحرفة مكللة بشهادة ,بغية انشاء مؤسسة مدعمة من طرف ثلاثية كل من البنك الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة والمستفيد بنسبة 01 % اما البنك 70 % بالنسبة للصندوق 29% دون فوائد[1].

حيث يعد هذا الصندوق ,نوع من انواع الضمان الاجتماعي ,موجة لفائدة العمال المسرحين خاصة وذلك بتعويضهم والتكفل بهم ,وكذا تحويل فترة البطالة الى فرصت لتحسين المستوى او المراسلة ,بل حتى لتكوين جيد[2].

يحتوي الجهاز على صناديق فرعية من الصندوق الام والمتواجد في عاصمة الولاية ,بدوائر البيض ,ناهيك عن تواجده في دائرتين الابيض سيد الشيخ و بوقطب في انتظار فتح صناديق فرعية جدد في باقي الدوائر الخمس[3].

وبغية ابراز جملة المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتامين عن البطالة خلال سنة 2015 عبر كامل التراب ولاية البيض عند الجنسين معا.

ارتأينا لوضع الجدول التالي ,وفق مختلف تخصصات النشاطات :

قطاعات النشاطات	المشاريع الممولة		عدد الشباب الحاصلين على وظائف في المشاريع الجديدة	
	الذكور	الاناث	الذكور	الاناث

[1]مقابلة بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية البيض، مع السيد مدير الصندوق ،حول **CNAC ولاية البيض** . يوم 18-04-2016، على الساعة 11:03.

2مديرية التشغيل لولاية البيض، **التجربة الجزائرية في مجال مكافحة البطالة والفقر.(** يوم دراسي حول القطاع التشغيل البيض، ب ت ،ص 15).

3مقابلة بالصندوق الوطني للتامين عن البطالة بولاية البيض، حول **اجهزة CNAC ولاية البيض** . يوم 03-05-2016،على الساعة 11:00.

الفلاحة	06	01	20	03
الحرف والصناعات التقليدية	04	02	16	06
البناء والتجهيز	01	00	10	00
البري	00	00	00	00
الصناعة	05	01	22	03
الصيد	00	00	00	00
استاذ حر(مدارس الدروس الخصوصية)	01	00	02	00
الخدمات	23	04	72	12
نقل البضائع والسلع	66	00	134	00
نقل المسافرين	16	01	34	00
المجموع	122	09	310	24
المجموع العام	262		668	

الجدول من إعداد الباحثة : بناءا على المعلومات المستقاة من الصندوق الوطني للتامين عن البطالة بالبيض.

من خلال الجدول السابق ,نلاحظ ان نسب التمويل والأيدي العاملة عند الذكور واكبر من عند الاناث ,ناهيك هن انعدام تلك النسب في بعض القطاعات ناهيك عن ضخامتها في بعض القطاعات خاصة الخدمات والنقل.الاستفادة من التمويل ,ناهيك عن الدخول الفعلي ل 43 مؤسسة خاصة بالبناء الاشغال العمومية ,الفلاحة

وخاصة الخدمات ,حيز الخدمة نهاية 2015 ,اضافة لي وجود 04 ملفات قيد الدراسة منها ,01 بدا تمويله مؤخرا[1].

الفئات العمرية	الذكور	الإناث	المجموع
من 15 إلى 19 سنة	%25.02	% 18.08	% 21.58
من20 إلى 24 سنة	80.54%	% 57.44	% 69.01
من35 إلى 29 سنة	% 97.50	% 71.44	% 84.52
من30 إلى 34 سنة	% 93.71	% 69.74	% 82.01
من35 إلى 39 سنة	% 90.78	% 64.32	% 77.53
من40 إلى 44 سنة	% 94.02	% 67.11	% 80.60
من45 إلى 49 سنة	% 91.38	% 62.88	% 76.90
من50 إلى 54 سنة	% 92.81	% 70.49	% 82.03
من55 إلى 59 سنة	% 82.74	% 59.73	% 71.33
من أكثر من 60 سنة	% 73.39	% 54.57	% 64.29
المجموع العام	% 76.40	% 55.22	% 65.90

الجدول من إعداد الباحثة : بناءا على المعلومات المستقاة من مديرية التشغيل لولاية البيض .

من خلال الجدول السابق ، نلاحظ أن سبب اليد العاملة تختلف من فئة لأخرى عند الجنسين معا ، لكن نجدها تكبر عند الفئات العمرية مابين 20 إلى أكثر من 60 سنة ، وذلك عند الذكور ، أما عند الاناث ، فنجدها تكبر عند الفئات العمرية مابين 25 إلى 54 سنة .

1 اذاعة البيض، حصة لقاء الصراحة ,**اليات التشغيل بالولاية**. يوم الاربعاء 06 افريل 2016،من الساعة 11:00 الى 12:00.

ولتحديد نسب اليد العاملة عند الجنسين ، ووفق مؤهلاتها ، خاصة التي تشتغل في القطاع الاقتصادي ، وضعت الجدول التالي ، المحدد لذلك عبر كامل مناطق ولاية البيض ، ومنه الثلاثي الأول ، من سنة 2016.

4.1 برامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية البيض :

تشهد الوكالة اقبال ضعيف ,مقارنة بعد السكان وعدد الطالبين فيها ,حيث عرفت الهيئة خلال سنتي 2014-2015 قبول 624 ملف ,وانطلاق تمويل 550 ملف نحوي 40 مشروع بقرض يساوي 100 مليون سنتيم ,و 518 طالب لشراء مواد اولية تم نمويله خلال سنة 2015[1].

2. برامج مديرية المصالح الفلاحية لولاية البيض :

تعدد برامج التشغيل الفلاحية، وعلى رأسها برنامج PNDA المخطط الوطني لتطوير الفلاحة، الذي انطلقت فعاليته من سنة 2000 الى يومنا هذا – ماي 2016- موجه من الفلاحين عامة، دون تحديد سن القانوني للمستفيدة، بغية استصلاح الاراضي الفلاحية، حيث حقق نتائج كبيرة في الميدان، رغم ان ولاية البيض ,ليست فلاحية بامتياز ,الامر الذي ضعف حجم الدعم الذي قابله ضعف في مردودية المؤسسات الفلاحية لان معظمها فشلت او سرعان ما تنطلق وتشغل وتظهر وتتلاشى نتائجها[2].

3. برامج الوكالة الوطنية لدعم وترقيه الاستثمار ANDI بالبيض :

انشئ الشباك الوحيد غير المركزي، في ولاية البيض في 26 جوان 2011 والمكون من 11 هيئة، بغية دعم المشاريع الاستثمارية المحلي، خاصة والوطني عامة حيث يتم تقديم مواد لولية لتمويل المشاريع الاستثمارية بنسبة 100 %بقيمة ادناه 40 ألف دج، وأقصاها 100 مليون دج، وفق النظام الاستثنائي المخصص للهضاب والصحراء، لتسديد الديون على مدار 10 سنوات، ناهيك عن جملة من الامتيازات لكن مشاريعها لازالت لم ترى النور، سوى بعض المشاريع قيد الدراسة وأخرى قيد الانجاز[3].

1اذاعة البيض، حصة لقاء الصراحة ,**مرجع سابق.**

2مقابلة مديرية المصالح الفلاحية لولاية البيض، **مرجع سابق**.

[3]مقابلة بالوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار بالبيض، مع السيد رئيس مكتب الاستثمارات،**دور برنامج ANDI في استثمار ولاية البيض**. يوم 28 مارس 2015,على الساعة 11:00.

4. برامج مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن الوطني بولاية البيض:

تعددت المشاريع و البرامج ،الداعمة لتشغيل الشباب على مستوى تلك الهيئة و مكاتبها البلدي و الولائي ،ناهيك عن دورها الاكثر فعالية في العملية التضامنية.[1]

1.4 مكتب النشاط الاجتماعي الولائي :

في إطار برامج التشغيل التضامنية وضعت الهيئة برنامج جهاز نشاط الادماج الاجتماعي DAIS الخاص بمختلف الفئات دون الجماعيين من سن 18 الى 40 سنة اما بنا نسبة لحاملين الشهادات، فسخر لهم برنامج حاملي الشهادات PIDلكل من يبلغ سن 18 سنة الى 35 سنة ناهيك عن برنامج الجزائر البيضاء الخاص بالتهيئة في شكل مقاولات.

وبرنامج اخر خاص بالنظافة DEVCOM.حيث شهدت سنة 2008 دفع 21000 ملف طال شغل، الى مكتب الولائي لكن لم يحظى إلا ثلث اللعدد بمناصب شغل، لان هناك شح في الحصص المخصصة لبرامج التشغيل، اما الثلاثي الاول من سنة 2016 حظي 450 طالب عمل بالتوظيف المؤقت، لان الهيئة تضامنية بامتياز اي تدعيم جهات التضامن (اجرة المطلقات –المعوقين–كبار السن...) أكثر من دعمها لبرامج التشغيل [2].

2.4 مكتب النشاط الاجتماعي البلدي:

يعمل المكتب البلدي على غرار عمل المكتب الولائي، حيث شهدت سنة 2015 دفع 1300 ملف طلب شغل الى المكتب البلدي، لكن لم تستفد منه سوى 800 يد عاملة حيث لم يسهم ذلك الجهاز في التخفيف من حدة البطالة. الا بنسبة 05 % خاصة بعد عرف تجميد عمليات تسجيل الشغل، من افريل 2012 مع نهاية العقد المبرم لمدة 06 سنوات لمعظم العمال إضافة إلى تزويد المكتب للمؤسسات خاصة العمومية باليد العاملة غير المؤهلة وبالخصوص في قطاع التربية، عمال المطاعم والنظافة وأعوان الأمن ...[3].

5. برنامج صندوق الزكاة في ولاية البيض:

1مقابلة بمديرية التضامن الوطني والنشاط الاجتماعي بولاية البيض، مع السيد رئيس مصلحة النشاطات الاجتماعية، **دور DAS في التشغيل بولاية البيض**. يوم 29 مارس 2016، على الساعة 10:00.

2مقابلة بالمكتب الولائي للنشاط الاجتماعي، مع السيدة كمال سمية، رئيسة المكتب، حول **واقع التشغيل بالبيض.** بالبيض 31-03-2016 ،على الساعة 08:50.

3مقابلة بالمكتب البلدي للنشاط الاجتماعي بالبيض، **مرجع سابق**. يوم 30-03-2016 ،على الساعة 15:30.

رغم كثرة حملات الدعائية والإعلان، عن دور الصندوق الزكاة في عمليات التشغيل الا انه ولغاية سنة 2016 ,لم تشهد الولاية اي نشاط مدعوم من قبل صندوق الزكاة سوى دور هذا الاخير في دعم الاسر المعوزة والفقيرة، حيث عرفت سنة 2014 حصيلة زكاة خاصة بالمال دون الزروع، تقدر بحوالي 10627 دج، مع الغياب النهائي للقرض الحسن الذي يقدر بنسبة 37.5 من حصة الزكاة وبمساهمة بنك البركة [1].

المطلب الرابع : معوقات سياسة التشغيل بالولاية وسبل حلها :

تعيش ولاية البيض واقع صعب أمام برامج التشغيل في كامل أرجائها حيث تعرف جملة من المعوقات التي تعرقل تسيير و حركية سياسة التشغيل في كامل مناطق ، يمكن سدها على سبيل المنال على سبيل الحصر.

1.المعوقات سياسة التشغيل بالولاية :

شهد الولاية مجموعة متعددة من المعوقات المعرقلة لبرامج التشغيل رغم الاليات وهياكل دعم تلك البرامج من قبل الحكومة الا أن الولاية لازالت تعاني من مشاكل وصعوبات عديدة :

1.1 صعوبات سياسة التشغيل عبر هياكل مديرية التشغيل بولاية البيض:[2]

أ. من بين المعوقات نقص عدد مناصب الشغل المالية ، الممنوحة من قبل الدولة مقارنة بعدد طالبي العمل .

ب. ضعف نشاط القطاع الخاص ، ورغبة طالبي العمل في العمل فمن القطاعات العمومية.

ج. غياب الهياكل القتصادية خاصة ، الداعمة لسياسة التشغيل.

د. تأثير طالبي العمل بالنسبة الداخلية و الخارجية للولاية.

1.1.1 معوقات سياسة التشغيل عبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالبيض: [3]

2مقابلة بمديرية الشؤون الدينية لولاية البيض، مع السيد جمل فتحي ،رئيس مكتب الزكاة،حول **دور الصندوق الزكاة، في عمليات التشغيل بولاية البيض.** يوم 21-03-2016 ،على الساعة 11:00.

2مقابلة بمديرية التشغيل لولاية البيض، **مرجع سابق** .

[3]اذاعة البيض، حصة الصراحة ،**مرجع سابق**.

وجود مشكل عقود الملكية لطالبي تمويل احد المؤسسات لذلك يصعب القدرة على التفصيل بينهم و بين الوكالة :

أ. غياب شهادات ،خاصة لأصحاب الحرف مقارنة بالولايات المجاورة .

ب. توجه معظم الشباب ، المؤسسات نقل بضائع ، وفي غالب الأحيان ، معظم أصحاب البضائع يملكون و سائل نقل خاصة بهم دون اللجوء الى غيرهم مما يسبب ركود عمل مؤسسات نقل البضائع.

ج. ظن العديد من الشباب أن الوكالة بجهاز التعامل الربوي رغم تعدد الاعلانات عن تخلى الدولة عن المعاملات الربوية .

2.1.1 معوقات السياسة التشغيل عبر الوكالة الوطنية لتسير الغرض المصغر بالبيض: [1]

أ. اقتناء المشاريع الصغيرة ذات قيمة 40000 دج في الغالب.

ب. غياب المشاريع الكبرى من أجندة طالبي التمويل .

ج. غياب فكة المؤسساتية و المقاولاتية لدى الشباب.

د. انتشار أفكار البيروقراطية السلبية في أوساط الشباب .

3.1.1 معوقات سياسة التشغيل عبر الوكالة الوكالة المحلية للتشغيل: [2]

أ. معظم توجهات الشباب توجه خدماتي لا أكثر.

ب. غياب قواعد صناعية في الولاية .

4.1.1 معوقات سياسة التشغيل عبر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: [3]

[1] مقابلة : بالوكالة الوطنية لتسلم القرض بالبيض ، **مرجع سابق.**
[2] مقابلة بالوكالة المحلية للتشغيل بالبيض ، **مرجع سابق.**
[3] مقابلة بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالبيض ،**مرجع سابق.**

رغم الطلبات المتقدمة للاستفادة من اعانة الصندوق في البناء و الأشغال العمومية الفلاحة و الخدمات بدرجة كبيرة الا ان هناك غياب كلي لطلبات الاعانة حول قطاع الصناعة مما يسبب عائق على سياسة التشغيل.

2.1 معوقات سياسة التشغيل عبر برامج التشغيل الفلاحين: [1]

أ. تخصيص الجزء الكبير لصيغة nda(المخطط الوطني للدعم الفلاحين) لفائد كبار الفلاحين والفلاحين كبار السن.

ب. هروب معظم الشباب من العمل الفلاحي.

ج. ولاية البيض ليست منطقة فلاحية بامتياز.

د. عدم تخصيص المبالغ المالية اللازمة لدعم الصيغة مقارنة بشساعة المنطقة و الأموال الداعمة لذلك في ولاياتّ أخرى.

هـ. كثرة المحميات في ولاية البيض مما قلل امكانية استغلال مربو الحيوانات الأرضي الرعوية نا هيك عن عدم امكانياتهم لكراء المحصيات من عند الجهات المعنية بذلك الأمر الذي جعل الشباب يهربون من مهنة الرعي .

و. اتساع الهجرة الداخلية من الأرياف نحو المدن .

ز. التخلي عن مهنة الفلاحة و الرعي لأسباب عديدة منها اعتقاد صاحب تلك المهن ، أن ذلك العمل ينقص من القيمة.

ح. هروب عديد الفلاحين الشباب نحو طالبات العمل الخاصة بالوكالة المحلية للتشغيل

3.1 معوقات سياسة التشغيل عبر برامج الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: [2]

أ. حداثة الجهاز فهناك العديد من الشباب، ليس لديه أي فكرة عنه.

[1] مقابلة بمدرية المصالح الفلاحية لولاية البيض ، **مرجع سابق.**
[2] مقابلة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالبيض ، **مرجع سابق.**

ب. توجه معظم طالبي الاستفادة من الجهاز ، نحو المشاريع الصغرى مثل أنشاء مقهى ، حمام .....حيث لاحظى هذه المشاريع لقيمة الدعم المضافة ،لأمر الذي يفتح مستقطب لليد العاملة لكن قليلة جدا .

ج. طول مدة تجسيد المشروع ،يسمح اما بعدم نجاح المشروع أو عدم توفير مناصب عمل الابعد سنوات.

4.1 معوقات سياسة التشغيل عبر التشغيل عبر هيئات مديرية النشاط الاجتماعي و التضامن الوطني :

هناك عدة معوقات على المستوى المكتب البلدي و الولائي :

1.1.4 المعوقات على المستوى المكتب البلدي: [1]

ا. معظم المناصب مناصب مؤقتة ، لذلك بعد انتهاء العقد ، يدخل صاحبه في بطالة (يجدد العقد 03 مرات كل سنة السادسة ينتهي العقد.

ب. عدم استفادة العامل في منصب مؤقت في أعادة عقد جديد بعد انتهاء عقده.

ج. يصد التسجيلات في طلبات العمل منذ أفريل 2011.

د. معظم المناصب الممنوحة ، لفائدة عديمي المستوى ، أكثر من خريجي المعاهد و الجامعات.

2.4.1 المعوقات على مستوى المكتب الولائي: [2]

ا. غياب الأمانة ،بين العمال ،وأصحاب المشاريع مثل الجزائر البيضاء ، والمشاريع النظافة ، الأمر الذي يدفع بالشباب لعدم التعامل مع أصحاب هؤلاء المشاريع ، لعدم تسديد رواتبهم.

ب. ضعف حصيلة التنصيب في الوظيف العمومي.

ج. هروب الشباب من العمل المؤقت .

2. سبل حل تلك المعوقات :

[1] مقابلة بالمكتب البلدي للنشاط الاجتماعي بالبيض ، **مرجع سابق.**
[2] مقابلة بالمكتب الولائي للنشاط الاجتماعي بالبيض ، **مرجع سابق**.

أ. وفرة حصص الشغل و مواءمتها مع الطلبات.

ب. التوازن في التكوين ، حسب المنطقة و طبعة مؤهلاتها.

ج. تطوير أفكار الشباب نحو المقاولاتية و المؤسساتية ، خاصة نحو المشاريع الاستثمارية الكبرى.

د. عدم التوجيه العشوائي لناجحي البكالوريا ، في تخصصات تتنافى و سوق العمل ،ناهيك عن زيادة فتحها للعوامل المسببة للبطالة.

هـ. وضع مزايا جبائية ، لفائدة المستثمرين ،ومنشئ المؤسسات ،وذلك من خلال تخفيض نسب الضرائب.

و. وضع مزايا بتخفيض تسعيرة الماء الكهرباء أو حق الغاز ، الخاصة في السنوات الأولى من بدأ تجسيد المشاريع أي تخفيض تسعيرة المادة الأكثر استهلاكا في المستثمرات.

ز. زيادة توعية أصحاب الأموال التمويل صندوق الزكاة عبر الولاية.

ح. وضع مبالغ مالية أكثر دعم الفلاحي الخاص بالشباب.

ط. تخفيض تسعيرة كراء المحميات للرعي .

ي. زيادة دعم القطاعات الصناعية النتيجة .....وكل القطاعات الاقتصادية عامة ناهيك عن زيادة فتح المناطق النشاطات.

خلاصة:

عرفت ولاية البيض، كغيرها من ولايات الوطن جملة من البرامج و المشاريع، الخاصة بتجسيد سياسة الدولة الخاصة بالتشغيل علي ارض الواقع، و ذلك عبر كل وائرها، بلدياتها وقراها، حيث عرفت هده المخططات التشغيلية قفزة نوعية، خاصة في الوقت الراهن.

لكن و حسب ما تم ملاحظته من خلال الواقع المعاش و الأرقام والإحصائيات المستقاة من الجهات الوصية علي برامج الشغل، نجد انه تلبية طلبات العمل للساكنة تعرف نقصا فادحا مقارنة بتعدد البرامج والاليات القانونية والمؤسساتية المكلفة بتجسيد العملية هدا من جهة، و من جهة أخرى نجد ان الولاية تفتقر وتنعدم فيها المشاريع المقاولاتية و الاستثمارية، وهدا راجع الي طبيعة المنطقة و توجهات وافكار الشباب بالدرجة الاولي.

خاتمة

ان دراستنا لواقع التشغيل،بولاية البيض بكل اشكالياته و تفرعاته،وبما لخيوطه من تشابكات ،مما ادي الي اعتباره من اعقد الملفات ،علي طاولة العمل الحكومي،اد لم يتم الخوض في غماره،بالشكل الذي يستحقه،وبالعمق الذي ينبغي التوجه فيه.فموضوع يهدا الحجم،والتأثير الاجتماعي،يحتاج لمعالجة اكثر عمقا،وجرأة للخوض في غماره وتفاصيله،وجمع خيوطه المتشابكة،بغية الوصول لحل انجع يتوافق مع اكبر عدد من شرائح المجتمع.

وعلي ضوء دلك الواقع الذي ادلنا،علي عدة نقائص،يعرفها المجال،وهدا من خلال كثرة طلبات العمل في مختلف المستويات و التخصصات،ومقابلتها بنقص فادح في توفير مناصب العمل،رغم تعدد الاطر القانونية،المخططات،الاليات و الهياكل المكلفة بتجسيد برامج التشغيل،من قبل الدولة.الامر الذي ساهم في تناقص في نسبة البطالة بشكل غير كافي،ودلك بسبب نقص او انعدام مناطق النشاطات بالولاية،سوي استحداث ثلاثة مناطق نشطة مؤخرا ،مع عدم دخولها حيز الخدمة ،ناهيك عن توجهات طالبي العمل نحو القطاع العمومي في الغالب،وعدم المبالاة بالقطاع الخاص الوطني والأجنبي،علاوة علي دلك عدم رغبة الشباب علي انشاء مشاريع استثمارية،تساهم في خلق مناصب شغل من جهة،و التخفيف من حده البطالة من جهة اخري. وهدا رغم تعدد المؤهلات العلمية والعملية، وتنوعها لدي طالبي الشغل.

وفي هدا الصدد نلاحظ ان هناك فراغ كبير بين ما توفره ألحكومة وما يطمح اليه الشباب من افاق،لدلك توجب علي الجهاز الحكومي ومؤسساته من التقليص من فراغ تلك الفجوة،وهدا من خلال خلق سياسات فعالة،تعمل علي ترشيد المجال و مسايرة برامجها مع جزء من تطلعات الشباب.ودلك بغية تجاوز مكامن الخلل مستقبلا.

إنشاء بنك معلومات يتوفر على كافة الوسائل البشرية والتكنولوجية التي تسمح بتقديم التوجيه والاستشارة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف رفع قدراتها في التحكم في تنفيذ برامج ومشاريع تشغيل الشباب الباحث عن العمل.

اضافة الي إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في مجال المقاولاتية، خاصة بالنسبة للشباب المتخرج من الجامعات والمعاهد العليا، وجعلها مرتبطة بالمؤسسات و القواعد الصناعية الكبرى، وذلك بإيجاد صيغ للدراسات والتمويل والمتابعة وتصريف المنتوجات. منح المؤسسات الإمكانيات القانونية والمادية التي تمكنها من العمل على توسيع مجال عقود التشغيل، وعقود التدريب والتمهين، ودعم المؤسسات التي تمارس هذا النمط من التشغيل بالحوافز المادية التي تسمح لها بالتحول إلى عقود عمل دائمة، كتسهيل الحصول على

قروض بدون فوائد للاستثمار في مجال توسيع النشاط، أو حوافز جبائية، وشبه جبائية، عند اقتناء أو توسيع وسائل الإنتاج، لصالح المؤسسات الصناعية والمالية والتجارية بهدف توظيف أكبر قدر ممكن من الشباب المتخرج حديثاً من المعاهد الجامعية، ومراكز التكوين المهني، والمعاهد المتخصصة.

توسيع إمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعطائها المزيد من الحوافز التشجيعية للشباب لخدمة الأرض، ومنحها تسهيلات التدخل في مجالات تسوية مشكل العقار، ومنح القروض بدون فوائد، أو فوائد مخفضة، والإعفاءات الجبائية...الخ. باعتبار أن هذا القطاع يوفر مناصب عمل دائمة وقارة، ومستقلة. بهدف القضاء أو على الأقل التقليل من النزوح الريفي، من جهة. والمساهمة في ربح معركة الاكتفاء الغذائي من جهة ثانية.

تفعيل دور الدولة في الرقابة على القطاع الاقتصادي الموازي، (أو ما يعرف بالنشاط غير الرسمي، أو الاقتصاد غير المهيكل) باعتباره يحتل مكانة فعلية كبيرة في السوق، ومصدر هام لتوفير مناصب العمل، و الخروج من دائرة القطاع العمومي الاداري ة الاقتصادي. وذلك بالعمل على جعله يتكيف مع الإجراءات القانونية الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة، حيث يلاحظ عليه ممارسة نوع من الاستغلال لقدرات اليد العاملة في ظروف غير مناسبة، وبأجور زهيدة مستغلاً تزايد نسبة البطالة خاصة لدى الشباب الباحث عن العمل.

إعادة عجلة الاستثمار العمومي المنتج، ودور الدولة الاقتصادي، سواء من خلال المشاريع ذات المنفعة العامة، أو بالشراكة مع القطاع الخاص الوطني.

و علاوة علي ذلك لابد من وضع برامج توعوية، لتوسيع التوجه نحو خلق و توسيع المشاريع الاستثمارية الخاصة بالمقاولات.

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

1- قائمة المصادر:

أ-القرآن الكريم:

ب-السنة النبوية الشريفة:

1. صحيح البخاري ،باب تشبيك الاصابع ،ح 01 ،رقم الحديث 467.

2- قائمة المراجع :

أ-المراجع باللغة العربية :

1/الدساتير ، المواثيق و القوانين:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،ميثاق طرابلس 1962.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،دستور 1963 1963 .
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الميثاق الوطني 1964 .
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, دستور 1976.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الميثاق الوطني 1986 .
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1996.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،التعديل الدستوري 2016.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القرار الوزاري رقم 16 ،المؤزخ في 14 ماي 2005 لتسيير جهاز التعليم الثانوي و تنظيمه .
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم التنفيذي رقم 235-10،المؤرخ في 26 شوال 1431 الموافق ل 05 اكتوبر 2010.
10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مرسوم تنفيذي رقم 105-01 المؤرخ في 29 محرم 1422 أالموافق ل 23 اكتوبر 2001 .
11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم التنفيذي رقم 235-10 و المؤرخ في 26 شوال 1431 ،الموافق ل 05 اكتوبر 2010 .

12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم التنفيذي رقم 203-14 ،المؤرخ في 17 رمضان 1435 ،الموافق ل 15 جويلية 2014

13. لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم الرئاسي رقم 98-414 المؤرخ في 07-12-1998.

14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم التنفيذي رقم 08-142 المؤرخ في 11 ماي 2008 .

15. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون المتعلق يالتامينات الاجتماعية ،المؤرخ في 02 جويلية 1983المرسوم التنفيذي90 /143 المؤرخ في 22 ماي 1990, المتعلق بالترتيبات الادماج المهني للشباب ويحدد القانون الاساسي لتشغيل الشباب الجريده الرسمية ع21 الصادرة في 23 ماي 1990.

16. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , المرسوم التنفيذي رقم 473/97, المؤرخ في 08 ديسمبر 1997 , الذي يتعلق بالتوقيت الجزئي للعمل الجريدة الرسمية رقم 82, المؤرخ في 14 ديسمبر 1997.

17. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,الامر 03/97 المؤرخ في 11 جانفي 1997 حدد المادة القانونية للعمل ,الجريدة الرسمية رقم 03 المؤرخ 12 جانفي 1997 المواد رقم 02 .04.

18. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,المرسوم التنفيذي رقم 474/97 المؤرخ 8 ديسمبر 1974 رفق للمادة رقم 02.

19. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم التنفيذي رقم 402/98 المؤرخ في 02 ديسمبر 1998.

20. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم التنفيذي رقم 721/80 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1429 الموافق 3 افريل 2005,والمتعلق بادماج حاملي الشهادات.

21. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,وزارة التصامن الوطني مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن ولاية البيض بيان لحصيلة برامج التشغيل عبر الوطن.

22. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, القانون رقم 04/19 المؤرخ في25 ديسمبر 2004 الجريدة الرسمية عدد83 الصادره في 26 ديسمبر 2004.

23. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, القانون رقم 06/21 المؤرخ في11 ديسمبر 2004 الجريدة الرسمية عدد80 الصادره في 11 ديسمبر 2006.

24. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, القانون رقم 06/77 المؤرخ في 18فيفري 2006 الجريدة الرسمية عدد09 الصادره في 19افريل 2006.

25. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم التنفيذي رقم 08/126 المؤرخ في 19افريل2008 الجريدة الرسمية ع22 الصادره في 30افريل 2008.

26. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم التنفيذي رقم 07/123 المؤرخ في 24افريل2007 الذي يضبط شروط وكيفيتا منح الاعتماد للهيئات الخاصة لتنصيب العمال وسحبه منها...الجريدة الرسمية ع28 الصادره في 02ماي2007.

27. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم التنفيذي رقم 02/04 المؤرخ في 03جانفي2004 المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي 10-158المؤرخ في 20 جوان2010 المحدد لمستويات وشروط منح المساعدات للبطالين البالغين ما بين 30-50 وذوي المشاريع .

28. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم التنفيذي رقم 96-.234 المؤرخ في 02اوت 1996.

29. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, المرسوم التنفيذي رقم 04/14 .المؤرخ في 02جانفي2004 والمتضمن دعم المؤسسات الصغيرة.

30. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, المرسوم التنفيدي رقم 05/.472 المؤرخ في05شوال 1426هـ الموافق 7 نوفمبر 2005 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 200-146 المؤرخ 25 ربيع الاول 1421الموافق 28 جويلة 2000.

31. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,المرسوم التنفيذي 3382/90 .المؤرخ في 24 نوفمبر 1990 بتنمية وترقية التشغيل بجميع اشكاله.

32. المرسوم التنفيذي90 /143 المؤرخ في 22 ماي 1990, المتعلق بالترتيبات الادماج المهني للشباب ويحدد القانون الاساسي لتشغيل الشباب الجريده الرسمية ع21 الصادرة في 23 ماي 1990.

33. القانون رقم 02/88 ،المؤرخ في 12 جانفي 1988 ،المتعلق بالتخطيط ،الصادر في الجريدة الرسمية ،ع 02 ،الصادرة في 13 جانفي 1988.

2/ الكتب:

1. الفهداوي فهمي خليفة ، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل.عمان : دار المسيرة ، 2001.
2. العزاوي وصال نجيب ، مبادئ السياسة العامة. الأردن: عمان دار أسامة للنشر والتوزيع،2003.
3. العزاوي وصال نجيب ، السياسات العامة . بغداد : مركز الدراسات الدولية ، 2001.
4. الخزرجي ثامر كامل محمد ، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة، دراسة معاصرة في إستراتجية إدارة السلطة. عمان:دار المجدلاوي، 2004.
5. السيد عليوة،عبد الكريم درويش، دراسات في السياسة العامة وصنع القرار. القاهرة: مركز القرار للاستشارات، 2004.
6. المنوفي كمال ، السياسة العامة و أداء النظام السياسي. القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، 1988 .
7. المنوفي كمال ، دراسة السياسة العامة في تحليل السياسات العامة في الوطن العربي. القاهرة : مركز الاستشارات الادارة العامة، 2004 .
8. الهيتي صلاح الدين ، تحليل أسس الإدارة العامة منظور معاصر. عمان : دار اليازوري العلمية للنشر، 2009 .
9. المهدلي محمد محمود ، ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية. الإسكندرية: المكتب الجامعي.
10. السروجي طلعت مصطفى ، السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة. القاهرة: دار الفكر العربي، 2004.
11. السروجي طلعت مصطفى ، رياض حمزاوي، سياسات الرعاية الاجتماعية والحاجات الإنسانية. دبي : دار القلم، 1997.
12. أبو زيد أحمد سليمان ، السياسة الاجتماعية: التعريف والمجال والاستراتجيات. القاهرة : دار المعرفة الجامعية، 2006.
13. العناني حنان عبد الحميد ، تنمية المفاهيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية في الطفولة المبكرة. الممكلة الأردنية الهاشمية: دار الفكر ناشرون وموزعون، 2009.

14. العشير مزروق محمد ، وظيفة الدولة الإسلامية في المجال الاجتماعي. المملكة العربية السعودية، 1428.

15. الدليمي خلف حسين علي ، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية أسسن معايير، تقنيات.عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009 ،1430 .

16. الأسود شعبان الطاهر ، علم الاجتماع السياسي. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1999.

17. الضمور موفق محمد ، التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في القطاع العام. الأردن : دار حامد للنشر والتوزيع.

18. أحمد زكي بدوي ،معجم الاصلاحات الاقتصادية. مصر :القاهرة ،دار الكتاب المصرية ،1985.

19. أسامة السيد عبد السميع ،مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الاسلامية .مصر :دار الفكر الجامعي ،2008.

20. احمد الاشقر ،الاقتصاد الكلي ،عمان :الدار الدولية العلمية للنشر ،دار الثقافة للنشر ،ط 01 ،2002 ،ص 292

21. اسماعيل على سعد ، مبادئ علم السياسة ، دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية. مصر : الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2007.

22. الكبيسي عامر خضير ، السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات. القاهرة : منظمة العربية للتنمية الإدارية ، بحوث ودراسات، 2008.

23. أرنولدج هايد نهايمر و آخرون، السياسات العامة المقارنة ،سياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا و أوربا و اليابان.(ترجمة : أمل الشرقي). الاردن:عمان ، دار الاهلية للنشر و التوزيع ،1999.

24. التين عارف ، اهمية التخطيط في السياسات العامة.(ورقة قدمت في مؤتمر الادارة في ليبيا الواقع والطموح، جامعة بنغازي لبيا، دت.

25. الرياشي سليمان و اخرون ،الازمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية. لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية ،1996..

26. ابو زكريا يحي ،الجزائر من احمد بن بلة الى عبد العزيز بو تفليقة ، د ب ، دار النشر و التوزيع ،2003 .

27. اوسربر محمد ،محمد حمو ،الاقتصاد البيئي.الجزائر:الدار الخلدونية ، 2010.

28. القاطي محمد مصباح ،الحماية الجنائية للتامين الاجتماعية .دارسة مقارنة.مصر:القاهرة دار النهضة العربية ،1996.

29. الطيب سماني ،منازعات الضمان الاجتماعي في التشريع الجزائري .الجزائر :دار الكتب العلمية ، 2008 .

30. إي. ايبرلي، بناء مجتمع من المواطنين، المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين.(كتاب مترجم:عبد الله ج). المملكة الأردنية الهاشمية: عمان ، دار الأهلية للنشر والتوزيع ، 2003.

31. بيومي محمد أحمد ، اسماعيل علي سعد،السياسة الاجتماعية بين النظرية والتنسيق. الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية، د س.

32. بن شهرة مدني ، سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية .الجزائر: مطبعة دار هومة ،2008 .

33. بن شهرة مدني ،الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل ،التجربة الجزائرية .الجزائر :دار حامد للنشر و التوزيع ،2009.

34. بوشعير سعيد ،النظام السياسي الجزائري .الجزائر: دار الهدى ،1993.

35. بومدين طاشمة، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية دراسة في المفاهيم الأدوات المناهج و الاقترابات. الجزائر:كنوز للأنتاج والنشر والتوزيع،2011.

36. بلقاسم حسن بهلول : سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر , تطور التشغيل, الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية, 1999.

37. بن اشنهو عبد اللطيف ،التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 1962 –1980. الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982 .

38. بوعزيز يحي ،موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب. الجزائر :دار الهدى، 2009 .

39. بوكروع مخلوف ، ملامح المسرح الجزائري .الجزائر:الشركة الوطنية للطباعة و النشر،1982 .

40. توفيق حسن ابراهيم ، النظم السياسية العربية ، الاتجاهات الحديثة في دراساتها. لبنان: مركز الوحدة العربية، د س.

41. حافظ درية السيد ، السياسة الاجتماعية و متغيرات المجتمع المعاصر. طنطا: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2008.

42. حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة المؤسسات. القاهرة: الدار الثقافية، 2000، .

43. حسين عادل و اخرون، التنمية العربية الواقع الراهن و المستقبل. لبنان: بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ،1984.

44. حصود عبد المرزاق ، المدخل الى دراسة الاديان والمذاهب. لبنان : بيروت الدار العربية ،1981.

45. حمد دلف احمد موسى واخرون , جغرافية التنمية ,مفاهيم نظريات التطبيق ,سوريا حلب دار الفرقان للطباعة والتوزيع ، 2009.

46. جابريال ألموند وآخرون، السياسة المقارنة إطار نظري. (ترجمة : محمد زاهي بشير المغيري). بنغازي : منشورات جامعة قاريونس، 1996.

47. جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة. (ترجمة: عامر الكبيسي). عمان: دار النشر والتوزيع والطباعة ، دس.

48. جابي عبد الناصر ،واخرون ،كيف يصنع القرار في الانظمة العربية ،دراسة حالة ،الاردن ،الجزائر ،السعودية،السودان، المغرب، اليمن،مركز دراسات الوحدة العربية،2010.

49. جابي عبد الناصر ،الحركات الاحتجاجية في الجزائر يناير2011.المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ،2011.

50. جلال محمد النعيمي ،دراسة العمل في اطار اداة الانتاج و العمليات ،الاردن :دار اثراء للنسر و التوزيع ، 2009 .

51. خليفة عمارة، كتاب النسب الشريف وشرفة الجنوب الغربي ذرية النبي "صلي الله عليه و سلم" في الجنوب الغربي جغرافية الجنوب الغربي (مقتطفات). كتاب مترجم (ترجمة بوداود عمير) الجزائر العين فغراء مكتبة النصر، 2014.

52. خليفة بن عمارة، السيرة البوبكرية سيدي الشيخ شخصية خارقة للعادة. كتاب مترجم (ترجمة بوداود عمير). الجزائر وهران مكتبة جودي مسعود، 2011.

53. خليفة عبد الرحمن ، أيديولوجية الصراع السياسي، دراسة في نظرية القوة. مصر: الاسكندرية، دار المعرفة الاجتماعية، 1999.

54. خيري عبد القوي ، دراسة السياسة العامة. الكويت: دار السلاسل للطباعة والنشر و التوزيع، 1988.

55. دبلة عبد العالي ،المداولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد ،المجتمع ،السياسة. مصر: دار الفجر للطبع و النشر،2004 .

56. دعبس يسرى ، البيئة و التنمية المستدامة ،قضايا و تحديات و حلول . مصر : الاسكندرية ،مطبعة الجلال للنشر و التوزيع ، 2006 .

57. رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة: افتتة الكبرى و المصالحة الوطنية. بيروت: مؤسسة كرانفي للشرق الاوسط، 2008

58. زوزو عبد الحميد ،الهجرة ودورها في الحركة الوطنية بين الحربين ،1919 ،1939. الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.

59. زوزف عبد الحميد ، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة. الجزائر:دار هومة ،2009 .

60. زينب صالح الاشوح ،الاطراء والبيئة و داولة البطالة .القاهرة دار ريب للطباعة و النشر و التوزيع ،2003 .

61. فهمي محمد سيد ، أسس الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2014.

62. فرجاني نادر و اخرون : التنمية المستقلة في الوطن العربي. لبنات: بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

63. قاسم القربوتي محمد ، رسم وتنفيذ و تقييم و تحليل السياسة العامة. عمان: مكتبة الفلاح، 2006.

64. شلبي ،المنهجية في التحليل السياسي المفاهمي المنهاج الاقتراحات و الأدوات، الجزائر، 1997 .

65. شيخاوي ناصر ،متابعات و اراء حول تطوير مناهج التعليم في الجزائر1962-2000. الجزائر :وهران ،دار الاديب للنشر و التوزيع، 2005

66. عويس منى ، عبلة الأفندي، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق. القاهرة: دار الفكر العربي، 2011.

67. عبد الجواد مصطفى خلق ، علم اجتماع السكان. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2009، 1430.

68. عمران فارس محمد ، السياسة التشريعية لحماية البيئة . مصر: القاهرة مكتب الجامعي الحديث،2005.

69. عباس فرحات ،ليل الاستعمار. (ترجمة:ابو بكر رحال). المغرب: مطبعة المحمدية ،2002

70. عبد الرحمان ابو الخليل المهنا ،محي الدين محمود نواس ،النظم البيئية و الانسان .العربية السعودية : دار المريخ للنشر، 2005.

71. عثمان محمد غنيم ،ماجدة احمد ابوزنط ،التنمية المستدامة ،فلسفتها و اساليب تخطيطها و ادوات قياسها .عمان: دار الصفاء للنشر و التوزيع ،2007.

72. عبد الطيف بن اشنهو التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 1962-1980 الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 1982 .

73. سمارة خالد زعبي ، تشكيل المجالس المحلية وأثرها على كفايتها في تنظيم الإدارة المحلية ، دراسة مقارنة (المملكة المتحدة ، فرنسا، يوغسلافيا، مصر، الأردن). الأردن: عمان مكتبة درا الثقافة للنشر والتوزيع،2003 .

74. سكوت هليبارد، السياسة الدينية والدول العلمانية مصر و الهند و الولايات المتحدة الامريكية . الكويت.(ترجمة: الامير السامح كريم). المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب ، 2014.

75. ستورا بنجامين ، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962–1988.(ترجمة : صباح ممدوح كعدان). سوريا: دمشق ، وزارة الثقافة منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ،2012.

76. سعد الله ابو قاسم ،تاريخ الجزائر الثقافي مرحلة الثورة.الجزائر :دار الغرب الاسلاميي ،2007.

77. هناء عبيد ،ازمة التحول الديموقراطي في الجزائر ،في التحول الديموقراطي في دول المغرب العربي . القاهرة :مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ،2004 .

78. كولين كريف وأخرون .معجم المصطلحات الأساسية في التقييم و الادارة القائمة على النتائج. بنك التنيمة الافريقية ، البنك الاسلامي للتنمية، الشبكة العالمية لتنمية التقييم، د ت .

79. مصطفى الحسين أحمد ، تحليل السياسات، مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومة.دبي: مطابع البيان التجارية.

80. مطمر محمد العيد ،هواري بومدين رجل القيادة الجماعية.الجزائر: دار الهدى، 2003.

81. ميهوبي فخر الدين ،اشكالية بناء الدولة في المغرب العربي ،دراسة في تطور دولة بعد الاستعمار. ،مصر :مكتبة الوفاء القانونية للنشر ،2014.

82. محمد عبد الفتاح وهيب ،في جغرافية السكان .لبنان :بيروت ،دار النهضة العربية ،1976

83. مربيعي السعيد ،التغيرات السكانية في الجزائر 1936–1966. الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب،1984

84. مدني توفيق ، كتاب الجزائر ،الجزائر:دار البلدية للنشر و التوزيع ، 1963 .

85. مصطفى الاشرف ،الجزائر الامة والمجتمع.(ترجمة: حنفي بن عيسى). الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب ،1983 .

86. مهساس احمد ،الحركة الثورية في الجزائر 1914–1954. الجزائر :دار المعرفة ،2007 .

87. مورو محمد ،بعد 500 عام من سقوط الاندلس الجزائر تعود الى محمد صلى الله عليه و سلم. مصر:المختار الاسلامي للنشر و التوزيع ،1992 .

88. مصطفى عبد الله الكفري ,الاصلاح الاقتصادي والتمويل الى اقتصاد السوق في الدول العربية ,سوريا دمشق,منشورات اتحاد الكتاب العرب،2008 .

89. مصطفى كمال السيد طايل , القرار الاستثماري في البنوك الاسلامية , الاسكندرية : المكتب العربي الحديث , 1999 .

90. مصطفى سلمان و اخرون ،مبادئ الاقتصاد الكلي .الاردن :دار المسيرة للنشر و التوزيع ،2000.

91. محمد ايمن عبداللطيف عشوش ،الاصول العلمية لدراسة جدول مشاريع الاستثمار. مصر:القاهرة ،د د ن ،2000.

92. محمد مدحت مصطفى ،سهير عبد الظاهر احم ،النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية ،مصر :مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية ،1996 .

93. محمد عبد العزيز عجمية ،ايمان عطية ناصف ،التنمية الاقتصادية ،دراسات نظرية و تطبيقية .الاسكندرية ،2000.

94. مدحت القريشي ،اقتصاديات العمل .عمان :دار وائل للنشر و التوزيع ،2007 .

95. ناجي عبد النور ، مبروك ساحلي ، مقدمة في دراسة السياسة العامة.الجزائر : عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2014.

96. ناصر دادي عبدون , عبد الرحمن العايب , البطالة واشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد .الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية , 2010 .

97. نعمت الله نجيب ابراهيم ،نظرية اقتصاد العمل . مصر ،الدار الجامعية للنشر و التوزيع ،1997 .

98. وائل أحمد علام , الميثاق العربي لحقوق الانسان , دراسة حول الميثاق في تعزيز حقوق الانسان في جميع الدول العربية , مصر : دار النهضة العربية, 2005 .

99. ياغي عبد الفتاح ، السياسات العامة النظرية و التطبيق. مصر:منشورات المنظمة العامة للتنمية الادارية، 2010.

3/المجلات:

1. المهدي كاظم علي ، "التنمية السياسية أزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003"، مجلة دراسات دولية ، ع 56 ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ،2003.
2. الامانة التنفيذية للجنة المركزية لجبهة التحرير الوطنية ،"محاور و خلاصات اولية للمساهمة في مناقشات و اعداد البرنامج السياسي لجبهة التحرير الوطني"،دع ،الجزائر ،جوان 1989.
3. الانباري حسن و اخرون ،"الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية" ،مجلة شهرية الشرق الاوسط . ع22، الاردن ،مركز دراسات الشرق الاوسط ،2012.
4. المجلات: العوجي مصطفى ، "الأمن الاجتماعي مقوماته، تقنياته، ارتباطاته بالتربية المدنية"، المجلة العربية للدراسات الأمنية.د ع، د س.
5. بلا حسن ، "مدخل لفهم السياسلت العامة" ،المجلة الالكترونية المغربية للعلوم القانونية.دع، المغرب، 07 أكتوبر 2012.
6. بوضربة عمر ،"لمحات عن الطلبة و الاوساط الجامعية ،في نشاط المكاتب الخارجية للحكومة المؤقتة 1958-1960"،مجلة المصادر ،ع 10، الجزائر: المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954 ،السداسي الثاني 2004 .
7. بوشلالف نادية ،"استراتيجيات اصلاح المنظومة التربوية في الجزائر في ظل العولمة" ،مجلة دفاتر مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر ، د ت .
8. جواد عباس حسن ،إرزوقي عباس عبد، "التقييم البرامج والمشاريع العامة اطار نظري"، مجلة أهل البيت. ع04، دت.
9. درار احمد ، "التعليم الاصلي في الجزائر خلال العشر سنوات من استرجاع الاستقلال"، مجلة الاصالة. ع 08 ،الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف، ماي –جوان 1972 .
10. دبوز أمين محمد ، "نظم سياسة مقارنة' ، مجلة السياسة المقارنة. دع، فلسطين: غزة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، يناير ،2012.
11. زقاغ عادل ، المعضلة الأمنية المجتمعية ، "خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون.ع 05 ، جامعة باتنة ، جوان 2011.

12. علي بطاهري ،سياسات التحرير و الاصلاح الاقتصادي في الجزائر ، "مجلة اقتصاديات شمال افريقيا". ع 01 ،الجزائر :جامعة الشلف ، د ت .
13. عبد القادر قندوز ،"تطور الصحافة المطبوعة في الجزائر بعد الاستقلال" ،مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، ع 19،دت.
14. سنوسي زبيدة ، بن غبريط نورية ، رمعون،وأخر ونشر: مصطفى مرضي : التكوين المهني والدعم التشغيل في البلدان المغاربية اصلاحات السيير ورات اجتماعية مجلة انسانية ع 60.61 الجزائر. وهران مركزبحوث الانترنبولوجيا الاجتماعية و الثقافية افريل سبتمبر 2013 .
15. كربالي بغداد ،نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر ،"مجلة العلوم الانسانية" .ع 08، الجزائر :جامعة محمد خيضر بسكرة ،جانفي 2005 .
16. لوصيف سفيان ، "السياسة الثقافية نظرية المفهومة" . مجلة الأداب و العلوم الاجتماعية . ع 15، كلية الأداب و العلوم الاجتماعية جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 2012.
17. مصطفى الشلقاني ،السياسات السكنية في الكويت ،مجلة العلوم الاجتماعية ، ع 02 ،1981 .
18. مولاي لخضر عبد الرزاق ,تقييم اداء سياسات الشغل في الجزائر 2000.2011، في مجلة الباحث,ع10 كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2012.
19. مقري عبد الرزاق ،" التحول الديمقراطي في الجزائر رؤية ميدانية" ،دع، مجلة حركة مجتمع السلم ،الجزائر، د ت.
20. وزارة التضامن الاجتماعي، قطاع الشؤون الاجتماعية، " تنفيذ الخطط الاستثمارية"، مجلة الهيكل التنظيمي الشؤون المديريات. دع، الجمهورية العربية المصرية.
21. يوسف حميطوش ، "المدرسة الفرنسية في الجزائر ودورها في تكوين النخب" ،مجلة المصادر، ع 16، المركز الوطني .

4/الأطروحات والرسائل و المنشورات الجامعية:

1. بلقاسم سلطانية ،التكوين المهني و سياسات التشغيل. (اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع ،قسم علم الاجتماع ،جامعة منتوري قسطينة ،1996-1997).

2. كبداني سيدي احمد ،اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية ،دراسة تحليلية و قياسية .(اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير جامعة ابن بكر بلقايد تلمسان ،الجزائر ،2012-2013).
3. احمد شقير,الاصلاحات الاقتصادية وأثرها على البطالة والتشغيل حالة الجزائر.(رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية ,جامعة الجزائر، 2001- 2002).
4. البلي مسعود ، واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة.(رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2009، 2010).
5. خزار يعيش حرم وسيلة ،تدريس علم الاجتماع بين العلوم و الايديولوجيا.(رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع ،كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية ،جامعة منتوري قسنطينة ،2001).
6. رضا زروالية ،التحضر و الصحة في المجتمع الجزائري ،دراسة ميدانية بحي بارك افوراج –مدينة باتنة –الجزائر ،(رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري ،قسم العلوم الاجتماعية كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية و العلوم الاسلامية ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2010-2011).
7. زينب بوشريف ،الوظيفة الدينية للوقف و علاقتها بالتكافل الاجتماعي ،دراسة ميدانية بباتنة ،(رسالة ماجستير في علم الاجتماع الديني ،قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا ،كلية العلوم و الاجتماعية و الاسلامية ،جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009).
8. صاغور عبد الرزاق ،بناء الدولة الجزائرية الحديثة ،دراسة تقيميه ،(اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية،كلية الاعلام والعلوم السياسية ،جامعة الجزائر ، 2008 .
9. علي جغدلي ،واقع الطفولة الجزائري بين الدراسة و العمل في الوسط الحضري ،دراسة ميدانية لعينة من الابناء المتمدرسين العاملين من خلال اسرهم ،(رسالة ماجستير في علم الاجتماع ،قسم علم الاجتماع ،كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ،جامعة الجزائر ، 2007-2008).

10. سميحة يونس ،اتجاهات خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل.(رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية ،قسم علم الاجتماع ،كلية الاداب و العلوم الانسانية و الاجتماعية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2007).
11. كشيدة باديس ،المخاطر المضمونة و اليات فض المنازعات في مجال الضمان الاجتماعي ،(رسالة ماجستير في العلوم القانونية، قسم الحقوق ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2009-2010).
12. مينغر سناء، التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي،(رسالة ماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني، قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة سطيف، 2013-2014 .
13. ياسين حفصي بون يعو ،مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة ،حالة صندوق الزكاة في الجزائر ،(رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصاديةة و التسيير ،جامعة الجزائر 03 ، 2010 ، 2011).
14. بزارة خروبي عمر ،اصلاح المنظومة الصحية في الجزائر1999-2009 ،دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية الاخوة خليف بالشلف ،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية و الاعلام ،جامعة الجزائر 03 ، 2010-2011) .
15. محمد حبيني العيد ،السياسة العامة في الجزائر ،دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث 1990-2012،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2012،2013 .
16. رشيد سالمي ،اثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر ،(اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2005 ، 2006 .
17. عبد الله الحرتسي حميد ،السياسات البيئية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994 2004 ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الشلف ،2005

18. غبغوب ساسي ، تحليل السياسات العامة البيئية في الجزائر ،(رسالة ماجستير في العلوم السياسة و العلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية السياسة و الاعلام ،جامعة الجزائر 03 ،د ت.

19. بلخضر عبد القادر ،استراتيجيات الطاقة و امكانيات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة –حالة الجزائر ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة البليدة ، الجزائر ،2005).

20. صالحي الواسعة، دور المرقي العقاري في حل ازمة السكن في الجزائر ،منشورات جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،الجزائر،06 ديسمبر 2015 .

21. فلسطين، التقرير الوطني حول السياسة الاجتماعية المتكاملة في فلسطين.(ملخص تنفيدي، 1994، 2008،).

22. حميدة جرو ،مواءمة استراتيجية التكوين المهني لمتطليات الشغل من وجهة نظر اداريي و اساتذة مؤسسات التكوين المهني بولاية بسكرة ،(مذكرة ماجستير في علم اجتماع التربية ،قسم العلوم الاجتماعية ،كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر ،2014–2015 .

23. كلثوم مسعودي ، نظرة طلبة الثانوية للتكوين المهني ،دراسة ميداينة ببسكرة ،(قسم العلوم الاجتماعية ،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،ارشيف الجامعة المعدل بتاريخ 07–04–2016 على الساعة 17:54).

24. المتوسطة و تفعيل للترقية العقارية ،(مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية ،قسم التهيئة العمرانية ،كلية علوم الارض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية ،جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2005 ، 2006 .

25. لمياء بولحمر ،السكن الاجتماعي التساهمي في ولاية قسنطينة ،دعم للطبقة

26. ليندة سباش ،سياسة الاسكان في الجزائر و علاقتها بالعمران ،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية كلية العلوم السياسة و الاعلام ،جامعة الجزائر 03 ،2006 ،. ص 25)

27. جيلالي امير ،تخطيط و تمويل الصحة في الجزائر .(رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية و التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ،جامعة الجزائر ،2001).

28. بار جميلة ،ازمة النفقات العمومية في القطاع الصحي الجزائري .(رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية و التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ، 1994).

29. باية صياد ،الاصلاح الاداري في الجزائر ،1999-2007 ،دراسة المنظومة التربوية .(رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ،2008).

30. بلعمري رمضان ،القطاع السمعي البصري في الجزائر اشكالات الانفتاح ،(رسالة ماجستير في الاعلام و الاتصال ،قسم علوم الاعلام و الاتصال ،كلية العلوم السياسية ،و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 03 ،2011- 2012).

31. للدراسات و البحث في الحركة الوطنيية و ثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر ، السداسي الثاني 2007.

32. وناسي سهام ،النمو الحضري و مشكلة السكان و الاسكان ،(مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا ،كلية العلوم الاجتماعية و الاسلامية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2008-2009 .

33. حروز عبد الغني ،نادي الترقية و دوره في الحركة الاصلاحية بالجزائر.(مذكرة لنيل شهادة استاذ تعليم ثانوي في التاريخ، المدرسة العليا للاساتذة ،بوزريعة ،الجزائر ،2007-2008 .

34. عبد المجيد بن عدة ،مظاهر الاصلاح الديني و الاجتماعي .(رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ ،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ،جامعة الجزائر ،الجزائر ،1992-1993).

35. مدقن قدور ، دور المنظمات الدولية في عملية رسم السياسات الاجتماعية بالدول المغاربية- دراسة قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر انمودجا-.(رسالة ماجستير في السياسية

و العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2013).

36. طارق عاشور ،تجارب الاصلاح السياسي العربي بعد حراك 2011:الحالة الجزائرية اطار للتحليل .(قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة سعيدة ،2011).

37. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة التكوين و التعليم المهنيين ،واقع و افاق التكوين و التعليم المهني و احتياجات سوق العمل في الجزائر ،جوان 2005 .

38. شلالي فارس,دور السياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال فترة 2001. 2004 .(رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ,كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ,الجزائر 2001-2002).

39. ليليا بن صويلح , سياسة التشغيل في الجزائر , المؤسسة الاقتصادية السنوية بعنابة نموذجا .(اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع والتنمية , قسم الاجتماع جامعة قسنطينة, الجزائر 2010,2011) .

40. قميحة رابح , سياسات التشغيل في الجزائر في ظل التنمية 2001-2012. (رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص تنظيم والسياسات العامة , قسم السياسة , مدرسة دكتوراه القانون والعلوم السياسية , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة مولود معمري تيزي وزو , الجزائر , 2013 ,2014).

41. برامة عمر ،التغيير الاجتماعي المخطط او التنظيم الاجتماعي الموجه في الجزائر دراسة ميدانية لولاية جيجل. (اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري ، قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية و الاسلامية، جامعة الجزائر، 1985،1986).

42. بوضياف محمد، مستقبل النظام السياسي الجزائري.(اطروحة دكتواره في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية و الاعلام ،جامعة الجزائر ،2008 -2009).

43. عيسى مرازقة ،القطاع الخاص والتنمية في الجزائر .(اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ,جامعة الحاج لخصر باتنة ,الجزائر ,2006 ,2007).

44. احمد طيلب،دور المعلومات في رس بوبيبة نبيل ،الاليات السياسية لاسترجاع الامن في الجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة . (رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،معهد البحوث و الدراسات العربية ،جامعة الدول العربية ،مصر، 2006-2008).

45. بولافة حدة ، واقع المجتمع المدني الجزائري ابان الفترة الاستعمارية و بعد الاستقلال .(رسالة ماجستير في السياسات العامة و الحكومات المقارنة ، قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2010-2011).

46. إيداييير أحمد، التعددية الاثنية والأمن المجتمعي، دراسة حالة مالي، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الإعلام والعلوم السياسية ، جامعة الجزائر 03، 2011-2012. احمية سليمان ،السياسة العامة في مجال التشغيل و مكافحة البطالة في الجزائر ،مداخلة في ملتقى حول السياسات العامةو دورها في بناء الدولة و تنمية المجتمع ،جامعة مولاي الطاهر ،سعيدة ،الجزائر ،يومي 26-27 افريل 2009 .

47. أبو زنط ماهر خالد ، السياسة الاجتماعية وتعليم ي بين الواقع والحاجة المجتمعية في فلسطين، (ورقة عمل مقدمة في مؤتمر العمل الاجتماعي الواقع والرؤية المستقبلية، الأردن ، 7-8 تشرين أول 2010).

48. احمد قايد نور الدين ، السياسة العامة في مجال التشغيل و مكافحة البطالة في الجزائر . مداخلة في ملتقى ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ،جامعة محمد خيضر،بسكرة ،الجزائر ،د ت.

49. الطعامنة محمد محمود ، نظم الإدارة المحلية المفهوم ، الفلسفة ، الأهداف، (الملتقى العربي الأول لنظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلطنة عمان، صلالة، 18-20 أغسطس 2003.

50. بن باير الحبيب,بن كاملة محمد عبد العزيز مداخلة التشغيل في الجزائر مدخل لتطوير وعصرنة البرامج والآليات لتفعيل التنمية ,عرض النتائج فترة 2006. 2010 .(في ملتقى سياسة التشغيل ودورها في التنمية الموارد البشرية ,كلية الحقوق والعلوم السياسية ,قسم العلوم السياسة,جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر يومي 13 .14 افريل 2011).

51. حاتم فارس الطعان و الاستثمار اهدافه ودوافعه , عمل بحثي لكلية الادارة والاقتصاد. جامعة بغداد , العراق , 2006 .

52. النظام الصحي في الجزائر بين الرهانات السياسية و الواقع ،(مداخلة في الملتقى الوطني حول السياسات العامة و دورها في بناء الدولة و تنمية المجتمع ،الجزائر ،26-27 أفريل 2009)

53. حاجي فاطمة ،متطلبات و اساليب النمو في تشغيل الشباب في ظل اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية ،مداخلة في ملتقى حول سياسة التشغيل و دورها في تنمية الموارد البشرية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،الجزائر ،يومي 13-14 افريل 2011 .

54. جمال خنشور ،تقييم فعالية تسيير نظام الرعاية الصحية في الجزائر و عدالته ،(مداخلة من مركز دراسة الاقتصاد المطبق للتنمية ،وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، الجزائر، 2014-2016).

55. ريمي رياض ,ريمي عقبة اثر برنامج سياسة التشغيل على مواجهة البطالة في الجزائر دراسة مقارنة مابين الفترة 1990الى1998 وبين 1999 الى 2000 ,مداخلة في ملتقى ,كلية العلوم قالمة الجزائر يومي 15, 16 نوفمبر 2011.

56. زيرمي نعيمة ،الحماية الاجتماعية بين المفهوم و المخاطر و التطور في الجزائر ،(مداخلة من الملتقى السابع حول الصناعة التأمينية والواقع العملي و افاق التطوير ،تجارب دولية ،كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية و التسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، 03-04 -ديسمبر 2010).

57. عبد الله جعفري ، عبد المختار الهلي ، المتغيرات العالمية والمحلية وانعكاساتها على الأمن المجتمعي في الجزائر ،(الملتقى الدولي حول الأمن الاجتماعي، جامعة أدرار، د ت).

58. عبدلي سليم، معركة كسال استستن (مداخلة في الملتقى الجهوي الثاني لجيلي الثورة الاستقلال، ديوان مؤسسات الشباب بلهواري مدني ولاية البيض، وزارة الشباب والرياضة في 02 الى 05 نوفمبر 2013) .

59. عبدلي فاطمة الزهراء الجزائر امانة الاجيال (مداخلة من ملتقى الجوية الثانية لجبلي الثورة الاستقلال ديوان مؤسسات الشباب بلهواري مدني ولاية البيض وزارة الشباب والرياضة من 02 الى 05 نوفمبر 2013).

60. عبد الرزاق ندير نوة بن يوسف ,انعكاسات الاصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر .(مداخله في ملتقى استراتيجيه الحكومة في القضاء على البطالة والتخفيف التنمية المستدامة كليه العلوم الاقتصادية والعلوم ألتسيير جامعه المسيله ، يومي 15،16 نوفمبر 2011).

61. غالم عبد الله ،حمزة فيشوش ،اجراءات و تدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر المساهمات و اوجه القصور .استمارة مشاركة في ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ،مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة المسيلة ،الجزائر ،يومي 15-16 نوفمبر 2011 .

62. سمية عبد الصمد ،لويزة فرحاني ،سياسات التشغيل و دورها في تحسين الاداء و تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات ،مداخلة في ملتقى حول سياسة التشغيل و دورها تنمية الموارد البشرية ،قسم العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية و الحقوق ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر ،يومي 13-14 افريل 2011.

63. كوماي، قانون السياسة والعلوم الاجتماعية. (ملتقى الدولي حول وعلاقته بالسياسة والعلوم الاجتماعية كلية الحقوق جامعة بنزرت، ليبيا، 02 كانون الاول 2010).

64. لحسين عبد القادر ،الاسترتيجيات و السياسة الاقتصادية في الجزائر .مداخلة في ملتقى حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة ،جامعة المسيلة ، 2011.

65. ليندة علال ، فايزة قالمي ، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا اسبابها و نتائجها.(الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية ابان مرحلة الاحتلال 1830-1962،الجزائر، ،يومي 30-31 اكتوبر 2007).

5/المنشورات ، الاعلانات و المطويات :

1. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة في غرب آسيا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية،في إطار تحليل مقارن.(منشورات هيئة الامم المتحدة، 10نوفمبر،2010،).
2. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ,الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالبيض مطوية مكونات جهاز CNAC .2009. 2010.
3. الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ,الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ بالبيض مكوية نشأة جهاز ANSEJ 2010. 2011.
4. الوكالة الوطنية لتهيئة العمرانية دراسة افاق التنمية لولاية البيض –ملخص (منشورات الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية حول مشروع افاق التنمية لولاية البيض البيض فبراير 2004).
5. ايزابيل أورتيز، السياسة الاجتماعية.(منشورات الأمم المتحدة،2007،).
6. الشرقاوي محمد ، سياسة الرعاية الاجتماعية. الأردن: جامعة الملك فيصل–تعليم عن بعد، ماي 1436.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة السكن و العمران ،مشورات اليات السكن الترقوي العمومي ،الجزائر 2012.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة التعليم العلي و البحث العلمي ،ماهية النظام ل.م.د، 2004.
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة التضامن الوطني و الاسرة و قضايا المرأة ،المديرية العامة للاسرة و قضايا المرأة و التلاحم الاجتماعي ،دليل لافضل اعادة و ادماج اجتماعي مهني للمرأة ،الجزائر ،ديسمبر 2015.
10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة السكن ،منشورات الاستفادة من السكن ، الجزائر ،12-11-2014، اخر تعديل 18-03-2015.
11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة التربية ،مشروع القانون التوجيهي للتربية الوطنية ،افريل 2007.
12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة السكن و العمران ،السكنات بعد زلزال 2003 ،منشورات الوزارة ،2004.

13. عبدلي سليم، البيض، تاريخ الحضارة (منشورات منظمة المجاهدين لولاية البيض جوان 1990).
14. عبدلي فاطمة الزهراء، عواد امنة نوال بطاقة منوغرافية لولاية البيض، (منشورات مديرية الشباب الرياضة لولاية البيض 2006- 2007).
15. عبدلي فاطمة الزهراء ,مطوية النشاطات الجمعوية بولاية البيض (مديرية الشباب والرياضة ولاية البيض 2010-2011).
16. محافظة المهرجان المحلي للفنون والثقافات الشعبية لولاية البيض، ولاية البيض المهرجان المحلي للفنون الثقافات الشعبية (منشورات مديرية الثقافات لولاية البيض من 05 الى 10 ماي 2013).
17. مديرية الثقافة لولاية البيض، ولاية البيض، (منشورات مديرية الثقافة لولاية البيض افريل 2004).
18. مركز الاعلام وتنشيط الشباب، الاسبوع الثقافي محمد بلخير 15 الى 18 جويلية 1998 (ولاية البيض 15 الى 18 جويلية 1998).
19. مديرية السياحة لولاية البيض، قصور البيض (منشورات مديرية السياحة لولاية البيض افريل 2002).
20. مفتشية الوظيفة العمومي لولاية البيض ,تقرير حول عمليات التوظيف بعنوان السنة المالية 2013.لولاية البيض 13 جوان 2014.
21. مفتشية الوظيفة العمومي اولاية البيض ,تقرير حول التوظيف للسنة المالية 2014 ولاية البيض 16 جانفي 2014.
22. مفتشية الوظيف العمومي لولاية البيض , حصيلة المسابقات للسنة المالية 2015 ولاية البيض 28 أفريل 2015.
23. مديرية التشغيل لولاية البيض التجربة الجزائرية في مجال مكافحة البطالة والفقر يوم دراسي حول القطاع التشغيل البيض ب ت.

24. مكتب النشاط الاجتماعي الولائي مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية البيض وكالة التنمية الاجتماعية تيارت ,وزارة التضامن الوطني مطوية لحصيلة نشاطات المكتب الولائي لولاية البيض .

25. محمد لكصاصي ،التطورات الاقتصادية و النقدية في 2010 ، عرض التقرير السنوي لبنك الجزائر ، الجزائر، 25 اوت 2010.

26. ولاية البيض الاحصاء العام الخاص للسكان والاسكان مابين 1998 –2008 معطيات احصائية رقم 527/32 . جوبلية 2009).

6/المحاضرات:

1. زيدان جمال ، تقييم السياسات العامة . (محاضرات في مقياس تحليل السيايات العامة مقدمة لطلبة السنة أولي ماستر سياسات عامة و تنمية، قسم العلوم السياسة و العلاقات الدولية ، جامعة سعيدة، السنة الجامعية 2014،2013).

2. زيدان جمال , محاضرات حول السياسات القطاعية في الجزائر , سياسة التشغيل .(مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر , علوم سياسية وعلاقات دولية , تخصص سياسات عامة وتنمية كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية والحقوق , قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية , جامعة طاهر مولاي سعيدة, 18 جانفي 2016).

3. عزيز محمد الطاهر ،محاضرة من مقياس الضمان الاجتماعي .(قسم الحقوق ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،د ت) .

7/وسائل الإعلام:

1. اذاعة البيض ,حصة لقاء الصراحة السياسة السكنية الحالية في ولاية يوم 05–05–2016 من الساعة 11:00الى 12:00.

2. اذاعة البيض الجهوية ,نشرة الاخبار يوم 25 فبراير على الساعة 12:30.

3. اذاعة البيض ,نشرة الاخبار يوم 20 مارس 2016 على الساعة 12:30.

4. التلفزيون الجزائري /القناة الثالثة ,اخبار الظهيرة ,مقابلة والي ولاية البيض يوم 27 افريل 2016 على الساعة 15:15.
5. التلفزيون الجزائري ,القناة الثالثة ,اخبار الظهيرة,مقابلة مديرية السكن لولاية البيض يوم 27افريل 2016 على الساعة 15:05.
6. القناة الثالثة للتلفزيون الجزائرية شريط اخبار يوم 30 افريل 2016.على الساعة 23:48.
7. اذاعة البيض حصة لقاء الصراحة ,اليات التشغيل بالولاية يوم الاربعاء 06 افريل 2016 الساعة 11:00 الى 12:00.
8. الاذاعة الجزائرية ,ارتفاع نسبة البطالة في الجزائر الى 11,2% في سبتمبر 2015, 11 جانفي 2016,على ساعة 16:31. على الرابطة www.radioalgerie.dz.
9. حبيبة محمودي ،"450 مليون سعر سكنات LPPالموجهة للاطارات" ،جريدة النهار ،يومية جزائرية ،29-04-2013.
10. ريم د ،"باعتبارها البديل الوحيد لعائلات المحرومة من الاطفال" جريدة السلام يومية جزائرية . 28 جانفي 2012 على الساعة 03:27 .
11. دا، "مشروع قانون المالية 2016 :زيادات في اسعار البنزين و الكهرباء ،و قسيمة السيارات "،مقال من جريدة البلاد ،يومية جزائرية ،19-10-2015 ،08:06.
12. عيش علجية ،هل ان الاوان لاجراء استفتاء شعبيي حول مستقبل المنظومة التربوية ، "جريدة التحرير يومية جزائرية" ،الاثنين 08 -09-2014 .
13. ع.م ،"حجار يراهن على اصلاحات عميقة في قطاع التعليم العالي" ،جريدة صوت الاحرار ،يومية جزائرية ، الخميس 07 افريل 2016 www.sawt_alahrar.net
14. عبد الله ندور، "في قرار وزاري نشر بالجريدة الرسمية : وزارة السكن تحدد شروط الاستفادة من المساعدة في البناء الريفي" ،جريدة البلاد يومية جزائرية ،اخر تحديث يوم 23 جويلية 2013 ،على الساعة 21:30.
15. فضيلة مختاري ،"28 مليون دفعة اولى عوض 90 مليونا للمستفيدين من سكنات ترقوية" ،جريدة الشروق ،يومية جزائرية، لجزائر ، 14-10-2012 .
16. قناة النهار الجزائرية نشرة الاخبار يوم 19-04-2016 على الساعة 11:00

17. قناة النهار الجزائريه نشره الاخبار يوم 27 ابريل 2016 على الساعة 17:00
18. قناة النهار الجزائرية ,نشرة الاخبار يوم 29 افريل 2016. على الساعة 11:00.
19. قناة النهار الجزائرية ,نشرة الاخبار يوم 27-04-2016 على الساعة 19:00.
20. سارة نوي, بينما تشير التوقعات الدولية الى تراجعها بنحو 9.2 % في افاق 2018. في ظرف 01سنة ...البطالة في الجزائر تتراجع باقل من1 بالمئة فقط ,مقال من جريدة الفجر يومية جزائرية الخميس 05 ماي 2016، على الساعة 18:02.
21. لمياء ،"التكفل بالنساء و تمكينهم من التعلم و العمل لحمايتهن من العنف ،استراتيجية وزارة التضامن ستساهم في الحد من الظاهرة" ، جريدة صوت الاحرار يومية جزائرية ،30-11-2014.
22. نوي سارة ،"النمو الاقتصادي في الجزائر لن يتجاوز 09 بالمئة خلال 2016" ، جريدة الفجر يومية جزائرية.الاربعاء 30مارس 2016 .
23. نوال .ح. "حصيلة قطاع السكن و العمران بعد 50 سنة من الاستقلال ،برامج طموحة سمحت بانجاز 7.5 مليون وحدة سكنية" ،جريدة المساء ،يومية جزائرية ، 03-03-2013.
24. و.ا.ج ،"برنامج سكنات عدل للبيع بالايجار مكتتبوا 2001-2001 مدعوون لاختيار مواقع سكناتهم ابتداء من يوم السبت"، جريدة الكواليس ،يومية جزائرية ، الجزائر ،30 ديسمبر 2013.
25. ريم د ،"باعتبارها البديل الوحيد لعائلات المحرومة من الاطفال" جريدة السلام يومية جزائرية . 28 جانفي 2012 على الساعة 03:27 .
26. نسرين العراش والبطالة في الجزائر ترتفع الى 11.2 %في سبتمبر 2015.مقال من جريدة الجزائر اليوم ويومية جزائرية 21 يناير 2016. على الساعة 20:54.

8/المقابلات:

1. مقابلة حول التقسيم الجغرافي لولاية البيض مديرية الاراضي لولاية البيض يوم 18 افريل 2016,على الساعة 09:45.
2. مقابلة حول الواقع الاجتماعي لولاية البيض بمديرية التخطيط والبرمجة ومتابعة الميزانية بولاية البيض يوم 25 افريل 2016 على الساعة 10:35.

3. مقابلة واقع القطاع الصحي بولاية البيض ,مديرية لولاية البيض يوم 13 مارس 2016 علة الساعة 09:50.
4. مقابلة حول واقع قطاع الشباب والرياضية ولاية البيض ,مديرية الشباب والرياضة لولاية البيض ,يوم 04 ماي 2005,على الساعة 09:40.
5. مقابلة حول واقع التشغيل في الجانب الاقتصادي بولاية البيض ,مفتشية العمل ولاية البيض يوم 29 فبراير 2016 على الساعة 10:20.
6. مقابلة حولة واقع القطاع والفرحي بولاية البيض ,مديرية المصالح الفلاحية ولاية البيض يوم 20 مارس 2016 على الساعة 14:10.
7. مقابلة حول الواقع التشغيل لولاية البيض رئيس ديوان الولاية ,ولاية البيض يوم الثلاثاء 22 مارس 2016. علة الساعة 10:03.
8. مقابلة حول واقع الوظيف العمومي لولاية البيض , مفتشية الوظيف العمومي لولاية البيض 28 مارس 2016 على الساعة 14:40.
9. مقابلة : حول نسبة البطالة في ولاية البيض , مديرية التشغيل بولاية البيض , يوم 05 مارس 2016 على الساعة 09.35.
10. مقابلة , حول طلبت الشغل في ولاية البيض , مديرية التشغيل لولاية البيض يوم 2015/12/27 على الساعة 10:10
11. مقابلة , حول واقع التشغيل في ولاية البيض , مديرية التشغيل لولاية البيض , يوم 28-02-2016 على الساعة 08:50
12. مقابلة حول واقع التشغيل في ولاية البيض , الوكالة الولائية للتشغيل بالبيض , يوم 29-02-2016 على الساعة 10:30.
13. مقابلة :حول صيغة CTA في ولاية البيض ,الوكالة المحلية للتشغيل بولاية البيض ,يوم 09-05-2016 ,على الساعة 15:15.
14. مقابلة حول اجهزت الوكالة المحلية لدعم الشباب وتشغيل الشباب بالبيض ,الوكالة المحلية لدعم وتشغيل الشباب بولاية البيض يوم 20-12-2015 .على الساعة 15:20.

15. مقابلة حول البرامج المدعومة من قبل ANSEJ بالبيض ,الوكالة المحلية لدعم وتشغيل الشباب بولاية البيض يوم 08-05-2016 على الساعة 14:23.
16. مقابلة حول CNAC ولاية البيض ,الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة ولاية البيض يوم 18-04-2016. على الساعة 11:03.
17. مقابلة :حول اجهزة CNAC ولاية البيض ,الصندوق الوطني التامين عن البطالة بولاية البيض يوم 03-05-2016 على الساعة 11:00.
18. مقابلة دور برنامج ANDI في استثمار ولاية البيض، الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار بالبيض يوم 28 مارس 2015,على الساعة 11:00.
19. مقابلة دور DAS في التشغيل بولاية البيض، مديرية التضامن الوطني والنشاط الاجتماعي بولاية البيض يوم 29 مارس 2016 على الساعة 10:00.
20. مقابلة حول واقع التشغيل، بالبيض المكتب الولائي للنشاط الاجتماعي، بالبيض 31-03-2016 على الساعة 08:50.
21. مقابلة حول واقع التشغيل، بالبيض المكتب البلدي للنشاط الاجتماعي، بالبيض يوم 30-03-2016 على الساعة 15:30.
22. مقابلة حول دور الصندوق الزكاة، في عمليات التشغيل بولاية البيض، مديرية الشؤون الدينية لولاية البيض يوم 21-03-2016 على الساعة 11:00.

9/المواقع الالكترونية:

1. مؤشرات التنمية العالمية ،الانفاق على الرعاية الصحية ،القطاع العام ،نسبة من اجمالي الانفاق على الرعاية الصحية، (منشورات البنك الدولي .2016.
2. http://apps.who.int/nha/database for the most recent updates).
3. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ،تقرير الهياكل الصحية ، الجزائر 24-02-2014 ،اخر تعديل 13-03-2015، علي الساعة 11:35 WWW.ANDI.DZ
4. aissabendouha.blogspot.com/2012.01.01

5. وكالة الانباء الجزائرية ،"تكوين مهني : حوالي 280.000 متربص جديد منتظر مع الدخول المقبل شهر مارس" ، 07 افريل 2016 ،اخر تعديل تم في نفس اليوم على الساعة 19:39 www.aps.dz/..11408-حوالي-تكوين-280-000-م

6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة التكوين و التعليم المهنيين ،مدونة تخصص تغطى الميادين الرئيسية للنشاطات ،الجزائر ، 2014، www.mFEP.gov.dz .

7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التكوين و التعليم المهنيين ، زيارة عمل للوزير محمد مباركي لولاية المسيلة، الاثنين 04 افريل 2016 www.mFEP.gov.dz

8. اعلانات الاذاعة الوطنية الجزائرية عبر النت ،الندوة الوطنية لتقييم اصلاح المنظومة التربوية ترسم ملامح مدرسة جزائرية وفق مقاييس دولة ، الجزائر يوم 27-07-2015 ،على الساعة 10:31 www.radioalgerie.dz

9. المؤسسة العمومية للبث الاذاعي و التلفزيون الجزائري ،نبذة تاريخية ،اخرى تعديل 05 افريل 2016 على الساعة 00:47 www.lda/ara/presentatione -etreprise

10. التلفزة الجزائرية ،تاريخ التلفزة الجزائرية ،القنوات الجزائرية ،الجزائر ،اخر تعديل 03-01-2013 على الساعة 20:03 www.startimes.com/f.aspx/f.aspx?tM3193361

11. عبيدو محمد ،"محطات في تاريخ السينما الجزائرية" ،مداخلة في مهرجان وهران الدولي للفيلم العربي ،اخر تعديل 18 افريل 2015 ،على الساعة 12:30 ،متاح على الرابط وهران الدولي للفيلم العربيwww.facebokkk.com/مهرجان

12. الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد onefd ،التحول الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر .(الوحدة التعليمية رقم 1،الجزائر، دت. http://www.onefd.edu.dz

13. حزيران/يوليو 2015.2/2335.2015.06.20.11.21.42.

http :tourism.uokerbala.edu.lq/index.PhP/136-2014-09-19-16-11-2

14. الموسوعة العربية العالمية النسخة الاعلامية، قانون، عدل بتاريخ 23-05-2012 2009

15. mousoual.net et /gae-portal/maogen.ax?main2

articleid=!%c7%E1%DE%c7%E4%E6%E4%!127560-0

16. www.Elmostafa.info/dota arabic/depot/gap/php/file0268تاريخ الدخول: 13 ديسمبر 2015،علي الساعة 12:00.

17. الوكالة الوطنيه للتطوير الاستثمار الشباك الوحيد غير المركزي ولاية البيض , البيض في سطور يوم 04 -05- 2016 على الساعة 22.03 على الرابط www.ANdi.dz/index.php/ar/nomographie -des- wilayas?!dM103

18. امال عياري ,رحيم نصيب ,تقييم اثار الاصلاح الاقتصادي في الجزائر مابعد الاصلاح الاقتصادي مداخلة في برنامج الاحداث العلمية ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر 2015. 2016 اخر تعديل 25/04/2016على الرابطة -http1/nanifest-unio ourgla.dz/index-PHP séminaires.

19. الاذاعة الجزائرية ,ارتفاع نسبة البطالة في الجزائر الى 11,2% في سبتمبر 2015, 11 جانفي 2016,على ساعة 16:31. على الرابطة .www.radioalgerie.dz

20. برنامج القرض المصغر .متحصل عليه من WWW.ANGEM.DZ تاريخ الاطلاع 26-05-2016،على الساعة 12:56 .

21. الوكالة الوطنية لتطوير التشغيل .متحصل عليه من WWW.ANDE.DZ تاريخ الاطلاع 26-05-2016، على الساعة 13:09 .

ب- قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

1.LES LIVRES :

1. Ale , l'Analise compare des Politiques Publiques , Méthodes et Principes de Politique comparèe. Sp ,2015
2. Mireille Elbaum, les indicateures de performance en matiere de politique sociale, quel sense pour l'action publique ?.OFCE ,2009.
3. I-Zuffrey, Introduction à la société Civile et aux ONG, Définition et historique, MARS .
4. serge braudo,dictionair du droit privé,definition de législation, paris,1996-2016 .
5. Bureau international du travail, la normalisation international du travail, novelle série 53.GENEVE, 1993.

6. Bureau international du travail, la normalisation international du travail, novelle série 53.GENEVE, 1993.
7. Mohamed saib mustt , et autres , marché du travail et emploi en Algérie programme des emplois en Afrique , organisation internationale du travail bureau de l'oit à Alger , Algérie , octobre 2003.
8. République algérienne démocratique et populaire 2eme rapport national sur les objection du millénaire le développement op cite .

1.LES REVUES ET LES PROCPECTUSSES :

1. Laurence Dickrichs –Diop , L'analyse des besoins sociaux : au de la de l'obligation règlementaire , un exercice d'évaluation a Priori de l'action social, impose par le décret du 06 Mai 1995.
2. Teun Van Dijk, '' politique idéologie et Discours '' , Semen . Revue de sémio – linguistique des textes et discours ,N=°2 ,2006 .
3. Je aun Pierre Batterti,et Autres, cadrage Methodologique de léevaluation Des politiques Publiques Partenariabes . République Francaise : Inspections Genérales de Ladministartion Des finances des affaires sociales N°RM12-110/12-107/01/N°2012M-097 -01/N°Rm 2012-152PDecembre 2012.
4. l'ena, Lévaluation des politiques publiques.france : ecole nationale d'administration, centre de documentation n° 02, avrile 2013 .
5. Comite interministeriel pour la modernisatin de relation publique , 'une demarche novatrice'.revue pour modernise les politiques publiques.n° 04,2013.
6. Abdelkarim soulimane, santé publique , la loi de santé publique en algérié et en France , 2004 volume 16, n 04 n P640 , www.cain.infoo ……197.200.96.122-18/11/2012/21h46.
7. Direction du tourisme .guide touristique … Aussi loin que porte le regard (wilaya d'el bayadh .2002

ANDI willaya d'el bayadh Invest in Algeria el bayadh 2016 .8

9. l'office national des statistique, l'emploi et chômage, données statistique n° 226, édition ons , 1995 .

ج-قائمة المراجع باللغة الانجليزية:

1. THE BOOKS :

1. Richard Titmuss ,what is social policy?. walfare states:construction,deconstruction, 1974,.
2. Centra for sust ainable Systems, Social Development indicators factsheet. University of, Michigan, 15 October 2015, .
3. Natacha Glautier,Definition and concept of employment strategies.AtlasProject, Asessemnt and Training of labour market related social competnces, NF,ND.

2.THE MAGAZNES :

1. Social Development Indicators factsheet : Center for sustainaible Systems, University Of Michigan, Pub N°: CSS08/15 october 2015 .
2. J.David Hulchanski, Social Planning Approches et Jssues ,university of Toronto, Faculty of social work, Social Planning in Social Welfare/ SWK4663F, 6250F, 1999 Revised 702 Apr 2005 .
3. Paul Roe, Ethnic Violence and the Social Security Dilemma, London and New-York : Routledg, Taylors francis Group, 2005.
4. Branka Panic, Social Security – Security and identity , faculty . P.S/U. of Belgrade / Revue article n° 19/04-07-2007.
5. Maria caprile ,Europiean commission Meta –analyse of Gender and science.
6. research,Synthesis report,Englend directorat-general for basearch and jnnovation capacities specific programme,eur25138,2012.